

نطلاب كلية ابن عباس العربية، جالي

الموضوع : درر جليل من أصداف

اسم الطالب : محمد إسحاق بن حسن

العام : 1429 هـ - 2008 م

الرقم : 037

بسم الله الرحمن الرحيم

درر جليل من أصداف أئمة الأئمة

يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا

(القرآن)

بئس أشر العشير

(البخاري)

بحث علمي

إعداد

الطالب إسحاق بن حسن

تحت إشراف

فضيلة الشيخ أبي عبد الله محمد ظفر بن أجواد البهجي المدني

كلية ابن عباس العربية ، جالي ، سريلانكا

سنة 1429 هجرية الموافق لـ 2008 م

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد ..

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً

ونساءً واتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله

ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾

من المتفق عليه بين المسلمين أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذه المنزلة العظيمة التي تتبوؤها السنة كانت ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عموماً والمحدثين على وجه الخصوص، فإنهم لم يدخروا وسعاً ولم يألوا جهداً في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فوضعوا لذلك منهجاً علمياً متميزاً وفريداً كان هو المعيار الذي توزن به الأخبار، وكان هذا المنهج نتاجاً لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث وحفاظه من لدن الصحابة إلى أن استقرت قواعده، ورست أركانه، واتضحت معالمه، وأينعت ثماره في القرن الثالث الهجري.

. وقد برز هذا الاهتمام منهم جلياً في جوانب مختلفة، تكشف عن مدى العناية الفائقة بالسنة النبوية، والاهتمام بها رواية ودراسة، حيث جمعوا نصوصها الثابتة، ودونوها في مصنفات هامة، وميزوا في ذلك صحيحها من ضعيفها، وسليمها من معلولها، وفدعوا عن ذلك علوماً كثيرة، كونت ما يعرف عند أهل الحديث بعلم الدراية، وأبانت عن منهجية دقيقة انتهجها علماء المسلمين في رواية الأخبار وتدوينها وتصحيحها وغربلتها، وخاصة ما كان مرتبطاً منها بالسنة، حيث وضعوا ضوابط وموازين دقيقة لمعرفة المقبول من الرواية، والمردود منها، حتى يطمئنوا إلى ما ينسبونه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم يترتب على التشريع والأحكام فكان من تلك العلوم: علم رجال الحديث، وعلم مختلف الحديث، علم علل الحديث، وعلم غريب الحديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم الجرح والتعديل. وبرز في كل منها أئمة أعلام، ونبغ فيه شيوخ أفاض، تخصصوا فيه ودونوه، خدمة للسنة النبوية المطهرة، ولرواتها الأبرار وعلمائها الأخيار. وقد نبغ في هذا العلم بعد جيل الصحابة علماء كثيرون، وتخصص فيه أعلام نابهون منذ مطلع القرن الثاني الهجري، أمثال محمد بن سيرين، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وغيرهم. ومن أبرز وأشهر العلماء المحدثين الذين برزوا في هذا العلم وألفوا فيه في القرن الثالث الهجري،

وهذا البحث محاولة للكشف عن منهج أئمة علم الجرح والتعديل، الذي يبحث به عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم من تزكية تقوي الرواية عنهم، أو صفة تضعف الرواية عنهم، أو هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردها، وهو من أهم علوم الحديث وأعظمها شأنًا، وأجلها قدرًا وأبعدها أثرًا، إذ به وعلى أساسه يتميز صحيح الحديث من السقيم، ويعرف به المقبول من المردود.

الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع أساساً فهي :

(١) الغموض الذي ما يزال يكتنف هذا الموضوع بيننا يعني الدارسين للعلوم الشرعية عموماً والمهتمين بعلوم الحديث على وجه الخصوص، وبسبب هذا الغموض انتشرت كثير من النظريات الخاطئة، والمناهج المضطربة في " نقد السنة " وأصبحت ظاهرة تصحيح الأحاديث وتعليلها في ظل غياب منهج واضح موحد تنتشر يوماً بعد يوم مسببة آثاراً سيئة في فكر المسلمين، وعقائدهم وواقعهم.

(٢) حبي الشديد لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وشغفي بكتب الحديث وخاصة صحيح بعلم الجرح والتعديل وإعجابي بعقيدة هؤلاء الأئمة ودقة منهجهم.

(٣) المساهمة في الاستفادة من كتب السنة ومن كتب علم الجرح والتعديل ، وذلك بتوضيح مناهجها ومقاصد مؤلفيها.

لقد جمعت في هذا البحث - كما سترى بإذن الله - أكثر مصطلحات المحدثين ، وحاولت أن أقارب الاستيعاب ما استطعت، وأن أستوفي منها ما تشد الحاجة إلى معرفته ، وبينت معانيها عندهم ، بطريقة سهلة مختصرة تارة وبمبسطة تارة أخرى.

وكنت فيما كتبت من تعريفات وتعليقات متنبهاً حريصاً على التحقيق ، وتحرير العبارة، وتوضيح الإشارة ، مهما تيسر لي ذلك.

ولقد أدخلت في هذا البحث كثيراً من عبارات المحدثين التي لا تدخل في جملة مصطلحاتهم ، وإنما ذكرتها لأشرح معانيها إذا كانت مشكلة أو مبهمة ، أو لأنبه على فوائدها إذا كان استنباط تلك الفوائد مما قد يخفى على كثير من طلبة هذا الفن .

ثم إنني آثرت فيما أنقله عن غيري من المتقدمين أو المتأخرين أو المعاصرين أن أنقله بنصه معزواً إلى صاحبه ، مع بيان موضعه من أصله الذي اقتبس منه ، إلا ما ند عني من ذلك ، وأحسب ذلك نادراً جداً .

نعم ، ألزمت نفسي عزو الأقوال إلى قائلها ، بحسب الضوابط المعروفة عند أهل العلم في هذه القضية قضية النقل عن الآخرين وحكاية أقوالهم ، ولكن ربما وقع في مواضع نادرة إغفال العزو ، لأمر منها أن يخفى عني المصدر الذي كنت نقلت منه وقت تسويد الكتاب ، ومنها أن يكون الكلام شائعا بين العلماء والطلاب ، وقد جاء البحث في سبعة أبواب وتمهيد وخاتمة .

الباب الأول : وهو عبارة عن فصل تمهيدي خصصته للكلام عن العدالة ، وقد اشتمل هذا الفصل على فصلين :

الفصل الأول : عرفت فيه العدالة لغة واصطلاحاً وقسمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث وذكرت في كل منها شروط العدالة وكيفية ثبوتها ، وما إلى ذلك . الفصل الثاني : تحدثت فيه عن أسباب أدت إلى فقد العدالة .

أما الباب الثاني : فتحدثت فيه عن الضبط وقسمت هذا الباب إلى فصلين .

الفصل الأول : عرفت فيه الضبط وأنواعه وكيفية تحققه ، والفصل الثاني : ذكرت فيه عن أسباب أدت إلى فقد الضبط .

أما الباب الثالث : فخصصت الكلام فيه عن التجريح ، وقسمت هذا الباب إلى خمسة فصول ،

الفصل الأول : فصلت فيه أنواع الجرح ، والفصل الثاني : ذكرت فيه مسألة قبول الجرح مجملاً ، والفصل الثالث : خصصت الكلام فيه لأمثال الجرح المردود ، والفصل الرابع : ذكرت فيه أحوالاً يضعف فيها الراوي ، والفصل الخامس : سطرته فيه قواعد عامة في التجريح .

أما الباب الرابع : فتحدثت فيه عن التعديل . وهذا الباب ينقسم إلى فصلين أيضاً .

الفصل الأول : تحدثت فيه عن قبول التعديل على الإبهام . والفصل الثاني : خصصت الكلام فيه المراحل عند تعارض الجرح والتعديل .

أما الباب الخامس : فتحدثت فيه عن مسألة الألفاظ وقسمت هذا الباب إلى أربعة فصول .

أما الفصل الأول : فعرفت فيه مصطلحات المحدثين ، أما الفصل الثاني ، شرحت فيه ألفاظ الجرح والتعديل . والفصل الثالث : ذكرت فيه ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة للعلماء ، وذكرت في الفصل الأخير مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند العلماء

أما الباب السادس : ففيه كلام عن علماء الجرح والتعديل وهو على فصلين .

الفصل الأول ذكرت العلماء فيه المتشددون والمتساهلون والمنصفين بالأبجاز . أما الفصل الثاني : ذكرت العلماء فيه حسب القرون .

وبالباب السابع : أفردت فيه الكلام فيه عن كتب الجرح والتعديل ، وقسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول ذكرت فيها أنواع الكتب وكيفية تعاملها وتنبيهات هامة على بعض منها ثم ذكرت أمورا لا بد من مراعاتها عند البحث عن الرواة وأنهيت هذا البحث بخاتمة مع الذكر أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث . وسميته " دررجليل من أصداف أنمة الجرح والتعديل " لأن علم الجرح والتعديل لا يبلغ عمقه إلا بالغوص فيه.

ولست أدعي لنفسي عصمة من الزلل، ولا أمتنا من مقارفة الخطأ والخطل ، فحق واجب على من وقف على خطأ ، أو وقعت عينه على وهم ، أن يبذل لي النصيحة ، بالأسلوب السوي ، وبالنهج المرضي ، وإني مرحب بكل ملاحظة ونقد، يصدر عن روية ونظر ، وليس عن تعصب وهوى ، وراجع عن كل خطأ وقعت فيه في حياتي وبعد مماتي والله من وراء القصد.

وفي الأخير أسأل الله - عز وجل - أن يجعل عملي هذا لوجهه خالصا، وأن يعصمني من الزلل والخطأ، وأن يغفر لي ويتجاوز عني بفضلہ وكرمه، فهو ولي ذلك والقادر عليه، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

شكر وتنويه

لي فخر عظيم ، وشرف جسيم ، بأني قد وفقني الله -تعالى - أن أتربى تحت كنف الأعلام الأفاضل في كلية ابن عباس العربية التي تشد إليها الرحال من أصقاع البلاد ، بغية الحصول على ثروة العلم . ولم تزل كليتي تحظي بمكانة مرموقة عند العام والخاص ، وحتى المناوئين لها ، فكم من طالب يريد الاعتزاز بالإنساب إليها ، وكم من عالم يشهد ببراعتها ومهارتها التي أثبتت في تاريخها ، ولقد أعان الرحمن لي على مواصلة الدراسة في هذه الكلية قرابة سبع سنين . ومتعني أن أتروى بينوع حكمها ، وأغوص في بحر علمها .

ويتعين لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الشيخ أبي عبد الله ظفر بن أجواد البهجي المدني، لتجشمه عناء الإشراف على هذا البحث وإنهائها في هذه الصورة القيمة، وكل ما وقعت مني هفوة قدم حداني إلى طريق السداد عن طريق الاعوجاج ،وتوفر كثيرا من أوقاته على مطالعة بحثي وتصحيح ما فيه من الأخطاء بأسلوب رقيق واضح رغم شغله الكثير .

ولا يفوتني أبدا أن أتقدم بجزالة الشكر لمن تحمل المشقة لأجل تربيته من الأساتذة الكرام ، لا سيما مديرتنا الكريم سماحة الشيخ دين الحسن بن وهاب الدين ، كما أشكر لكل من ساعدني على إعداد بحثي أحسن الشكر والثناء ، وأبتهل إلى الله أن يطيل حياتهم في نشاطات الإسلام والمسلمين ، ويمن عليهم بالخيرات الدنيوية والأخروية ، ويتبعهم على الصراط المستقيم ، فبكل رحابة الصدر أتقدم إلى جميع من ذكرت ضارعا إلى الله لدينهم ونصرهم ويعظم أجرهم ويرفع قدرهم إنه خير مأمول وأكرم مسؤول .

والباب السابع : أفردت فيه الكلام فيه عن كتب الجرح والتعديل ، وقسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول ذكرت فيها أنواع الكتب وكيفية تعاملها وتببيها هامة على بعض منها ثم ذكرت أموراً لا بد من مراعاتها عند البحث عن الرواة وأنهيت هذا البحث بخاتمة مع الذكر أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث . وسميته " درر جليل من أصداف أنمة الجرح والتعديل " لأن علم الجرح والتعديل لا يبلغ عمقه إلا بالغوص فيه .

ولست أدعي لنفسى عصمة من الزلل، ولا أماناً من مقارفة الخطأ والخطئ ، فحق واجب على من وقف على خطأ ، أو وقعت عينه على وهم ، أن يبذل لي النصيحة ، بالأسلوب السوي ، وبالنهج المرضي ، وإني مرحب بكل ملاحظة ونقد، يصدر عن روية ونظر ، وليس عن تعصب وهوى ، وراجع عن كل خطأ وقعت فيه في حياتي وبعد مماتي والله من وراء القصد .

وفي الأخير أسأل الله - عز وجل - أن يجعل عملي هذا لوجهه خالصاً، وأن يعصمني من الزلل والخطأ، وأن يغفر لي ويتجاوز عني بفضلته وكرمه، فهو ولي ذلك والقادر عليه، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

تمهيد:

استقر في الأوساط العلمية عند المسلمين مبدأ الإسناد في النقل، واعتمده المحدثون آلية لنقل وحفظ النصوص الشرعية، وانتشرت الرواية بالأسانيد في كل البلاد، وأينما حل المسلمون أو ارتحلوا وفي كل بلد فتحوها وأقاموا البناء العلمي فيه معتمداً على التقليد الذي استقر وهو الإسناد.

ومن جراء ذلك كثرت الأسانيد والطرق المهلة للنصوص، كما كثر في الأوساط العلمية الرواة النقلة الذين قد تضعف ملكتهم في رعاية وحفظ تلك النصوص.

فانتبه الجهابذة المحدثون في وقت مبكر إلى هذا الخلل الذي ابتدأ يظهر في المرويات والأسانيد، فابتكروا آلية أخرى لتتقية هذه الأسانيد مما داخلها من خلل، إذ رأوا أن الخلل إنما هو من الرواة الذين ضعفت ملكتهم أو قدح في عدالتهم بما لا يؤمن تأديتهم للرواية على الوجه المأمون من الانتحال والتحريف فنشأ منذ ذلك الحين علم الجرح والتعديل.

نشأة علم الجرح والتعديل

لقد كانت التحديات الكبيرة التي تواجه المحدثين إزاء هذا السيل الدافق من الأسانيد والمرويات تحتم عليهم وقفة أخرى - بعد تععيد نظرية الإسناد - ليراجعوا البناء الذي قام على مبدأ الإسناد. ولم تكن كثرة الأسانيد والمرويات لمجرد أنها هي الدافع لتلك الوقفة والمراجعة، بل إن الفتن التي ظهرت في المجتمع المسلم والتقلبات المختلفة التي واجهها المسلمون لسبب الفتوحات الكبرى وما لحقها من تجاور للحضارات المغلوبة.. أو تمازج، وما أغرز هذا التجاور أو التمازج من تأثيرات سلبية أو إيجابية.. كل ذلك أدى إلى تلك المراجعة.

لكن أعظم حدث استدعى حفيظة المحدثين ونقطة الشرع.. تلك الفتن السياسية التي تخفى في عجزها وبجرها فئات من أعداء الدين أو أصحاب الأهواء الذين ضعف إيمانهم أو انعدم واختل ولاؤهم للدين أو انصرم.

واستحلت تلك الفئات لنفسها أن تتخذ من الإسناد نكأة لانتحال نصوص نبوية تؤيد مذهبهم واتجاههم. فكان الواحد منهم يعمد إلى إسناد مشهور بنظافته مثل سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أو علقمة عن عبد الله بن مسعود وينسبون من خلالها الأحاديث، أو يخترعون أي إسناد (وإن جهل رجاله) ويذيعون بواسطته الآثار والأخبار، إذ كان الناس يومئذ على أصل الصدق، ولم يكونوا ليظنوا أن أحدا يجرأ على الكذب على - رسول الله صلى الله عليه وسلم والإسلام - بعد في ذروة انتصاراته وفتوحاته.

فلما أحس المحدثون بروج تلك الآثار وخاصة بين الطوائف السياسية المتنازعة ابتدءوا في أخذ الحيلة ورسم السبل لدرء هذه المحاولة الجديدة في تحريف مصادر التلقي عند المسلمين.

ويتعين هنا أن نسرد أثر ابن سيرين الذي فيه تنويه بمبدأ علم الجرح والتعديل لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمو لنا رجالكم فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.^١

وفي عبارة ابن سيرين جملتان جديرتان بالتأمل، لأن فيهما إشارة إلى تعيين الفتنة التي نحن بصدددها. هاتان الجملتان هما قوله: " فلما وقعت الفتنة قالوا: سمو لنا رجالكم " وقوله: " وينظر إلى أهل البدعة ". فالجملة الأولى مشعرة بوجود فريقين يتجادلان، وأن كل فريق كان يستدل بنصوص مسندة، والجملة الثانية مشعرة بأن معنى البدعة كان حاضرا في ذهن ابن سيرين وهو يتحدث عن الفتنة ويتحدث عن الفريق الآخر الذي استدل بتلك النصوص المسندة.

وكان الفريق الآخر كان مبتدعا في نظر ابن سيرين أو على أقل تقدير يستدل بنصوص رواها من عرف أنه من أهل البدع ، والبدعة بالمعنى الشرعي لم تعرف في ذلك العصر إلا في فريقين : الخوارج ، والشيعة ، فهؤلاء هم الذين عرفوا بالابتداع من بين الفرق السياسية المتقاتلة ، أما الفرق التي تقاتلت من غيرهما فلم يعرف عنها ابتداع مثل عبد الله بن الزبير ومن ناصره وعبد الملك بن مروان ونصراؤه ونحوهما ، أما البدع الأخرى التي ظهرت في ذلك العصر مثل الإرجاء والقدر فلم تكن ذات صبغة سياسية ، بل ولم يطلق عليها أنها فتنة .

ومن هذا التتبع ينحصر البحث في بدعتين هما اللتان يجدر أن تكونا سببا في حركة الوضع ، لكن التاريخ يثبت أن الخوارج لم يعرف عنهم الوضع والكذب ، يقول مالك عن عمران بن حطان : " لأن يخر عمران من السماء أحب إليه من أن يكذب " ، وكان عمران بن حطان من دعاة الخوارج . فلم يبق عندئذ إلا بدعة التشيع التي علم التصاق حركة الوضع بها ، لكننا نجزم أن وضع الشيعة للأحاديث لم يكن في عصر علي رضي الله عنه .

وقد جاء في مقدمة في صحيح مسلم بسنده عن طاووس أنه قال : " أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي - رضي الله عنه - ، فمناه إلا قدر ذراع - وكان الكتاب مستطيلا أي طويلا - ثم بسنده إلى الأعمش عن أبي إسحاق قال : " لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي - رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي : قاتلهم الله ! أي علم أفسدوا " ^٢

قال النووي في شرح ذلك : " أشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم - علي رضي الله عنه - وحديثه ، وتقولوه عليه من الأباطيل ، وأضافوه إليه من الروايات والأقاويل المفتعلة والمختلقة ، وخلطوه بالحق فلم يتميز ما هو صحيح عنه بما اختلقوه " ^٣

وهذا كله يفيد أن الفئة التي وصفت بأنها من أهل البدع في كلام ابن سيرين تصدق أقرب ما تصدق على الشيعة لأنها هي البدعة الوحيدة التي شاركت في صنع الفتنة ووضع الحديث على ما هو مشهور في التاريخ ،

ويؤيد ذلك قول ابن عباس : " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف " ^٤

٢. مقدمة صحيح مسلم ٤٠

٣. مقدمة صحيح مسلم ٤٠

٤. مقدمة صحيح مسلم ٣٩

والذي يدعونا إلى تأخير تعيين وقت الفتنة - التي أرخ بها ابن سيرين بدأ الجرح والتعديل - هو استحالة ظهور الوضع وانتشاره في عهد الصحابة -رضوان الله عنهم-، إذ المتصور أنهم سيكونون أول المتصددين لأولئك الكذبة على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما فعل عبد الله بن عباس فيما مر معنا. لكن يظهر أن الوضع قد بدأ يتعاظم بعد أن قل عدد الصحابة -رضوان الله عليهم- وأمن الكذابون من تصدي الصحابة، فما أسهل أن يدعي كاذب أنه سمع من أبي سعيد الخدري وأبي هريرة بعد موتهما، فعندئذ لم يعودوا يقبلون أي سند إلا أن يعرف راويه أنه من أهل السنة لتزول الشبهة في انتحاله وكذبه . وعن إبراهيم النخعي قال : " إنما سئل عن الإسناد أيام المختار " قال ابن رجب : " وسبب هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام " .^٥

وهذا مرجح قوي أن الفتنة المقصودة في كلام ابن سيرين هي فتنة المختار، ومع أن عبارة ابن سيرين لا تنص على الأشخاص الذين ابتدءوا حركة السؤال عن الرجال والتفتيش في الأسانيد إلا أن النقاد تكاد تتفق كلمتهم على أن محمد بن سيرين نفسه أول من اشتهر عنه فعل ذلك . ومن ذلك عبارته الشهيرة : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " .^٦

وقد ذكر ابن رجب الحنبلي أن محمد بن سيرين هو أول من انتقد الرجال وميزن الثقافات من غيرهم ، ونقل عن يعقوب بن شيبه قال : قلت ليحيى بن معين : أتعرف أحدا من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم ؟ فقال برأسه : أي لا . قال يعقوب : وسمعت علي بن المديني يقول : كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد ولا نعلم أحدا أول منه " كذا " محمد بن سيرين ثم كان أيوب (يعني السخثياني) وابن عون (يعني جعفر بن عون المخزومي) ثم كان شعبة ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن (يعني ابن مهدي)^٧

والأولى أن يقال إن شعبة هو أول من تصدى لتجريح الرجال وإشهار الكلام عن الضعفاء والتحذير من الرواية عنهم (كما روي عنه ذلك) وتعقب المرويات لمعرفة أصولها والخطأ فيها ، أما ابن سيرين فكان أول من فتن عن أحوال الرجال على أساس معرفة من هم من أهل السنة أو من أهل البدعة كما يفهم ذلك من تفسيره كيفية السؤال عن الإسناد في عبارته المنقولة . وشعبة تجاوز ذلك إلى مرحلة المعارضة بين الروايات والأخذ عن الثقافات أي عمن عرف بالضبط والحفظ أيضا ، وليس مجرد أن يكون من أهل السنة^٨ هذا ما بدا لي من تأمل ما نقل عن ابن سيرين وشعبة رحم الله الجميع .

٥. شرح علل الترمذي ٨٣١١

٦. مقدمة صحيح مسلم ٤٤

٧. شرح علل الترمذي ٣٥٥١

٨. المجروحين ٤٢

وبهذا يتبين لنا أن الجرح والتعديل ابتداء كعلم في عصر أتباع التابعين وبالأخص على يد شعبة بن الحجاج أبو بسطام البصري ، ثم انتشر بعد ذلك في كل الأقطار .

وما ذكرنا عن أولية شعبة أو محمد بن سيرين لا ينفي بدء حصول الجرح والتعديل منذ وقت مبكر وليس على نحو منظم يعطيه صبغة العلم .

ويناسب هنا أن نؤرخ لهؤلاء الذين عرف عنهم التثبت فيما ينقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليتبين لنا أن علم الجرح والتعديل لم يكن علما لقيطا نشأ على غير رِشْدَة ، بل له جذور ضاربة في عمق العصور الفاضلة .

وأصل الجرح والتعديل إنما هو التثبت الذي هو خلق إسلامي حض عليه الدين وندب إليه المؤمنون ، فقال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " ^٩

وقد توافرت آيات عديدة في التحذير من الخرص والظن والقول بغير علم ، قال الله تعالى : " قتل الخراصون " ^{١٠} ، وقال تعالى : " وإن الظن لا يغني من الحق شيئا " ^{١١} ، وقال تعالى : " ولا تقف ما ليس لك به علم " ^{١٢} .

وقد حذر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من اتباع الظن فقال : " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث " ^{١٣}

وفي عصر أبي بكر بن الصديق جاءت امرأة (جدة) تسأله الميراث ، فسأل الصحابة فأجابوه المغيرة بأنها ترث السدس بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلب منه أن يأتيه بشاهد ، فشهد معه محمد بن مسلمة ^{١٤} .

ولذلك قال الحافظ الذهبي عن أبي بكر الصديق : " هو أول من احتاط في قبول الأخبار " ، وقال أيضا : " وإليه المنتهى في التحري في القول والقبول " ^{١٥} .

وفعل ذلك عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري حين ذكر له حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : " إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع " فقال عمر : والله لتقيم عليه البيعة ، فجاء حلقة الصحابة وشهد معه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عنه ^{١٥} .

٩. حجرات ٦

١٠. الذاريات ١٠

١١. النجم ٢٨

١٢. إسراء ٣٦

١٣. البخاري ١٩٧٦

١٤. تذكرة الحفاظ ٢٥

١٥. البخاري ٢٣٠٥، مسلم ١٦٩٤

ولم يكن أبو بكر ولا عمر يتهمان الصحابة بالتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يرددانهم عن التبليغ عنه ، بل فعلا ذلك حتى لا يجترئ من بعدهم أو غيرهم ممن ليس محله في الإسلام كمحلهم^{١٦}.

وكان علي بن أبي طالب يستحلف من يحدثه بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ كان يقول: " كنت إذا سمعت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حديثا نفعتني الله عز وجل بما شاء أن ينفعني منه ، وإذا حدثني غيره استحلفتة فحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر ..^{١٧}

وقد فهم كثير من الباحثين من هذه الرواية - على ما فيها - أن علي بن أبي طالب كان يستحلف كل أحد يروي له عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حديثا أو إنه اتخذ ذلك منهجا له ، وليس هذا بصحيح ، فواضح من الرواية أن عليا لم يستحلف أبا بكر ، ويظهر أن عليا رضي الله عنه - كان يستحلف من يستراب في حديثه^{١٨}.

وذكر الحاكم أن أبا بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمه

ثم استن بسنتهم واهتدى بهديهم في هذا جماعات من التابعين ، ثم من بعدهم على اختلاف مدارسهم ومشاربهم وبلدانهم^{١٩}

ثم أتت بعد ذلك مرحلة احتاج فيها المحدثون لتأصيل هذا المنهج في الجرح والتعديل وبيان أصالته واستناده إلى أدلة الشرع واحتياج المسلمين إليه من جهة صيانة نصوص الشريعة عن غائلة الانتحال والكذب والخطأ من الرواة

١٦. المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ٢٧

١٧. أحمد ٢١ ، الترمذي ٤١٩١٤ ، أبو داود ١٢١١٣ ، ابن ماجه ٩٠٩١٢

١٨. منهج المحدثين في الجرح والتعديل ١٣

١٩. معرفة علوم الحديث ٥٢

تطور علم الجرح والتعديل

ومن جميل ما وقعت عليه في موضوع تطور علم الجرح والتعديل جواب، للدكتور "عثمان موافي" عن سؤال وضعه: هل مارس العلماء المسلمون رواية الخبر ونقده، وتوصلوا من خلال هذه الممارسة إلى وضع قواعد هذا المنهج، وأصوله؟ وأنهم وضعوا قواعد هذا المنهج النظرية، ثم طبقوها بعد ذلك؟ فقال جوابا عن ذلك:

يغلب علي على أن علماء المسلمين لم يضعوا هذه القواعد النظرية لرواية الخبر ونقده، إلا من خلال الممارسة العلمية، والتطبيق الفعلي، والأدلة على ذلك كثيرة. منها:

(١) أن هذه القواعد النظرية لم تظهر كاملة النضج، والتكوين، في عصر واحد، وإنما استغرقت نشأتها، وتطورها، قرون ثلاثة. تلك التي اصطلح الباحثون على تسميتها بعصور المتقدمين.

(٢) أن العلماء المسلمين واضعي هذه القواعد كانوا يستعينون على هذا بالرجوع إلى النص، أو السنة المتواترة، أو فعل السلف، من الصحابة والتابعين. فكانهم بذلك كانوا يعتمدون على الدليل النقل من الكتاب، أو السنة، فإذا لم يجدوا حاجتهم في هاذين، رجعوا إلى ما أثر عن السلف ولم يكن كل السلف كما ذكرنا يهتمون كثيرا بوضع القواعد، والمصطلحات. ولكن كان حسبهم الممارسة العلمية التطبيقية لرواية الخبر ونقده. ومهما يكن شيء فرجع هؤلاء العلماء إلى فعل السلف ليس في الحقيقة سوى رجوع إلى خبر السلف في التطبيق، وقد يضيفون إلى هذا أيضا خبرتهم الحسية التي اكتسبوها بفعل الممارسة والتطبيق.

(٣) أنهم كانوا يضعون القاعدة بناء على حالة خاصة أحيانا. ولكنهم عند ما يطبقونها على جزئيات كثيرة وعديدة يحسون بخللها. وقصورها، فيضعون قاعدة أخرى مكملتها.

وقد تكون هذه وافية بمطلبهم، فيضعون أخرى وهكذا. مثال ذلك: "الجرح مقدم على التعديل"^(٢٠) هذه قاعدة في نقد الرجال، وضعوها بناء على حالة خاصة. ولكنهم لاحظوا عند التطبيق الشامل لها على حالات جزئية كثيرة، أنه قد ظهر خلل فيها، فجرح أناس آخرون بأشياء لا تجرح، ومن ثم وضعوا قاعدة أخرى تفسر السابقة، وتجعلها أكثر تحديدا، فقالوا: "لا يقبل الجرح إلا مفسرا" ثم لاحظوا البواعث النفسية التي تبعث على الجرح فقيدها القاعدة السابقة، وحددوها أيضا بقاعدة أخرى مفسرة، ومفصلة، ومبينة لها، كقولهم: "قول العلماء بعضهم في بعض غير قاذح في العدالة" وكذا قول القرين في القرين، والمعصر في المعاصر،^{٢١} وقال صاحب "ضوابط الرواية" "الصدق بشير نصر" زيادة على إيرادات الدكتور "عثمان موافي" في تطور علم الجرح والتعديل:

٢٠. سنأتي هذه القاعدة بالتفصيل في الفصل الرابع

٢١. ضوابط الرواية ٢٣٣

(١) رد أهل الحديث في البدء خبر المبتدع بشكل عام . ولكنهم وجدوا بعد ذلك أن هذا سيؤدي إلى رد أخبار الكثير ممن وصفوا بالبدعة، وإن كانوا من أهل الصلاح، والتقوى، والضبط . فاستلزم هذا الإطلاق التقييد، فقبلوا رواية المبتدع ما لم يكن داعية إلى بدعته، ولم تكن بدعته مكفرة.

(٢) وكانت هناك بعض الألفاظ تعد جارحة في الرواة كقولهم: "فلان فلا يتابع على حديثه"، أو "له أوهام، أو يخطئ"، جاء في "تهذيب التهذيب" في ترجمة "أسماء بن الحكم الفزارى": قال البخاري: "لم يرو عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه"، وقال المزي: "هذا لا يقدح في صحة الحديث لأن وجود المتابعة ليست شرطاً في صحة كل حديث صحيح، وربما يطعن العقيلي أحداً ويجرح بقوله "فلان لا يتابع على حديثه" فهذا ليس من الجرح في شيء.

وقال الذهبي في الرد على العقيلي "وأنا أستهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل، لرتبته وأدل على اعتنايه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها .

وهذا في عموميه يشير إلى أن هناك بعض الألفاظ كانت تعد جارحة، ثم تبين بعد استقراء أحوال الرواة الموصوفين بتلك الألفاظ أنها خلاف ذلك، فاستلزم الضبط .^{٢٢}

التأصيل الشرعي لعلم الجرح والتعديل

قد سبقنا في المواضع السابقة أن نصوص الشرع وجهت إلى مبدأ الإسناد وروحه، ودلت تصرفات الرسول - صلى الله عليه وسلم - على تزكيته بل اعتماده. ومن ثم لم تكن هناك معارضة لهذا المبدأ ولم يحاول أحد في تلك لعصور أن يشكك في شرعية مبدأ الإسناد، بل سرى حتى غدا تقليدا متبعا ومهيبة مسلوكا كما ذكرنا.

ولذلك لما نظر ابن المبارك لمبدأ الإسناد قائلا: "إن الإسناد دين" ^{٢٣} لم يعترض أحد من الناس بدعوى أنه ابتداع، أو يستنكر على ابن المبارك إدخال ما ليس من الدين فيه.

ولكن علم الجرح والتعديل لم يكن بهذه المثابة، فقد نشأ هذا العلم في رحم الإسناد ولكنه لم يأخذ سمة العلم إلا في وقت متأخر، في الوقت الذي كان مبدأ الإسناد قد استقر واعتمد بدون أي خلاف فيه.

وقد علمنا أن الجرح والتعديل قد مارسه الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون من بعدهم، ولكن طائفة لم تستوعب هذا الاتجاه الجديد في نقد الإخبار والأسانيد، وظنت أن جرح الرواة لا يعدو أن يكون من الغيبة أو البهتان على الناس، وهو مما نهى عنه الشارع.

فنشط المحدثون لتأصيل نظرية الجرح والتعديل من الناحية الشرعية، وبيان وجه الحاجة إليه لحفظ الشريعة من انتحال المبطلين. ^{٢٤}

وممن أصل لذلك الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه"، والإمام الترمذي في "العلل الصغير" الذي ألحقه بكتاب الجامع.

ونورد هنا ما ذكره الإمام الترمذي لأنه أصرح وأقعد، قال رحمه الله: "وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم الحسن البصري، وطاووس، قد تكلموا في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السخيتاني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا، فما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "الدين نصيحة" ^{٢٥}

٢٣. مقدمة مسلم ٤٧

٢٤. الجرح والتعديل عند الحديثين ١٤

٢٥. مسلم ٥٥

لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء، لكي يعرفوا. لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهما في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة، وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين، وتبييناً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال^{٢٦}.

ثم يشرح ابن رجب كلام الترمذي، فيقول: "مقصود الترمذي - رحمه الله - أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله، وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد زور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى^{٢٧}.

وقد أصل العلماء والمحدثون جواز الجرح والتعديل بأدلة من الكتاب والسنة وعلم السلف.

فمن الكتاب قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا^{٢٨}

ومنه قوله تعالى في ذم المنافقين، والكافرين، في كثير من الآيات وتعديل الصحابة، -رضوان الله -أجمعين "لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة^{٢٩}

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه^{٣٠} ومن السنة ما رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال:

مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لرجل عنده جالس مارأيك في هذا؟ فقال: رجل من أشرف الناس، هذا والله حري إن خطب أن ينكح. إن شفع أن يشفع. قال: فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما رأيك في هذا؟ فقال: يا رسول الله! هذا حري إن خطب أن لا ينكح، إن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يسمع لقوله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا خير من ملء الأرض مثل هذا^{٣١}

وما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اذنوا له، بنس أخو العشيرة - أو العشير - فلما دخل ألان له الكلام، قلت يا رسول الله! قلت الذي قلت ثم ألفت له الكلام؟ قال: أي عائشة: إن شر الناس من تركه الناس - أو ودعه الناس - اتقاء فحشة^{٣٢}

٢٦. الجرح والتعديل عند المحدثين ١٤

٢٧. شرح علل الترمذي ٧٦

٢٨. الحجرات ٦

٢٩. الفتح ١٨

٣٠. التوبة ١٠٠

٣١. البخاري ٦٤٤٧

٣٢. البخاري ٦٠٥٤

وقال الحافظ في الفتح بعد سرد هذا الحديث : قال العلماء تبّاح الغيبة في كل غرض صحيح شرعا حيث يتعين طريقا إلى الوصول إليه بها : كالتعاضم والاستعانة على تغيير المنكر والاستفتاء والمحاكمة والتحذير من الشر ، ويدخل فيه تجريح الرواة وشهود^{٣٣}

فأقام الله طافة كبيرة من هذه الأمة للذب عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم - فتكلموا في الرواية على قصد النصيحة ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة ، بل كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية^{٣٤}

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار ، وأفتوا بذلك حين سئلوا ، لما فيه من عظيم الخير ، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى ، أو ترغيب أو ترهيب ، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته ، كان أثما بفعله ذلك غاشا لعوام المسلمين ، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لأصل لها ، مع أ ، الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة ، أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع^{٣٥} .

ولذا كان المحدثون يتقربون إلى الله تعالى بجرح الرواة الضعفاء ، والكذابين . يذكر عن " أبي بكر خلاد " أنه قال : قالت ليحيى بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تذكر حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول " لم حدثت حديثا ترى أنه كذب " .^{٣٦}

وذكر ابن المبارك رجلا فقال : يكذب ، فقال رجل : يا أبا عبد الرحمن ! تغتاب ؟ قال : اسكت ، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل .^{٣٧}

ويظهر بعد التدقيق في مثل هذه الأقوال أن علم الجرح والتعديل قائم على تأصيل شرعي ، وليس أمرا مبتدعا ، أو مخترعا .

٣٣ . فتح الباري ٥٤٨١٠

٣٤ . لسان الميزان ١٧٨

٣٥ . مقدمة مسلم ٢١

٣٦ . دراسات في الجرح والتعديل ٦٢

٣٧ . شرح علل الترمذي ٧٧١

أهمية الإسناد ودواعيه واختصاص الأمة الإسلامية به

من الأمور التي امتازت بها الأمة الإسلامية عن غيرها استعمال الإسناد في رواية الحديث النبوي، والتاريخ الإسلامي، لمعرفة الصدق والكذب . ولم تنتبه الأمم السابقة إلى أهمية الإسناد. ولذا نرى أن الوثائق الدينية، والتاريخية لدى هذه الملل وقع فيها تحريف شديد، حتى يشك القارئ أحيانا في وجود الأبطال الدينية، والتاريخية، في الأمم الغابرة . والأمة الإسلامية انتبهت إلى هذا الأمر الخطير فاستعملت الإسناد في الحديث النبوي الشريف في النصف الأول من القرن الأول الهجري . حتى لا يحتال أحد في إدخال شيء من الأمور الجاهلية في الشريعة الإسلامية.^{٣٨}

ويحسن في هذا المقام ذكر قول ابن عباس المتقدم " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرت أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب ، والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرفه ."^{٣٩}

ولقد اهتم المحدثون بالأسانيد اهتماما بالغا، وأولعوا بعنايته عناية فائقة، وذلك لأسباب واعتبارات كثيرة ومنها :

١ . أن في حفظها والسؤال عنها حفظا للدين، وصيانة للشريعة من التحريف، والتبديل، والتغيير . إذ أن الأسانيد ارتبطت بالأحاديث النبوية الشريفة التي تأخذ منها العقائد، والأحكام ، فقام المحدثون برعاية الأسانيد وحفظها، والعناية بها، والسؤال عنها ، ووضعوا موازين دقيقة لضبط الرواية ومعرفة أحوال الرواة ، حتى إن العقل ليذهل من هذا الإبداع الذي اخترعته هذه العقول وسطرته في أرض الواقع . وما كان ذلك ليكون لولا توفيق الله لهذه الطائفة بالقيام بهذا الأمر ، وحراسة الدين، والعقيدة بواسطته . وسأورد بعض أقوال الأئمة الدالة على ذلك :

قال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"^{٤٠} وقال ابن المبارك : "الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"^{٤١}

وقال الحاكم : "لولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له ، وكثرة مواظبتهم عليه ، لدرس منار الكلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد"^{٤٢}

٣٨ . دراسات في الجرح والتعديل ١١

٣٩ . مقدمة مسلم ٣٩

٤٠ . مقدمة مسلم ٤٤

٤١ . مقدمة مسلم ٤٧

٤٢ . مقدمة لسان الميزان ١٥٩

المبارك بنخلانها نخلًا، فيخرجانها حرفًا حرفًا.^{٤٣}

٢. تفشي الوضع بين الرواة، فكان لابد من حسم هذا الأمر بوضع القواعد للأسانيد وضوابط يمكن من خلالها تمييز ومعرفة المقبول من المردود. قال ابن سيرين: لم يكن يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سمو لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.^{٤٤}

وقال ابن المبارك: "بيننا وبين القوم قوائم"^{٤٥} - يعني الأسانيد - والذي يؤكد هذا الرأي قول عبد الله بن عباس - وهو من صغار الصحابة - لما جاء بشير بن كعب العدوي فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "فجعل ابن عباس لا يأن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس! مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله، ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرفه"^{٤٦}

فكانه - رضي الله عنه - أراد أن يقول إنه لما دخل في هذا الأمر من هم ليسوا من أهله صار الإعراض عن سماعهم والنظر فيه أولى وهكذا أمر الإسناد عند المسلمين.

٣. اتساع رقعة الدولة الإسلامية بالفتوح، وتفرق رواة الحديث في الأمصار، مما جعل ادعاء السماع والتلقي سهلاً لذلك تجند علماء هذه الأمة في كل قطر، ومصر فوضعوا قواعد الرواية^{٤٧}

٤٣. تذكرة الحفاظ ٢٧٣١

٤٤. سبق

٤٥. مقدمة صحيح مسلم ٤٨

٤٦. سبق

٤٧. ضوابط الرواية ٦٦

المظاهر والعلامات الدالة على الاهتمام بالأسانيد

هناك دلائل وعلامات ومظاهر، تدل على ما ذكرناه سابقا من شدة اهتمام سلف الأمة بالأسانيد، وقد حاولت تلخيص هذه العلامات فيما يأتي :

١. من شدة اهتمامهم بالأسانيد في أخبار النبي - صلى الله عليه وسلم -، توسعت دائرة الإسناد حتى شملت التاريخ بجميع أشكاله الإنسانية، والأدبية، ودخل الإسناد في العلوم الأخرى. كالتفسير، والفقه، والرجال، والأنساب، والطب، والنحو، والشعر، والحكايات، حتى قال قائلهم : "والعلم إن فاتته إسناد ومسنده كالبيت ليس له سقف ولا طنّب".^{٤٨}

٢. ومن صور اهتمامهم بالإسناد، حرصهم على علو الإسناد، وملاقاة الشيخ، والرحلة في سبيل ذلك كله. قيل لابن معين في مرض موته : ما تشتهي ؟ قال : "بيت خال، وإسناد عال " ورحل محمد بن طاهر المقدسي إلى مصر، والشَّوَر الشَّامية، وبلاد الشام، والحجاز، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وفارس، والإسكندرية، وتيس، وبيت المقدس، ودمشق، وحلب، وغيرها، ذكرها الذهبي في "السير"، ثم قال " بلت الدم في طلب الحديث مرتين، مرة ببغداد، وأخرى في مكة، كنت أمشي حافيا في الحر، فଲحقني ذلك، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث، وكنت أحمل كتبي على ظهري، وما سألت في حال الطلب أحدا، كنت أعيش على ما يأتي".^{٤٩}

٣. ومن علامات ودلائل اهتمامهم بالإسناد، نشوء كثير من العلم لخدمة الأسانيد ومتعلقاتها والعناية بها. مثل علم الرجال، الذي يعني بأسماء الرواة من الرجال والنساء، وسنة ولادتهم، ووفاتهم، وكناهم، وألقابهم، وعلم الجرح والتعديل، الذي يعني ببيان منزلة الراوي من حيث القبول والرد، ويورد كلام النقاد في توثيقه وتجريحه. ونشوء المصنفات التي كان أساس تصنيفها وبنائها على الأسانيد، ككتب المسانيد ونحوها، وكذا المصنفات في الأطراف، والتي تعتمد في ترتيبها على الأسانيد، "كنهة الأشراف" للزمري و"اتحاف المهرة" لابن حجر.

وقيام المحدثين ببيان مخارج الحديث، وتتبع طرقها، حتى ألفوا كتباً مستقلة في طرق وأسانيد بعض الأحاديث، مثل طرق حديث " إن الله تسعا وتسعين إسما " لأبي نعيم الأصفهاني وغيره.^{٥٠}

٤. ومن دلائل اهتمامهم بالإسناد، أنه أصبح وسيلة من الوسائل والسبل التي يمتحن بها الحافظ لمعرفة دقة حفظه واتقانه، كما فعل أهل بغداد مع البخاري.

٤٨. الطنّب -بضم الطاء وسكون النون جمعه أطناب هو حبل طويل يشد به سراق البيت، ضوابط الرواية ٦٦

٤٩. سير أعلام النبلاء ١١١ / ٥٢١

٥٠. منشورة للدكتور عبد الله السرحاني

٥. ومن ذلك، قيام النقاد والحفاظ بنقد كل راو فيه ضعف، أو صدر منه خطأ، أو تخطيط، أو اضطراب، أو نسيان، أو سهو.... حتى لو كان من آبائهم، أو إخوانهم، أو أبنائهم، ومن أمثلة ذلك : سئل علي ابن المديني عن أبيه فقال : اسألوا غيري فقالوا : سألناك ، فأطرق ثم رفع رأسه، وقال : "هذا هو الدين ، أبي ضعيف." وقال : "أبو داود ابني عبد الله كذاب." ^{٥١}

٦. ومن شدة اهتمامهم بالأسانيد، أنهم توقفوا عن اعتماد الأحاديث التي في كتب الفقه، والوعظ، وغيرها. وإن جل مقام مؤلفيها حتى يظهر إسنادها وتعلم صحتها، ولذا قام المحدثون قديما، وحديثا، بتخريج أحاديث كتب الفقه، والتفسير، والمواعظ، والأصول، وغيرها. ومن أمثلة ذلك : "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية"، و"تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، وهكذا تزايد تخصيص أنواع كثير من علوم المصطلح للبحث فيمل يتعلق بالأسانيد، والرجال، كمعرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد، والمباحث المتعلقة بالعدالة، والضبط، والاتصال، والانقطاع، والتدليس، والإرسال، والاختلاط، والاهتمام ببيان أصح الأسانيد، وأوهاها، ووصل الأمر إلى أفراد بعض هذه الأنواع بالتصنيف، والتأليف، إضافة إلى المصنفات الضخمة في علمي "تاريخ الرجال"، و"الجرح والتعديل". ثم نشأ أيضا علم العلل، الذي يعتمد على الأسانيد، وثقة رجالها، وعدم غفلتهم، أو وهمهم، أو خطأهم. وكل ما سبق من الجهود الضخمة تدل دلالة وافية، واضحة، على أهمية الإسناد، ومدى عناية السلف بها، حفظا على الدين، وصيانة للشريعة. ^{٥٢}

٥١. مقدمة لسان الميزان ١٨٧

٥٢. منشورة للدكتور عبد الله السرحاني

اختصاص الأمة الإسلامية بفضل الإسناد

لقد خص الله هذه الأمة بفض الإسناد عن غيرها من الأمم، فحفظ بذلك الدين، بالحفظ على سنة سيد المرسلين، من عبث العابثين. فكان الإسناد الدعائم التي حفظت السنن، ولذلك كان الإسناد جزء من الدين فهو الطرق التي أوصلت لنا الآثار الصحيحة التي لاتكاد تشوبها شائبة.^{٥٣}

ثم اعلم أن أصل الإسناد من حيث هو خصيصية خاصة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة .

وروى البخاري عن محمد بن حاتم بن المظفر أنه يقول : إن الله أكرم هذه الأمة ، وفضلها ، وشرفها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم كلها قديما، وحديثا إسناد. وإنما هو صنف في أيديهم ، وخطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل ، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار، من غير النقائص. وهذه الأمة إنما ينص الحديث. عن الثقة المعروف في زمانه ، المشهور بالصدق والأمانة والضبط، عن مثله حتى تنتهي أخبارهم. ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ ، والأضبط ، والأطول مجالسة، يميزونه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من أكثر من عشرين وجها ، حتى يهذبوه من الغلط، والخلل، ويحفظون حروفه، ويعدونه عدا، فهذا من أعظم نعم الله على هذه الأمة.^{٥٤}

فضل علم الحديث وشرف أهله

اعلم أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها ، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها ، وأسوة جملة وأسها ، هو علو الحديث الذي تعرف جوامع الكلم ، وتتفجر منه ينابيع الحكم ، وتكثور عليه رحي الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهي، وأمر ، ولولاه لقال من شاء ما شاء ، وخطب الناس خطب عشواء ، وركبوا متن عمياء.

فهذا العلم المنصوص بمنزلة الصراف لجواهر العلوم عقليها ونقلها ، وكالنقاد لفقود كل فنون أصلها وفرعها من وجوه التفاسير والفقهيات ونصوص الأحكام ومأخذ عقائد الإسلام وطرق السلوك إلى الله سبحانه تعالى ذي الجلال والإكرام فكل قول يصدق به خير البشر فهو الأصلح للقبول وكل مالا يساعده الحديث والقرآن فذلك في الحقيقة سفسطة بلا برهان.^{٥٥}

٥٣. ضوابط الرواية ٥٩

٥٤. توضيح الأفكار للصنعاني ٣٩٩١٢

٥٥. مقدمة تحفة الأحوذى ٦٢

ولقد تشرف أصحاب الحديث وهم نقلته ورواته بنقله وروايته ولم يكتفوا بل محصوا صحيحه من سقيمه
فعرفوا مرفوعه من موقوفه وموصوله من مقطوعه فوضعوا أساسا لعلومه وشدوا الرحال ويمموا صوب
المشرق والمغرب طلبا للعلوم وميلا للسماع درءا للتدليس وقطعا للوهم وغاية جهدهم الذب عن سنة نبيهم
ورسولهم .

لقد أحسن من قال :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

وقال الأعمش : لأعلم قوما أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث ويحيون هذه السنة وكم أنتم في
الناس والله لأنتم أقل من ذهب

وقال الثوري : "ما شيء عندي أخوف من الحديث لاشيء أفضل منه لمن أراد به ما عند الله " .^{٥٦}
وقد دعا النبي - صلى الله عليه وسلم - بالنضارة لمن يشتغل بعلم الحديث حفظا وتبليغا وفقها فقال : نضر
الله إمرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس
بفقيه " .^{٥٧}

ولأهل العلم في فضيلة الحديث أقوال كثيرة منثورة ومنظومة

عليك بأصحاب الحديث فإنهم خيار عباد الله في كل محفل
جهازة شم سراة فمن أتى إلى حيهم يوما فبالنور يمتلي

أحق أناس يستضاء بهديهم أنمة أصحاب الحديث الأفاضل
خلائف أصحاب الحديث نوو الحمى لهم رتب عليا وأسنى الفضائل
هم القوم لا يشقى لعمرى جليسهم فمفاتهم يخطئ بغير الفضائل^{٥٨}

٥٦ . دراسات في الجرح والتعديل ٣٧

٥٧ . أبو داود ٣١٧٥ ، ترمذي ٢٥٨٠

٥٨ . مقدمة تحفة الأحوذى ٦٨

مدخل إلى علم الجرح والتعديل

١. غيبة الراوي :

الجرح خدش للعدالة، وإسقاط للثقة، وهو الطعن في الراوي في غيبته، وقد حرم الإسلام الغيبة، ووعد المغتاب بأشد أنواع الوعيد، قال تعالى :
ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أحبب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم^{٥٩}

وتصوير المغتاب بهذه الصورة البشعة يدل دلالة عميقة على شناعة وهول الغيبة . وفي الحديث الشريف عن أبي هريرة قال : " بينما أنا أمشي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيدي ورجل عن يساره فإذا نحن بقبرين أمامنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير بلى فأيكم يأتيني فاستبقنا فسبقته فاتيت به بجريدة فكسرهما نصفين فألقى على ذا القبر قطعة وعلى ذا القبر قطعة قال : إنه يهون عليهما ما كان رطبتيين وما يعذبان إلا في البول والغيبة^{٦٠}
ولأن الكلام في الرجال جرحا وتعديلا ضرب من الاغتياب ، لم يجد فقهاء الإسلام بدا من تفصيل الموضوع، حيث تبين لهم أن كلام الناس في بعضهم غيبة أمر تقتضيه الضرورة أحيانا للنظر في أحوالهم بما يحفظ المصالح ويدرك المفاصد، وذلك جريا على القاعدة الشرعية " الضرورات تبيح المحظورات " . وقد استدلنا على جواز الغيبة في علم الجرح والتعديل، بكل من الكتاب ، والسنة فلا نطيل الكلام هنا فمن شاء فليراجع "التأصيل الشرعي " .

ومثلما أحس الفقهاء بخطر هذا الموضوع، كذلك شعر المحدثون بخطورة الكلام في أعراض الرواة. وكان الواحد منهم يشعر بالذنب لأنه تناول عددا من الصالحين، وكانوا - رحمهم الله - يخرجون من ذلك . فقد دخل يوسف بن الحسين الرازي على عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ كتاب الجرح والتعديل، فقال له "يا أبا عبد الرحمن ! ما هو الذي تقرأه على الناس ؟ قال : كتاب صنفته في الجرح والتعديل . قال : وما الجرح والتعديل ؟ قال : أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة، أو غير ثقة ، فقال له يوسف : استحييت لك يا أبا محمد ! كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحتهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة ، وأنت تذكرهم ، وتغتابهم على أديم الأرض . فبكى عبد الرحمن فقال : يا أبا يعقوب ! لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته .^{٦١}

٥٩. الحجرات ١٢

٦٠. أحمد ١٨٧٧ واللفظ له ورواه البخاري في كتاب "الأدب " باب "الغيبة " وليس فيه ذكر للغيبة وإنما النعيمة

٦١. ضوابط الرواية ٢٤٢

وقد سبقنا أن قلنا إن غيبة الرجل حيا وميتا لاتباح إلا لغرض شرعي لايمكن الوصول إليه وقال الحافظ في الفتح : قال العلماء : تباح الغيبة في كل غرض صحيح شرعا حيث يتعين طريقا إلى الوصول إليه بها : كالتعاضم والاستعانة على تغيير المنكر والاستفتاء والمحاكمة والتحذير من الشر ، ويدخل فيه تجريح الرواة وشهود^{٦٢}

٢. عدم استعمال حسن الظن في رواية الحديث

قال أحمد ابن سنان : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : " خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم والحديث. يعني لا يستعمل حسن الظن في قبول الرواية عن من ليس بمرضي ، لأن حسن الظن بالراوي حملة بعض العلماء على التساهل في رواية الحديث عن مستور الحال. لذلك وضع العلماء ضوابط ومقاييس ، للرد على هذه المفسدة العظيمة : وهي ما يسمى بأصول الجرح والتعديل .

ومن آداب من يشتغل بهذا العلم إذا سئل سؤالا ولا يعلم جوابه ، أن يقول : " لا أدري " ، قال تعالى : ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون^{٦٣}

سئل مالك بن أنس - رحمه الله - ثمان وأربعين مسألة ، فقال في اثنتين وثلاثين منها : لا أدري . وقد يظن بعض الناس أن قول العالم " لا أدري " يضع من قدره ، وعظمته ، والأمر بعكس هذا بأن قوله " لا أدري " يرفع منزلته عند الله تعالى ، ومثل هذه الحكايات عن السلف كثير جدا ، وقد ذكر العلماء في تأليفهم فليعتبر أولو الأبصار .^{٦٤}

٣. الجرح والتعديل مبناهما الظن

وذلك لأن أسباب الجرح والتعديل مما لا يستطيع أن يقطع به أحد من المحدثين. وهي من الأمور الخفية التي يتفاوتون في أدراكها، فقد عرفنا في موضع سابق أنه قد يجرح الراوي، بما لا يرقى إلى مستوى الجرح ظنا من الجارح أن السبب الذي جرح به وجيه غير أن الآخرين قد لا يذهبون مذهب به ولا يرون رأيه فيعدلون المجروح لسبب يظنونه أوجه وأظهر، لذلك وضع المحدثون قواعد، وأساسا، يحكمونها عند التعارض لترجيح أحد الحكمين على الآخر ، وهو ما سنعرفه في موطنه.

٦٢. فتح الباري ٥٤٨١١

٦٣. النحل ١١٦

٦٤. دراسات في الجرح والتعديل ٥١

وقد يذهب البعض أنه إذا كان الجرح والتعديل مبناهما على الظن ، فإن الأمر على هذا الاعتبار ليس علمياً ، وإنما يأتي كيفما اتفق ، وما ذلك إلا لأن الظن عندهم مرادف للشك ، وهو مردود وهذا باطل فاسد . فقد جاء في "المفردات" ^{٦٥} الشك اعتدال النقيضين عند الإنسان ، وتساويهما ، وذلك قد يكون لوجود أمارتين متساويتين عند النقيض ، أولعدم الأمانة فيهما . والشك ضرب من الجهل ، وهو أخص منه لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيضين رأساً ، فكل شك جهل ، وليس كل جهل شكاً ، والفرق بين الشك ، والظن ، أن الشك استواء طرفي التجويز ، والظن رجحان أحد طرفي التجويز. ^{٦٦}

وقد يقول القائل : إذا كان الظن هكذا فما بال القرآن يحض على اجتناب الظن بعضه إثماً ، في قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم" ^{٦٧}

وبيان ذلك أن الظن المذموم هنا ما لأمانة له ولا حجة وهو محض التحرص وبأثم صاحبه قطعاً

٤. الشروط المعبرة في الجاح والمعدل

وقد أدرك المحدثون جلالة ما هم فيه من تعرض لأحوال الرواة ، واعترفوا بأن مجال الجرح والتعديل خطيرة لا ينجوا من تبعاتها إلا من استعمل الديانة ، وركب متن التقوى ، والأمانة . واشتروطوا في الجاح والمعدل الخصال التي تجعل حكمه منصفاً ، مبيناً ، حال الراوي :

١. المئانة في الدين :

ويجتمع تحتها أربع خصال هي الصدق ، والتقوى ، والنصح ، والورع . فيلزم المتكلم في الرجال أن يكون صادقاً في جرحه ، وتعديله ، مبتعداً عن التمسويه ، والتضليل ، والميل عن الحق ، وعليه أيضاً أن يكون ذا خشية لله ، والتقوى ، يراقب الله تعالى في كل كلمة تصدر عنه ، ويبتعد عما يؤدي إلى الفسق ، وخوارم المروءة ، ويلزمه أن يجعل النصيحة للمسلمين ، والذب عن الدين ، غاية في جرحه وتعديله تاركاً للغيبة ، والشبهة ، والرياء ، كما على الجاح ، والمعدل ، أن يلزم الورع في نقده ، بحيث يجرح القريب ، والبعيد ، على حد سواء إن استحقا ذلك .

وأئمة هذا الشأن كانوا مثلاً يفتخر التاريخ بإمامتهم ، ونزاهتهم ، وورعهم ، فترى الوالد يطعن في ولده ، والابن يتكلم في أبيه ، والأخ في أخيه ، والقريب في قريبه ،

فمن المجرحين لأبائهم علي بن المديني ، قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيب والد بن المديني : قال ابن المديني "أبي ضعيف"

٦٥. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ١٩

٦٦. ضوابط الرواية ٢٥٢

ومن المجرحين لأبنائهم أبوداود السجستاني، قال الذهبي في ترجمة عبدالله بن أبي داود : "الحافظ الثقة إلى أن قال وهو مقبول عند أصحاب الحديث ، وأما كلام أبيه فيه ، فما أدري أيش تبين له منه فقال أبو داود "ابني عبدالله كذاب " وقال في ترجمته في "التذكرة " وأما قول أبيه فيه ، فالظاهر أنه إن صح عنه ، فقد عني أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي، وكأنه قال " هذا وعبد الله شاب طري ثم كبر وساد ^{٦٨} ويقول ابن حجر : وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل ، متيقظ ، ذي يقظة ، تحمله على التحري ، والضبط ، فيما يصدر عنه ^{٦٩}

٢. القوة في العلم :

وتلزم الجرح والمعدل ، أمور في هذا ،
❖ أن تكون حافظته واسعة ، بحيث يتصور عند تجريحه ، وتعديله ، أحاديث المجرح والمعدل فيزنها بغيرها ويعتبرها بأحاديث الثقات مع مراعاته للنظر في رجال الإسناد الآخرين ، فعمل الضعف يكون من غيره . وعليه أن يكون عارفا بأسماء الرجال ، ومعرفة المؤلف والمختلف ، والمتفق والمفترق ، ونحو ذلك حتى لايجرح من لم يردده .

❖ وأن يكون متيقظا ، والتيقظ هو الانتباه ، والحذر الزائد على الحفظ ، خوفا من الانقطاع ، أو تدليس .

❖ وأن يكون عالما بأسباب الجرح ، والتعديل المحققة ، مميذا لما يجرح وما لايجرح ، ولما يعدل وما لا يعدل ، حتى لايجرح الراوي بمزحه ، وضحكه ، ونحو ذلك ، أو يعدل بطول لحيته ، وظهور صلاحه ، دون كشف حاله قال ابن حجر : تقبل التزكية من عارف بأسبابها ، لامن غير عارف ، بللايزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء ، من غير ممارسة ، واختبار . ^{٧٠} وقد تكلم أهل الجرح ، والتعديل ، في قوم لدخولهم في أمر الدنيا ، مع أن هذا ليس بجرح ، إن كانوا أهل عدالة وحفظ واتقان . وقال ابن حجر : عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا ، فضعفوه لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق ، والضبط . ^{٧١}

٦٧. الحجرات ١٣

٦٨. مقدمة لسان الميزان ١٨٧

٦٩. نزهة النظر ١٣

٧٠. نزهة النظر ١٣٨

٧١. مقدمة لسان الميزان ١٨٢

❖ وأن تكون له خبرة بمدلولات الألفاظ لغة، واصطلاحاً، في حال سماعها، وأدائها، حتى لا يطلق لفظة جرح ويريد بها التعديل، أو عكس ذلك، لأن بعض الألفاظ لها في لسان العرب عدة معان، فيلزم الجرح، والمعدل، أن تكون له معرفة بها كي لا يسقط أهل الثقة عن ثقتهم، ولا يرفع أهل الجرح من وهنتهم، فمن ذلك قولهم "فلان كذاب" والكذب في لغة الحجازين يطلق على الخطأ^{٧٢}

❖ وأن يكون الجرح، والمعدل، بعيداً عن الهوى، والعصبية، فلا يجرح لحقد، أو عداوة، أو لمذهب، أو لحسد، أو لمنافسة، وأكثر ما تكون تلك العلل بين الأنداد والأقران، وقد حدثت بين هذا النوع مشاجرات أدت إلى الغلو في الجرح، والطعن،

مما حمل كثيراً من الأئمة على التنبية على نبذ كلام الأقران بعضهم في بعض، وإهداره، وطيه، إلا إذا كان محققاً وقصد به النصح.

قال الحافظ الذهبي: لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد، فيمن بينهم وبينه شحنة، وإحنة، وقد علم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهذور، لا عبرة به ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف.^{٧٣}

فينبغي لنا أن نسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، أن لا ننظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرنا على التأويل، وتحسين الظن، فتمسكنا، وإلا فنضرب صفحاً عما جرى بينهم، فإننا لم نخلق لهذا، فنشتغل بما لا يعنيننا، وندع ما يعنيننا، فإننا إن اشتغلنا بذلك خشينا علينا الهلاك. فالقوم أئمة اعلام، ولأقوالهم محامل، ربما لم يفهم بعضها، فليس لنا إلا التراضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يفعل فيما جرى بين الصحابة - رضي الله عنهم -.

من كلام الأقران المردود:

❖ كلام مالك ومحمد إسحاق كل واحد منها في الآخر بن.

قال يحيى بن آدم: حدثنا بن إدريس، قال: كنت عند مالك فقيل له: إن ابن إسحاق يقول: اعرضوا علي علم مالك فإني بيطاره. فقال مالك: انظروا إلى دجال من الدجاجة.^{٧٤}

٧٢. مقدمة لسان الميزان ١٨٤

٧٣. مقدمة لسان الميزان ١٩٢

٧٤. ميزان الاعتدال ٤٦٩١٣

❖ كلام ربيعة الرأي في أبي الزناد.

قال أبو حنيفة : قدمت المدينة فأتيت أبا الزناد فإذا الناس على ربيعة ، وإذا أبو الزناد أفقه الرجلين وقال ربيعة فيه : ليس بثقة ولا رضي . وقال الليث : جاء رجل إلى ربيعة فقال : إني أمرت أن أسألك عن مسألة ، وأسأل يحيى بن سعيد ، وأسأل أبا الزناد . فقال : هذا يحيى . وأما أبو الزناد فليس بثقة . ثم قال الليث : رأيت أبا الزناد وخلفه ثلاث مائة تابع ، من طالب علم وفقه وشعر وصنوف ثم لم يلبث أن بقي وحده ، وأقبلوا على ربيعة . وكان ربيعة يقول : شبر من خطوة خير من باع من علم ، اللهم اغفر لربيعة بل شبر من جهل خير من باع من خطوة ، فإن الخطوة وبال على العلم ، والسلامة في الخمول فنسأل الله المساحمة .

وقال الذهبي : لا يسمع قول ربيعة في أبي الزناد . فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة ، وقد أكثر عنه مالك . وقيل لا يرضاه . ولم يصح ذا .^{٧٥}

❖ كلام ابن جرير في عبد الله بن أبي داود.

وقال محمد بن عبد الله القطان : كنت عند محمد بن جرير ، فقال رجل : ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل علي رضي الله عنه ، فقال ابن جرير : تكبيرة من حارس قال الذهبي : وقد قام ابن أبي داود وأصحابه ، وكانوا خلقا كثيرا على ابن جرير ، ونسبوه إلى بدعة اللفظ . فصنف الرجل معتقدا حسنا سمعناه ، يناضل فيه مما قيل عنه وتآلم لذلك .^{٧٦}

❖ كلام أبي نعيم الأصفهاني وابن مندة كل منهما على الآخر.

قال الذهبي : كلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع ، لأحب حكايته ، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر ، بل هما عندي مقبولان ، لأعلم لهما ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها . وأقذع أبو نعيم في جرح ابن مندة لما بينهما من الوحشة ونال منه واتهمه ، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم ثم قال الذهبي : وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ، ما ينجو منه إلا من عصم الله ، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك ، سوى الأنبياء والصدقيين ، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس ، اللهم فلاتجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا إنك رءوف رحيم .^{٧٧}

٧٥. ميزان الاعتدال ١٨١٢ : ٤

٧٦. ميزان الاعتدال ٣٥١٢ : ٤

٧٧. ميزان الاعتدال ١١١١ : ١

فمما سبق يتبين لنا أن على الجرح، والمعدل، أن يكون قويا في دينه، وفي علمه، أما من كان ضعيفا فيهما، أو في أحدهما، فإنه لا يعتمد على قوله في الجرح والتعديل. وقد يستأنس به إذا انفرد بالحكم على راو ولم يوجد لغيره فيه كلام، أما إذا شذ فإيرد قوله، وقال ابن حجر ناقلا عن ابن حبان "ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح".^{٧٨}

ونورد هنا أشخاصا لا يقبل قولهم لضعف علمهم عند شذوذهم :

١. الواقدي (ت ٢٠٧):

قال الذهبي في "الميزان" "أحد أوعية العلم، ثم قال "استقر الإجماع على وهنه"^{٧٩} وقال ابن حجر "والواقدي ليس بمعتمد"^{٨٠}

٢. قطبة بن العلاء (بين ٢١١-٢٢٠):

قال الذهبي في الرواة الثقات "عندما قال قطبة "تركت حديث فضيل" "لا يقبل قول قطبة" "ومن هو قطبة، حتى يسمع قوله واجتهاده.

٣. سليمان بن داود الشاذوكاني (ت ٢٢٤):

جرحه كثير من الحفاظ، منهم البخاري، وابن معين، وأبو حاتم، وقال الذهبي في ترجمة الشاذوكاني "من أفراد الحفاظين إلا أنه واه"^{٨١}

٤. سفيان بن وكيع (ت ٢٤٨):

قال البخاري "يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياه" وقال ابن حجر في "الهدى" "سفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به"^{٨٢}

٥. الأزدي (ت ٣٤٧):

قال الذهبي في "الميزان" "جمع، وصنف، وله كتاب في الجرح والتعديل، والضعفاء، فيه مؤاخذات وجرح خلقا بنفسه لم يسبق أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه".^{٨٣} وقال في "السير" "ليت الأزدي عرف ضعف نفسه"^{٨٤} وقال ابن حجر "إن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه"^{٨٥}

٧٨. هدي الساري ٤٢٧

٧٩. ميزان الاعتدال ٦٦٢١٣

٨٠. هدي الساري ٤٤٧

٨١. مقدمة لسان الميزان ١٩٥

٨٢. مقدمة لسان الميزان ١٩٦

٨٣. ميزان الاعتدال ٥٢٣١٣

٨٤. سير أعلام النبلاء ١٩٤١١٠

٨٥. هدي الساري ٤٣٠

٦. ابن خراش (ت ٢٨٣):

قال الحافظ "هذا والله هو الشيخ المعثر، الذي ضل سعيه، فإنه كان حافظاً في زمانه، وله الرحلة الواسعة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عتب على حمير الرافضة، وحوادث جزين، ومشغراً".^{٨٦}
وقال في "هدي الساري" حين يترجم عمرو بن سليم الأنصاري قال ابن خراش "ثقة"، في حديثه اختلاط "ابن خراش مذكور بالرفض، والبدعة، فلا يلتفت إليه".^{٨٧}

٧. ابن عقدة (ت ٣٣٢):

قال الذهبي "أحد أعلام الحديث، ونادرة الزمان، وصاحب التصانيف، على ضعف فيه وكتب عن دب ودرج، من الكبار، والضعفاء، والمجاهيل، وجمع الغث، والسمين"

تعريف الجرح والتعديل

وقد اختلفت التعريفات للجرح والتعديل في أصداف الأئمة سأورد أهم ما قيل منها :

الجرح في اللغة : التأثير في الجسم بالسلاح والجرح اسم للجرح.^{٨٨}

وفي الاصطلاح : وصف الراوي في عدالته أو في ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردها من سوء الحفظ أو كثرة الأوهام أو التدليس أو الفسق أو الكذب أو التهمة بالكذب^{٨٩} وقيل هو بيان لعيوب رواة الحديث التي لأجلها تسقط عدالتهم ويكون حديثهم في عداد الضعاف^{٩٠}

ويتحقق الجرح في الراوي بسلب أحد الأمرين وهما : العدالة والضبط ولكل منهما مراتب حسب الشدة والخفة التعديل في اللغة : التسوية وتقويم الشيء وموازنته بغيره^{٩١}

وفي الاصطلاح : وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته وبلفظ آخره عبارة عن تحقق أوصاف القبول في الراوي، بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة وأن لا يكون سيء الحفظ ولا فاحش الغلط ولا كثرة المخالفة للنقائات ولا كثرة الأوهام ولا مغضلاً^{٩٢}

وهذه التعريفات للجرح والتعديل من حيث المفردات أما تعريفه من حيث العلم : فهو علم يبحث في أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط.

٨٦. لسان الميزان ٣٢٣١٤

٨٧. مقدمة لسان الميزان ٢٠٠

٨٨. سير أعلام النبلاء ٤٦٥١٩

٨٩. لسان العرب ٤٢٢١٢

٩٠. ضوابط الجرح والتعديل ١

٩١. دراسات في الجرح والتعديل ٥٦

٩٢. لسان العرب ٤٣٢١١١

٩٣. ضوابط الجرح والتعديل ١

الباب الأول : العـدالة

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : الكلام على العدالة

الفصل الثاني : أسباب أدت إلى فقد العدالة

الفصل الثالث : مسائل مهمة في الجهالة

الفصل الأول : الكلام على العدالة: وفيه خمسة مباحث.

قال الحافظ ابن حجر * إن العدالة هي ملكة، تحمل المرء على ملازمة التقوي، والمروءة. ^{٩٤} والمراد بالتقوي: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة .

المبحث الأول: شروط العدالة .

١. الإسلام :

وهو عمدتها المقصود الأعظم، وإنما شرط العلماء لأن الباب باب الدين، والكافر يسعى دائما في هدمه، فلا يقبل قوله في أموره. فكل من ليس بمسلم فلا يقبل روايته، لقوله تعالى : إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا. ^{٩٥}

وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده، فخير الكافر أولى. ولأن الله يقول "ممن ترضون من الشهداء" ^{٩٦} وهذا أمر مجمع عليه عند الأداء خاصة، ولا كذلك التحمل، فيصح تحمل غير المسلم. وهذا ثابت في حق نفر من الصحابة، كجبير بن مطعم. قال ابن دقيق العيد * ومما علم أن الصحابي تحمل قبل الإسلام، ثم رواه بعد الإسلام" ^{٩٧} فهذا أمر مقبول فالذي سمع الحديث في حالة كفره، ثم حدث به فيها فلا تقبل روايته. ^{٩٨}

لكن هل يكتفي في إثبات الإسلام، وقبول الأخبار، بما يظهر من الأحوال، بدون اختيار، أم لابد من الاختبار؟.

إلى الأول ذهب العراقي، وهو مدفوع بما ثبت من أن الصحابة لم يعتمدوا في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام، وأنهم لم يقبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده، واستقامة مذهبه، وصلاح طرائقه. ^{٩٩} وهذا لأن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام، يحصل بتتبع الأفعال، واختبار الأحوال.

٢. البلوغ :

مناط التكليف، وتحمل المسؤولية، وصلاحية الفرد، لصدر العبارة عنه، وقبول العبادة منه، ويدخل فيه المقدرة على التمييز بين الأشياء،

٩٤. نزهة النظر ٢٩

٩٥. الحجرات ٦

٩٦. البقرة ٢٨٢

٩٧. الإقتراح ٢٧

٩٨. ضوابط الجرح والتعديل ٢

٩٩. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٢٧

وفي قبول الرواية ممن لم يبلغ خلاف بين العلماء :

فمن قائل بردها لأنه غير منضبط بضوابط الشرع، فلا مسؤولية عليه، ولا ولاية من نفسه ، وبالتالي فقد يتهاون والشرع إنما رفع القلم عنه .

وهذا هو المختار عند العلماء ، والدليل عليه أن الصحابة لم يراجعوا الصبيان الذين كانوا يخالطون رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ويلجأون ستوره مع مسيس حاجتهم إلى من يخبرهم عن دقائق أحوالهم، ولم يؤثر عن أحد من الحكام، والمفتين، إسناده حكمه في قضية إلى رواية صبي، وقال الباقلاني "إن كان الصبي غير متكامل التمييز، فلا شك في رد روايته".

وقال الأمدى "إن من لا يكون مكلفاً، إما أن يكون بحيث لا يقدر على الضبط، والاحتراز فيما يتحمله ويؤديه فلا تقبل روايته لتمكن الخلل فيها، وإما أن يكون بحيث يقدر على الضبط، والمعرفة، كالصبي المراهق الذي لم يبق بينه وبين بلوغه سوى الزمان اليسير، فلا تقبل روايته لا لعدم ضبطه، فإنه قادر عليه متمكن منه، بل لاحتمال كذبه .

وهذا كله في وقت أدائه، أما تحمله فلا خلاف فيه، وفي الصبي غير المميز، فإذا ميز فلا خلاف في قبول تحمله، ولو تحمل صغيراً وأداها بعد البلوغ فلا شيء، وقد قبل الصحابة ما تحمله صغارهم وكانوا ضابطين لها بعد بلوغهم، إذ لا خلل في تحمله، ولا في أدائه"^{١٠٠}

٣. العقل :

هو العقل الحابس عن ذميم القول، والفعل، والعقل آلة الفهم، وشرط التكليف، وهو نور يبصر به القلب المطلوب بعد انتهاء درك الحواس بتأمله، ولذا فإن شرط العقل يرادف القدرة على التمييز بين الأشياء، فتمت ميز صح تحمله، أما أدائه فيتوقف على أمر آخر وهو البلوغ ولأن علم الحديث يشتمل على رواية، ودراية، وكل منهما يحتاج إلى عقل، وتدبر، وفائد العقل لا ضبط فيه، ولا دراية، لأن الخبر الذي يرويه كلام منظوم، له معنى معلوم، ولا بد من اشتراط العقل ليكون كلامه كلاماً معتبراً، والكلام المعتبر ما يكون تمييزاً وبياناً، لاعتن ثلثين وهذان^{١٠١}

٤. التقوى :

وتتدرج تحته السلامة من أسباب الفسق، والخلو من أسباب خوارم المروءة . والمراد بالسلامة من أسباب الفسق، اجتناب الأعمال السيئة من شرك، وكبائر، والإصرار على الصغائر، وسلامته من الفسق، وما يجرى مجراه، مما اتفق على أنه مبطل العدالة، وتحرى الحق الواجب في أفعاله،

١٠٠. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٢٨

١٠١. دراسات في الجرح والتعديل ٢٢٢

ومعاملته، والتوقي في لفظه، مما يتلم الدين.

وخوارم المروءة لم يشترطها بعض العلماء فقال عبد الله شعبان علي : حكى الحافظ السخاوي: أنه قد اعترض على ابن الصلاح إدراجه لهذا الشرط وقيل كما ذكره الخطيب ، وغيره : لم يشترط سوى الشافعي، وأصحابه^{١٠٢}

والمروءة آداب إنسانية، تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات، ويرجع في معرفتها إلى العرف وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، والبلدان.^{١٠٣}

قال الإمام الشافعي- رحمه الله - " لأعلم أحدا أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى ابن زكريا -عليهما السلام -، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح"^{١٠٤}

وسبب اشتراط المروءة في العدالة لأن من تخلق بما لا يليق له وإن لم يكن جرما جره إلى الحرام.^{١٠٥}

فهذه الخصال إذا توفرت في الراوي عرفت عدالته، وكان صادقا، لأنها إذا اجتمعت حملت صاحبها على الصدق، وصرفته عن الكذب ، لما اجتمع فيه من الدوافع الدينية ، والاجتماعية ، والنفسية ، مع الإدراك السام بتصرفاته ، وتحمل المسؤولية ، وهذه الشروط إنما تطلب للأداء لا لتحمل فيصح تحمل الصغير، والفاسق، والكافر، إذا أدوا بعد توافر الشروط .

المبحث الثاني: ثبوت العدالة .

قد تفرعت عن شروط العدالة بعض المسائل، ذات الأثر الكبير في الحكم على الحديث قبولا، وردا، مثل ثبوت العدالة، وتثبت هي بعدة وسائل نتحدث عن أهمها فيما يلي :

١. الاستفاضة والشهرة :

بأن يشتهر الراوي بالعدالة، والصدق، واستقامة الأمر، ونباهة الذكر، ويشيع الثناء عليه بالثقة، والأمانة، واستغنى فيهم بذلك عن بيعة شهادة بعدالتهم ، مثل مالك ، وشعبة ، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والليث، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن المهدي، ووكيع بن الجراح، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر.^{١٠٦}

١٠٢. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٥٤

١٠٣. ضوابط الجرح والتعديل ٢

١٠٤. دراسات في الجرح والتعديل ٢٢٣

١٠٥. دراسات في الجرح والتعديل ٢٢٣

١٠٦. مقدمة لسان الميزان ٢١٠

قال الخطيب في "الكفاية": فهؤلاء وأمثالهم لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، وخفي أمره على الطالبين.^{١٠٧}

والدليل على ذلك أن العلم بظهور المستور من أمرهم واشتغال عدالتهم بالاستقاضة والشهرة أقوى في النفوس من تعديل واحد أو اثنين^{١٠٨}

وقد سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه فقال "مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين"^{١٠٩}

وهذا من جميل أدبهم، وحميد صنيعهم، إذا ما سئلوا عن المشهورين أن يحيلوا السائل إلى ما هو أهم منه. وسئل ابن معين عن أبي عبيد القاسم بن السلام فقال: مثلي يسأل عنه؟ وهو يسأل عن الناس.^{١١٠} وحكم الجرح فيما ذكرنا كالتعديل أيضا.

٢. تنصيب علماء الجرح والتعديل على عدالتهم:

وقد اشتهر الخلاف بين العلماء في هذا الجانب، هل تثبت العدالة، والجرح بالنسبة إلى الرواية بتعديل عدل واحد، وجرحه، أولا يثبت ذلك إلا باثنين؟ فيها قولان لأهل العلم:

الاول: أنه لا يقبل في التزكية إلا رجلان، حكاه الباقلاني عن أكثر فقهاء المدينة، وغيرهم. لأن التزكية صفة فتحتاج إلى ثبوتها إلى عدلين كالرشد، والكفاءة.

قال الحافظ: فالمرجع عند الشافعية، والمالكية، وهو قول محمد بن الحسن اشتراط اثنين، كما في الشهادة، واختاره الطحاوي ونقل عن أبي عبيد القاسم بن السلام قوله "لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة" واحتج لذلك بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن حل له المسألة "حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا فيشهدون له"^{١١١}

الثاني: أنه يكفي أن يكون الجارح، والمعدل واحدا، وهذا القول هو الذي رجحه الجمهور منهم ابن الحاجب، والأمدي، وابن الصلاح، وكثير من المتأخرين.^{١١٢}

قال الحافظ ابن الصلاح "والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره أنه يثبت في الرواية بواحد، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه، وتعديله، بخلاف الشهادات."^{١١٣}

وقال الأمدي "الذي عليه الأكثر إنما هو الاكتفاء بواحد في باب الرواية دون الشهادة، وهو الأشبه

١٠٧. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٥٩

١٠٨. مقدمة لسان الميزان ٢١٠

١٠٩. الباحث الحثيث ٩١

١١٠. الباحث الحثيث ٩١

١١١. أخرجه مسلم ١٠٤٤

١١٢. الجرح والتعديل عند المحدثين ١٧

١١٣. علوم الحديث لابن الصلاح ٩٨

، وذلك لأنه لا نص ولا إجماع في هذه المسألة يدل على تعيين أحد هذه المسائل، فلم يبق غير التشبيه والقياس، وبالاكتفاء بواحد ترجم الإمام البخاري "تعديل كم يجوز" قال الحافظ في الفتح: أي هل يشترط في قبول التعديل عدد معين؟ أورد فيه حديثي أنس، وعمر، في ثناء الناس على الميت برقم (٢٦٤٢)(٢٦٤٣)

وقال ابن البطال: فيه إشارة إلى الاكتفاء بتعديل واحد، وذكرت (ابن حجر) أن فيه غموضاً، وكان وجهه أن في قوله "ثم لم نسأله عن واحد" إشعاراً بعيداً، بأنهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك، لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام. ^{١١٤} وكأنه لم يصرح به في هذا الباب لما فيه من الاحتمال.

وقال في "الباب السادس عشر" الذي ترجم فيه "إذا زكى رجل رجلاً كفاه" بعد سرد قول أبي عبيد الذي سبق قبل بدليله "وهذا كله في الشهادة، أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح، لأنه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جملة الأخبار، ولا يشترط العدد فيها، وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعدد أيضاً". ^{١١٥}

وقد سبق لنا دليل من ذهب إلى تعيين الاثنين في تعديل راو، وتجريحه، وما هو إلا مجرد القياس على الشهادة، ولانص فيه، ولا إجماع، ونورد هنا الفرق بين عدل الرواية، وعدل الشهادة، حتى يظهر الفرق في قياسهم فيكون قياساً مع الفارق، فيبطل مذهبهم.

١. العدد لا يشترط في الرواية، بخلاف الشهادة، وقد ذكر ابن عبد السلام في ذلك أموراً:
الأول: أن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بخلاف

شهادة الزور.
الثاني: أنه قد ينفرد بالحديث راو واحد، فلم يقبل لقات على أهل الإسلام تلك المصلحة، بخلاف فوت حق واحد على شخص واحد.

الثالث: أن بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور، بخلاف الرواية عنه - صلى الله عليه وسلم -.

٢. لا تشترط الذكورية فيها مطلقاً، بخلاف الشهادة في بعض المواضع.

٣. لا تشترط الحرية فيها، بخلاف الشهادة مطلقاً.

٤. لا يشترط فيها البلوغ.

٥. تقبل شهادة المبتدع - إلا الخطابية - ولو كان داعية، ولا تقبل رواية الداعية، ولا غيره إن روى موافقة.

٦. من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق، بخلاف من تبين شهادته للزور في مرة، لا ينقص ما شهد به قبل ذلك.
 ٧. تقبل شهادة التائب من الكذب، دون الرواية.
 ٨. لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعاً، أو دفعت عنه ضرراً، وتقبل ممن روى ذلك .
 ٩. الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة، وطلب لها، وعند الحاكم، بخلاف الرواية في الكل. ^{١١٦}
- وهذه هي الفروق البينة بين الرواية، والشهادة، فلا داعي، بل ولا سبيل إلى قياس الرواية على الشهادة .

٣. وثبت العدالة فيمن لم يتعرض له بجرح، ولا تعديل، واحتج به الشيخان، أو أحدهما، فهو ثقة: لأن شرط البخاري ومسلم - رحمهما الله - أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات .

وقال ابن دقيق العيد : وكان شيخ شيخنا الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل الفقيه المالكي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا يعتقد، وبه نقول، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. ^{١١٧}

وقال ابن دقيق العيد فيمن خرج له الشيخان، أو أحدهما، في الصحيح : وهذه درجة عالية، وهو إطباق جمهور الأئمة ، أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأئمة، أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما.

١١٨

هذا، وإطباق هذه القاعدة على هذا النحو فيه نظر، فإن الإمام مسلم قد يخرج أحاديث بعض الضعفاء لأنها عنده بعلو، مع كونها محفوظة من رواية الثقات عنده بنزول، كما صرح بذلك فلا بد من إعمال هذه القاعدة بحذر، لأن الشيخين قد يرويان عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم، فيجبي عنهم حديث غير من ضعفوا فيه برجال كلهم في الكتابين، أو في أحدهما، كأن يقول في " هشيم عن الزهري"، وكل من هشيم والزهري أخرجا له، ولكن إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهري، فإنه يعني، هشيم ضعف فيه، لأنه كان دخل عليه، فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقبه صاحب له وهو راجع عنه، فسأله روايتها، وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من يده، فلقبه الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها فضعف في الزهري بسببها.

١١٦. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٨٩

١١٧. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٥٧

١١٨. الاقتراح ٥٥

وكذا "همام ضعيف في" ابن جريج "، مع أن كلا منها أخرجا له، لكن لم يخرج له عن ابن جريج شيئا، ولهذا قال ابن الصلاح: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه فقد غفل، وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد عليه.^{١١٩} ولهذا القبيل مثال كثير، وكلام طويل، انظر لتفصيله "هدي الساري (ص ٥١١)"، ومقدمة تحفة الأحوذى، الفصل الحادي والعشرين .

المبحث الثالث : طريق لالتحقق به العدالة .

١. ذهب قوم إلى أن رواية الثقة تعد تعديلا له ، مثل أن يروي عن ابن القطان ، وشعبة ، ومالك ، فإن ذلك تعديل له . واختاره هذا الجويني وابن القشيري والغزالي، والآمدی .^{١٢٠}
وقال الأمدي : إن عرف من قول المزكي ، أو عاداته ، أنه لا يروي إلا عن عدل ، فهو تعديل وإلا فلا ، وهو المختار .^{١٢١}

وقال الشوكاني - رحمه الله - بعد سرد الأقوال المذكورة قبل "ولابد في هذه الطريقة من أن يظهر أن الرواوي عنه لا يروي إلا عن عدل ظهورا بينا ، إما بتصريحه بذلك ، أو بتتبع عاداته ، بحيث لا يختلف في بعض الأحوال ، فإن لم يظهر ذلك ظهورا بينا ، فليس بتعديل . فإن كثيرا من الحفاظ يروون أحاديث الضعفاء للاعتبار ، ولبيان حالها " .^{١٢٢}

وقال عمرو عبد المنعم ناقلا قول الخطيب البغدادي في "الكفاية" في باب " ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له "

فقال : احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له ، بدعوى أن العدل لو كان يعلم فيه جرحا لذكره ، وهذا باطل ، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته ، فلا تكون عنه تعديلا ، ولا خبرا عن صدقه ، بل يروي عنه لأغراض يقصدها ، كيف وقد وجد جماعة من العدول النقائت رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم ، مع علمهم بأنها غير مرضية ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية ، وبفساد الآراء ، والمذاهب .^{١٢٣}

١١٩. مقدمة تحفة الأحوذى ١٧٣

١٢٠. إرشاد الفحول ٣٢٨١١

١٢١. اختلاف الفقهاء والمحدثين ٣٥٧

١٢٢. إرشاد الفحول ٣٢٨١١

١٢٣. تيسير علوم الحديث ١٣٣

ومثال رواية الثقات عن الضعفاء :

مارواه الترمذي في كتاب الصلاة " باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا " برقم ٣٦٤ ، قال الشعبي : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الكعتين ، فسبح به القوم وسبح بهم ، فلما قضى صلاته ، سلم ، ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس ثم حدثهم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل الذي فعل " قال الترمذي : روى هذا الحديث سفيان عن جابر بن يزيد الجعفي .

وجابر هذا ضعفه أهل العلم ومنهم من كذبه

والمثال الثاني : مارواه الترمذي في كتاب المناقب " مناقب أنس " برقم ٣٨٣٩ ، قال " حدثنا زيد بن أحمز الطائي ، حدثنا شعبة عن جابر عن أبي النصر عن أنس - رضي الله عنه - قال كناني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ببقلة كنت أجتنيها .

وقال ابن رجب " إن رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه ، فإن كثير من الثقات رووا عن الضعفاء ، كسفيان الثوري ، وشعبة ، وغيرهما ، وكان شعبة يقول " لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير " .

وقال يحيى القطان " إن لم أروي إلا عن أرضى ما رويت عن خمسة ، أو نحو ذلك " .^{١٢٤}

وللذهبي رأي وجيه في هذا ، يقول " لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقة عندنا ، فقد خفي عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال " .^{١٢٥}

والأنمة الذين اشترطوا أن لا يروي إلا عن الثقات ، منهم أحمد بن الحنبل ، وشعبة بن الحجاج ، والشعبي ، وابن المهدي ، وابن القطان ، وابن المسيب ، والنخعي ، وابن معين ، وسفيان بن عيينة ، والشافعي ، والبخاري ، ومسلم ، وعلي بن المديني ، وأبو زرعة ، وغيرهم .^{١٢٦} إلا أن الحكم ليس كلياً بل هو غالب في مروياتهم ، وإلا فما من أحد منهم إلا وله شيوخ ضعفاء .

٤ . ارتفاع الجهالة لايثبت العدالة .

وقد ذهب محمد بن يحيى الذهلي صاحب " علل الحديث الزهري " إلى أنه " إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة " وتعقبه الخطيب فقال " إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه " .^{١٢٧}

١٢٤ . دراسات في الجرح والتعديل ٢٤٢

١٢٥ . دراسات في الجرح والتعديل ٢٤٣

١٢٦ . دراسات في الجرح والتعديل ٢٤٥

١٢٧ . تيسير علوم الحديث ١٣

وهذه القاعدة مختصة بارتفاع جهالة العين برواية راويين عن المحدث، بطرق محفوظة إليهما، فإن بعض المشتغلين بعلم الحديث يظنون أن المحدث إذا روى عنه راويان أحدهما من طريق محفوظ، والآخر من طريق غير محفوظ، يكون بذلك قد روى عنه راويان، فترفع بذلك جهالة العين، وهذا خطأ شائع، بل هو على هذا النحو لم يرو عنه إلا واحد، ومن ثم لم ترتفع عنه جهالة العين .

٥. لا تثبت العدالة بالهيئة الظاهرة .

قال الحافظ ابن حجر " لا يقبل من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية " ^{١٢٨} وقد علمنا مما سبق معنى التعديل المعتمد، وهذه القاعدة تختص بتعديل غير المعتمد الذي لا يحتج به العلماء، لأنها مبني على التزكية بالظاهر، وفيها إغفال لجانب الضبط عند الراوي، وهو أهم ما يسبر من حال الراوي، حتى يعدل، أو يجرح، ومن يطلق التزكية بالظاهر الإمام ابن حبان كما سيأتي في موطنه ومن أجل ذلك فقد توسع ابن حبان في توثيق جماعة من المجاهيل .

وروى الخطيب في " الكفاية " بإسناده عن يعقوب بن سفيان كان يقول " سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يوسف : عبد الله العمري ضعيف ، قال : إنما يضعفه رافضي مبغض لأبائهم، ولو رأيت لحيتهم ، وخضابهم ، وهيئتهم ، لعرفت أنه ثقة .

قال الخطيب " فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس حجة ، لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل، والمجروح، فالرجل العدل الذي تقبل روايته هو من تحلى بالمروءة، وحسن الخلق، ظاهرا، وباطنا. ^{١٢٩}

وعلى ضوء هذه المعايير لابد من تدقيق النظر في بعض العيوب التي لا يخلو منها إنسان .

المبحث الرابع : الرد على من قال إن العدالة إظهار الإسلام وعدم الفسق الظاهر .

زعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلا .

واحتجوا لذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال " جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال نعم ، قال : يا بلال ! قم أذن في الناس فليصوموا غدا ^{١٣٠}

ووجه الاستدلال فيه أنه -صلى الله عليه وسلم- قبل خبره من غير أن يختبر عدالته بشيء سوى ظاهر إسلامه . قال الخطيب " يجاب عليهم بأن كون هذا الراوي أعرابيا لا يمنع من كونه عدلا .

١٢٨. نزهة النظر ١٣٨

١٢٩. دراسات في الجرح والتعديل ٢٣٢

١٣٠. أبو داود ١٩٩٣

ولا من تقدم معرفة النبي -صلى الله عليه وسلم- بعدالته ، أوإخباره صومه له بذلك من حاله وقال :ولعله أن يكون نزل الوحي في ذلك الوقت بتصديقه .^{١٣١}

واحتج أهل العراق أيضا بأن الصحابة عملوا بأخبار النساء ، والعبيد ، ومن تحمل الحديث طفلا ، وأداه بالغا، واعتمدوا في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام.

ويجاب عليهم، وهذا لا يصلح للقبول ، والاعتراف ، ولانعلم أحدا منهم قبل خبر أحد إلا بعد الاختبار، كما مر علينا في " نشأة الجرح والتعديل " من خبر الخلفاء الراشدين الأربعة.

وأوضح مثال في ذلك ، ما روي عن عمر بن الخطاب أن رجلا شهد عنده بشهادة فقال له : أنا لست أعرفك ،أنت بمن يعرفك فقال رجل من القوم : أنا أعرفه قال : فبأي شيء تعرفه ؟ قال بالأمانة، والعدل ، قال : فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ، ونهاره ، ومدخله ، ومخرجه ؟ قال : لا ، قال : فعاملك بالدينار، والدرهم ، اللذين بهما يستدل على الورع ؟ فقال : لا، قال : فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا ، قال لست تعرفه ، ثم قال للرجل أنت بمن يعرفك .^{١٣٢}

فإذا كانت هذه حالة الشهود في استبانة العدالة فكيف يكون النظر في من يشتغل برواية الحديث الذي هو أساس الدين .

وقوله تعالى " وأشهدوا ذوي عدل منكم " ^{١٣٣} يفيد أن الإسلام غير كاف ، وإلا لافائدة في قيد " ذوي عدل " وكيف يعرف المسلم هل هو ذو عدل أم لا ؟ بدون اختبار حاله .

فقول القائل إن الإسلام كان لتقرير العدالة قول غير سديد ، وإلا تجوز الرواية عن مستور الحال .وقد استدل الحافظ ابن عبد البر بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين .^{١٣٤}

لكن المحققون من العلماء لم يقبلوا من ابن عبد البر هذا التوسع وردوا عليه بوجهين :

أحدهما: أن الحديث رواه ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه " الجرح والتعديل " ، وابن عدي في مقدمة " الكامل " والعقيلي في " الضعفاء "، في ترجمة " معان بن رفاعه " ، كلهم من طريق معان عن إبراهيم بن عبد الرحمن ، وإبراهيم هذا أرسله ، وأعضله ، ولا يعرف في شيء من العلم غير هذا، ومعان بن رفاعه ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والجوزجاني .

١٣١. دراسات في الجرح والتعديل ٢٢٦

١٣٢. دراسات في الجرح والتعديل ٢٢٥

١٣٣. الطلاق ٢

١٣٤. ابن أبي حاتم

الثاني : يصح الاستدلال به لو كان خبراً ، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل ، وغير ثقة ، فلم يبق له محم إلا على الأمر ، ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم ، لأن العلم إنما يقبل عنهم .
١٣٥ .

المبحث الخامس : عدالة الصحابة .

إن قضية عدالة الصحابة أمر مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة ، ولأسرهم ، خصيصاً . وهي أنه لايسأل عن عدالة أحد منهم ، وذلك أمر مسلم له عند العلماء ، ولكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب ، والسنة ، وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة . والمخالف لهذه القضية محجوج ، ومبهوت ، بالآيات المستفيضة ، والسنة الصحيحة السمحة التي لا غبار عليها .

يقول الخطيب البغدادي " والأخبار في هذا المعنى تتسع ، ولكنها مطابقة لما ورد في القرآن ، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة ، والقطع على تعديلهم ، ونزاهتهم ، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم ، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية ، والخروج من باب التأويل ، فيحكم بسقوط العدالة . وقد برأهم الله من ذلك ، ورفع أقدارهم عنه ، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله - صلى الله عليه وسلم - فيهم شيء مما ذكرناه لأوجب الحال التي كانوا عليها من الهجرة ، والجهاد ، والنصرة ، وبذل المهج ، والأموال ، وقتل الآباء ، والأولاد ، والمناصرة في الدين ، وقوة الإيمان ، واليقين ، والقطع على عدالتهم ، والاعتقاد بنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع المعدلين ، والمزكين ، الذي يجيئون من بعدهم أبد الأبد .^{١٣٦} وهذا تأصيل متين لقضية تعديل الصحابة .

ويزيد هذا التأصيل قوة أمر بالغ الأهمية ، وهو كاف في إثبات منهجية المحدثين في تعديل الصحابة . ذلك أن المنطق العقلي يفترض التسليم ببعض الحتميات التاريخية ، وبمبدأ العلة والسبب المؤثر ، وتأسيساً على ذلك نقول : إن التاريخ ، والأحداث ، والوقائع ، التي ملأ بها العلماء في تأليفهم ، لا يوجد فيه نص واحد يفيد أن الصحابة كانوا يكذبون على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل هناك نصوص كثيرة تتبأ جهدهم في مناهضة الكذابين .

ثم إن الخلافات التي جرت بين الصحابة ، والحروب التي قامت بينهم ، سبب قوي ، وعلة دافعة ، أن يستغل كل طرف عيوب الآخر في التقيص ، والذم ، ولم يثبت عن أحد منهم أن اتهم أحداً (مع حصول العداوة من بعضهم لبعض) بالكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، أفلا يكون هذا السكوت دليلاً على العدم مع قيام الداعي القوي !!!

١٣٥ . الحديث والحدثون ١٥٠

١٣٦ . الجرح والتعديل عند المحدثين ٢٧

أما القول بوجود النفاق فيهم فهذا ما لا يقوله المحدثون ، لأنهم عرفوا الصحابي بأنه من رأي الرسول صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك ، أي في واقع الأمر .

وقد تأدب الصحابة بأدب القرآن فلم يذكروا أسماء من عرف بالنفاق لا في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا بعد وفاته ، ولو كان ثمة مصلحة في تعيينهم لعينهم القرآن وأشاع الفضيحة بين الناس بأسمائهم واحدا إثر آخر^{١٣٧} . وتجويز النفاق على أي صحابي لا يتفق مع المنهج العلمي في شيء ، لأن مجرد الاحتمال الذي لا يقوم على أساس لأن الظن لا يغني عن الحق شيئا وقال أبو زرعة الرازي إذا رأيت رجلا ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاعلم أنه زنديق ، وذلك بأن القرآن حق ، والرسول حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة . وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا فالجرح بهم أولى^{١٣٨}

٢. الرد على شبه وردت على عدالة الصحابة وضبطهم لرواية الحديث.

ربما يقول قائل : كيف يعتمد في السنة المشرفة على الصحابة من غير أن نضعهم في ميزان التعديل ، والتجريح ، وهل صنيع أبي بكر وعمر ، وعلي ، رضي الله عنهم - في اشتراط الشهادة ، واليمين على سماع الصحابة للحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا إقرار لهذا المبدأ ، وهو البحث عن أحوالهم كسائر الرواة ؟

والجواب : كما قلنا ، إننا لم نبلغ بهم درجة النبوة ، ولكننا أثبتنا لهم حالة من الاستقامة في الدين تمنعهم من تعدد الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذه الحالة دل عليها القرآن ، والسنة الصحيحة ، فقال تعالى :

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم رضي الله عنهم ورضوا عنه^{١٣٩} ، محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا.....^{١٤٠}

ومن السنة حديث أبي سعيد المتفق على صحته :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحد ، ولا نصيفه^{١٤١} .

١٣٧. الجرح والتعديل عند المحدثين ٣٤

١٣٨. الحديث والمحدثون ١٣١

١٣٩. التوبة ١٠٠

١٤٠. الفتح ٢٩

١٤١. مسلم ٣٧٩٦

ومنه حديث عبد الله بن المغفل عند الترمذي وابن حبان في صحيحه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله الله أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه. ^{١٤٢} فهذه الآيات ، والأثار تدل على أن الله تعالى رضي عن أصحابه - صلى الله عليه وسلم - ، وهو سبحانه لا يرضى عن الكاذب.

ونقول فيمن لابس الفتن كطلحة ، والزبير ، ومعاوية ، وعلي ، رضي الله عنهم - فكانوا في ذلك مجتهدين يرى كل منهم أن الحق في جانبه ، وقد تقرر في الشريعة أن المجتهد مأجور على كل حال خطأ ، أم أصاب ، إلا أنه إن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد.

وأما ما وقع من الخلفاء الثلاثة في اشتراطهم الشهادة ، أو اليمين على سماع الصحابة للحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإنما كان من قبيل التثبت عند قيام عارض الشك في ضبط الراوي ، لا في صدقه ، وعدالته ، يدل على ذلك قول بعضهم للراوي "أما إني لم اتهمك ولكن أحببت أن أتثبت ولئلا يتساهل الناس في باب الرواية على ما قدمنا" ^{١٤٣}

ثم يقول القائل : كيف نعتد في نقل السنة ، وروايتها على الصحابة وهم بشر كغيرهم من الرواة يقع منهم الخطأ ، ويدركهم السهو ، والنسيان .

ونحن نقول إن هذا قول لم يطلع على مبلغ استعدادهم الفطري للحفظ ، وحميتهم الدينية في المحافظة على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فالصحابه رزقوا حوافظ قوية ، ساعدتهم كثيرا على حفظ الحديث ، وضبطه ، وهم يعلمون أن الحديث أصل من أصول الدين ، فضبطوه بالذاكرة ، وتعدوه بالدرس ، والتعليم ، حتى تثبتوا منه كل التثبت ، وخططوا في رواية السنة خطة حكيمة ، وطالبوا الراوي بالبينة عند عروض الشك ، فلم يندفع الصحابة في الإكثار الذي لا يؤمن عثاره ، لذلك قل السهو ، والنسيان منهم ، وانعدم الخطأ ، أو ندر.

وكان أحدهم إذا سها ، أو أخطأ في الرواية ذكره غيره ممن يحفظ الحديث على وجهه. فإن قال قائل : ما تقول في الحديث الصحيح وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - "ليردن على الحوض أقوام ثم ليختلجن دوني فأقول يا رب! أصحابي ، أصحابي ، فيقال لي إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم. ^{١٤٤}

وهذا يفيد أن فريقا من الصحابة قد ارتدوا بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وهذا ينافي القول بعدالتهم على الإطلاق.

١٤٢. ترمذي ٣٧٩٧

١٤٣. الحديث والمحدثون ١٥١

١٤٤. البخاري ٦٥٨٢

والجواب : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يرد بالأقوام في الحديث أصحابه الذين صدقوا في الإيمان ، وإنما أراد بهم نفرا قليلا كانوا من المنافقين الذين لم يخلصوا الإيمان ، وفيهم يقول الله تعالى : وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم ^{١٤٥}

وهؤلاء كانوا يشهدون مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المشاهد ، يحضرون معه المغازي ، لا لإعلاء كلمة الله ، بل لأغراض أخرى ، كطلب الغنيمة فكانوا في الظاهر معدودين من الصحابة ، وهم في الواقع كفار وقد أظهروا ما كانوا يضمرون بعد وفات رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الكفر ، والعداوة للمؤمنين ، وارتدوا عن الإسلام ، وأما الأصحاب الصادقون فلم يكن من أحد منهم ردة أصلا ، وجميعهم ماتوا على الإيمان والحمد لله ^{١٤٦}

الفصل الثاني : أسباب أدت إلى فقد العدالة : وفيه خمسة مباحث .

وبعد الفراغ عن البحث في تحقق العدالة وما تتعلق بها من المسائل الهامة نقوم في هذا الفصل بتفسير الأسباب التي أخلت بالعدالة وأدت إلى رد رواية صاحبها وإليك الكلام على هذه الأوجه واحدا تلو الآخر ، وما يسمى له حديث كل واحد ممن اتصف بصفة من هذه الصفات مبتدئا بالأعلى إلى الأدنى .

المبحث الأول : الكذب .

الكذب : هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه سواء كان متعمدا أو مخطئا .

وفي الاصطلاح المحدثين : هو أن يفترى الرجل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سواء بقصد حسن ، كما نقل عن بعض الصوفية أنهم قالوا : نحن لانكذب على رسول الله بل له .

والكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - من أكبر الكبائر لأن السنة من مصادر الشريعة وشرحها فإذا كذب أحد على النبي فكأنه يشرع في الدين ما ليس فيه ، ولذا حذر رسول الهدى منه وتوعد صاحبه العقاب الشديد في الدنيا والآخرة .

وقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عدة روايات في ذم الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منها حديث علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " لا تكذب علي ، فإنه من

يكذب علي يلج النار ^{١٤٧}

١٤٥ . التوبة ١٠١

١٤٦ . الحديث والمحدثون ١٥٣

١٤٧ . البخاري ١٠٦

ومنها حديث أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " من تعد علي كذبا ، فليتبوأ مقعده من النار " ١٤٨

ومنها حديث المغيرة أمير الكوفة قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقول : إن كذبا علي ليس ككذب علي أحد ، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ١٤٩
وهذه من عقوبة الآخرة وأما في الدنيا فإن الكاذب مردود الرواية .
قال ابن المبارك " من عقوبة الكذب أن يرد عليه صدقه " وقال سفيان الثوري " من كذب في الحديث افتضح "

وقد ذهب قوم من الوضعيين المعاندين إلى تأويل الحديث المذكور " من كذب علي " كما ذهب إليه الصوفية بأربع تأويلات لإجازة الكذب في الحديث النبوي .

التأويل الأول :

أنهم قالوا " الكذب عليه أن يقول " ساحر أو مجنون " ورووا في ذلك حديثا ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من كذب علي متعمدا ، قالوا : يا رسول الله نسمع منك الحديث فنزيد فيه وننقص فهذا كذب عليك ؟ قال : لا ، ولكن من حدث علي يقول أنا كذاب أو ساحر وهذا حديث منقطع وفيه أيمن وهو مجهول لا يدري من هو ثم لاحجة فيه لمن يريد الوضع لأنه لو صح كان معنى قولهم " يزيد وينقص " في الألفاظ التي لا تخل بالمعنى وهو جائز . فليس فيه راحة لمن يقصد الكذب .

التأويل الثاني :

قالوا المراد بـ " من كذب علي " بقصد سيئ وعيب ديني ، واحتجوا بحديث أبي أمامة لذلك . قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم " فشق ذلك على أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقالوا يا رسول الله !
إنا نتحدث عنك بالحديث فنزيد وننقص ، فقال : ليس ذاكم ، إنما أعني الذي يكذب علي يريد عيبي وشين الإسلام .

وهذا حديث لا يصح لأن فيه محمد بن الفضل قد كذبه الأئمة منهم ابن معين والفلاس .

التأويل الثالث :

إذا كان الكذب لا يوجب ضلالا جاز ، ومن هذا القبيل ذهب الكرامية إلى جواز وضع الأحاديث على النبي فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة وزجرا لهم عن المعصية

١٤٨. البخاري ١٠٧

١٤٩. البخاري ١٢٩١

واغترروا بأحاديث واحتجوا لذلك بحديث" من قال علي كذبا ليضل الناس بغير علم فإنه بين عيني جهنم يوم القيامة . ومن قال بحسنة فالله ورسوله يأمران بها قال الله تعالى " إن الله يأمر بالعدل والإحسان " وهذا الحديث وإن روي بعدة طرق ففيه ابن أبي الزعزعة ، قال أبو حاتم وابن حبان " هو دجال من الدجالين يروي الموضوعات "

التأويل الرابع :

قالوا إنما هذا الوعيد لمن كذب عليه ، ونحن نكذب له ونقوي شرعه ، ولا نقول ما يخالف الحق فإذا جئنا بما يوافق الحق فكأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قاله . وقال ابن حبان وهؤلاء تعاطوا على الشريعة وادعوا أن فيها نقصا يحتاج إلى تمام فأتموها بأرائهم والله يقول " اليم أكملت لكم دينكم " ^{١٥٠} " وهذا يستلزم الكذب في قوله تعالى تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ^{١٥١}

ولقد رد كيد هؤلاء الوضاعين الكذابين بأخبار أخيار فضحواهم وكشفوا قبيحهم وما كذب أحد قط إلا واقتضح ، ويكفي الكاذب أن القلوب تأبى قبول قوله فإن الباطل مظلوم وعلى الحق نور وهذا في العاجل وأما في الآخرة فخرانهم فيها متحقق

وهذا سفيان الثوري يقول " ما ستر الله عزوجل أحدا يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون فلان كذاب ^{١٥٢}

وقد ندم جماعة من الكذابين على كذبهم وتصلوا من ذلك قال أبو شيبه كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامي يقول " اللهم اغفر لي ، وما أراك تفعل ، فقلت قنوطك أكثر من ذنبك فقال لي دعني فقلت له أخبرني فقال إني كذبت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خمسين حديثا وطارت في الناس ما أقدر أن أرد منها شئا .

وقال ابن لهيعة : دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت ما يبكيك ؟ فقال: وضعت أربع مائة حديث أدخلتها في تاريخ الناس فلا أدري كيف أصنع؟ ^{١٥٣}

١٥٠. المائدة ٣

١٥١. الموضوعات ٥٦-٥٩

١٥٢. الموضوعات ٢٣

١٥٣. الموضوعات ٢٤

٥. قوم كان يعرض لهم عرض فيضعون الحديث فمنهم من قصد التقرب إلى السلطان بنصرة عرض كان له كقصّة غياث بن إبراهيم ومنهم من كان يضع الحديث جواباً لسائله كقصّة إبراهيم بن أبي يحيى أنه سئل عن رجل أعطي الغزل الحائك فنسج له وفضل منه خيط فقال صاحب الثوب : هي لي وقال الناسج : هي لي فالخيط لمن ؟ فقال إبراهيم : حدثني ابن جريج عن عطاء قال : إن كان صاحب الثوب أعطاه إلا رد أجرها فالخيط له وإلا فهي للحائك . ومنهم من كان يضعه في ذم من يريد أن يذمه كخبر جاء في ذم الشافعي رحمه الله - " يكون في أمّي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمّي من إبليس " .

٦. قوم وضعوا الأحاديث في ضد الأغراب ليطلبوا ويسمع منهم .

٧. قوم شق عليهم الحفظ فضربوا فقد الوقت وربما رأوا أن الحفظ معروف فأتوا بما يغرب ممن يحصل مقصودهم ومعظم البلاء منهم يجري لأنهم يزيّدون أحاديث تتقف وترقق ^{١٥٤}

أسباب الوضع .

بالنظر في الأحاديث الموضوعة وجدنا أن أسبابها تكاد تنحصر في الأمور التالية وهي أشهرها . وقد توجد أسباب أخرى دافعة للوضع ولكننا نكتفي بذكر المشهور منها :

١. القصد إلى إفساد الدين على أهله . وتشكيكهم في عقائدهم وهذا فعل الزنادقة الذين دخلوا في الإسلام لاعتن رغبة فيه أمثال ابن أبي العرجاء كما سبق وأبان بن سميان النهدي الذي قتله خالد بن عبد الله القسيري وأحرقه ومن هذا الصنف محمد بن سعيد الشامي المصلوب الذي وضع الحديث المروي من طريقه عن حميد عن أنس مرفوعاً " أنا خاتم النبيين لأنبي من بعدي إلا أن يشاء الله " .

٢. التقرب إلى الله تعالى بوضع الحديث ترغيباً للناس في الخيرات وترهيباً من فعل المنكرات وهؤلاء قوم ينسبون إلى الوهد والصلاح وهم شر أنواع الوضاعين لقبول الناس موضوعاتهم ثقة بهم ومن هؤلاء أبو عصمة بن أبي مريم .

٣. الانتصار للمذهب ولاسيما أصحاب الهواء والبدع كالخوارج والشيعة فقد وضعوا أحاديث نصرة لمذهبهم كالحديث المروي عن شأن علي رضي الله عنه " علي خير البشر من شك فيه كفر " ^{١٥٥} أو ثلثها لمخالفهم

• أقسام الرواة الذين وقع فيحديثهم الوضع.

القسم الأول :

قوم رووا الخطأ من غير أن يعلموا أنه خطأ فلما عرفوا وجه الصواب وأنقنوا به وأصروا على الخطأ أنفة من أن ينسبوا إلى غلط .

القسم الثاني :

قوم رووا عن كذابين وضعفاؤهم يعلمون فدلسوا أسماءهم بالكذب من أولئك المجروحين والخطأ القبيح من هؤلاء المدلسين وهم في مرتبة الكذابين .

القسم الثالث :

قوم تعمّدوا الكذب الصريح لا لأنهم أخطأوا ولا لأنهم رووا عن كذاب فهؤلاء تارة يكذبون في الأسانيد فيروون عن من لم يسمعوا منه وتارة يسرقون الأحاديث التي يرويها غيرهم وتارة يضعون أحاديث وهؤلاء الوضاعون انقسموا سبعة أقسام :

١. الزنادقة الذين قصدوا إفساد الشريعة وإيقاع الشك فيها في قلوب العوام والتلاعب بالدين كعبد الكريم بن أبي العرجاء وكان يدلس الأحاديث في كتب حماد فلما أخذ ابن أبي العرجاء أتى به محمد بن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه فلما أيقن بالقتل قال : والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتم في يوم فطرتكم .

٢. قوم كانوا يقصدون وضع الحديث نصرة لمذهبهم وسول لهم الشيطان أن ذلك جائز . قال ابن لهيعة : سمعت شيخا من الخوارج تاب ورجع وهويقول إن هذه الأحاديث دين فانظروا عن تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هويانا أمرا صيرناه حديثا.

٣. قوم وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس بزعمهم على الخير ويزجرهم عن الشر وهذا افتئات على الشريعة ومضمون فعلهم أن الشريعة ناقصة تحتاج إلى تنمة فقد أتممناها . وقال ابن مهدي لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث منقرأ كذا فله كذا قال وضعتها أرغب الناس فيها

٤. قوم استجازوا وضع الأسانيد لكل كلام حسن .

كالحديث المروي عن ذم الشافعي - رحمه الله - يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس " ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي " ^{١٥٦}

٤. الرغبة في التكسب والارتزاق كبعض القصاص الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس ، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمع الناس إليهم ويعطوهم .

ومثال ذلك خبر أحمد بن الحنبل ويحيى بن معين لما بين أيديهم قاص في مسجد الرصافة وقال : حدثنا أحمد بن الحنبل ويحيى بن معين قالوا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من قال لا إله إلا الله يخلق كل كلمة منها طائرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان " وأخذ في قصة من عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى إلى أحمد فقال : أنت حدثت بهذا ؟ فقال : لا والله ما سمعت به إلا هذه الساعة . فسكتا جميعا حتى فرغ . فأشار يحيى بيده أن تعال فجاءهما متوهما لنوال الخير فقال يحيى : من حدثك بهذا ؟ قال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فقال أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإن كان ولا بد من الكذب فعلى غيرنا ، فقال : أنت ابن معين ؟ قال نعم ، قال : لم أزل أسمع أن ابن معين أحمق وما علمته إلا هذه الساعة وقال يحيى : كيف علمت أني أحمق ؟ فقال : كأنه ليس في الدنيا يحيى ابن معين وأحمد بن حنبل غيركما ، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا ^{١٥٧}

٥. قصد الواضع التزلف إلى الخلفاء ، والنفاق لهم لتتسع له مجالسهم وتتفق سوقه عندهم ومن هؤلاء غياث ابن إبراهيم حيث وضع للمهدي زيادة في الحديث " لاسبق إلا في نصل أو خف أو حافر " فزاد فيه " أو جناح " ^{١٥٨}

٦. قصد الواضع الشهرة ومحبة الظهور حيث جعل بعضهم لدى الإسناد الضعيف إسنادا صحيحا ويطلب سماعه منه ^{١٥٩}

هذه أسباب دفعت أصحابها إلى تعمد الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما سبقنا أن أشرنا في الحديث السابق إلى أقسام الرواة الذين تعمدوا الكذب ولكن هناك أسباب أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمد له أهمها ما يلي :

١٥٦. الموضوعات ٣٥٤١١

١٥٧. ضوابط الرواية ١٠٣

١٥٨. الحديث بدون زيادة - رواه أحمد ، ٧١٧ أبو داود ، ٢٢١٠ ، نسائي ، ٣٥٣٩ ، ابن ماجه ، ١٦٢٢ ، الترمذي ، ٢٨٦٧

١٥٩. الحديث الضعيف ١٣٦

١. غلبة الزهد والعبادة على بعض الناس حتى جعلتهم يغفلون عن الحفظ ، والتميز ، حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغفلة .

٢. ضياع الكتب أو احتراقها ممن يعتمد عليها ثم بعد ذلك يحدث من حفظه فيقع الغلط في كلامه وذلك مثل عبد الله بن لهيعة .

٣. الاختلاط ، فقد حصل لقوم ثقات أن اختلط عقولهم ، في أواخر أعمارهم فخلطوا في الرواية ، وقلبوا المرويات وذلك مثل إسماعيل ابن عياش وغيره ^{١٦٠}

طريق معرفة الكذب .

ذكر العلامة ابن القيم : أن من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلط بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة ، وله اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة الرسول وهديه فيما يأمر به وينهاه عنه ويخبر عنه ويدعوا إليه ، ويحبه ويكرهه وبشرعه للأمة بحيث يصير كأنه مخالط للرسول - صلى الله عليه وسلم - كواحد من أصحابه فمثل هذا يعرف من أحوال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره .

وهذا شأن كل متبع مع متبوعه ، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها ، والتميز بين ما يصلح أن ينسب إليه وما لا يصلح مالم ينسب لمن لا يكون كذلك ^{١٦١}

وعلى ضوء تلك المعرفة من الأئمة النقاد مع خشيتهم من التباس الأمر على من يأتي بعدهم ذهبوا لوضع علامات يعرف بها الموضوع ويميز بها بين الصحيح وغيره منها :

١. إقرار واضعه ، بأن يقر الواضع أنه وضع الحديث بعينه كإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع أحاديث في فضائل علي

٢. ما ينتزل منزلة الإقرار كأن يحدث بحديث عن شيخ ثم يسأل عن مولوده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده وهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولوده ينتزل منزلة إقراره بالوضع .

٣. ما يؤخذ من حال الراوي بحيث تقوم قرينة من حاله تدل على أن ذلك الوروي موضوع ، ومن أمثله ما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمر التميمي أنه قال :

١٦٠. الموضوعات ١٤١١

١٦١. المنار المنيف ٤٤

كنا عند سعيد بن طريف فجاء ابنه يبكي فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم ، قال : لأخزينهم اليوم ، قال : حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المساكين .^{١٦٢} وسعيد بن طريف هذا قال فيه ابن حبان : كان يضع الحديث على الفور .

٤ . ما يؤخذ من حال المروي وله عدة وجوه منها :

* كون الحديث مناقضا لما جاء به القرآن الكريم أو السنة الصحيحة الصريحة مناقضة بينة فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك فرسول الله بريء منه ومثاله ما يروى " لو حسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به " فهو من وضع المشركين عبادا لأوثان وهو مخالف لكل آيات التوحيد في القرآن .

* مخالفة الحديث لصريح العقل ، وفي هذا يقول ابن الجوزي كل حديث رأيت يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره ومثاله ما روي : أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت خلف عند المقام ركعتين إذ أن نوحا أرسل قبل إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - والمقام مما بناه خليل الله .

* مخالفة الحديث للحس والمشاهدة ولحقائق التاريخ ، من ذلك ما روي عن أنس أنه قال : " دخلت الحمام فرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم جالسا وعليه منزره - " وهذا منقوض تاريخيا لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يدخل حماما قط ولم تكن الحمامات معروفة في الحجاز في عصره .

* كون المروي خبرا عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله ثم لا يرويه إلا واحد فإن انفراد هذا الواحد برواية هذا الحديث مع جسامته موضوعه دليل على أن هذا الواحد مختلق كذاب . ومن أمثله : أن الشمس ردت لعلي - رضي الله عنه - بعد العصر والناس يشاهدونها " ولا يشتهر هذا الحديث أعظم اشتها ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس .

* أن يكون المروي قد تضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الهين اليسير ومثاله ما يروى : من أكل الثوم يوم الجمعة فليهو في النار سبعين خريفا . أو يتضمن الإفراط بالوعد العظيم على الفعل القليل مثاله : من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبيا .

* وركاكة معنى الحديث ، سواء انضم إليها ركاكة لفظه أم لا ، أما ركاكة اللفظ فلا تكفي دليلا على الوضع عند المحدثين الذين جوزوا الرواية بالمعنى لاحتمال أن يكون الراوي قد غير اللفظ النبوي عنده فلم يوفق إلى أسلوب أو عبارة جيدة ،

نعم لو ادعى أن هذا اللفظ هو لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - كان ذلك دليلا على أنه كاذب لما تواتر من أن النبي في ذروة الفصاحة والبلاغة . ومثاله : أربع لاتشبع من أربع : أنثى من ذكر ، وأرض من مطر ، وعين من نظر ، وأذن من خبر .^{١٦٢}

وغير ذلك من العلامات التي نصبها الأئمة دلائل على وضع الحديث وليس معنى هذا أن هذه العلامات يسيرة معلومة لكل إنسان وإنما ذلك لجهاذة الحديث فقط ، فهم الذين ينخلون الحديث الصحيح من السقيم نخلا دقيقا .

حكم تعدد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أجمع من يعتد بقوله من المسلمين على تحريم تعدد الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والحكم بأنه من كبائر الذنوب لما تواتر عنه - صلى الله عليه وسلم - من قوله " من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده من النار " .^{١٦٣}

بل نقل أبو المعالي الجويني عن أبيه تكفير من يضع الحديث ، لكن أبا المعالي ضعف هذا القول ، وقال : إنه لم يره لأحد من أصحابه ، وإنه هفوة عظيمة .

وقد نقل الذهبي عن ابن الجوزي قوله : ولا ريب أن الكذب على الله وعلى رسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض .^{١٦٤}

وقال الحافظ السخاوي : والحق أنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ، ولكن لا يكفر بها إلا من استحله .

ونفهم عبر هذه الأقوال أن الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الكبائر التي لا يقاومها شيء ولا شك أن الإثم لاحق به لا ينفك عنه ، وما ذلك إلا لأن الحديث حجة لازمة لجميع المسلمين وفي جميع الأمصار فكان حكمه أغلظ ، وتغلظ العقوبة فيه أشد مبالغة في الزجر عنه عملا بقوله - صلى الله عليه وسلم - " أن كذبا علي ليس ككذب على أحد " نسأل الله العفو عنا وعن جميع المسلمين .

وإذا تقرر هذا فمن كذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمدا في حديث واحد فسق ، وردت روايته كلها وبطل الاحتجاج بها جميعا .

فإن تاب من ذلك فقد اختلف العلماء في قبول روايته على قولين :

١ . ذهب جماعة من العلماء منهم الإمام أحمد والحميدي إلى أن توبته لا تؤثر في ذلك ولا تقبل روايته أبدا بل يحتم جرحه دائما .^{١٦٥}

١٦٣ . الحديث الضعيف ١٣٤

١٦٤ . سبق تخريجه

١٦٥ . الحديث الضعيف ١٣٠

٢. يرى آخرون ، أن توبته صحيحة وروايته مقبولة إذا صحت توبته ورجحه الإمام النووي وقال أنه الجاري على قواعد الشرع وقاسه على رواية الكافر إذا أسلم وضعف الرأي الأول.^{١٦٦}

المبحث الثاني : التهمة بالكذب .

التهمة لغة الظن ، أصلها الوهمة ، تأوّه مبدلة من واو ، واصطلاحاً : عرفه الحافظ ابن حجر تهمة الراوي بالكذب : هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب ، وأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة ، وأن يعرف الراوي بالكذب في كلامه العادي ، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.^{١٦٧}

ومتى اتهم الراوي بالكذب ترك حديثه . قال الإمام مالك بن أنس : لا يؤخذ العلم عن أربعة ، ويؤخذ ممن سوى ذلك ، لا يؤخذ من صاحب الهوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من سفيه يعلن بالسفه ، وإن كان من أروع الناس ، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس ، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله - صلى عليه وسلم - ولا من رجل له فضل ، وصلاح ، وعبادة ، إذا كان لا يعرف ما يحدث^{١٦٨} . فحديث المتهم بالكذب يسمى : المتروك .

المبحث الثالث : الفسق .

الوجه الثالث من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة الفسق .

هو لغة : الخروج ، تقول العرب فسقت الرطبة عن قشرها لخروجها منه ، يقال فسق فسق فسقاً - بالكسر - وفسوقاً : فجر ، وخرج عن الحق ، ورجل فسق وفسيق^{١٦٩}

واصطلاحاً : يقع الفسق في الاستعمال الشرعي على كثير الذنب وقليله^{١٧٠} فالكافر فاسق لخروجه عما ألزمه العقل ، واقتضته الفطرة السليمة ، قال تعالى : ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون^{١٧١} والعاصي - بما دون الكفر - يقال له فاسق ، قال تعالى في شأن القاذف : ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً فأولئك هم الفاسقون^{١٧٢}

قال القرطبي : والفسق في عرف الاستعمال الشرعي : الخروج من طاعة الله ، فقد يقع على من خرج بالكفر ، وعلى من خرج بالعصيان .

المراد بالفاسق هنا : المتلبس بعصية دون الكفر ، ودون الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

١٦٦. الباحث الحديث ١٠١

١٦٧. الحديث الضعيف ١٣٣ نزهة النظر ٩١

١٦٨. الحديث الضعيف ١٥٠

١٦٩. المعجم الوسيط مادة "فسق"

١٧٠. الحديث الضعيف ١٥٤

١٧١. النور ٥٥

حكم رواية الفاسق .

اعلم أن الفسق قسمان :

١. الفاسق المتأول ، وهم الطوائف المبتدعة وهذا القسم سيأتي الكلام عليه وحكم روايته قريبا .
٢. الفاسق غير المتأول - وهو المراد هنا - المخل بشيء من أحكام الشرع من ترك واجب وارتكاب محرم .

فقد اتفق العلماء على عدم قبول روايته ، لأن الرواية عن رسول الله أمانة ودين ، والفسق يبطلها ، لاحتمال كذب الفاسق على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -^{١٧٣} وقال الشنقيطي - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " الآية... هي تدل على عدم تصديق الفاسق في خبره ، وصرح تعالى في موضع آخر بالنهي عن قبول شهادة الفاسق ، وذلك قوله تعالى " ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا فأولئك هم الفاسقون " ^{١٧٤} ولا خلاف بين العلماء في رد شهادة الفاسق ، وعدم قبول خبره .^{١٧٥}

قال الإمام ابن العربي: من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعا ، لأن الخبر أمانة ، والفسق قرينة تبطله .^{١٧٦}

وقال ابن حبان : ومنهم - يعني الضعفاء - المعلن بالفسق ، والسفه ، وأن كان صدوقا في روايته ، لأن الفاسق لا يكون عدلا ، والعدل لا يكون مجروحا ، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه ، وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال ، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح حتى يكون أكثر أحواله في طاعة الله ، فحينئذ يحتج بخبره . فأما قبل ظهور ذلك فلا .^{١٧٧}

وقال الإمام مسلم في "مقدمته" : إن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وشهادة غير العدل مردودة ، والخبر وإن فارق معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما ، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم .

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار ، كدلالة القرآن على نفي خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " من حدث عني يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين " ^{١٧٨}

والفاسق المصرح بفسقه لا يختلف أحد في روايته ، فمثل هذا لا يؤمن عليه أن يكذب في حديثه على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ويفتري على أحد من الصحابة .

وحديث الفاسق يسمى منكرا ، وسيأتي الكلام عليه بعد الكلام على فحش الغلط من الراوي ، وغفلته ، لأن حديث كل من هؤلاء الثلاثة - أعني عن الفاسق ، وفاحش الغلط ، وذا غفلة ، يسمى منكرا .

١٧٢. النور ٤

١٧٣. الحديث الضعيف ١٥٥

١٧٤. النور ٤

١٧٥. أضواء البيان ٤١٥١٧

١٧٦. أحكام القرآن ١٤٧١٤

١٧٧. الحديث الضعيف ١٥٦

١٧٨. الترمذي ١٢٩١

المبحث الرابع : البدعة .

البدعة في الأصل: اختراع شيء لا على مثال سابق.^{١٧٩} يقال ابتدع فلان بدعة , يعني ابتدع طريقة لم يسبق إليها سابق .

وفي الاصطلاح : اختلف العلماء في تحديدها اختلافا واسعا , ما بين مقل , ومكثر .

قال العز بن عبد السلام " البدعة : فعل مالم يعهد في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم -^{١٨٠}

وقال الشاطبي -رحمه الله- : طريقة في الدين مخترعة, تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية.^{١٨١}

وعند ابن رجب أن البدعة " ما أحدث مما لأصل له في الشريعة يدل عليه , وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس بدعة شرعا , وأن كان بدعة لغة ^{١٨٢}

ويفهم من قول الشاطبي أن كل مخترع باسم الدين يؤدي قرينة لله بدعة , وعليه فما يخترع في الدنيا لا يسمى بدعة شرعية .

لم يقض القرن الأول من الهجرة حتى افرق الأمة الإسلامية إلى فرق كثيرة , ووقعت هذه الفرق في مناقشات , ومناظرات حادة , أدت إلى ازدياد الخصومة , والعداوة , ويمكن تقسيم الناس قسمين رئيسين :

أحدهما: أهل السنة والجماعة , وكان في مقدمتهم علماء الحديث الذين دعوا إلى اتباع آثار الرسول -صلى الله عليه وسلم -ظاهرا وباطنا .

الثاني : أهل البدعة من المعتزلة , والجهمية , والخوارج , والشيعة , وكان لواءها بأيدي الذين كانوا يسمون بالمدرسة العقلية , لأنهم غدوا عقولهم بالفلسفات المختلفة , وكانت دعوتهم جهارا إلى تأويل آيات الله وصفاته, وتعطيل ما يصعب فهمه منها , والتطاول على الله ورسوله بالحجج الواهية , والعقول الزائفة. وبعد مرور الزمن تباعد الاختلاف بين هذين الفريقين , وأقام كل منهما الحجج على ما ذهب إليه , وهذه الخلافات لم تكن في الفروع والسنن , بل جاوزت إلى توحيد الله , وصفاته , وتصور الآخرة.

يقول ابن قتيبة- رحمه الله- ولو كان اختلافهم في الفروع , والسنن , لاتسع لهم العذر عندنا, كما اتسع لأهل الفقه. ولكن اختلافهم في الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى.^{١٨٣}

فأما أصحاب الحديث التمسوا الحق , وتبعوه من مظانه , وتقربوا إلى الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- , وطلبهم لأثاره برا , وبحرا , شرقا , وغربا , فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافيا , واجتمع بعد أن كان متفرقا , وانقاد للسنن من كان عنها معرضا , وتنبه عليها من كان عنها

١٧٩.لسان العرب مادة " بدع"

١٨٠.قواعد الاحكام ١٧٢١٢

١٨١.الاعتصام ٥٠

١٨٢. جامع العلوم والحكم ٢٥٤

١٨٣. تأويل مختلف الحديث ٢٢

غافلا ، ثم جاء " الرامهرمزي " صاحب كتاب " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " فندد في مقدمته أهل البدع والضلال ، فقال " اعترض طائفة ممن يشنأ الحديث ، ويبغض أهله ، وأسرفوا في ذمهم ، وقد شرف الله الحديث ، وفضل أهله ، وأعلى منزلته ، فهو بيضة الدين ، ومنار الحجة ، ثم جاء الخطيب البغدادي وألف كتابا سماه " شرف أصحاب الحديث " وقال في " مقدمته " : وفقكم الله لعمل الخيرات ، وعصمنا وإياكم من اقتحام البدع ، والشبهات .^{١٨٤}

ومع ذلك كله فقد كان موقف الأئمة من رد رواية المبتدعة موقفا يختلف فيه بعضهم عن بعض حسب اعتقادهم في البدعة ، ونفصل أقوالهم ، وآرائهم من قريب .

لقد قسم العلماء البدع إلى صغرى ، ليست جرحا في الرواة ، كغلو التشيع ، وهذا كثير مع الدين ، والورع ، والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة عظيمة .

قال علي بن المديني : قلت ليحيى بن سعيد " إن عبد الرحمن يقول : اترك كل من كان رأسا في البدعة يدعوا إليها " قال : كيف تصنع بقتادة ، وابن أبي رواد ، وعمر بن نر ، وذكر قوما ثم قال يحيى : إن تركت هذا الضرب ، تركت ناسا كثيرا .^{١٨٥}

ثم بدعة كبرى - كالرفض الكامل ، والغلو فيه - والحط على أبي بكر ، وعمر والدعاء إلى ذلك ، فهؤلاء لا يحتج بهم ، ولاكرامة لهم .

وقال الذهبي : وأيضا فما استحضر الآن رجلا صادقا ، ولا مأمونا ، بل الكذب شعارهم ، والتقية والنفاق آثارهم ، فكيف يقبل ؟ فقل من هذا حاله : حاشا وكلا .

فالشيعة الغالي في زمان السلف ، وعرفهم ، هو من تكلم في عثمان ، والزبير ، وطلحة ، ومعاوية ، وطائفة ممن حارب عليا ، وتعرض لسبهم .

والغالي في زماننا ، وعرفنا ، هو الذي يكفر هؤلاء السادة ، ويتبرأ من الشيخين أيضا فهذا ضال معثر .^{١٨٦} واعتبار البدعة من أسباب الجرح منزلق خطير ، وأمر عظيم ، إذ الحكم فيها لا يعد سهلا ، لعدم انضباطه ، ولقد اتهم بسببها أبرياء .

وعلى هذا التقسيم السابق ندرك صنيع الشيخين في إيرادهما لجملة كبيرة ممن تكلم فيهم بسبب البدعة ، فلعل في تخريج الشيخين لهما قناعة لنا بما قنعوا به ، وقال أبو الفتح القشيري : وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرج إلا بحجة ظاهرة ، وبيان شاف ، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديلهما^{١٨٧}

١٨٤ . دراسات في الجرح والتعديل ١٤١

١٨٥ . تيسير علوم الحديث ١٤٢

١٨٦ . ميزان الاعتدال ٦١١

١٨٧ . اختلاف المحدثين والفقهاء ٣٢٣

وعلى هذا التقسيم، نفهم ما ورد من تحذير الأئمة من الرواية عن أصحاب البدع، وأن تخرجه على وجه المرضي، فمن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء. ومنه ما رواه الخطيب عن علي بن حرب قال: من قدر ألا يكتب الحديث إلا عن صاحب السنة، فليكتب فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي.^{١٨٨} فهذا لاشك محمول على نوع من البدعة خاص، هي المكفرة:

حكم رواية المبتدع وآراء العلماء في ذلك.

اختلف العلماء في الرواية عن المبتدعة:

١. يرى جماعة من أهل العلم أن رواية أهل البدع لا تقبل مطلقا، وذلك لأنهم إما كفار، وإما فاسق بما ذهبوا إليه، وكل من الفاسق، والكافر مردود الرواية. وقد روي هذا القول عن الإمام مالك، وأبي بكر الباقلاني، والثوري، وابن عيينة، والحميدي، والشيرازي، والإسفراييني، وابن الحاجب.

وعلة المنع عند من ذهب إلى إكفار المتأول، والفسق عند من لم يحكم بكفر متأول، والإهانة لهم بترك الرواية عنهم، ولأنه لا يؤمن مع الهوى، والبدعة، الكذب خاصة، إذا كانت الرواية مما نقوي مذهبه، ثم إنهم كانوا إذا أحبوا شيئا صبروه حديثا.^{١٨٩}

٢. يرى جماعة من أهل النقل، والمتكلمين، أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة، سواء كان فاسقا، أو كفارا بالتأويل. واختار هذا القول الحسن البصري معلل، بأن الظن بصدقه غير زائل.^{١٩٠}

٣. يرى بعض العلماء التفصيل: فإن كانت البدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، ولا تحرق، قبلت مروياته، وبه قال الذهبي، وعمل قوله بأنه لو ردت مرويات هذا النوع لذهبت جملة من الآثار النبوية، وفيه مفسدة بينة، وقال إن كانت البدعة كبرى، كالرفض الكامل، والغلو فيه، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم.

٤. تفصيل أيضا: إن كان داعية إلى مذهبه لم يقبل، وإلا قبل، إن لم يرو ما يقوي بدعته. وهو مذهب أكثر العلماء، ونسبه الخطيب إلى الإمام أحمد بن حنبل، ورجحه ابن الصلاح، وابن حجر، وأحمد شاكر، وبه قال النووي في شرح مسلم.^{١٩١}

١٨٨. اختلاف المحدثين والفقهاء ٣٣٣

١٨٩. الحديث الضعيف ١٦٢

١٩٠. الحديث الضعيف ١٦٢

لكن ضعف هذا القول بعض أهل العلم لرواية البخاري عن عمران بن حطان الذي كان داعية إلى الخوارج ، وأجيب عنه بثلاث أجوبة :

١. إنما خرج عنه ما حمل عنه قبل ابتداعه .
٢. إنه رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج .
٣. إنه خرج له في المتابعات لا في الأصول، وهو المعتمد . انظر " هدي الساري "

٥. تفصيل أيضا : وهو إن كان المبتدع يستحل الكذب لنصرة مذهبه لم يقبل ، وإلا قبل ، لأن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الإقدام عليه ، فيحصل صدقه .

وممن قال بهذا الإمام الشافعي ، وابن أبي ليلة ، والفخر الرازي ، لكن قال الشيخ أحمد شاكر : وهذا المذهب فيه نظر، لأن من عرف بالكذب ولو مرة واحدة لا تقبل روايته ، فأولى أن ترد رواية من يستحل الكذب .
١٩٢

وبعد استعراض آراء الطوائف التي دارت أقوالهم حول مسألة قبول رواية المبتدع ، نرجح قول الطائفة الرابعة كما رجحه ابن حجر ،^{١٩٣} وعمر عبد المنعم^{١٩٤} والنووي ،^{١٩٥} وأحمد شاكر ،^{١٩٦} والأعظمي ،^{١٩٧} في تأليفهم .

وهو أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع ، معلوما من الدين بالضرورة . وكذا من اعتقد عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه ، وتقواه ، فلا مانع من قبوله ، مع عدم اقتضاء بدعته التكفير أصلا .

وقد اختلف أيضا في قبوله ، ورده ، فقليل يرد مطلقا ، وهو بعيد . وقيل يقبل مطلقا إلا إن اعتقد حل الكذب ، كما تقدم وقيل يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته ، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات ، وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه ، وهذا في الأصح ، وعليه الجمهور .^{١٩٨}

فنقول للطائفة الأولى الذين ردوا رواية المبتدع مطلقا " أنه لا يرد روايته مطلقا ، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة ، وقد نبأغ فتكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف . ونقول للطائفة الثانية الذين رأوا القبول مطلقا ، وهذا أمر لا يسلم العقل البطة ، لأنه يلزم منه قبول رواية الكافر الأصلي الذي دان ديانة غير الإسلام . وقد سبق لنا الاعتراض على الطائفة الخامسة بقول الإمام أحمد شاكر

١٩٢. الباحث الحديث ٩٩

١٩٣. نزهة النظر ١٠٣

١٩٤. تيسير علوم الحديث ١٤٣

١٩٥. شرح مسلم للنووي ٢١١٩٦١

١٩٦. الباحث الحديث ٩٩

١٩٨. دراسات في الجرح والتعديل ١٤٣

١٩٩. نزهة النظر ١٠٣

المبحث الخامس : الجهالة .

الجهل : نقيض العلم والجهل على ثلاثة أضرب:

١. خلو النفس من العلم ، وهذا هو الاصل .

٢. اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه .

٣. فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل .^{٢٠٠}

والمراد هنا الراوي المجهول ، وهو عند أصحاب الحديث أن يكون الراوي غير معروف لديهم في طلب العلم ، والجد فيه ، والرحلة له .^{٢٠١}

ويرى الخطيب البغدادي : أن المجهول من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، لاعرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة واحدة .^{٢٠٢}

تعتبر الجهالة علة تقدر في السند ، وسببا من أسباب الطعن في الراوي ، وهي عند المحدثين تنقسم إلى قسمين : جهالة العين ، وجهالة الحال .

جهالة العين :

هو الراوي الذي ذكر اسمه ، وعرفت ذاته ، لكنه كان مقلا في الحديث ، فلا يكثر الأخذ عنه ، فلم يرو عنه إلا راو واحد . ويسمى هذا النوع مجهول العدالة ظاهرا ، وباطنا .

فإن هذه الجهالة تبقى ملازمة له - حتى يروي عنه اثنان فصاعدا - فمتى روى عنه اثنان فقد ارتفعت جهالة العين ، لا الحال . أقل ما يرتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم .

وقد اعترض ابن الصلاح على هذا بقوله " قد خرج البخاري حديث جماعة ليس لهم إلا راو واحد ، منهم " مرداس الأسلمي " لم يرو عنه غير " قيس بن أبي حازم " وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد ، منهم " ربيع بن كعب الأسلمي " لم يرو عنه غير " أبي سلمة ابن عبد الرحمن " ، وذلك منهما مصير إلى الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه .^{٢٠٣}

وقد أجاب النووي - رحمه الله - عن هذا الاعتراض بأن " المرداس ، و " ربيع " ، صاحبان مشهوران ، والصحابة كلهم عدول ، فلا يحتاج إلى رفع الجهالة عنهم بتعدد الرواة .^{٢٠٤}

٢٠٠. الحديث الضعيف ١٦٧

٢٠١. دراسات في الجرح والتعديل ١٥٣

٢٠٢. الحديث الضعيف ١٦٧

٢٠٣. الحديث الضعيف ١٦٨

٢٠٤. تدريب الراوي ٣٧٤

وترتفع جهالة العين في حالتين :

١. إذا وثق غير من انفرد بالرواية عنه، أو وثقه من انفرد عنه، إذا كان من علماء النقاد .
٢. إذا روى عنه اثنان ولم يوثقاه ، فقد ارتفعت عنه جهالة العين، ولم ترتفع عنه جهالة الحال .

تنبيه مهم :

ليس كل من تفرد بالرواية عنه راو واحد ولم يوثقه، ولا جرحه معتبر، يكون حكمه جهالة العين ، بل قد يكون مجهول الحال ، إذا ورد ما يدل على عينه، وثبوت وجوده .

مثال ذلك :

إسماعيل ابن عبد الرحمن بن عطية، روى عن جدته أم عطية -رضي الله عنها-، وتفرد بالرواية عنه إسحاق بن عثمان الكلابي ، لم يوثقه معتبر، وإنما خرج حديثه ابن خزيمة، وابن حبان في صحيحهما . وقد قال فيه الحافظ " مقبول " وهذا معناه ارتفاع جهالة عينه ، وذلك لأن حديثه قد بين لنا ما يدل على عينه ، وأنه حفيد أم عطية -رضي الله عنها-، ولأجل ذلك فقد خرج ابن خزيمة، وابن حبان حديثه ، لأنه عندهما على العدالة الظاهرة بعد ارتفاع جهالة عينه .

والشاهد من ذلك :

أن التمييز بين جهالة العين، وجهالة الحال ، لا يختص بعدد الرواة فحسب ، بل يختص -أيضا- بالقرائن الدالة على عين الراوي ، فكل من روى عنه اثنان فصاعداً فقد ارتفعت جهالة عينه، وليس كل من لم يرو عنه غير واحد يكون مجهول العين. ^{٢٠٥}

حكم رواية مجهول العين :

اختلف العلماء في رواية المجهول من حيث قبولها، وردّها، على أقوال. أهمها :

١. أنه لا يقبل مطلقا ، واختاره أكثر العلماء من أهل الحديث. ^{٢٠٦}
٢. أنه يقبل مطلقا ، وهو قول من لم يشترط في الراوي غير الإسلام، وعزاه النووي لكثير من المحققين. ^{٢٠٧}
٣. التفصيل : وهو إن كان صاحبيا قبل ، لأن الصحابة كلهم عدول ، وإلا فلا، وهو مذهب الفقهاء الأربعة. ^{٢٠٨}
٤. التفصيل أيضا : فإن كان الراوي المتفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل مثل : ابن مهدي ، وابن القطان ، ومالك ، وأمثالهم قبل، وإلا فلا.

٢٠٥. تيسير دراسة الأسانيد ٥٣

٢٠٦. تدريب الراوي ٣٧٢

٢٠٧. تدريب الراوي ٣٧٢

٢٠٨. الحديث الضعيف ١٧٤

٥. التفصيل أيضا: وهو إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه ، قبل ، وإلا فلا ، وصححه ابن حجر وعليه الجمهور ، فهو أرجح الأقوال وأعدلها .

مثال على حديث مجهول العين :

ما أخرجه أبو داود برقم ١٤٩٢ حدثنا قتيبة بن سعد، حدثنا ابن لهيعة، عن حفص بن هاشم بن عتبة ، عن المسائب بن يزيد، عن أبيه يزيد بن سعد الكندي -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا دعا ، فرفع يديه ، مسح وجهه بيديه.

حفص بن هاشم هذا ، تفرد بالرواية عن ابن لهيعة ، ولم يذكره أحد بجرح ولا تعديل . قال الحافظ ابن حجر : في " تهذيب التهذيب " ليس له ذكر في شيء من كتب التاريخ .

مجهول الحال :

هو من جهلت عدالته الظاهرة ، والباطنة ، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه ، وهو المستور بمعنى عند ابن حجر . قال - رحمه الله - : إن روى عنه اثنان فصاعدا ، ولم يوثقه فهو مجهول الحال وهو المستور.^{٢٠٩}

ويندرج تحت هذا النوع أيضا ورود التعديل غير المعتبر في الراوي ، كأن يوثقه من اشتهر بتوثيق المجاهيل ، أو من اشتهر بالنساهل في التوثيق ، كابن حبان مثلا.^{٢١٠}

قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر : لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر ، فأطلق التزكية .^{٢١١}

حكم رواية مجهول الحال أو المستور :

وفي قبول رواية المستور اختلاف :

١. الجمهور من العلماء على رد روايته ، وعدم قبولها ، نص على ذلك ابن الصلاح ، وغيره لأن تحقق العدالة شرط في قبول رواية الراوي ، وهذا النوع لم يتحقق فيه العدالة.
٢. يرى بعض العلماء قبول روايته ، معللا قوله بأن معرفة عينه تغني عن معرفة عدالته .
٣. التفصيل : إن كان الراويان ، أو الرواة عنه فيهم من لا يروي إلا عن عدل ، قبل ، وإلا فلا يقبل.

٢١٢

٢٠٩. اختلاف المحدثين والفقهاء ٣٧٤

٢١٠. تيسير دراسة الأسانيد ٥٠

٢١١. نزهة النظر ١٠٢

٢١٢. الحديث الضعيف ١٧٥

والراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور، إذ إن اشتراط العدالة في الرواية لا يكفي وحدها، بل لابد من أن يضاف إليها اشتراط الضبط الذي هو الاصل .

مثال على حديث المستور :

إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

روى عنه أخوه إسماعيل بن عبد الله بن جعفر ، وكثير بن زيد الأسلمي ، وأبو بكر بن عبد الرحمن . ولم يوثقه أحد ولا جرحه أحد ، فهو من هذه الجهة مجهول الحال ، ولذا قال ابن حجر في "التقريب" : مستور.

المبهم :

هو من أغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال، والنساء. ^{٢١٣} كأن يقول الراوي حدثني "ثقة" أو "رجل" أو عن رجل "أو" عن فلان ولا يذكر اسمه .

ومثاله ما أخرجه أبو داود في السنن من طريق :

الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : المؤمن غر كريم ، والفاجر خب لئيم . ^{٢١٤}

فقوله " عن رجل " من مبهم الإسناد.

وقد يرد الراوي في الإسناد منسوباً إلى بلد ، أو حرفة ، أو عاهة، ويكون مبهماً أيضاً .

مثال ذلك :

ما أخرجه أبو داود من طريق :

محمد بن مهاجر، عن عروة بن رويم، قال : حدثني الأنصاري : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لجعفر فذكر حديث صلاة التسبيح. ^{٢١٥}

ولكن إن كان مبهماً من الصحابة ، وورد في السند ما يدل على ذلك ، كأن يقول الراوي : عن رجل من الصحابة ، أو عن رجل سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ونحوها، فهذا لا يلزم معرفة عين المبهم ، لثبوت صحته ، فإن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى، ورسوله لهم .

وأما اتصاله : فإن كان التابعي قد صرح بالسماع من الصحابي المبهم فلا كلام ، وسنده متصل ، وإن لم يصرح فهو موضع تردد، وتوقف، وإن ثبت للتابعي السماع من جملة الصحابة، لأنه قد لا يكون ثبت له السماع من هذا المبهم خصوصاً ، فتكون روايته عنه مرسلة.

٢١٣. نزهة النظر ١٠٠

٢١٤. أبو داود ٤١٥٨

٢١٥. أبو داود ١١٠٥

وأما إن كان الراوي صحابيا صغيرا ، عن صحابي آخر قد أبهم ، فروايته على الاتصال، وإن لم يصرح بالسماع منه ، لأنه على أسوأ تقدير يكون مرسلا ، ومرسل الصحابي محتج به،^{٢١٦}
مثال ذلك :

ما أخرجه أحمد في مسنده :

حدثنا يونس ، حدثنا أبو عوانة ، عن سماك بن حرب ، عن رجل من أهل المدينة ، :أنه صلى خلف النبي -صلى الله عليه- وسلم فسمعه يقرأ في صلاة الفجر " ق والقرآن المجيد " و" يس والقرآن الحكيم " ^{٢١٧}
فقوله عن رجل من أهل المدينة أنه صلى خلف النبي -صلى الله عليه وسلم- دلالة على إبهام الصحابي ، إلا أن هذه الرواية لا تقتضي سماع سماك بن حرب من هذا الصحابي ، لأنه لم يصرح بما يدل على سماعه منه أو تحمله هذا الحديث ، فلا يحكم على هذا الإسناد بالاتصال .
ومثال آخر :

ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده : حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة ، وحجاج ، أخبرنا شعبة، عن عبد ربه بن سعيد ، وقال غندر ، عبد ربه بن عن محمد بن إبراهيم ، أخبرني من رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- عند أحجار الزيت، يدعو بكفيه ^{٢١٨}

فهذا الحديث قد أبهم صحابه، وقد صرح محمد بن إبراهيم بسماعه من هذا الصحابي، فسنده متصل .
وحديث المبهم مثل حديث مجهول العين ، فإنه لم تعرف عينه ، ولا حاله ، حتى يحتج بحديثه، فإذا عرف من هو بوروده من طريق آخر مصرحا باسمه حكم على الحديث بحسب ما تقتضيه قواعد الحكم على الأحاديث ، وأما إن كان المبهم صحابيا لم يضره إبهامه ، وقد يكون المبهم مذكورا في المتن فلا يضره آنذاك في صحة الحديث ، لأن ذكر المبهم غير متعلق بالسند. ^{٢١٩}

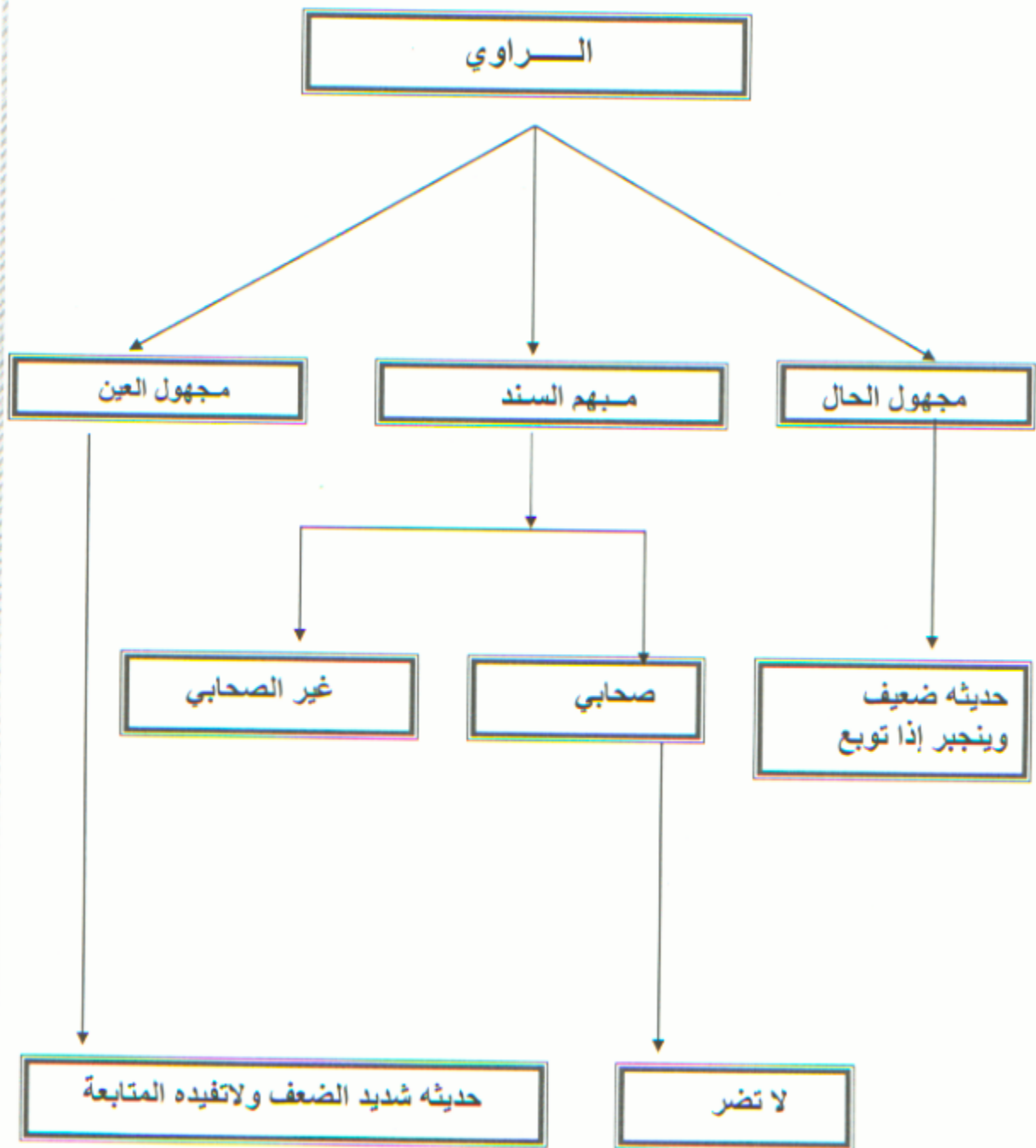
فمما سبق يمكن تلخيص الكلام على جهالة الراوي كما يلي : انظر الجدول في الصفحة التالية .

٢١٦. تيسير دراسة الأسانيد ٥٦

٢١٧. أحمد ١٤ ٣٤

٢١٨. أحمد ١٤ ٣٤

٢١٩. تيسير دراسة الأسانيد



مناهج طائفة من العلماء في ذكر المجهول حسب اصطلاحهم.

مر علينا أنواع الجهالة ، وحكما الرد بنوعيهما ، إذ لا فرق بين رواية واحد ورواية اثنين ولم يوثقه أحد ، إلا أن الثاني أقل ضعفا من الأول فمن العلماء من يعتبرون به ، ويستشهدون بالثاني دون الأول .

وسأتكلم في هذا المبحث عن مناهج العلماء في المجهول حسب مصطلحاتهم :

فإن عبارة الدارقطني توحى بأن من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته . وقد توسع الحنفية في قبول المجهول بنوعيه ، وإنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد ، وبين من روى عنه أكثر من واحد ، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق .

وأما أبو حاتم ، المجهول عنده من روى عنه واحد ، أو اثنان ، فأكثر ، ولم يوثقه أحد بدون تفريق بين مجهول العين ، والحال . ويظهر هذا من منهجه في تعريف من ترجم لهم ، فقد ذكر جماعة روى عنهم أكثر من اثنين ومع هذا فقد حكم عليهم بالجهالة .^{٢٢٠} منهم إسحاق بن خالد ، قال ابن أبي حاتم : روى عن أبيه ، عن ابن عمر ، روى عنه سعيد بن أبي هلال سمعت أبي زرعة يقول ذلك ، وسمعت أبي يقول " هو مجهول " ^{٢٢١} ومنهم من روى عنه أكثر من واحد ، ويعد مجهولا عند أبي حاتم ، وهم كثير ، حماد بن عبد الرحمن الكلبي روى عنه الوليد بن مسلم ، وصالح بن محمد الترمذي ، وهشام بن عمار ، وغيرهم .

وقد يطلق لفظ الجهالة على بعض الصحابة الذين لم يشتهروا ، ولم يرد عنهم الأئمة ، وكانوا قليلي الحديث ، ومثال ذلك :

مدلاج بن عمرو السلمي ^{٢٢٢} ، حليف بني عبد شمس قال فيه أبو حاتم " مجهول " ، وقال الحافظ في " اللسان " : وهذا صحابي ذكره ابن حبان وغيره في الصحابة وزاد ابن حبان : حليف بني عبد شمس ، مات سنة خمسين .^{٢٢٣} وقال ابن سعد : شهد بدرا ، وأحدا ، والمشاهد كلها ، وذكر وفاته كما تقدم .^{٢٢٤}

والضابط في قوله مجهول ، أن ينظر هل وثقه أحد قبله ، أو بعده ، أم لا ؟ فإذا عرف أن أحدا وثقه فهو ثقة ، وترتفع عنه الجهالة ، وإن لم يوجد من يوثقه فهو مجهول . إما عينا ، وإما حالا .

ويستثنى من هذا الصحابة الذين أطلق عليهم لفظ المجهول رجال الشيخين ، أو أحدهما ، فإذا أطلق فيهم أبو حاتم كلمة الجهالة فهي مرتفعة بروايتهما ، أو برواية أحدهما ، لالتزامهما بإخراج ما صح ، فإخراجهما توثيق لهم كما تقدم

٢٢٠ . دراسات في الجرح والتعديل ١٥٥

٢٢١ . الجرح والتعديل ١٥٢١٢

٢٢٢ . الجرح والتعديل ٤٨٨١٨

٢٢٣ . لسان الميزان ٦٧١١٦

٢٢٤ . طبقات ابن سعد ٧٢١٣

وليس أبو حاتم منفردا في هذا المنهج في تجهيل الرجال ، فقد جهل - أيضا - الأزدي بعض من روى عنه الأئمة ، مثل عيسى بن عبد الحمين الأنصاري ، وقد روى عنه ابن لهيعة ، وأبو داود الطيالسي ، ومحمد بن شعيب ، وغيرهم ، وأطلق العقيلي ، وابن المديني ، اسم الجهالة على حميد بن وهب القرشي مع أنه قد روى عنه محمد بن طلحة ، وعامر بن إبراهيم .

وقال ابن المديني في عبد الله بن الوليد بن عبد الله الكوفي : " أنه مجهول لا أعرفه " وقد وثقه العجلي ، والنسائي ، وابن معين ، وروى عنه ابن المبارك ، وابن عيينة ، والحسن بن ثابت الأحول ، وغيرهم .

وقال ابن القطان في خالد بن سعيد التيمي " مجهول " وقد روى عنه ابنه عبد الله ، ومحمد بن معن الغفاري ، وعطاء بن خالد المخزومي .

وابن القطان هو أبو الحسن الفاسي المشهور بابن القطان ، وله اصطلاح خاص في تضعيف الرواة ، وإطلاق الجهالة عليهم ، وهو أن لا ينص أحد من الأئمة بأنه ثقة ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر فإن حديثه مقبول . وكذلك جهل ابن عدي من روى عنه أكثر من اثنين ، مثل إسحاق بن أسيد الأنصاري ، روى عنه حيوة بن شريح ، والليث ، وابن لهيعة ، ويحيى بن أيوب . وكذلك أبو زرعة ، فقد قال في صالح بن شريح : مجهول وقد روى عنه عيسى بن إدريس ، وابنه محمد ابن صالح ، ومحمد بن زياد الألهاني .^{٢٢٥}

ولاشك في أن هؤلاء النقاد قد وضعوا منهجا خاصا لأنفسهم ، ولذا لم يوافق المتأخرون من الحفاظ على تجهيل أبي حاتم ، وغيره لبعض الرواة .

ومن هنا يظهر اصطلاح النقاد في قولهم " فلان مجهول " فليتبته إلى ذلك من يطالع في " الجرح والتعديل " و " ميزان الاعتدال " وغيرهما من كتب الرجال .

فإن من قال فيه الذهبي في " الميزان " " مجهول " فهو من قول أبي حاتم يقول في ترجمة أبان ابن حاتم الأموكي : من مشيخة أبي التقي المزني روى عن عمر بن المغيرة : مجهول . ثم قال : واعلم أن كل من أقول فيه " مجهول " ولا أسنده إلى قائل ، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه ، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدا فاعلمه ، فإن عزوته إلى قائله كابن المديني ، وابن معين ، فذلك بين ظاهر وإن قلت : فيه جهالة ، أو نكارة ، أو جهل ، أو لا يعرف ، وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائل فهو من قبلي .^{٢٢٦}

لقد اشتهر ابن حبان بمذهب خاص في توثيق المجاهيل لم يوافق عليه الأئمة الآخرون ، حتى نسب إلى التساهل في التوثيق ، والذي يهمنا في هذا المبحث إنما هو تحقيق القول على تساهله ، ومنهجه في التوثيق .

٢٢٥ . دراسات في الجرح والتعديل ١٦١

٢٢٦ . ميزان الاعتدال ٦١١

منهج ابن حبان في التوثيق .

يكفينا الاستشهاد على تساهله فيه قول أعرف الحافظ بالرجال بعد الحافظ الذهبي ألا وهو الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، فإنه قال في مقدمة "اللسان" قال ابن حبان : من كان منكرا الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروى المنكر، ووافق الثقات في الاخبار لكان عدلا ، مقبول الرواية ، إذ الناس في أحوالهم على الصلاح ، والعدالة ، حتى يتبين منهم ما يوجب القدر ، هذا حكم المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متركون على الأحوال كلها .

قلت : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه ، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب. والجمهور على خلافه، وهو مسلك ابن حبان في كتاب "الثقات" الذي ألفه ، فإنه يذكر خلقا كثيرا ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون ، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره^{٢٢٧}

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل، حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم^{٢٢٨}

وهذا القول باطل بل الأصل في بني آدم الظلم ، والجهل ، كما قال تعالى : وحملها الإنسان أنه كان ظلوما جهولا^{٢٢٩} ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان من الظلم، والجهل، إلى العدل. وقد بسطنا القول لهذه المسألة في المباحث السابقة، فليراجع من شاء استفادته .

قال ابن حبان في مقدمة كتابه " الثقات " كل من ذكرته في كتابي هذا ، إذا تعرض خبره عن الخصال الخمسة التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره.

١. إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكر اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره.
 ٢. أو يكون دونه رجل واه، لا يجوز الاحتجاج بروايته.
 ٣. والخبر يكون مرسلا ، لا يلزمنا به الحجة .
 ٤. أن يكون منقطعا ، لا يقوم بمثله الحجة .
 ٥. أن يكون في الإسناد رجل مدلس ، لم يبين سماعه في الخبر الذي سمعه منه .
- ثم أكد بقوله " ولا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم .

٢٢٧. لسان الميزان ١٤١١

٢٢٨. مقدمة اللسان ١٥١١

٢٢٩. الأحزاب ٧٢

اختلال ابن حبان بشرط الصدق.

وإنما علينا الآن الإتيان بدليل قاطع على إخلاله بشرطه المتقدم، أنه لا يذكر في "ثقافته" إلا الصدوق الذي يجوز الاحتجاج بخبره. وإنما أدخلنا في مبحث توثيق ابن حبان للمجاهيل ما يتعلق بكتابه "الثقات" لأنه أوج إلى فهم منهجه فيه، وتطبيقه تطبيقاً علمياً، ولأنه يوقف الباحث موقفاً حازماً في تلك المسألة. فنقول إن من أخل بشرطه، فهم على قسمين:

١. المجهولون الذين صرح بأنهم لا يعرفهم: مثال ذلك:

حميد بن علي بن هارون القيسي "ذكر له بعض المناكير ثم قال: فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات، وهذا شيخ ليس يعرفه كبير أحد. ومثله كثير جداً ممن يقول فيهم العبارة التقليدية "لأعرفه" ويزيد تارة "لا أعرف أباه" وقد ألف الشيخ الألباني كتاباً سماه "تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان" فيمن قال فيه ابن حبان مثل هذه المقولة السابقة وأحصاهم فبلغ عددهم إلى قرابة مائة، ومن شاء فليراجع. ويقول ابن حبان في بعض الأحيان بعد نقل الرواة "وإنما ذكرته للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويه" فتبين من هذا أن كتابه "الثقات" ليس خاصاً بالثقات وإنما هو لمعرفة، ومعرفة غيرهم من المجهولين، والضعفاء.

٢. القسم الآخر ممن أخل بشرطه، من صرح هو بضعفه، أو بما يعينه، أو يؤدي إليه، مثال ذلك: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، قال في آخر ترجمته: وقد أدخلته في الضعفاء، ومالك بن سليمان بن مرة النهشلي الهروي قال فيه: يخطئ كثيراً، على أنه من جملة الضعفاء، وهذا النوع الأخير كثير جداً في ثقافته بحيث إنه من الصعب حصره.

وبهذا التحقيق، والتتبع لهذه الأمثلة في كتاب "الثقات" يتجلى لكل ذي بصيرة أن ما رماه العارفون به من التساهل في التوثيق، ومخالفة الجمهور، وأن له فيه الأوهام الكثيرة كل ذلك حق لا ريب فيه، بل أنه أخل -أيضاً- بالقاعدة التي وضعها في مقدمته كما سبق^{٢٣٠}

وهنا سؤال يطرح: كما يقولون اليوم.

إذا كان الأمر كما تبين من تساهل ابن حبان في التوثيق، فما موقف المرء إذا وقف على راو وثقه ابن حبان؟

وأجاب الشيخ الألباني لهذا السؤال : فقال جوابي عليه كالتالي .

الناس في هذا العلم وغيره على ثلاثة أنواع : عالم مجتهد , طالب متبع , جاهل مقلد ,

فالأول : تجتهد فيما اختلف فيه الناس , لأنه باستطاعته أن يعرف صوابه من خطئه .

والثاني : يتبع من يثق بعلمه , وتقواه , وصلاحه , ويحاول أن يتعرف به على الصواب ليكون على بصيرة من دينه , ولا يتطع ويدعي العلم

والثالث : يقلد العالم ويحاول أن يكون من النوع الثاني , وهذا كمبدأ عام , وإلا فمستله لا يحتاج أن يسأل مثل هذا السؤال الذي يترتب عليه تصحيح الحديث أو تضعيفه كما هو ظاهر .

وأن من أولئك العلماء الذين لهم قدم راسخة في هذا المجال , العلامة المحقق عبدالرحمن المعلمي اليماني - رحمه الله - وقد قسم توثيق ابن حبان إلى خمسة درجات , فقال في كتابه القيم " التنكيل " : والتحقيق أن

توثيق ابن حبان على درجات :

١. أن يصرح به , كأن يقول كان متقناً , أو مستقيماً الحديث , أو نحو ذلك .
٢. أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .
٣. أن يكون معروفاً بكثرة الحديث , بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة
٤. أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة .
٥. ما دون ذلك .

فالأولى : لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة , بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم .

والثانية : قريب منها , والثالثة : مقبولة , والرابعة : صالحة , والخامسة : لا يؤمن فيها الخلل . - انتهى كلام المعلمي -

ثم تبع الشيخ الألباني : وخلاصة جوابي عن السؤال : أنه يمكن للعالم , أو طالب العلم , أن يعتمد ابتداءً على من كان في " الثقات " من الدرجة الأولى , والثانية , عند الشيخ اليماني دون البحث فيهم , إلا إذا كان هناك مخالف له من الحفاظ , والنقاد , المعروفين وبخاصة إذا كانوا أقعد منه في علم الجرح والتعديل , والتوقف عن الاحتجاج بمنا بعدهما من الدرجات الثلاث إلا بعد البحث , والنظر , في القرائن التي تساعد على تبني أحد الطرفين القبول , والرد , مثل كثرة الرواة عنه , أو كونه من طبقة التابعين , أو غير ذلك من القرائن حتى يلقى في الصدر الاطمئنان لسروايته , وتحصل غلبة الظن بالعمل بها , إن وجدت أولاً .^{٢٣١}

دون نفسه

توثيقه مما سبق من أقوال الألباني إلى أن مذهبه في توثيق ابن حبان فإنه - رحمه الله - اشترط للاحتجاج برواية من ذكره ابن حبان في ثقاته، ولم يوثقه غيره، ولم يرد ما يدل على أن ابن حبان قد سبر رواياته، وعرفه حاله على الحقيقة شرطين :

الأول: أن يروي عنه جمع من الثقات.

الثاني: أن لا يروي ما ينكر عليه.

قال - رحمه الله - في مقدمة كتابه " تمام المنة " من وثقه ابن حبان وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به.^{٢٣٢}

قلنا : قد تقدم بيان أن رواية الثقة عن مجهول العين لا تنفعه، وأما رواية المستور قد ترتقي إلى درجة الصدق ، إلا أن يكون الراوي عنه من العارفين بالجرح والتعديل، ويكون لا يروي إلا عن الثقات، وأنت كما ترى فإن الشيخ - رحمه الله - لم يشترط هذا الشرط وإنما أطلق القول بأن يكون الراوي عنه من الثقات. وأما الشرط الثاني ، وهو انتفاء النكارة، وأما تفرد المستور بحديث فإن كان المتن معروفاً من وجه آخر إلا أن السند قد يكون منكراً لتفرد المستور به ، وعدم المتابع عليه ، ومن ثم فلا بد من اشتراط انتفاء النكارة في السند، والمتن جميعاً ، وهذا يلزم منه وجود المتابع، وهو ما قرره أهل العلم، والحقق، والنقد.

ويشير إلى ذلك قول الحافظ ابن حجر في " النزاهة " قد قبل رواية المستور جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه مما فيه الاحتمال، لا يطلق القول بردها، ولا يقبلها بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين ، ونحوه، ابن الصلاح، فيمن جرح بجرح غير مفسر

الذي يهمن في المستور، هو ضبطه إذ أنه لو علم منه ما يتهم لأجله ما امتنع عن الكلام فيه وبحثه وشرحه ، فإذا لم يرد فيه جرح ولا تعديل ، ولم يروما ينكر عليه فبقي معرفة ضبطه، وضبط الراوي إنما يثبت بموافقة للثقات ، وقلة ضبطه إنما تعرف بمخالفته لهم.^{٢٣٣}

هذا كله كلام الشيخ عمرو بن عبد المنعم سليم في " تيسير دراسة الأسانيد " حول قاعدة الألباني ولكن في كلام الشيخ عندنا بعض المؤاخذات ، هو أن قاعدة الشيخ الألباني في الاحتجاج بالمستور، هي أن يروي عنه جمع من الثقات ، لا أن يتابع عليه مثله، أو من هو أعلى منه، هذا هو مسلك الشيخ - رحمه الله - ولكن يتكلم الشيخ عمرو بن عبد المنعم في شيء آخر، هو أن يتابع على المستور - انظر كلامه السابق - بالحدز، والتدقيق ، وجواز الاحتجاج بالمستور عند وجود المتابعة هو ما ذهب إليه الجمهور لا ما تفرد به الألباني فتأمل .

٢٣٢. تمام المنة ٢٥

٢٣٣. تيسير دراسة الاسانيد ٦٤

الباب الثاني : الضبط

وفيه فصلان

الفصل الأول : معرفة الضبط

الفصل الثاني : أسباب أدت إلى فقد الضبط

الفصل الأول : معرفة الضبط . وفيه ثلاثة مباحث .

والآن بعد أن انتهينا من الكلام على العدالة ومتعلقاتها نبدأ بالكلام على الضبط ومتعلقاته.

الضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه وحفظه بالجزم.^{٢٣٦}

وعند المحدثين هو: إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظا لما يرويه غير مغفل حافظا لروايته إن روى من حفظه ضابطا لكتابه إن روى من الكتاب عالما بمعنى ما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته المنتبِع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئا وهذا مناط التفاضل بين الرواة الثقات.^{٢٣٧}

وللمحدثين في معرفة ضبط الرواة منهج دقيق متميز فحواء عرض الروايات الراوي على الروايات الأخرى المماثلة ومقارنتها بها فإذا اتفقت معها سلم راويها من الانتقاد وسمي حافظا

يقول ابن الصلاح في هذا المقام : يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث روايتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه ولا نقبل من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه كمن لا يبالي به في السماع أو يحدث لامن أصل الصحيح ، أو عرف بقبول الثقلين في الحديث أو كثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل أو كثرة الشاذ والمناكير في حديثه.^{٢٣٨}

تلك خمسة أحوال ترد فيها رواية الراوي إذا اختل ضبطه - سيأتي الكلام على كل قسم على الانفراد

- وهذا موطن تتجلى فيه عبقرية أهل الحديث ومدى عنايتهم بأصوله وضبطه إياه وقد يحسب من لا ينظر له ولا اطلاع واسع له .

أن اشتراط أهل الحديث في الراوي أن يكون حافظا أنه شرط لا يمكن للمحدثين تحقيقه لخفائه ونسبيته في الرواة فلا يتأتى لهم معرفة كون الراوي حافظا أم لا لأنه لامقياس لهم ولا معيار يمكن التعويل عليه.

وتحقيقه لخفائه ونسبيته في الرواة فلا يتأتى لهم معرفة كون الراوي حافظا أم لا لأنه لامقياس لهم ولا معيار يمكن التعويل عليه.^{٢٣٩}

٢٣٦. لسان العرب مادة " ضبط "

٢٣٧. الباحث الحديث ٩٢

٢٣٨. ضوابط الرواية ١٢١

٢٣٩. ضوابط الرواية ١٢١

وإننا في هذا المقام تأتي على ذكر بعض المسائل التي عرض لها المحدثون مما يتعلق بالضبط فنذهب بلك إلى ما هو أبعد من الرد على ذلك .

المبحث الأول : دقة المحدثين في تتبع أحوال الحفاظ ، وظاهرة الحفظ عند المسلمين .

ذكر الحافظ ابن رجب في كتابه بعض الرواة الذين ضعفت أحاديثهم في بعض الأحوال دون الأخرى وجعلهم أقساما منهم من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض ومنهم من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ومنهم من ضعف حديثه عند بعض الشيوخ دون بعض^{٢٤٠} - سيأتي هذا واضحا في موطنه - ويتعلق بهؤلاء من احترقت كتبه فحدث من حفظه فوهم مثل عبد الله بن لهيعة ، وقد بين المحدثون الجهابذة حكم حديث هؤلاء وميزوه تمييزا ونخلوا نخلا حتى لا يدخل السقيم على الصحيح ويلتبس هذا بهذا

وأخيرا فإن من يدقق النظر في هذا المقام يطلب دخلته ، ويتعرف مخبره ، لامحالة مدرك أن عزائم المحدثين كانت ماضية ، وهمهم لاتعرف الفتور وقد حق أن يقال في كل واحد منهم ما قال الشاعر

هيهات لا يأتي الزمان بمثله

إن الزمان بمثله لشحيح

لقد اشتهر المسلمون بين الأمم بحافظتهم العجيبة التي علا ذكرها وارتفع شأنها وأن ثمة حقيقة تشير إلى عبقرية الحفظ عند العرب والمسلمين نقلت إلينا ، ولو انتقت لانعدمت أخبارها ومن المعروف عند الناس خاصتهم وعامتهم أنه ما من أسباب إلا وراءه مسبب . وإن من أسباب الحفظ عند العرب :

١ . بدواة العرب وبساطة معيشتهم ، لخلو حياة أهل البدو من تعقيد الحياة عند أهل الحضار ، ولانصراف الحضار إلى أمور التجارة من بيع وشراء واشتغالهم بضروب من الفنون والتي كانت من شأنها إبعادهم عن الحفظ والراية .

٢ . طبيعة العقلية العربية ، فالعرب أمة أمية تجهل الكتابة ولم تعرف التدوين في زمنها البعيد وهذه صفة غلبت حفظهم حتى شاع بينهم واشتهر أن الحفظ من علامات التفوق والظهور فكان ما كان من حفظهم للشعر وروايتهم له حتى لا يكاد بطن من بطون العرب ولا فخذ من أفخاذها يخلو من شاعر أو راو يحفظ أشعارهم ويتغنى بمآثرهم وأمجادهم وينتقص أعداءهم ويعيب مثالبهم ، كما حفظوا الأنساب وتتبعوها حتى بلغ بهم الأمر أن نسبوا الدواب والطير وحفظوا الأمثال وتمثلوا بها فكان مما حفظوه لنا وقائع العرب وأيامهم وسير أبطالهم . وهذان السببان من أشهر أسباب الحفظ عند المسلمين خاصة العرب .

ثم إن هذه الأمة قد تلقت أصول هذه الشريعة بالحفظ جيلا والعهد بأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم الحفظ ومن دون أنما يريد ليحفظ وكان بعضهم إذا حفظ قام يمحو ما كتب وقال مالك - رحمه الله : ولم يكن القوم يكتبون ، إنما كانوا يحفظون . فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظ فإذا حفظه محاه^{٢٤١} . وهكذا حال المسلمين في كل أمر يتعلق بدينهم يأتون فيه بالخوارق والعجائب .

المبحث الثاني : أنواع الضبط .

يتضح بما سبق من تعريف الضبط أنه قسمان :

١. ضبط الصدر : وهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء من حين سماعه إلى حين أدائه . وهو مجمع على قبول الرواية عنه .
٢. ضبط الكتابة : وهو محافظته على كتابه الذي كتب فيه الأحاديث ، وصيانيته من أن يتطرق إليه تغيير ما منذ سماعه فيه وتصحيحه إلى حين الأداء منه ، ولا يعيره إلا لمن يثق به ، ويتأكد من أن لا يغير فيه.

وقد اختلف العلماء في قبول الرواية عن الكتاب على القولين :

١. ذهب الجمهور إلى جواز ذلك وثبتت الحجة به إذ كان قد ضبط كتابه ، وقابله بكتاب شيخه .
 ٢. روي عن أبي حنيفة ومالك أنه لاجبة إلا فيما رواه الراوي من حفظه^{٢٤٢} .
- ويظهر لنا - والله أعلم - رجحان الرأي الأول إذ لا فرق بينه وبين الحفظ وإن كان الكتاب أضبط . والضبط مثل العدالة يقبل الزيادة والنقصان ، فيقال : فلان أكثر ضبطا من فلان ، والضابط الذي تقبل روايته هو من قل خطئه في الرواية ، وغير الضابط هو الي يكثر غلطه ووهنه فيها

المبحث الثالث : كيفية تحقق الضبط .

يعرف الضبط الرواي كما قال ابن الصلاح قبل بمقارنة روايته برواية النقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن كانت روايته موافقة ولو من حيث المعنى لروايتهم ، أو موافقة لها في الأغلب فهو ضابط فإذا كان يوافق النقات فيما يرويه ولا يكاد يخالفهم كان من رواة الصحيح وإن كان يوافقهم في أكثر رواياته ، ويخالفهم في بعضها ،

٢٤٠. شرح علل الترمذي

٢٤١. ضوابط الرواية ١٢٨

٢٤٢. الحديث الضعيف ١٨٠

كان أقل درجة من الراوي السابق وحديثه من مرتبة الحديث الحسن وإن كان يخالفهم في روايته أكثر مما يوافقهم فيه ، ينشأ منه خمسة أقسام من الحديث ولكل منها مرتبة حسب مخالفته .
وأوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط وهي من الأعلى إلى الأدنى ، فحش الغلط ، وكثرة الغفلة ، الوهم ، ومخالفة الثقات ، وسوء الحفظ .
واليك الكلام عليها وجها وجها ، وما يسمى به حديث كل واحد ممن اتصف بصفة من هذه الصفات إن شاء الله .

الفصل الثاني : أسباب أدت إلى فقد الضبط

المبحث الأول : فحش الغلة

التعريف : غلط في منطقة غلطا ، أخطأ وبه الصواب . وفحش الغلة : كثرت ، وكل شيء جاوز حده فهو فاحش^{٢٤٣} وذلك بأن يكون غلط الراوي أكثر من صوابه أو يتساويان ، أما إذا كانت الغفلة قليلا ، فإنه لا يؤثر ، إذ لا يخلو الإنسان من الغلة والنسيان .^{٢٤٤}
قال الإمام الشافعي - رحمه الله - ومن كثر غلظه من المحدثين ولم يكن له أصل صحيح لم يقبل حديثه .

وسئل أحمد عن يكتب العلم ؟ قال عن الناس كلهم إلا ثلاثة : صاحب الهوى يدعو إليه ، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل^{٢٤٥} ، وحديث فاحش الغلة يسمى المنكر عند من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة ،^{٢٤٦} ونقل عن السيوطي أن حديث فاحش الغلة يسمى المتروك .^{٢٤٧}

المبحث الثاني : كثرة الغفلة

لغة : يقال : غفل الرجل عن الشيء يغفل غفولا فهو غافل ، واصطلاحا : غيبة الشيء عن بال الإنسان : وعدم تذكره له ، وعرفها الفيروز آبادي بأنها : سهو يعتري الإنسان عن قلة التحفظ والتيقظ .^{٢٤٨}

٢٤٣ . مختار الصحاح مادة ' فحش '

٢٤٤ . الحديث الضعيف ١٨٣

٢٤٥ . اختلاف المحدثين والفقهاء ٤٠٥

٢٤٦ . نزهة النظر ٧٢

٢٤٧ . تدريب الراوي ١٥٢

٢٤٨ . مادة ' غفل '

وقد ذكر الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - للسهو والغفلة سبعة أسباب هي:

١. الاشتغال عن هذا الشأن - الحديث - بغيره فلا ينضبط له ككثير من أهل الزهد والعبادة .
٢. الخلو عن معرفة هذا الشأن .
٣. التحديث عن الحفظ .
٤. أن يدخل في حديثه ما ليس منه ، ويزور عليه .
٥. أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه .
٦. الإرسال ، وربما كان الراوي له غير مرضي .
٧. التحديث من كتاب لإمكان اختلافه .^{٢٤٩}

وحديث المغفل مردود وحديثه يسمى المنكر عند من لا يشترط قيد المخالفة في المنكر^{٢٥٠} ونقل عن السيوطي أن حديث كثرة الغفلة يسمى المتروك .^{٢٥١}

المبحث الثالث : الوهم .

لغة : وهم - بكسر الهاء - غلط ، وهمت في كذا وكذا إذا سهوت^{٢٥٢}

واصطلاحاً: هو رواية الحديث على سبيل التوهم ، أي : بناء على الطرف المرجح المقابل للظن^{٢٥٣} فإذا كان الوهم هو الغالب على رواية الراوي ترك حديثه ، أما الوهم اليسير فإنه لا يضر ، ولا يخلو عنه أحد ، قال ابن مهدي : الناس ثلاثة ، رجل حافظ متقن ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم والغالب في حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه وإذا قامت القرائن على وهم الراوي من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك من القوادح فإن حديثه يسمى المعطل .^{٢٥٤}

وهذا هو القسم الذي يعبر الأئمة بأنه الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن الظاهر السلامة منها .

٢٤٩. الحديث الضعيف ١٨٨

٢٥٠. نزهة النظر ٧٢

٢٥١. تدريب الراوي ١٥٢

٢٥٢. المعجم الوس ط مادة " وهم "

٢٥٣. الحديث الضعيف ي ٢٢٦

٢٥٤. الحديث الضعيف ٢٢٨

والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة تقدر في الحديث ، وعلة الحديث من أعمض انواع علوم الحديث وأدقها وأشرفها حتى قال ابن مهدي : لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من اكتب عشرين حديثاً.^{٢٥٥}

ولا يقوم بهذا النوع إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم .

تعرف العلة في الحديث بأمور :

١. الإلهام من الله الناشئ عن الإخلاص وكثرة الممارسة فيه يستطيع المحدث التمييز بين صحيح الحديث من عليه .
٢. كثرة ممارسة الحديث للحديث ومعرفة رجاله وحديث كل واحد منهم يتوصل به إلى معرفة أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك.^{٢٥٦}
٣. جمع طرق الحديث وسبر رواياته والنظر في اختلاف رواته والاعتبار بمكاتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط .
٤. النص على علة الحديث أو القدر فيه أنه معلل من قبل إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص في هذا الشأن فإنهم الأطباء الخبيرون الأمور الدقيقة .^{٢٥٧}

مثال ذلك : ما رواه قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد الحاجة ، لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض .^{٢٥٨}

وهذا إسناد ظاهره الصحة ورجاله ثقات إلا أن الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك قال ابن المديني : الأعمش لم يسمع من أنس إنما رآه بمكة يصلي خلف المقام .^{٢٥٩}

وهذا النوع من الحديث قد أفرد عمرو عبد المنعم لطرق معرفته والتدريب على اكتشاف علة كتابا سماه " تدريب الطلبة على تكوين الملكة " ومن شاء المزيد فليراجع هذا الكتاب .

٢٥٥ . نزهة النظر ٦٢

٢٥٦ . الحديث الضعيف ٢٣٥

٢٥٧ . تفسير علوم الحديث ١٠٤

٢٥٨ . ترمذي ١٤ ، أبو داود ١٣

٢٥٩ . تفسير علوم الحديث ١٠٥

المبحث الرابع : المخالفة للثقات .

قد سبقنا في الكلام على الضبط أن موافقة الثقات هي المقياس لمعرفة ضبط الراوي وإتقانه فمن خالف الثقة ليس بثقة كما قال ابن الصلاح " يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات ،^{٢٦٠} وهذا سبب آخر يؤدي إلى الطعن في ضبط الرواة .

ومخالفة الراوي للثقات إن كان بسبب تغيير سياف الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع من غير فصل سمي هذا الفعل بالمدرج . وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير في السند أو المتن سمي حديثه بالمقلوب . وإن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد سمي بالمزيد في متصل الأسانيد . أما إذا كانت المخالفة بالإبدال - سواء كانت في السند أو في المتن على وجه يحصل فيه التدافع مع عدم وجود المرجح سمي حديثه بالمضطرب . أما إذا كانت المخالفة بتغيير حرف من حرف مع بقاء صورة الخط في السياق ، فإن كانت بالنسبة إلى النقط سمي بالمصحف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل سمي بالمحرف . وإن كانت المخالفة من ثقة لمن هو أوثق منه ، أو أرجح ، أو أكثر عدداً سمي الحديث بالشواذ ، وإن كانت المخالفة من الضعيف للثقة يسمى ذلك الحديث منكراً .

ولانطيل الكلام على كل قسم من هذه الأقسام إلا ما يهم ذكرها وأكثر ما تنزلق أقدامنا لقلّة الممارسة العلمية والتطبيقية فيها مثل " الحديث المضطرب " و " زيادة الثقة " فإنهما مما يجب تدقيق النظر فيها حتى يكون الباحث على مقام واضح مثل ضوء النهار ، وأما سواهما من الإدراج والقلب والمزيد في متصل الأسانيد والتصحيح والتحريف قد فرغ الأئمة الفحول الجهابذة عن تفسيرها وتفصيلها منذ أقدم العصور وما تركوا موضع لبنة من ذلك البناء لمن يأتي بعد . ولسنا ندعي أنهم أغفلوا في القسمين المشار إليهما ، بل أجادوا وأحسنوا بأسلوب رائع ، وكلام واسع ، لكننا قصرنا في الوقوف على المقصود والمراد وحدنا عن الطريق السديد إلى طريق الاعوجاج ولذا رأيت لزماً علي أن أنقل أقوال الأئمة الواردة فيها ، فنقول :

زيادة الثقة .

هذا الفن من فنون علم الحديث مهم ، دقيق ، تستحسن معرفته والعناية به ، وهذا يتطلب جمع الطرق والابواب وتشكل هذه المسألة نقطة علمية حساسية وثار حولها اختلاف من جديد في الأحكام ولذلك أصبحت هذه المسألة محل اهتمام بالغ من العلماء قديماً وحديثاً حيث عقدوا لها مبحثاً خاصاً في كتب المصطلح .

وعلى الرغم ذلك كله فإن مسألة زيادة الثقة لايزال يكتنفها كثير من الغموض ونجمت عن ذلك آثار سلبية تعاني منها الأمة الإسلامية كما هو المقرر في كتب المصطلح، ليتخذوا من ذلك ذريعة لتصحيح ما أعله نقاد الحديث من زيادات الثقة.

توضيح معنى زيادة الثقة

فالزيادة في اصطلاح العلماء: هي القدر من الرواية ينفرد به بعض رواة الحديث فيروي ذلك القدر دون غيره من رواته ممن تابعوه في رواية أصل ذلك الحديث فيروونه خالياً من تلك الزيادة .
والزيادة تكون في المتن ، وهو الأغلب ، وقد تكون في الإسناد ، ولكن أهل المصطلح أكثر ما يطلقون لفظ الزيادة على التي في المتن . والزيادة أيضاً تكون من ثقة ، أو من غير ثقة ، وكذلك الزيادة تكون من راو واحد أو أكثر وأيضاً الراوي صاحب الزيادة قد يكون صاحب كتاب يروي فيه حديثاً فيه زيادة على رواية ذلك الحديث في كتاب آخر وقد يكون أحد رجال الإسناد كما تقدمت الإشارة .

ومن عبارات المحدثين ولاسيما المصنفين في تخريج الأحاديث قولهم " زاد فلان في هذا الحديث كذا " أو قولهم " زاد فلان على غيره كذا " فكثيراً ما يمر بنا مثل هذه السطور في كتب الرواية المسندة والتخريج ونحوها فيذكر المحدث أو المخرج متن إحدى روايات الحديث ثم يشير إلى بعض الزيادات على ذلك المتن المذكور ، فيقول في بعض مواضع كلامه " زاد فلان كذا " يذكر راوياً معيناً ، أو مصنفاً معيناً ، من بين أولئك الرواة ويذكر زيادته ، مثل أن يقول هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، بلفظ كذا وكذا ، زاد ابن ماجه كذا "

ومعنى ذلك أن ابن ماجه زاد ذلك الشيء الذي تفرد به على رواية بقية أصحاب السنن وهم الثلاثة .
ومن الجدير بالذكر هنا أن مسألة زيادة الثقة قد وردت في مواضع متفرقة في كتب المصطلح ، مرة تحت عنوان زيادة الثقة ، وأخرى ضمن أنواع متعددة مثل المعلل ، والشاذ والمنكر ، وتعارض الوصل والإرسال ، وتعارض الرفع والوقف ، والدرج والمزيد في متصل الأحاديث .
وإذا درسنا هذه الأنواع دراسة مقارنة بناء على أنها تشكل وحدة موضوعية تتمثل في المخالفة والتفرد ، نجد أحكام زيادة الثقة مختلفة غير متفقة ، ونجملها فيما يلي :

١. أن يدور القبول والرد فيما زاد الثقة على القرائن والملابسات، فلا تقبل الزيادة ولا فرد إلا بمقتضى القرائن المحيطة بها ، ولا ينهض بذلك إلا نقاد الحديث، وذلك خلاصة حكم زيادة الثقة المذكورة ضمناً في نوع العلة .

٢. أن يكون حال الراوي ميزانا للقبول والرد، فإن كان الراوي صاحب الزيادة أوثق وأحفظ فهي مقبولة وإلا فمردودة، وهو خلاصة حكم زيادة الثقة المبينة ضمنا في نوع الشاذ والمنكر.

٣. أن يكون معيار الرد هو منافاة الزيادة لما رآه الناس، فلا ترد إلا في حالة منافاتها لما رواه الناس وأما في غير ذلك فالزيادة مترددة بين القبول والرد، وهو ما خلاص إليه حكم الزيادة صراحة في نوع زيادة الثقة.

٤. أن يكون حال الراوي ميزانا لقبول ما زاده، فإن كان ثقة تقبل مطلقا، وإن كان ضعيفا يرد مطلقا، وهو خلاصة حكم زيادة الثقة في مبحثي تعارض الوقف والرفع، وتعارض الإرسال والوصل،

٥. أن ترد زيادة الثقة إذا تبين أنها مدرجة من خلال الدلائل التي فصلها ابن الصلاح في مقدمته، وهذا حكم زيادة الثقة المذكور ضمن نوع المدرج.^{٢٦١}

وهكذا ورد حكم زيادة الثقة غير منضبط بقواعد النقد المتبعة لدى العلماء ومع ذلك فلا يصفو كثير منها من كدر الإشكال والاضطراب عند التنظير والتطبيق.

هذا وقد نص الحافظ ابن حجر على أن زيادة الثقة ما هو مقبول، وما هو مردود، تبعا للقرائن المحيطة بها، ويقول الحافظ في صدد قبول الزيادة، وردها، ضمن دفاعه مجملا عن الإمام البخاري، حيث انتقد الدارقطني في ذلك: ما تفرد بعض الراوة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لامنافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل حيث تنحصر في تقييد المطلق أو تخصيص العام فلا. ونستنبط من كلام الحافظ ابن حجر في قبول زيادة الثقة أن لها شرطين أساسيين:

١. أن يكون الراوي صاحب الزيدة ثقة.

٢. أن لا تتحقق في زيادته المنافاة لما رواه غيره.

مثال ذلك :

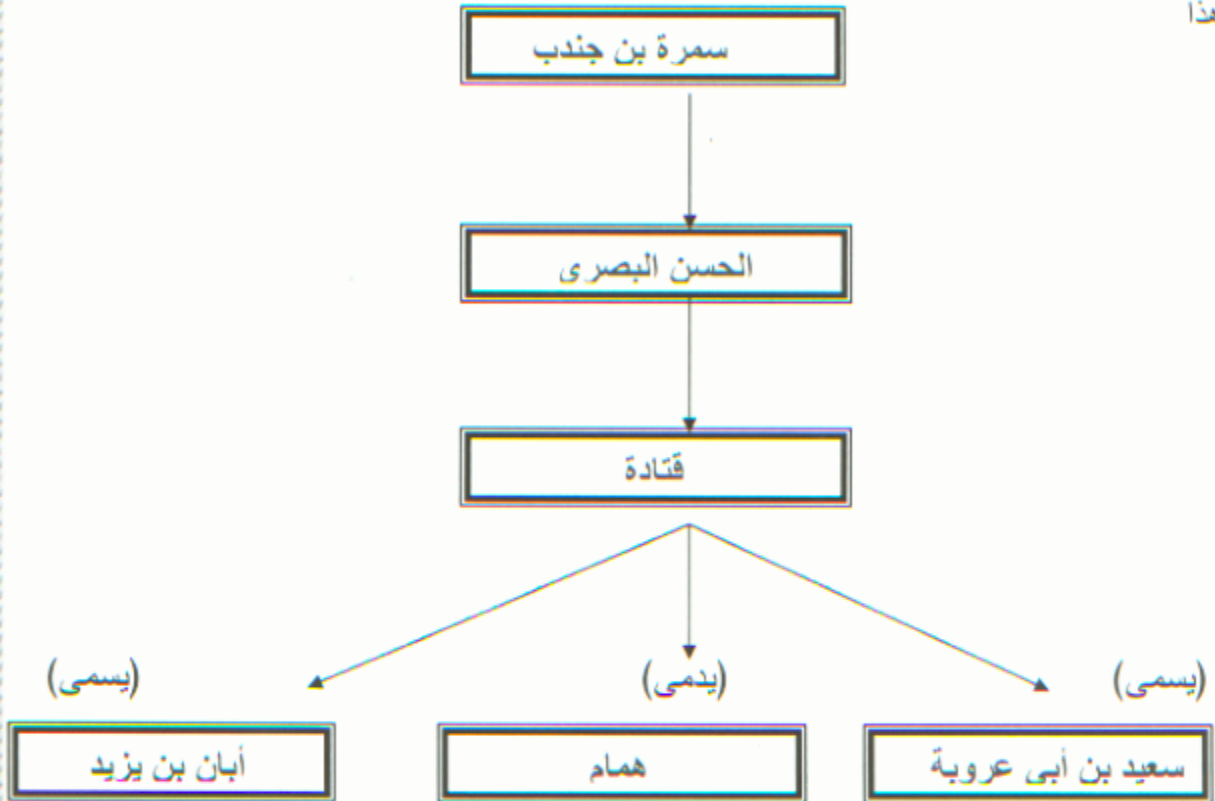
ما أخرجه النسائي من طريق همام بن يحيى قال حدثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : كل غلام رهينة بعقيقته . نذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدعى^{٢٦٢}

٢٦١. الموازنة ٩١

٢٦٢. نسائي ٤١٤٩ . أحمد ١٩٣٨٢، ١٩٢٢٥، ١٩٢٨٠

هذا وإن كان همام من أصحاب قتادة إلا أنه ليس من الطبقة الأولى من أصحابه وهو صاحب أوهام فيما يروي عنه ، وإن كان ثقة وقد خالف الأكثر الأضبط ممن روى هذا الحديث على الصواب ، فقالوا " يسمي " منهم سعيد بن أبي عروبة عند الترمذي وأبان بن يزيد عند أحمد .
 فرواية همام بهذا شاذة والأصح رواية الجماعة . انظر لتوضيح ذلك المخطط التالي .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كل غلام رهينة بعقيقته ، تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدعى رواه هذا



المثال الثاني :

في مخالفة الضعيف لمن هو أضبط وأثق منه مارواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وقرأ الضيف دخل الجنة .

قلب أبو حاتم : حبيب الزيات هذا منكر لأن غيره من الثقات روى عن أبي إسحاق موقوفاً^{٢٦٣}

والمثال الثالث :

لما هو لامنافة فيه ولكن تتحصر في تقييد المطلق وتخصيص العام ، ما رواه الشيخان وغيرهما من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير : على العبد ، والحر ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير ، من المسلمين^{٢٦٤}

رواه مسلم وغيره من طريق أيوب السخيتاني وعبيد الله بن عمر ولم يذكروا فيه من المسلمين . وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به منهم الشافعي وأحمد - رحمهما الله - قالا : إذا كان للرجل عبيد غير المسلمين لم يؤد زكاة الفطر عنهم واحتجوا بحديث مالك^{٢٦٥} ويتعين لنا في هذا المقام أن نشير إلى إخواننا الكرام الذين طالما ينتظرون لإخراج ما ليس من الدين في الدين جهلا منهم ، بإطلاق المحققين النقاد " الزيادة من الثقة مقبولة " مقصوده ومرامه المحقق فنقول :

إذا قال المحققون من النقاد ، أعني بهم علماء العلل " الزيادة من الثقة مقبولة " في موطن تخريجهم بعض الروايات فليس معنى ذلك قاعدة عامة عندهم ، وأن زيادة الثقة مقبولة بإطلاق ، وإنما المعنى الحقيقي لتلك العبارة مقيدة بذلك الموضع ومحصور به ، لا يتعداه إلى غيره فكان الناقد قال : زيادة الثقة أي الذي يوثق بما زاده في ذلك الموضع مقبولة .

ولقد تكررت هذه العبارة كثيرا في كتب العلل ونحوها ولم يكن مرادهم بها الإطلاق الذي يمشي عليه إخواننا المعاصرون كما جرى عليه العلماء المتأخرون من الفقهاء ، وإنما مرادهم ما ذكرت ودليله أن أصحاب كتب العلل هم أنفسهم قد ردوا كثيرا من زيادة الثقة في تلك الكتب نفسها وفي غيرها أيضا - والله أعلم -^{٢٦٥}

الإضطراب .

الإضطراب دال في اللغة على الحركة والتزلزل وعدم الثبات وهو دال أيضا على اختلال الامر وفساد نظامه^{٢٦٦} والاضطراب في اصطلاح المحدثين : ألا يثبت الراوي على رواية بعينها ، وذلك أن يروي الحديث الواحد على وجهين أو أكثر مختلفين في المتن أو السند اختلافا لا يمكن الجمع معه بينها بطريقة يعذر فيها ذلك الراوي.^{٢٦٧}

فحينئذ يقال : اضطرب فلان في الحديث ، فإن تكرر منه الاضطراب قيل : روى أحاديث مضطربة ، فإن كثرت تلك الأحاديث قيل : هو مضطرب الحديث أو أحاديثه مضطربة .

٢٦٤. شرح علل الترمذي ٦٣

٢٦٥. الموازنة ٩٣

٢٦٦. مختار الصحاح

٢٦٧. لسان المحدثين ١٦٠١٢

فالاضطراب لا يشترط فيه أن يكون بين روايات راو واحد بل قد يقع من الأقران بأن تخالف رواية أحدهم رواية الآخر على الكيفية المذكورة آنفا .

قال الحافظ في " النكت " الاضطراب هو اختلاف الراوي الذي يؤثر قدحا ، واختلاف الراوي في اسم الرجل لا يؤثر ذلك ، لأنه إن كان ذلك الرجل ثقة فلا ضير ، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه .^{٢٦٨} وهناك مسألة تتعلق بالاضطراب واثارت حولها إشكالات واضطرابات هي أنه إذا روى عدد من الرواة حديثا مضطربا عن شيخ لهم فهل الحمل في هذا الاضطراب يكون عليه أو عليهم ؟ التحقيق في هذه المسألة أن الاضطراب يحكم به على الأقل ضبطا من الطرفين ، فإن كان الشيخ أوثق منهم فالاضطراب منهم وإن كانوا هم الأوثق فالاضطراب منه .

وأما إن تفاوت أولئك الرواة عن ذلك الشيخ في قوتهم في الرواية فليس حديثهم من باب الاضطراب ، وإنما هو من باب الشاذ أو المنكر والمحفوظ .

وهكذا يقال فيما لو انفرد راو بحديث رواه عنه على أوجه متعددة مضطربة فإن الحمل فيه على أضعفهما ، فإن تساويا فالحمل على المتأخر منهما^{٢٦٩}

ومما يحسن لفت الأنظار إليه في هذا الموضع هو أن الاضطراب أكثر ما يقع في حديث الضعفاء والمتروكين ، وأما الاضطراب في حديث الثقات المتقنين فقليل جدا والباحث البارع لن يعدم قدرة على الترجيح بين أحاديث الثقات إذا ما اختلفت ولذا فإنه من النادر وقوعه أن تجد حديثا ورد بأسانيد صحيحة ورده علماء الحديث لاضطراب راويه أو رواته ولعدم قدرتهم على الترجيح بين تلك الروايات

ويوجد من المعاني والدلائل في تنوع طرق الحديث عند الراوي الضعيف أو المجهول أو المقل ما ليس موجودا في ذلك عند الحافظ المتبحر في الجمع المتوسع في الاطلاع قال الحافظ في " التلخيص " ^{٢٧٠} في حديث النهي عن صوم السبت في غير الفرض ما نصه :

تنبه ، قد أعل حديث الصماء بالمعارضة المذكورة ، وأعل أيضا بالاضطراب فقل هكذا .
وقيل : عن عبد الله بن بسر ، وليس فيه " عن أخته الصماء " وهذه رواية ابن حبان ، وليست بعلة قاذحة فإنه أيضا صحابي .

وقيل : عنه عن أبيه بسر .

وقيل : عن الصماء عن عائشة .

قال النسائي : هذا حديث مضطرب .

٢٦٨ . النكت ٧٧٣/٢

٢٦٩ . لسان المحدثين ١٦٢/٢

٢٧٠ . تلخيص ٤٦٩/٢

قلت : ويحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه ، وعن أخته وعند أخته بواسطة ، وهذه طريقة من صححه ورجح عبد الحق الرواية الأولى ، وتبع ذلك الدارقطني . لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث ، فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه وليس الأمر هنا كذا ، بل اختلف فيه أيضا على الراوي عن عبد الله بن بسر أيضا .

فنفهم من كلام الحافظ أنه إذا روى الحافظ المكثّر الثبوت كالزهري ومالك وشعبة وأمثالهم حديثا بأكثر من إسناد حمل ذلك على سعة روايته وكثرة محفوظته ، أما إذا وقع ذلك ممن لم يبلغ في الحفظ والإتقان هذه المنزلة فإنه حينئذ يحمل على اضطرابه وعدم حفظه لإسناد الحديث لاسيما إذا كان ضعيفا سيء الحفظ الأخير .

وقد وقع كثير من الباحثين في هذا في التقصير والإسراف دونما نظر ، وأطلقوا الاضطراب على كل ما يقع الاختلاف ، سواء كان من الثقات وهذا خطأ واضح فليتأمل .

٦. سوء الحفظ .

سوء الحفظ : قلته ورداعته وسوء الحفظ : هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه ^{٢٧١} ، فلا يقال لمن وقع له الخطأ مرة أو مرتين " إنه سيء الحفظ ، لأن الإنسان ليس بمعصوم من الخطأ . وينقسم سوء الحفظ إلى قسمين :

١. لازم غير منك للراوي في جميع حالاته ومن غير أن يعرض له أي سبب
٢. طارئ على الراوي إما لكبر سنه - مثل إسماعيل بن عياش - فإنه اختلط لما كبر ، أو ذهاب بصره ، - مثل عبد الرزاق بن الهمام صاحب المصنف - فقد ذكر أحمد بن حنبل : أنه عمي في آخر عمره فكان يلقن فيتلقن ، أو لاحتراق كتبه - مثل عبد الله بن لهيعة - أو غير ذلك وهذا النوع هو ما يسمى بالمختلط ^{٢٧٢}

إن كان سيء الحفظ من النوع الأول الملازم فحديثه مردود هذا ما ذهب إليه المحققون فإن كان من النوع الثاني فحينئذ هناك عدة أمور :

يجب على الباحث إذا كان أحد رواة السند ممن وصف بالاختلاط أن ينظر إلى عدة أمور :

١. هل الراوي المختلط حدث بشيء بعد اختلاطه ؟
٢. إن كان حدث بعد اختلاطه ، لزم الباحث أن ينظر الراوي عنه هل ممن سمع منه قبل الاختلاط أم بعده ، أم أنه سمعه في الحالين ؟

٢٧١. نزهة النظر ١٠٤

٢٧٢. الحديث الضعيف ٢٣٨

٣. إن كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط ، وكان المختلط ثقة فلا يضر آنذاك الاختلاط .
٤. إن كان الراوي عنه ممن سمع منه بعد الاختلاط فينظر هل تابع المختلط أحد من الثقات ؟ فإن كان قد توبع فهذا دليل على أنه لم يخطئ في هذه الرواية ، وأنه قد ضبطها ، وإن كان قد خولف فيها فهذا دليل على أنه قد أخطأ في هذه الرواية وأنها من جملة ما اختلط عليه .
٥. إن كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده ، فإن كان ثمة قرينة تدل على أن روايته هذه عنه مما سمع قبل الاختلاط فلا كلام ، وإلا نظر في متابعات السند كالذي قبله .
٦. إن كان الراوي المختلط ضعيفا أصلا فلا حاجة للبحث في حاله ، لأنه لا يؤثر آنذاك مسألة الاختلاط ، إذ أنه سبب آخر للضعف غير السبب الأصلي .
٧. وإن لم يتميز هنا أن الراوي عنه سمع منه قبل الاختلاط وبعده توقف فيه حتى يتبين لنا وجه الترجيح .^{٢٧٣}

وأما من اختلط ، فامتنع عن التحديث فمثل هذا يقبل حديثه مطلقا لامتناعه عن التحديث زمن اختلاطه.^{٢٧٤} وقد قال ابن حبان في كتابه " المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع " : وأما المختلطون في أواخر أعمارهم ، مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة ، وأشباههم فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رويوا ، إلا أنا لانعتمد من حديثهم إلا ما روى الثقات عنه من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل الاختلاط وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى ، لأن حكمهم - وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم ، وحملتهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم - حكم الثقة إذا أخطأ ، أن الواجب ترك خطئه إذا علم والاحتجاج بما نعلم أنه يخطئ فيه وكذلك حكم هؤلاء ، الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات ، وما أفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سمعهم منهم قبل الاختلاط سواء.^{٢٧٥}

وكما يسمى الحديث الذي رواه الراوي الفاسق ، والفاحش الغلط ، وكثير الغفلة ، والضعيف مخالفا للثقة منكرا يسمى حديث المختلط ، وسيء الحفظ المنكر .

٢٧٣. تيسير دراسة الأسانيد ٧٣

٢٧٤. تيسير علوم الحديث ١٢٠

٢٧٥. دراسات في الجرح والتعديل ١٧٦

ولكن ثمة اصطلاحات لدى العلماء في " المنكر " ولابد لنا في هذا المقام من التنبيه على هذه المسائل الأولى :

أننا عند شرح أسباب الضعف من جانب الضبط ذكرنا أنه ما تفرد به الضعيف من قبل حفظه منكر ، وهو في الحقيقة الأغلب ، ولكن بعض العلماء قد يعد تفرد المدح في العدالة منكرًا ، ولذلك نجد كثيرا من الأئمة المتقدمين يطلقون وصف المنكر على الحديث الموضوع ، وإنما جرى التفرقة على النحو المذكور عند المتأخرين .

الثانية :

أن النكارة لا تختص بالسند فقط بل قد تقع في المتن أيضا ، وصورتها أن يروي الحديث جماعة ثقات بلفظ ويرويه الضعيف بلفظ مغاير .

مثال ذلك : ما رواه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق النضر بن شيبان و قال قلت لأبي سلمة : حدثني بشيء سمعته من أبيك يحدث به عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . قال حدثني أبي في شهر رمضان قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن الله - عز وجل - فرض عليكم صيام شهر رمضان وسننت لكم قيامه فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا خرج من الذنوب كيوم ولدته أمه ^{٢٧٦}

في هذا الإسناد النضر بن شيبان ، وهو ضعيف وقد أخطأ في رواية هذا الحديث، فرواه عن أبي سلمة حدثني أبي وأهل العلم على أن أبي سلمة لم يسمع من أبيه فهذا وجه النكارة الأول ، وما الوجه الثاني فالحديث رواه غيره من الثقات الحفاظ الأثبات مثل يحيى بن سعيد والزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا .

الثالثة :

أن بعض أهل العلم يعبرون عن المنكر بالغريب ، فيقولون هذا حديث غريب يقصدون به أنه منكر، وقد يطلقون المنكر على الموضوع أيضا .

الرابعة :

أن الراوي الثقة قد يعد حديثه منكرا إذا تفرد بروايته عن ضعف فيهم و كحديث معمر عن قتادة مثلا : فمعمر بن راشد ثقة حافظ إلا أن روايته عن قتادة ضعيفة لأنه سمع منه وهو صغير فلم يحفظ عنه الأسانيد ، فإذا تفرد بحديث عن قتادة لم يتابعه عليه الثقات أو تفرد بزيادة منه كان تفرده منكرا .

الخامسة :

أن الراوي الصدوق - وهو دون الثقة الضبط ، وهو راوي الحديث الحسن - قد يعد حديثه منكرا في

حالتين :

الأولى :

إذا تفرد بمتن منكر ، ولم يتابعه غيره عليه ، أو خالفه فيه غيره من الثقات.

مثال ذلك : ما رواه أبو داود وأحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن

أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا سمع أحدكم النداء والإناء على

يده فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه ^{٢٧٧}

وهذا محمد بن عمرو بن علقمة صدوق حسن الحديث فيما لا ينفرد به عن أبي سلمة عن أبي هريرة فإنه

يخطئ في حديث أبي سلمة ، قال ابن معين : كان يحدث عن أبي سلمة بالشئ من روايته ثم يحدث به مرة

أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة

وقد تفرد برواية هذا الحديث عن أبي سلمة ولم يتابعه عليه أحد وكذلك فمتن الحديث فيه نكارة من حيث

مخالفته لحديث عائشة - رضي الله عنها - في الصحيحين مرفوعا " كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم

مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر " ^{٢٧٨} فقله - عليه الصلاة والسلام - " حتى يؤذن " يفيد الغاية ، وهو

أن الطعام والشراب ينقضيان بحصول الأذان وأما حديث أبي هريرة وفيه استرسال بعد الأذان وجعل الغاية

قضاء الحاجة من الشراب ، فهذا حديث منكر مع أنه من رواية راو صدوق ، حسن الحديث في الجملة .

الثانية :

أن الراوي الصدوق أو الثقة الذي يخطئ في بعض رواياته ، إذا روى حديثا عن حافظ مشهور له

أصحاب متوافرون فتفرد بهذا الحديث ولم يشاركه أحد من أصحاب هذا الحافظ كان تفرد منكر ^{٢٧٩} إلى هذا

يشير الإمام مسلم - رحمه الله - في مقدمة صحيحه حيث قال :

حكم أهل العلم والذي نعرفه من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث ، أن يكون قد شارك

الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رواه ، أو معنى في ذلك على الموافقة لهم فإذا وجد كذلك ثم زاد

بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه

الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهم عند أهل العلم مبسوط مشترك ،

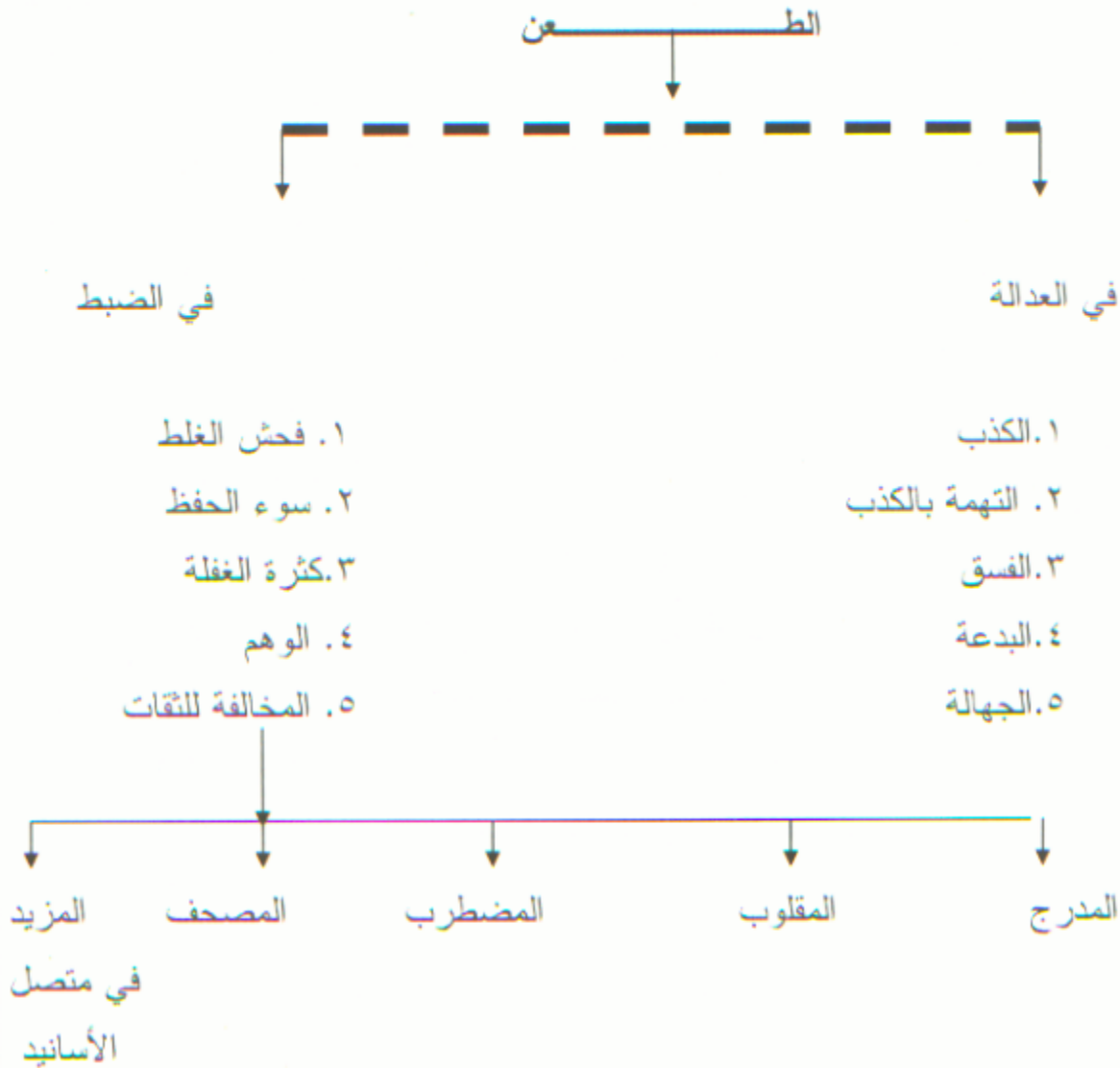
٢٧٧. أحمد ١٠٢٢٠ ، أبو داود ٢٠٠٣

٢٧٨. البخاري ١٧٨٥ ، مسلم ١٧٨

٢٧٩. تيسير علوم الحديث ٨١

قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس^{٢٨٠}

مخطط توضيحي لتقسيمات الأحاديث حسب العدالة والضبط.



الباب الثالث : التجريح

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : أنواع الجرح

الفصل الثاني : مسألة قبول الجرح مجملا أو مبهما ؟

الفصل الثالث : الجرح المردود

الفصل الرابع : أحوال مخصوصة في تضعيف الراوي

الفصل الخامس : قواعد عامة في التجريح

الفصل الأول : أنواع الجرح.

١. الجرح المبهم : البهمة : الحجر الصلب ؛ ثم قيل لما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوساً ، وعلى الفهم إن كان معقولاً : مبهم ؛ ويقال : أبهمت الباب أغلقته إغلاقاً لا يهتدى لفتحه ؛ وأبهم الكلام إبهاماً إذا لم يبينه ؛

الإبهام في الجرح يكون في الجرح كقولهم في الراوي "ضعف" ؛ ويكون في معنى الجرح وتفسيره ، كقولهم "فيه كلام" ؛ ويكون في دليله ، كقولهم "يستحق الترك" ؛ ولكنهم أكثر ما يطلقون تسمية الجرح المبهم على النوع الأول ، أي الطعن الذي يُجهل قائله الأول ، أي على الطعن الذي يذكره العالم ، أو الناقد ، نقلاً له عن غيره من غير أن يبين من هو الطاعن ، مثاله قول الناقد في الراوي : "أنهم بسرقة الحديث وقوله 'تكلّم فيه'".

٢. الجرح المبين : هو الجرح الذي تبين فاعله ومقصده ودليله ، فهو بمعنى الجرح المفسر ، ويأتي قريباً بيان معناه بتوسع.

٣. الجرح المجمل : هو الجرح الذي لم يعين قدره ، أو ما قد يُحتاج إليه من دليله ومستنده ، ليعرف أثره ، ولم يبين سببه ليعلم نوعه ومقداره ، فيبقى محتملاً لأن يكون قادحاً أو غير قادح ، ومعتبراً أو غير معتبر ؛ فهو وسط بين الجرح المبهم والجرح المجمل ، أو يكون الجرح المبهم أحد أقسام الجرح المجمل.

ولقد توسع كثير من المتأخرين والمعاصرين برد طائفة من كلام علماء الحديث وأئمة في جملة من الرواة بحجة أنه جرح مجمل ؛ مع أنه ليس كل جرح مجمل مردوداً ، ولا كل ما زُعم أنه مجمل فهو مجمل على الحقيقة ، ومع أن الأصل في كلام الأئمة ونقولهم في كتبهم في التجريح والتعديل هو الطعن في الرواة من جهة روايتهم ، وأيضاً الأصل في نقل أولئك الأئمة أنهم لا ينقلون إلا ما ثبت - أو قوي - عندهم سنده ، وأنهم لا ينقلون جرحاً غير معتبر ؛ قال العلامة المعلمي في "التنكيل"^{٢٨٢} : ومن تتبع صنيع أهل العلم تبين له أنهم كثيراً ما يقدمون الجرح الذي لم يُشرح كل الشرح ، على التوثيق ؛

وقال فيه : فالتحقيق أن الجرح المجمل يثبت به جرح من لم يعدل نصاً ولا حكماً ، ويوجب التوقف فيمن عدل حتى يُستقر البحث عما يقتضي قبوله أو رده ، وقال فيه^{٢٨٣} : والذين جرحوا الرواة يكثر في كلامهم الإجمال ، وأن لا يستفسرهم أصحابهم ، ولم يبق بأيدي الناس إلا نقل كلامهم ، ولم يزل أهل العلم ينتقلون كلماتهم ويحتجون بها.

٢٨٠. مقدمة مسلم ١٩

٢٨١. التنكيل ٧٠١١

٢٨٢. التنكيل ٦٤١١

٢٨٣. التنكيل ٢٤١١

٣. الجرح المفسر: هو الجرح الذي يُذكر فيه من التفصيل والتبيين وذكر الأسباب ما يدفع عنه تأثير ما يحتمله من الخلل المعبر .

قال العلامة المعلمي - رحمه الله - تعالى في قسم القواعد تحت هذه الترجمة : "هل يشترط تفسير الجرح ؟" ما نصه :

اعلم أن الجرح على درجات :

الأولى : المجل وهو ما لم يبين فيه السبب كقول الجرح : "ليس بعدل" ، "فاسق" ؛ ومنه - على ما ذكره الخطيب في "الكفاية" (ص ١٠٨) عن القاضي أبي الطيب الطبري - قول أنمة الحديث : "ضعيف" أو "ليس بشيء" ؛ وزاد الخطيب قولهم "ليس بثقة" .

الثانية : مبين السبب ، ومثل له بعض الفقهاء بقول الجرح : "زان" ، "سارق" ، "قاذف" . ووراء ذلك درجات بحسب احتمال الخلل وعدمه .

واختلف أهل العلم في الدرجة الأولى وهي الجرح المجل إذا صدر من العارف بأسباب الجرح ، فمنهم من قال : يجب العمل به ، ومنهم من قال : لا يعمل به لأن الناس اختلفوا في أشياء يراها بعضهم فسقا ولا يوافقونه غيره ؛ وفصل الخطيب فيما نقله عنه العراقي والسخاوي قال :

إن كان الذي يرجع إليه عدلاً مرضياً في اعتقاده وأفعاله عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما ، عالماً باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك قبل قوله فيمن جرحه مجملاً ولا يسأل عن سببه . يريد أنه إذا كان عارفاً باختلاف الفقهاء فالظاهر أنه لا يجرح إلا بما هو جرح باتفاقهم .

فالتحقيق أن الجرح المجل يثبت به جرح من لم يعدل نصاً ولا حكماً ، ويوجب التوقف فيمن عدل حتى يستقر البحث عما يقتضي قبوله أو رده^{٢٨٤} .

الفصل الثاني : مسألة قبول الجرح مجملاً أم مبهماً؟

إن منهج المحدثين في قبول الجرح أشد من قبول التعديل ، لأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفسق بأدنى سبب . يقول الخطيب البغدادي " مذهب النقاد للرجال غامضة دقيقة وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره ، وإن لم يكن سمعه موجبا لرد الحديث ولا مسقطا للعدالة

، فكانوا يتشددون في قبول الرواية حتى من مرتكبي المباحات ، كالجلوس في الطرقات ، والأكل في الأسواق ، والمشى مكشوف الرأس، والتبسط في المداعبة والمزاح .^{٢٨٥} ونظرا للشدة والدقة البالغتين في نقد الرجال اختلف العلماء في قبول الجرح على رأيين :

الرأي الأول :

لايقبل الجرح مبهما ، وذلك لسببين ، أحدهما : أن الجرح يحصل بأمر واحد ، فلا يشق ذكره ، الثاني : أن الناس يختلفون في أسباب الجرح ، فيجرح أحد بأمر لا يراه غيره جرحا في نفس الأمر: لذا لزم بيان سبب الجرح ليكون واضحا أمام الناقد ، قال الشافعي - رحمه الله - يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل ، إذ قد يجرح بما لا يراه جارحا ، لاختلاف المذاهب فيه .^{٢٨٦}

قال الشافعي - رحمه الله - حضرت بمصر رجلا يجرح رجلا ، فسئل عن سببه وألح عليه فقال : رأيتَه يبول قائما ، فقيل وما في ذلك ؟ فقال ترد الريح من رشاشه على يده وثيابه ، فيصلي فيه ، قيل : هل رأيتَه قد أصابه الرشاش وصلى قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال : لا ، ولكن أراه سيفعل^{٢٨٧}

وقد أخرج الإمامان الجليلان البخاري ومسلم أحاديث جماعة سبق الجرح فيهم من غيرهم كعكرمة ، وإسماعيل بن أويس ، وعاصم بن علي وعمر بن مرزوق عند البخاري ، وسويد بن سعيد وسمك بن حرب عند مسلم ، وسلك أبو داود هذه الطريق وغير واحد ممن بعده فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه .^{٢٨٨}

وقد انتصر لهذا القول ابن الصلاح ، والننوي ، وهو المشتهر عند كثير من أهل العلم .

الرأي الثاني :

قبول الجرح من غير بيان السبب ، إذا كان عالما بأسباب الجرح وهذا اختيار الباقلاني ، والغزالي ، والرازي وصححه العراقي والبلقيني .^{٢٨٩}

ونقول بعد إيراد أقوال كل من الفريقين : والجرح لا يخلو من أحد الحالين ، إما أن يكون عالما بأسباب الجرح فهذا لا يكلف أن يفسر ما أجمل من الجرح في شخص من الأشخاص ، وحكمه مثل العدل الذي لا يفسر كما به صار عنده المزكي عدلا ،

٢٨٥ . دراسات في الجرح والتعديل ٦٩

٢٨٦ . دراسات في الجرح والتعديل ٦٩

٢٨٧ . دراسات في الجرح والتعديل ٧١

٢٨٨ . التنكيل ٦١١

٢٨٩ . الباحث الحثيث ٩٥

أما إذا كان الجارح عاميا وجب لإمالة استفساره ويتبين من هذا أن الجرح إذا كان من عالم لايحتاج إلى الاستفسار، ومن هذا الباب أقوال الجرح في الكتب الحديثية التي اكتفت بالإجمال .

قال ابن الصلاح : ولقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس في جرح الرواة حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الجرح والتعديل ، ولما يتعرضون فيها لبيان السبب ، بل يقتصرون على مجرد قولهم " فلان ضعيف " " فلان ليس بشيء " ونحو ذلك فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك ، وسد باب الجرح في الأغلب والأكثر .

قال - رحمه الله - : وجوابه أن ذلك ، وإن لم نعلمه في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن مثل حديث من قالوا فيه مثل ذلك ، بناء على أن ذلك أوقع فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذي احتج بهم صاحبنا صحيحين وغيرهم ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم فافهم ذلك فإنه مخلص حسن ^{٢٩٠}

والتحقيق في هذه المسألة فإن كان من جرح مجملا وقد وثقه أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنا من كان إلا مفسرا ، لأنه قد ثبت له رتبة الثقة فلا يزحزح إلا بأمر جلي ، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه كما ينبغي ، وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح وإن خلا عن التعديل قبل الجرح غير مفسر إذا صدر من عارف لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول وإعمال قول المجرح أولى من إهماله ^{٢٩١} (هـ)

الفصل الثالث : الجرح المردود .

١ . نسيان الشيخ لا يعد جارحا له إذا كان الراوي عنه جازما :

إذا نسي المروي عنه الحديث والراوي عنه ثقة لم يسقط الحديث ، بدليل أن سهيل بن أبي صالح روى عنه ربيعة بن عبد الرحمن حديث الشاهد واليمين ^{٢٩٢} ثم نسيه ، فكان يقول : حدثني ربيعة عني أني حدثته عن أبي هريرة ، ولم ينكر عليه أحد من التابعين . ولا يكون قادحا في عدالة واحد منهما إذ ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر .

٢٩٠ . التنكيل ٦١١

٢٩١ . نزهة النظر ١٣٨

٢٩٢ . رواه مسلم

٢. الخلاف فيمن حدث ثم نسي :

وقد وقع الاختلاف بين النقاد في قبول من حدث ثم نسي وهل يجرح الشيخ أو التلميذ ؟ ويعتبر قول الشيخ أم قول الراوي عنه . ؟

ذهب الإمام أحمد ، ومالك ، ومعظم المحدثين ، إلى قبول روايته فلا ترد روايته بالاحتمال وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها ، فحدثوا بها عن سمعها منهم فيقول أحدهم " حدثني فلان عني حدثته " ^{٢٩٣} وخالف في ذلك أصحاب أبي حنيفة ، فقالوا : يسقط الحديث ويكون جارحا في الراوي لأن إفكار الشيخ يكون مجروحا وأوقع عندنا ريبة في حفظ تلميذه عنه.

والأمر ليس بهذا الإجمال بل إنه يحتاج إلى التفصيل قال الحافظ: فإن كان جازما كأن يقول : كذب علي ، أو ما رويت هذا ، أو نحو ذلك فإن وقع ذلك منه رد ذلك الخبر لكذب واحد منهم لابعينه ولا يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض أو كان وجهه احتمالا كأن يقول : ما أذكر هذا ، أو لا أعرفه قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ ، ولأن شك الشيخ لا يبطل يقين التلميذ. ^{٢٩٤} وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث فلما عرفت عليهم لم يتذكروها ، لكنهم لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين رووها عنهم عن أنفسهم .

٣. رجوع الشيخ عن مروياته له ذلك لا يكون سببا في تضعيفه .

هو أن يرجع الراوي عن مروياته من الشيخ بعد استبانة الخطأ سواء كانت تلك المرويات من حفظ ، أو كتاب ، وهذا لا يعد جرحا في الراوي فيرد حديثه.

قال يحيى بن معين : حضرت نعيم بن حماد بمصر ، فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه ، قال فقرأ منه ساعة ثم قال : حدثنا ابن المبارك عن ابن عون فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث ، قال يحيى : فقلت له : ليس هذا من ابن المبارك فغضب ، وقال : ترد علي ؟ قال : قلت : أي والله ، أريد زينك فأبى أن يرجع ، قال : فلما رأيته هكذا لا يرجع قلت : لا والله ما سمعت أنت هذا من ابن المبارك ، ولا سمعها ابن المبارك عن ابن عون قط ، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث ، وقام نعيم فدخل البيت ، فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده : أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس أمير المؤمنين في الحديث ؟ نعم يا أبا زكريا ! غلطت ، وكانت صحائف فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون ، وإنما هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك فرجع عنها ^{٢٩٥}

٢٩٣. دراسات في الجرح والتعديل ٢٤٦

٢٩٤. نزهة النظر ١٢١

٢٩٥. دراسات في الجرح والتعديل ٢٤٨

وتروي كتب الرجال عشرات الحكايات والوقائع من هذا النوع فإن الخطأ والنسيان من طبيعة البشر فكل معرض للوهم والغلط فالعبرة بمن عرف الصواب ورجع عن الخطأ ، وأما الذي يتمادى في الباطل ، و يصير على الخطأ ، فهذا الذي قال فيه ابن المبارك " يكتب الحديث إلا عن أربعة ، غلط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب بدعة ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه " .

وسئل أحمد بن حنبل : عن يكتب العلم ، فقال : عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو إلى هواه ، وكذاب ، ورجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل ^{٢٩٦}

الفصل الرابع : أحوال مخصوصة في ضعف الراوي .

مر علينا في البحوث السابقة أن كل راوٍ من الرواة يتعرض للجرح أو القدر حين يفقد العدالة أو الضبط أو أحدهما على الإطلاق ، ونتكلم في هذا الفصل على كلام مهم يحتاج كل باحث إلى الوقوف عليه حتى لا ينزل قديمه عند تجريح الرواة وتعديلهم : هو أن هناك قوماً ثقات متقنين فلا غبار في عدالتهم وضبطهم لا يذكرون في طبقة الجرح إلا أنهم يضعف حديثهم لسبب عارض ينشأ لأسباب متنوعة وسأذكرها على الإجمال . منها :

١ . رواية الحديث قبل السماع :

قال عبد الرحمن بن مهدي : سألت السفينان عن حديث عبد الأعلى بن عامر الثعلبي فقال : كنا نرى أنها من كتاب ابن الحنفية و لم يسمع منه شيئاً ، وقال ابن مهدي في رواية أخرى : كل شيء روى عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية إنما هو كتاب أخذه ولم يسمع منه .

ومعنى هذا هو ضعيف في روايته عن محمد بن الحنفية لأنه يروي من الكتاب بدون السماع وأما البخاري فأخرج عنه عن البصريين ^{٢٩٧} .

٢ . لأجل وراقه :

كان سفينان بن وكيع بن الجراح صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق أفسد عليه حديثه ، وقد نبه إلى ذلك فلم ينتبه قال ابن أبي حاتم أشار أبي عليه أن يغير وراقه ، فإنه أفسد حديث وقال له : لا تحدث إلا من أصولك ، فقال سأفعل ، ثم تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه ^{٢٩٨} قال ابن حبان " كان شيخاً صدوقاً فاضلاً ، إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه فكلم في ذلك فلم يرجع ^{٢٩٩}

٢٩٦ . المصدر السابق

٢٩٧ . دراسات في الجرح والتعديل ١٨٢

٢٩٨ . الجرح والتعديل ٢١٧/٤

٢٩٩ . ميزان الاعتدال ١٧٣/٢

٣. ضعف حديثه في بلد دون بلد .

وهو على ثلاثة أضرب ، وهذا النوع من الاختلاط أيضا ، أحيانا يكون عند المحدث كتاب فيحدث من كتابه فيصيب وأحيانا ينتقل إلى مكان آخر ولم يكن لديه كتاب فيحدث بدون كتاب ويخطئ ولا يعرف هذا الأمر إلا من مارس دراسة أقوال الرجال .

النوع الأول : كما قلنا أن يحدث الراوي في مكان لم تكن معه فيه كتبه فغلط ، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه في موضع آخر فضبط .

مثال ذلك : معمر بن راشد ، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير وحديثه باليمن جيد . ومما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكة ^{٣٠٠} رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسل ، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس ، والصواب المرسل ^{٣٠١}

ومن ذلك هشام بن عروة :

وقال يعقوب بن شيبه : هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف وذلك فيما حدث بالعراق خاصة وقال الإمام أحمد كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن أو قال أصح ^{٣٠٢}

ومن ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد :

قال علي بن المديني : أن ما حدث به بالعراق ضعيف وما حدث به بالمدينة صحيح ^{٣٠٣} وهناك رجال آخر ممن تعرض لهذا : عبد الرزاق بن همام ، يزيد بن هارون عبد الله بن عمر العمري الوليد ، بن مسلم الدمشقي .

الضرب الثاني : من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم ، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ .

من ذلك إسماعيل بن عياش :

قال البخاري وابن القطان وأحمد وأبو زرعة * إذا حدث إسماعيل بن الشاميين فحديثه عنهم جيد وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب . ^{٣٠٤}

٣٠٠. رواه الترمذي ٩٧٤

٣٠١. شرح علل الترمذي ٧٦٧١٢

٣٠٢. شرح علل الترمذي ٧٦٧١٢

٣٠٣. " " " " ٧٧٠١٢

بقية بن الوليد :

وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغراب والمناكير فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين ولم يدلس فإنما يكون حديثه جيدا عن أهل الشام . وأما روايته عن العراق وأهل الحجاز فكثيرة المخالفة لروايات الثقات .^{٣٠٥}

وممن ابتلي بهذا معمر بن راشد ، وفرج بن فضالة ، في حديث يحيى بن سعيد وخالد بن مخلد القطوافي ، في غير حديث مشيخة المدينة.

الضرب الثالث : من حدث عنه أهل مصر وإقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يحفظوا حديثه :

من ذلك زهير بن محمد الخراساني :

أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة ، وما خرج عنه في الصحيحين فمن رواياتهم عنه وأهل الشام يروون عنه روايات منكورة وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار^{٣٠٦}.

٤. ضعف حديثه عند قوم دون قوم .

قال العلاني : عن أسباط بن محمد بن عبد الرحمن القرشي : ثقة والكوفيون يضعفونه وقال البرقي عنه : الكوفيون يضعفونه وهو عندنا ثبت فيما يروي عن المطرف والشيباني^{٣٠٧}.

٥. ضعفه في المرويات عن بعض الشيوخ . منهم :

حماد بن سلمة :

هو أثبت الناس حديثا عن ثابت وعن علي بن زيد بن جدعان ، قال يعقوب بن شيبه : حماد ثقة في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيره فيهم ، منهم ثابت البناني وعمار بن أبي عمار .

جرير بن حازم :

قال عبد الرحمن بن مهدي " حجه أولاده فلم يسمع منه في اختلاطه شيء ولكن يضعف في حديثه عن قتادة " ، وقال أحمد : كان يحدثهم بالتوهم أشياء عن قتادة

٣٠٤. تهذيب التهذيب ١٦٣١١

٣٠٥. شرح علل الترمذي ٧٧٤١٢

٣٠٦. ٧٧٨١٢

٣٠٧. دراسات في الجرح والتعديل ١٩٤

سماك بن حرب :

وقد وثقه جماعة وقد خرج حديثه مسلم ومن الحفاظ من ضعف حديثه عن عكرمة خاصة. وقال ابن المديني : رواية سماك عن عكرمة مضطربة. ^{٣٠٨}

٦. تخصيص الراوي في فن دون فن :

قد يختص الراوي في فن من فنون العلم فيتنقه بسبب ما يبذل فيه من جهد ويكون حجة فيه دون سواه من فنون الرواية .

ومن ذلك عاصم بن أبي النجود : قال ابن حجر صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون ^{٣٠٩}

الفصل الخامس : قواعد عامة في التجريح .

هذه بعض القواعد في الجرح أذكرها هنا ، وفي ذكرها لها بيان لعبقرية المحدثين في وضع القواعد و تلك القواعد التي لا يملك المصنف أمامها إلا الإقرار بتفوق واضعها .

❖ التوقف في الجرح إذا كان باعته الاختلاف في الاعتقاد والمنافسة بين الأقران :

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه بذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق .

من ذلك الجوزجاني مع أهل الكوفة لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ولذلك لين مثل الأعمش ، وفضل بن دكين ، وقال الحافظ ابن حجر أيضا في مقدمة " لسان الميزان " مما ينبغي التوقف في قبول قول الجرح ، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب و وذلك لشدة انحرافه في النصب ، وشهرة أهلها بالتشيع . فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلاقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ^{٣١٠}

٣٠٨. شرح علل الترمذي ٧٩٦١٢

٣٠٩. منشورة الدكتور عبد الله السرحاني

٣١٠. لسان الميزان ١٩١

❖ لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته وشهرته وإمامته إلا ببينة .

قال الحافظ ابن عبد البر " الصحيح في هذا الباب ، أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عدلة تصح بها جرحته على طريق الشهادة والعمل فيها من المشاهدة ، والمعينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر . وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلة العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا ولكن أهل العلم والفهم لا يلتفتون إلى ذلك لأنهم بشر يغضبون ويرضون والقول في الرضا غير القول في الغضب .

والمعتمد عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض إلا أن يكون مفسرا مبين السبب، فحينئذ يجب اعتماده في الحكم وعدم إغفاله^{٣١١}

ومثال كلام الأقران بعضهم في بعض : كلام الإمام مالك - رحمه الله - في محمد بن إسحاق بن يسار ، وقوله فيه : دجال من الدجاجة وإنما صدر منه ذلك عند ما قال ابن إسحاق : عرضوا علي علم مالك فإني أنا ببطاره .

ويجب في هذا المقام أن نغتنم إلى كلام العالم في غيره على وجهين :

الأول : ما يخرج مخرج الذم بدون قصد الحكم ، وفي صحيح مسلم وغيره حديث لأبي هريرة سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : اللهم إني أعوذ بك من أن أكون من الغضبى ، فإني أعوذ بك من أن أكون من الغضبى . فأيما مؤمن أذيت أو سببته أو جلدته فاجعلها له كفارة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة^{٣١٢}

ولم يكن - صلى الله عليه وسلم - سبابا ولا شتما ولا لعانا ولا كان الغضب يخرج عن الحق ، وإنما كان كما نعته ربه - عز وجل - " وإنك لعلى خلق عظيم "^{٣١٣} وإنما كان يرى بعض الناس ما يفرهم في دينهم أو يخل بالمصلحة العامة أو مصلحة صاحبه نفسه فيكره - صلى الله عليه وسلم - ذلك وينكره فيقول " ما له تربت يمينه " ونحو ذلك مما يكون المقصود به إظهار كراهية ما وقع من المدعو عليه وشدة الإنكار لذلك وكأنه أطلق على ذلك سبا وشتما على سبيل التجوز بجامع الإيذاء ، فأما اللعن فلعله وقع الدعاء به نادرا عند شدة الإنكار وهو كثيرا ما يكون على وجه إظهار الإنكار والتأديب لأعلى وجه الحكم ، وتظهر من هذا حكمة أخرى : وهي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علم من طباع أكثر الناس أن أحدهم إذا غضب جرى على لسانه من السب والشتم واللعن ما لو سئل عنه بعد سكون الغضب لقال : لم أقصد ذلك ، ولكن سبقني لساني ، أو لم أقصد حقيقته ولكنني غضيب ،

٣١١. تيسير علوم الحديث ١٣٦

٣١٢. مسلم ٤٧٠٨

٣١٣. القلم ٥

فأراد النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يبينه أمته على هذا الأصل ليستقر في أذهانهم فكذلك ينبغي لأهل العلم أن لا ينقلوا كلمات العلماء عند الغضب وأن يراعوا فيما نقل منها هذا الأصل ، بل قد يقال لو فرض لأن العالم قصد عند غضبه الحكم لكان ينبغي أن لا يعتد بذلك حكما لما في الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان ^{٣١٤} والرواة يحتاجون إلى نظر وتدبر وثبت أشد ما يحتاج إليه الحكم .

ومما يخرج مخرج الذم لامخرج الحكم ما يقصد به الموعظة والنصيحة ، وذلك كأن يبلغ العالم عن صاحبه ما يكرهه له فيذمه في وجهه ، أو بحضرة من يبلغه رجاء أن يكف عما كرهه له ، ربما يأتي بعبارة ليست بكذب ولكنها خشنة موحشة يقصد الإبلاغ في النصيحة ككلمات الثوري في الحسن بن صالح ، وربما يكون الأمر الذي أنكره أمرا لا بأس به بل قد يكون خيرا ، ولكن يخشى أن يجر إلى ما يكره كالدخول على السلطان وولاية أموال اليتامى وولاية القضاء .

هذا والعارف المثبت المتحري للحق لا يخفى عليه إن شاء الله تعالى ما حقه أن يعد من هذا الضرب مما حقه أن من الضرب الآتي وأن ما كان من هذا الضرب فحقه أن لا يعتد به على المتكلم فيه ولا على المتكلم والله موفق. ^{٣١٥}

الوجه الثاني : ما يصدر على وجه الحكم فهذا إنما يخشى فيه الخطأ ، وأئمة الحديث عارفون متبحرون متيقظون يتحرزون من الخطأ جهدهم لكنهم متفاوتون في ذلك . والعالم إذا سخط على صاحبه فإنما يكون سخطه لأمر ينكره فيسبق إلى النفس ذلك الإنكار وتهوى ما يناسبه ثم تتبع ما يشاكله وتميل عند الاحتمال والتعارض إلى ما يوافقه فلا يؤمن أن يقوي عند العالم جرح من هو ساخط عليه لأمر لولا سخط لعلم أنه لا يجب الجرح . ومع هذا فالصواب في الجرح والتعديل هو الغالب ، وإنما يحتاج إلى التثبت والتأمل فيمن جاء فيه تعديل وجرح ، ولايسوغ ترجيح التعديل مطلقا ، بأن الجرح كان ساخطا على المجروح ، ولا ترجيح الجرح مطلقا ، بأن المعدل كان صديقا له ، وإنما يستدل بالسخط والصدقة على قوة احتمال الخطأ إذا كان محتملا فأما إذا لزم من اطراح الجرح أو التعديل نسبة من صدر منه ذلك إلى افتراء الكذب أو تعدد الباطل أو الغلط الفاحش الذي يندر وقوع مثله من مثله فهذا يحتاج إلى بيعة أخرى لا يكفي فيه إثبات أنه كان ساخطا أو محبا ^{٣١٦}

٣١٤. البخاري ٧١٥٠

٣١٥. التنكيل ٥٣١١

٣١٦. التنكيل ٥٧١١

❖ لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى المحكي عنه:

إذا وجد في الترجمة كلمة الجرح منسوبة إلى بعض الأئمة فإن لم يصح إسنادها إلى المحكي عنه أو لم يسلم من الخلل في الحكاية نفسها فلا عبرة بذلك الجرح

مثال ذلك : ما حكاه أبو الفتح الأزدي عن ابن معين في ترجمة ثعلبة بن سهل أنه قال فيه " ليس بشيء " وهذا لا يصح عن ابن معين لأن بين الأزدي وابن معين مفازة والأزدي نفسه متهم وقد قال الذهبي - كما في الميزان - هذه رواية منقطعة والصحيح ما رواه إسحاق الكوسج عن ابن معين : ثقة ^{٣١٧} ومثال آخر : هو ما قاله الحافظ ابن حجر في ترجمة " فرج بن فضالة " حيث قال : لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي وهو كذاب ^{٣١٨}

❖ لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح :

تتناول هذه القاعدة أنه من جرح بقول جرح هو نفسه مجروح فلا يلتفت إلى قوله ولكن ليس هذا على الإطلاق وهو عند شذوذه وانفراده ولم يوجد في الراوي كلام غيره و أما إذا انضم إليه قول أحد من المجروح المثبت يستأنس به والحكم باعتبار قول الثقة لا باعتبار قول المجروح ، قال الحافظ عن ابن خراش " ثقة في حديثه اختلاط وهو مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه ^{٣١٩} وقال قول ابن خراش ليس بعمدة ^{٣٢٠}

❖ لا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف ^{٣٢١}

مثال ذلك : ترجمة عبد الرحمن بن شريح المعافري ، قال فيه ابن سعد " منك الحديث " قال الحافظ في " الهدي " : لم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي غالباً والواقدي ليس بعمدة. وقال : ابن سعد يقلد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على العراق ^{٣٢٢}

٣١٧. ميزان الاعتدال ٣٧١١١

٣١٨. تهذيب التهذيب ٣٨٣١٣

٣١٩. مقدمة اللسان ٢٠٠

٣٢٠. لسان الميزان ٣٢٣١٤

٣٢١. منشورة الدكتور عبد الله السحاحي ١٢

٣٢٢. هدي الساري ٤٩١

❖ التوقف في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق المتقدم .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبان ابن صالح القرشي " قد وثقه ابن معين والعجلي وابن شيبه وأبو زرعة وأبو حاتم ثم قال " قال ابن عبد البر " ضعيف " وقال ابن حزم " ليس بمشهور " قال الحافظ " هذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه فلم يضعف أبان هذا أحد قبلها ، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدمه ^{٣٢٣}

الباب الرابع : التعديل

فيه فصلان

الفصل الأول : قبول التعديل مبهما

الفصل الثاني : تعارض الجرح والتعديل

الفصل الأول : قبول التعديل على الإبهام

التعديل على الإبهام يعني معنيين :

١. أن يقول الراوي حدثني ثقة ، أو من لأئمتهم .

٢. أن يعدل الراوي بدون ذكر السبب .

وقد سبقنا القول عن القسم الأول ونلفت النظر في الثاني . ذهب فريق من العلماء إلى عدم قبول التعديل مبهما ، لأن الناس يختلفون في تقدير الأمور ، فمنهم من يحكم على شخص بمظهره الخارجية بأنه ثقة بينما هو في الحقيقة على خلاف ذلك ، كما ثبت أن أحمد بن يونس حكم بعدالة عبد الله العمري بناء على حسن هيئته ، مع أن هذا لا يدخل في صفات العدالة^{٣٢٤}

قال الأمدى * قال قوم : لابد من ذكر السبب في قبول الجرح والتعديل ، أما الجرح فلاختلاف الناس فيما يجرح به فلعلة اعتقاده جرحا وغيره لا يراه جرحا ، وأما في العدالة فلأن مطلق التعديل لا يكون محصولا للثقة بالعدالة لجري العادة بتسارع الناس إلى ذلك بناء على الظاهر .^{٣٢٥}

والقول الثاني : هو أن يقبل التعديل دون ذكر السبب ، لأن أسبابه تكثر ، فلا حاجة أن يقول هو كذا كذا ، كان يفعل كذا وكذا ، بل يكفي في ذلك أن يقول : فلان ثقة ، فلان صدوق ، هو مذهب الأئمة من النقاد مثل البخاري ومسلم .

قال ابن الصلاح : التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقال : لم يفعل كذا ، ولم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله ، أو بتركه وذلك شاق جدا .^{٣٢٦}

والصواب : القول الثاني لأجل الإطالة في أسبابه العدالة بخلاف الجرح فيكفي فيه بيان سبب واحد ، لتبين حقيقة المجروح ، فيشق على المعدل سرد هذه الأسباب بينما لا يشق على الجارح بيان سبب الجرح ، لأنه قد يحصل بسبب واحد .

٣٢٤. تدريب الراوي ٣٥٩١٢

٣٢٥. دراسات في الجرح والتعديل ٢٣٥

٣٢٦. " " " ٢٣٤

الفصل الثاني : تعارض الجرح والتعديل .

إذا تعارض الجرح والتعديل فلا يخلو الجرح من حالتين :

١. إما أن يكون الجرح مبهما ، فإذا كان كذلك فالتعديل مقدم على النحو التالي : لكن عند المراجعة والتتبع والتدقيق فيما سبق من القواعد ليس هذا على الإطلاق ، لأن الراوي قد يكون المثنى عليه لم يقصد الحكم بثقته ، وقد يكون الجرح متعلقا بالعدالة مثل " فاسق " والتعديل مطلق والمعدل غير خبير بحال الراوي وإنما اعتمد على سبر ما بلغه من أحاديثه ، وذلك كما لو قال مالك في مني " هو فاسق " ثم جاء ابن معين فقال : " ثقة " وقد يكون المعدل إنما اجتمع بالراوي مدة يسيرة فعذله بناء على أنه رأى أحاديث مستقيمة والجرح من أهل بلد الراوي . وذلك كما لو حج رازي فاجتمع به ابن معين ببغداد فسمع منه مجلسا فوثقه ، ويكون أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان قالا فيه " ليس بثقة ولا مأمون " ففي هذه الأمثلة لا يخفى أن الجرح أولى أن يؤخذ به فتأمل ^{٣٢٧}

فالتحقيق أن كلا من التعديل والجرح الذي لم يبين سببه يحتمل وقوع الخلل فيه ، والذي ينبغي أن يؤخذ به منهما هو ما كان احتمال الخلل فيه أبعد من احتمالهما في الآخر . وهذا يختلف ويتفاوت باختلاف الوقائع ، والناظر في زمننا لا يكاد يتبين له الفصل في ذلك إلا بالاستدلال بصنيع الأئمة كما إذا وجدنا البخاري ومسلما قد احتجا ، أو أحدهما ، براوا فاسقا ممن قبلهما فيه جرح غير مفسر ، فإنه يظهر لنا رجحان التعديل غالبا ، وقس على ذلك ، لكن ينبغي النظر في كيفية رواية الشيخين عن الرجل وقد لا يحتجان به وإنما تخرجان له ما توبع عليه >

٢. إذا كان الجرح مفسرا وتعارض مع التعديل فلذلك صورتان :

١. إما أن يكون تعارضهما بصدورهما من إمامين فأكثر .

٢. أن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد .

الصورة الأولى : إذا تعارض الجرح المفسر مع التعديل من إمامين فأكثر فالمختار أن الأصل تقديم الجرح المفسر على التعديل لكن ذلك ليس على الإطلاق ، بل هـ مقيد بضوابط الجرح والتعديل التي تم ذكرها من الفصول السابقة ، لأن الجرح قد يكون جهل أو غفل أو ترجح عنده ما لا نوافقه عليه . أو يكون المتكلم فيه راويا قد لا يكون المتكلم قصد الجرح وإنما هو فلتة لسان عند ثورة غضب ، أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقرينة الغضب ، أو يستند المحدث إلى خبر واحد يراه ثقة وهو عند غيره ثقة ، أو صدر الكلام من متعصب المذهب ، أو أن يكون الجرح ضعيفا في نفسه ، أو وجد بينهما عداوة وتنافس ،

مثل الأقران بعضهم في بعض ، أو جاء التوثيق من المتساهلين مثل ابن حبان وغير ذلك من الضوابط .
فإذا تم هذا فالمختار عند التطبيق العلمي هو اتباع ما يلي:

✽ الجمع بين تلك الأقوال المتعارضة ولذلك أوجه كثيرة منها:

مراعات التوثيق والتضعيف المطلقين ، والمقيدين ، كما تقدم في الفقرة السابقة ومن ذلك : الاختلاط
ويراجع في ذلك " كتب المختلطين " لمعرفة الرواة الذين وصفوا بذلك ومعرفة ، من سمع منه قبل الاختلاط
أو بعده ، وفي هذه الحالة يحمل التوثيق على حاله قبل الاختلاط، ويحمل التضعيف على حاله بعد الاختلاط ،
وتوثيق الراوي فيما حدث به في بلد ، وتضعيفه فيما حدث به في بلد آخر، مثل عبد الرحمن بن أبي الزناد .
✽ إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجود السابقة -

فلا مناص من الترجيح والأخذ ببعض الأقوال دون بعض - بدلائل وقرائن أخرى يعتمد عليها الباحث ،
مثل إعادة النظر في أحاديث الراوي ، ومقارنتها بغيره .

✽ التوسط في وصف الراوي بين معديه ومجرحيه :

وهذا فيما إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجود السابقة ولا الترجيح ، وهذا مثل محمد بن عمرو بن علقمة .

الصورة الثانية : إذا تعارض الجرح والتعديل الصادران من إمام واحد، كما ينقل عن ابن معين عدة أقوال في
الراوي الواحد ويلحظ بينهما تعارض فلذلك حالتان:

✽ أن يتبين تغير اجتهد الإمام في حكمه على الراوي ، فيكون العمل على المتأخر من قوليّه .

✽ أن لا يتبين تغير اجتهد الإمام في حكمه على الراوي ، فيكون العمل على الترتيب
التالي :

١. يطلب الجمع بين القولين ما أمكن مثل أن ينقل عنه " فلان صدوق " وينقل عنه " فلان ضعيف "
فيحمل الأول على أنه صدوق في نفسه لا يعتمد الكذب ، ويحمل الثاني على تضعيف حديثه وأنه غير ضابط.

٢. إذا لم يمكن الجمع طلب الترجيح بين القولين بالقرائن ، كأن يكون بعض تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من
بعض ، فتقدم رواية الملازم له على رواية غير ، وتسمى " ١. قرائن الداخلية "

٣. إذا لم توجد قرينة خاصة " داخلية " يرجح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد وبالأخص
أقوال الأئمة المعتدلين ، وتسمى " الخارجية "

٤. إذا لم يتيسر ذلك كله - وهذا نادر جدا - فالتوقف حتى يظهر مرجح.^{٣٢٨}

ونمثل لما سبق من القواعد بالربيع بن يحيى بن مقسم ، روى عنه البخاري في الصحيح وقال أبو حاتم " ثقة ثبت " وذكره ابن حبان في الثقات وخالفهم ابن قانع ، فقال : ضعيف ، وقال الدارقطني : ضعيف ، ليس بثقة ، يخطئ كثيرا ، حدث عن الثوري .

قلت : وبدراسة أقوال أهل العلم السابقة ، نجد أن احتجاج البخاري بحديثه توثيق له ، وتوثيق أبي حاتم بعض عليه بالنواجز لاشتهاره بالتشدد والتعننت في التوثيق ، وأما جرح ابن قانع له فقد ورد مبهما مهمل ، فلا يرفع به التعديل المعتمد . وأما قول الدارقطني ، فلا حاجة فيه على إسقاط الاحتجاج به ، فكون الراوي قد أخطأ في رواية حديث ، أو وهم فيه ليس بحجة على إسقاط عموم حديثه . فكم من الثقات لا يخطئ !!!
وعليه فالأقرب ثبوت التوثيق وقيام الحجة به ، إلا أن يخالف ، أو أن ينفرد بما لا يحتمل منه سنداً ، أو متناً .

٣٢٩

تنبية.

توثيق الراوي وتجريحه بالنسبة إلى غيره ليس تعديلاً أو تجريحاً على الإطلاق ، لأنه قد يطلق العالم وصف التوثيق ولا يريد به الاحتجاج . فإن بعض العلماء قد يطلقون الحكم بتوثيق راو ، ولا يريدون بذلك أنه حجة عندهم ، وإنما يريدون بذلك الممايزة بينه ، وبين راو آخر أشد ضعفاً منه

وقد يقول المعدل : فلان ثقة ، ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه ويقول : فلان لا بأس به ، ويريد أنه يحتج به وإنما ذلك حسب ما هو فيه ووجه السؤال له . فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه ، فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان ؟ وفلان ؟ فيقول : فلان ثقة ، يريد أنه من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره .

من ذلك ما نقله الدوري عن ابن معين : أنه سئل عن ابن إسحاق ، وموسى بن عبيدة الربذي : أيهما أحب إليك ؟ فقال : ابن إسحاق ثقة ، وسئل عن محمد بن إسحاق وحده فقال : صدوق ، وليس بحجة . فابن معين أطلق وصف التوثيق بالنسبة إلى موسى بن عبيدة الربذي فإنه شديد الضعف وكثيراً ما يطلق ابن معين وصف الثقة يريد به العدالة دون الضبط ، وإنما يعرف ذلك بتتبع كلامه في الراوي الواحد ، وموافقة الجمهور له فيه أو مخالفتهم^{٣٣٠}

٣٢٨. منشورة الدكتور عبد الله ١١، ١٢

٣٢٩. تيسير دراسة الأسانيد ٩١

٣٣٠. تيسير علوم الحديث ١٦٦ ، ضوابط الرواية ٢٦٨

مسألة:

إذا زاد عدد المعدلين على الجارحين في الراوي أيهما يقدم ؟
 قال النووي - رحمه الله - إن زاد عدد المعدلين قدم التعديل لأن كثرتهم تقوي حالهم ، وتوجب العمل بخبرهم ، وقلة المجرحين تضعف خبرهم .
 وحكى البلقوني : أنه يرجع بالأحفظ ، وقال ابن الحاجب وغيره فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح .
 قال الخطيب : وهذا خطأ وبعد ممن توهمه ، لأن المعدلين وإن كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لكان شهادة باطلة على نفي .
 وقال العراقي : وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول فإنه قال اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى ، ففي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب .^{٣٢١}

الباب الخامس : مسألة الألفاظ وفيه أربعة فصول

الفصل الأول : مصطلحات المحدثين

الفصل الثاني : مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل العامة مع شرح معانيها وفق الحروف
الهجائية

الفصل الثالث : مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة التي فسرّها أصحابها أو غيرهم من
العلماء

الفصل الرابع : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند العلماء

تمهيد:

ونشرح في هذا المقام في بيان المصطلحات ، وإنما يضطر طالب علم الحديث إلى معرفة معانيها ، لأنها دخلت في لغة القوم فذارت على ألسنتهم وتكرر استعمالها في مؤلفاتهم ، يُدخلونها في تعبيرهم عن قواعدهم الكلية والجزئية وأحكامهم الفرعية ونحو ذلك ؛ فمن لم يعرفها لن يعرف قواعدهم بل لن يتمكن من مشاركتهم في علمهم أصلاً ؛ وكذلك من عرفها ولكنه لم يتقنها ولم يتمكن منها فإنه يظل فهمه لهذا العلم قاصراً مختلاً ونصيبه من التحقيق فيه ناقصاً معتلاً .

فكما لا يمكن لأحد من الناس فهم مرادات المحدثين في ، بدون معرفته لغتهم الكبرى — أعني العربية — فذلك يتعذر على الباحث، فهم كثير — لكثير من مراداتهم ما لم يكن عالماً بمعاني مصطلحاتهم ؛ وهي جزء مهم ، بل ركن ركين ، من لغتهم .

فقد وقع من الدقة والخفاء والإلباس في مذاهب النقاد واصطلاحاتهم ما وقع فيها وخالفها كثير لعدم معرفتها والقصور فيها . ولقد أبان غير واحد من الأئمة عن شدة الحاجة إلى استقراء علماء الحديث وكشف دقائق الفروق .

ونقدم هنا تمهيداً تاماً عن المصطلحات وأصح المسالك في معرفة معاني المصطلحات وتصحيح ما وقع من المتأخرين من سوء فهم لمصطلحات السابقين أو إخلال في شرحها . ولاشك أن هذا يوسع طريق الباحث في فهم كلام المحدثين على اختلاف أنواعه وأقسامه .

١. شرح حقيقة مصطلحات المحدثين والتعريف بها :

المصطلح - ويقال له أيضاً الاصطلاح - : هو اتفاق قوم ، قُلُوا أو كَثُرُوا ، على استعمال لفظ في معنى معيّن عندهم ، غير المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ في أصل اللغة .^{٣٣٢}

لما عُرف معنى المصطلحات مما تقدم ، وكان معلوماً أن المحدثين هم أهل علم الحديث : صار معنى كلمة " مصطلحات المحدثين " معلوماً كذلك ، فهي المصطلحات المختصة بهم.

والفرق بين علم الحديث ومصطلحات المحدثين فإن علم الحديث - كسائر العلوم - ينبني في أصله على مجموعة من القواعد ويُستعمل فيه جملة كبيرة من المصطلحات .

وقواعد كل علم هي ثَبُهُ وحقيقته وجوهره ، وهي المعنى المطلوب لذاته والأصل الأول الذي تنشأ منه كل فروع ذلك العلم وثمراته .

وأما مصطلحات العلم فإنما وضعت تيسيراً للتعبير ، أي عن القواعد وفروعها ، وتقريباً لبيان ما يتعلق بذلك ، وتحريماً للدقة في القول ، واختصاراً له.

وهي - كما هو واضح أصلاً أو مما تقدم - لا تُطلب معرفة معانيها لذاتها ، وإنما يضطر طالب علم الحديث إلى معرفة معانيها ، لأنها دخلت في لغة القوم فدارت على ألسنتهم وتكرر استعمالها في مؤلفاتهم ، يُدخلونها في تعبيرهم عن قواعدهم الكلية والجزئية وأحكامهم الفرعية ونحو ذلك ؛ فمن لم يعرفها لن يعرف قواعدهم بل لن يتمكن من مشاركتهم في علمهم أصلاً ؛

والحاصل أن من أراد أن يطلب علم أصول الحديث لن يستغني - سواء كان يروم تبحراً وتخصصاً ، أم يريد مجرد الاطلاع وأصل المشاركة - عن معرفة معاني مصطلحات أهل هذا الفن وما تعارفوا عليه فيما بينهم - خاصة - من كلمات يتداولونها وعبارات يتبادلونها .

٢. بيان معنى مصطلحات المحدثين وتاريخها وسبب وضعها وكيفيةها .

بدأت المصطلحات بداية ظاهرة واضحة في عهد التابعين ؛ وكانت في أول أمرها قليلة في عددها ، ضيقة في انتشارها ، لقلّة الحاجة إليها ، وإنما كانت الحاجة إليها قليلة لقرب علم الحديث من الأمة سنداً وممتناً وحقيقةً وتطبيقاً ، وبسبب قلة التكلف وكمال البعد عن تعقيد الأمور .

ثم لم تزل تلك المصطلحات في تكاثر وازدياد إلى عصر ابن الصلاح ثم كأنها بعدئذ توقفت عن الزيادة والنماء ، بتصنيفه لكتابه المشهور بـ " مقدمة ابن الصلاح " ، فصار ذلك الكتاب مرجعاً لا يخرجون عنه إلا قليلاً ولا يضيفون إليه إلا نادراً .

ثم ظهرت مؤخراً منذ بدء عصر الطباعة والنشر والتحقيق مصطلحات جديدة تتعلق بنشر كتب الحديث وتصحيحها والتعليق عليها وخدمتها ؛ وكثير من هذه المصطلحات يلتحق بمصطلحات المحدثين ، أو يقاربها ويشابهها ، أو يتفرع عنها ويشتق منها .

إن الذي دعا المحدثين إلى وضع المصطلحات الحديثية هو حاجتهم إلى تسهيل بيانهم وتقريب مقاصدهم واختصار تعابيرهم ، كما فعل غيرهم من أرباب العلوم والفنون الدينية والدنيوية .

من المتيقن الواضح أن المتقدمين من علماء الحديث عندما وضعوا أي مصطلح من مصطلحاتهم لم يجتمعوا كلهم - أو الأئمة منهم - في وقت وضع ذلك المصطلح ليضعوه ويتفقوا على معنى واحد محدد له . بل كانت طريقتهم في ذلك أن الإمام - أو العالم الشهير - منهم ، يضع لنفسه مصطلحاً فيشرحه في كتابه ، أو في كلامه ، أو يكرره بطريقة تجعله معلوم المعنى من قرائن السياق وشواهد المقام ، ولو لم يشرحه . ثم يأتي طلابهم والناس بعدهم فيسيرون وراءهم في استعمال هذه المصطلحات التي فهموا معانيها وعرفوا حقائقها .

٣. أقسام مصطلحات المحدثين من حيث بابها وموضوعها ومعانيها وصيغتها.

في هذا الفصل نقسيم للمصطلحات الحديثية ، من جهات عديدة ، رجاء أن تتضح حقيقتها الإجمالية ، لنستعين بذلك على معرفة أهم أصول فهم وشرح المصطلحات ، بإذن الله وتوفيقه .

تنقسم مصطلحات المحدثين إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مصطلحات الرواية أو مصطلحات الرواة ؛ وهي كل ما يرد على السنة الرواة من ألفاظ لها معانٍ مصطلح عليها عند المحدثين ؛ وما يلتحق بها . ومثال مصطلحات الرواة : صيغ الأداء التي يتلفظ بها الراوي عند التحديث ؛ وقول الراوي " ثبتني فيه فلان " .

القسم الثاني : مصطلحات نقد الرجال ، وبيان تواريخهم ، وما يلتحق بها . ومثال هذا القسم قول الناقد " هو ثقة " ؛ وقوله " زورر أسمعته " .

القسم الثالث : مصطلحات التخريج ؛ وما يلتحق بها . ومثال هذا القسم قول المخرج : " هذا حديث شاذ " .

❖ من حيث المعنى :

إن الكلمات الاصطلاحية وما جرى مجراها نوعان :

النوع الأول : ما احتمل أكثر من معنى ، مثل كلمة " ثقة " ، فمنهم من لا يطلقها إلا على العدل الضابط التام الضبط ، ومنهم من يطلقها عليه وعلى من خف ضبطه من العدول ، ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابطاً كان أم غير ضابط .

والنوع الثاني : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً ، وذلك بموجب تعيين حقيقته اللغوية وكونه مما لا يسوغ استعماله بمعنى آخر مخالف لتلك الحقيقة اللغوية ، وذلك مثل كلمة " وضع حديثاً " أو " كذاب " أو " يخطئ كثيراً " .

❖ من حيث قربها وبعدها من المعنى اللغوي :

والمصطلحات من حيث مقدار قربها من المعاني اللغوية وألفاظها ، مراتب كثيرة ، وإن كانت كلها قريبة في الجملة من المعاني اللغوية لألفاظها؛ بل أكثرها قريباً جداً من ذلك؛ وذلك لأن المعاني الاصطلاحية مشتقة من اللغوية ومبنية عليها.

أكثر مصطلحات المحدثين غير غريبة ، ولكنها صارت في هذا العصر غريبة لغرابة العلم الشرعي من جهة ، ولغرابة لغته العربية من جهة أخرى؛ والله المستعان.

❖ من جهة الصياغة :

هي قسمان: قسم قوامه كلمة واحدة ، مثل كلمة "ثقة" أو "مضطرب". وقسم مؤلف من أكثر من كلمة؛ وهذا ثلاثة أنواع :

الأول : له معنى واحد ، وكأنه كلمة واحدة ، مثل "لا بأس به" ، و "يروي المناكير".

الثاني : له معنى متردد بين معنيين ، أو متوسط بينهما، أو يؤكد أحدهما الآخر، مثل "ضعيف منكر الحديث" ، و "ثقة صدوق" ، و "ثقة يحتج به".

الثالث: له معنيان منفصلان ، مثل "صحيح موقوف" ، وهذا التعبير هو في الحقيقة مصطلحان منفصلان، وليس مصطلحاً واحداً.

❖ من جهة من شرحها أو بين معناها :

هي من هذه الحثية أنواع :

فمعرفة مراد المحدث من اصطلاح جرى عليه في كتبه أو في كلامه المنقول عنه ، تكون بطرق :
الطريقة الأولى : الوقوف على نص منه على مراده من اصطلاحه ؛ كفعل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" و"التهذيب" و"التقريب" و"تعجيل المنفعة" و"لسان الميزان" و"بلوغ المرام" ، وغيرها من كتبه التي بين فيها اصطلاحاته .

الطريقة الثانية : الوقوف على نص عالم - أو طالب علم - خبير بالمؤلف وكتبه كتلميذ ملازم له .
الطريقة الثالثة : أن ينص على ذلك بعض كبار العلماء أو كبار الدارسين المحققين ، ممن قام بشرح أو تحقيق بعض كبار كتب ذلك العالم ، فإن كان متخصصاً بتحقيق كتب ذلك العالم فذلك أجدر بأن تزداد الثقة بما يفسره من اصطلاحاته.

الطريقة الرابعة : تطلب علم ذلك بتتبع اصطلاح المؤلف بلفظة ما ؛ وهذا كحال كثير من أنمة الجرح والتعديل .

الطريقة الخامسة : الحمل على الأصل إن غدمت القرائن على سواه ؛ والأصل هنا هو معنى ذلك المصطلح عند الجمهور .

وقال العلامة المعلمي في " التتكيل " ص ٢٥٧-٢٥٨ " في أثناء بيانه للأمور التي ينبغي أن يراعيها من أراد أن يعرف أحوال الرواة : " لبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بمتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره .

❖ من جهة أهمية مقدارها :

بعض المصطلحات أهم من بعض ، وأهم المصطلحات وأولها بالحرص على معرفتها باستقراء وتحقيق ، هي المصطلحات التي جمعت ثلاث صفات :

الصفة الأولى : أن تكون تلك المصطلحات أكثر تداولاً .

الصفة الثانية : أن يكون فيمن تداولها واستعملها ، جماعة من الأئمة النقاد .

الصفة الثالثة : أن يتوقف على تعيين معناها مسائل هامة ، كتصحيح الأحاديث وتضعيفها .

ويتفرع عن هذا أنه كلما كان الناقد أعلى في منزلته بين النقاد ، وأكثر كلاماً في الرجال والأحاديث من غيره ، فينبغي أن يكون الاهتمام بمصطلحاته أكثر .

فاصطلاحات الأئمة النقاد المكثرين يجب أن يُعتنى بها أشد الاعتناء وأكمله ، وأن يتوفر الدارسون والباحثون على استقراء كل ما يعين على فهمها واتصاحها ؛ ولا سيما إذا لم نجد عند من جاء بعدهم أو عاصروهم ، من النقاد والعلماء ، بياناً شافياً لمعنى تلك الألفاظ عندهم .

٤. دلالات الكلمة الاصطلاحية :

المراد بالكلمة الاصطلاحية : الكلمة العربية التي استعملت بمعنى اصطلاحى فضلاً عن معناها الأول وهو اللغوي.

وهذا المبحث معقود لبيان أقسام دلالات الكلمة وضوابط تعيين أو ترجيح أحد تلك الأقسام إذا كانت محتملة ؛ وهذا بيان ذلك. الكلمة الاصطلاحية قد يكون لها دالتان :

الدلالة الأولى : الأصلية، أي دلالة الكلمة باعتبار ذاتها مجردة عن سياقها ، وهي التي يحصل الاستقراء من أجلها ، ويصاغ التعريف لتوضيحها.

الدلالة الثانية : السياقية ، أي التي تتأثر قليلاً أو كثيراً بالسياق ، مثل كلمة "نقة" لها في نفسها معنى مشهور عند الجمهور، وهو العدالة والضبط ، ولكن قد ترد بمعنى آخر يفسره السياق ، مثل أن يقال : " فلان نقة ولكنه سيء الحفظ " ، فالمراد هنا بالتوثيق هو إثبات العدالة .

• أنواع دلالات الكلمة الاصطلاحية :

اللفظة الاصطلاحية لها - حيث وجدت - أحد أربعة معانٍ ، وكما يلي :

الأول : المعنى اللغوي ؛ فالكلمة إذا وجدت في سياق لغوي فهي مستعملة بالمعنى اللغوي ، أي الذي وضعها له واضع اللغة ، وهو المعنى المذكور ذكراً أساسياً في المعاجيم اللغوية القديمة . وكثير من المحدثين يستعملون الكلمة الاصطلاحية في كثير من الأحيان ، بمعناها اللغوي ، لا الاصطلاحي ، وقد حُمِلت كلمات كثيرة للمحدثين ، على معانيها الاصطلاحية ، خطأ ، إذ الصواب حملها على المعنى اللغوي فإنه هو الذي عناء صاحب تلك الكلمة .

الثاني : المعنى الشرعي ؛ فإذا وجدت في سياق شرعي أي في العبارات الدينية فهي مستعملة بالمعنى الشرعي أي الذي وضعها له الشارع ، مثل الصلاة والصوم والزكاة .

الثالث : المعنى الاصطلاحي ؛ فإذا وجدت الكلمة في سياق علمي فمعناها اصطلاحية وهو الذي وضعها له أهل ذلك العلم .

الرابع : المعنى العرفي ؛ فإذا تبين أن المعنى ليس اصطلاحياً ولا شرعياً ولا لغوياً كان معناها عرفياً ، وهو المستعمل عند عامة الناس في ذلك البلد أو المكان . وينبغي أن يقدم المعنى الذي يدل عليه السياق ، دون سائر المعاني الأخرى .

مثال ذلك : كلمة " غير صحيح " معناها بمقتضى اعتبار المعنى اللغوي في كلمة " غير " والمعنى اللغوي في كلمة " صحيح " معلوم ، وهو السقيم ؛ وأيضاً معناها بمقتضى اعتبار المعنى اللغوي في كلمة " غير " والمعنى الاصطلاحي في كلمة " صحيح " معلوم وهو نفي الصحة الاصطلاحية فيصدق حينئذ بكل ما هو دون مرتبة الصحيح من مراتب الحديث ولكن هذين المعنيين المذكورين ليس الأصل في هذه العبارة في كتب الحديث واحداً منهما ، وإنما الأصل فيها المعنى الاصطلاحي الصرف ،

وبهذا يُعلم وجوب التنبه إلى وجه استعمال المحدث للكلمة الاصطلاحية ؛ فإن بعض العلماء كانوا أحياناً يستعملون الكلمة الاصطلاحية - أعني الكلمة التي لها معنى اصطلاحية بالإضافة إلى معناها اللغوي - يريدون بها معناها اللغوي ، لا الاصطلاحي ؛ ومن هؤلاء الحافظ الذهبي ، قال الدكتور قاسم علي سعد في " مباحث في علم الجرح والتعديل " ص ٩٣ " عقب ذكره ألفاظ التعديل عند الذهبي ضمن تراجم " الميزان " : " هذا ، وقد يذكر الذهبي ألفاظاً عدة في الترجمة الواحدة وبين تلك الألفاظ بون واسع فيقصد بها أحياناً المعنى لا المصطلح الدقيق ، وكذلك يفعل في التجريح ، وقد اقتصرنا على ما قصد به المصطلح " .

❖ معنى مطلق ومعنى نسبي :

بعض المصطلحات لها معنى مقرر مقدم على غيره من المعاني المحتملة لذلك المصطلح ، ولكن هذا المعنى قد يتغير في استعمال المحدث ، قليلاً ، وتكون القرائن دالة على ذلك التغير .
ومن أمثلة هذا التغير أن يكون الحكم على الراوي نسبياً وليس مطلقاً ، مثل أن يُسأل الناقد عن راوٍ متروك وآخر صدوق ، ولكن السائل يقرن بينهما في سؤاله فيجيبه الناقد بنحو قوله "أما الأول فمتروك وأما الثاني فثقة". وهذا النوع من التوثيق يسمى التوثيق النسبي.

❖ معنى إجمالي أو أغلبي :

مثل قول الناقد عقب حديث يسوقه بسنده : "رجالہ ثقات" ، مع أن فيهم من لا يوثقه ذلك الناقد توثيقاً تاماً ، ولكنه عنده ممن يقال فيه "لا بأس به".

٥. أصول عامة في تعيين معاني مصطلحات المحدثين:

كل مصطلح لناقد لم يتبين فيه - بعد الاستقراء - معنى خاص أو استثنائي ، فمعنى ذلك أنه على الأصل ، أي أن معناه عند ذلك الناقد هو معناه عند الجمهور . وكذلك ، يكون الأصل في كلام الإمام إذا كان محتملاً لأكثر من وجه أن يحمل على الوجه الموافق أو المقارب لمذهب أهل عصره من شيوخه وأقرانه وتلامذته وأقرانهم ؛ وذلك بشرط تساوي تلك الاحتمالات في قوتها ؛ وإلا فأقواها هو المقدم .

❖ الأصول التي يجب مراعاتها في تعيين معاني مصطلحات المحدثين:

لا بد في تعيين معنى كلمة اصطلاحية من مراعاة أمرين :

الأول : أن لا يكون تفسير الكلمة منافياً لمعناها اللغوي ، أو بعيداً عنه كثيراً ؛ وقد تقدم بعض ما يتعلق بذلك .

والثاني : أن لا يكون ذلك المعنى بعيداً عن معنى تلك الكلمة عند الجمهور ، ولا سيما من كان منهم من شيوخ ذلك الناقد أو شيوخهم أو أقرانه ، أو تلامذتهم ، فإنه يبعد أن يكون الناقد - ولا سيما الجهيز الشهير - بعيداً في اصطلاحاته عن المعاني اللغوية أو عن المعاني الشهيرة عند المحدثين ، ولا سيما إذا لم ينص هو على ذلك ، ويبينه ، لأن في ذلك الشذوذ نوعاً من الإيهام الذي لا يليق بالأئمة أن يتعاطوه .

فمن الخلل في صنيع المتأخرين سرعة الخروج بمصطلح العالم - استناداً إلى أضعف شبهة - عن معناه عند الجمهور إلى معنى آخر ؛ فلا يستقيم إعطاء مصطلحات بعض المحدثين معان خاصة إلا بعد استقراء وتتبّع كافيين ، وأدلة محكمة ، لأن ذلك خروج عن أصل عام ثابت متين شهير ، فلا يقبل إلا بدليل واضح قوي .

❖ بعض أدوات معرفة معاني المصطلحات :

إن معرفة اصطلاحات العلماء على سبيل التفصيل والتحقيق لا تتيسر إلا بعد معرفة مناهجهم وقواعدهم في هذا الفن ، ومعرفة المعاني اللغوية للكلمات الاصطلاحية على سبيل التوسع والاستيعاب ؛ ومن ظن أنه يمكن معرفة المصطلحات معرفة كافية شافية من غير خوض فيما عداها من مسائل علم المصطلح وأصول الحديث ومناهج العلماء وما يتعلق بذلك من تراجم الأئمة منهم ونحو ذلك فقد ظن عجزاً ؛ ولذا فإن معرفة معاني مصطلحات كل إمام من أئمة الحديث على الوجه المذكور : أمرٌ فيه من الصعوبة والغموض ما يعجز - بسببه - عن القيام به عالم وحده أو طالب علم وحده ؛ فلا بد لذلك من أن يشارك في هذا الباب كثير من العلماء وطلاب العلم والباحثين ؛ بل لا بد من التخصص في البحث أحياناً ، فإذا تكررت دراسة موضوع بعينه من قبل اثنين من الطلبة أو أكثر فعسى أن يكون مجموع ما صنعوه أقرب إلى الشمول والاستيعاب.

❖ ضرورة ملاحظة نوع مقام تفسير العالم لاصطلاحه عند تعدد الكلمة :

إذا عثر على اختلاف في تفسيرات العالم لاصطلاح من المصطلحات ، فلا بد حينئذ من ملاحظة ومراعاة دلالات السياق وأحوال المقام ؛ فإن وجد للعالم - مثلاً - كلام في بيان شروط قبول الرواية وتطرق فيه إلى معنى التدليس باختصار ووجد له كلام آخر في شرح معنى التدليس وحكم عنعنة المدلس على وجه التفصيل والتحرير ، ووقع بين ظاهر العبارتين شيء من اختلاف فالصحيح حينئذ حمل ما في كلامه العام على ما في كلامه الخاص بالتدليس ؛ فإن كلام العالم على المسألة في موضع تقريرها مقدم على ما ورد من كلامه المجمل فيها في أثناء تقريره مسألة أخرى غيرها .

وكذلك قوله في الراوي قد يكون في موضع مجملاً وفي آخر مفصلاً ؛ فينبغي مراعاة ذلك لتلايق الوهم في استقراء معاني مصطلحاته .

والحاصل أنه يجب التنبيه إلى احتمال أن يكون للمحدث أكثر من تعريف لمصطلح واحد من مصطلحاته ، وإلى أنه قد يكون نصُّ المؤلف على مراده من مصطلح اتخذ غير محرر ، لأنه لم يرد في موضع تحرير وتقرير ، فقد يكون قرره في مقام آخر ، أو موضع آخر ، كمجلس علم ، أو إجابة لسائل ، أو في كتاب آخر من كتبه .

❖ معنى الاستقراء :

الاستقراء هو التتبع والدراسة ، المراد به في معاني المصطلحات ، فالاستقراء التام المراد لمعرفة معاني المصطلحات الحديثية لأحد علماء الحديث إنما هو تتبع كل أقواله ودراساتها ودراسة كل ما يتعلق بها مما له شأن بتعيين معانيها ، وموازنة بعضها ببعض ، وملاحظة كل القرائن والاحتمالات ، لأجل الوصول إلى المقصود ، وهو تعيين معاني تلك المصطلحات .

فحقيقة الاستقراء تجميع ما يمكن جمعه من مسائل ظاهرة ، لاستكشاف أمور خفية يمكن استنباطها من مجموع تلك المسائل.

والمعلومات التي تجمع في الاستقراء ، لتكون أصلاً للاستنباط والاكتشاف ، كثيرة ، منها :

- ١- المعاني اللغوية للكلمة الاصطلاحية .
- ٢- معنى تلك الكلمة عند جمهور المحدثين.
- ٣- معنى تلك الكلمة عند من تشدد علاقته بصاحبها ، كشيوخه وتلامذته .
- ٤- معنى تلك الكلمة بمقتضى قرائن سياقها في كلام المحدث .
- ٥- تفسير ذلك المحدث لتلك الكلمة ، إن وجد .
- ٦- تفسير العلماء لمعنى تلك الكلمة عند ذلك المحدث ، إن وجد .
- ٧- معاني ما استعمله ذلك المحدث من مرادفات تلك الكلمة وبدائلها .
- ٨- معاني كل ما قارب هذه الكلمة من كلمات الناقد الأخرى التي علّمت معانيها ، لأجل الموازنة أو المناظرة بينها وبينهن .

وهذه الأمور التي ذكرت تقتضي جمع كل مواطن ورود الكلمة الاصطلاحية في عبارات المحدث لأجل دراستها وملاحظة متعلقاتها . أصح وأنفع وأسرع طرق الاستقراء أن يبدأ الباحث بجمع ما بينه المحدث نفسه من معاني كلماته ، فإنه عظيم الفائدة في هذا الباب ، ولا سيما الكلمات التي بينها بياناً شافياً .

ثم يثني بالكلمات التي دل على معناها عنده أحكامه العملية مثل كثرة احتجاجة بالرواة الذين قال هو فيهم : " لا بأس بهم " ، ومثل كثرة تصحيحه لأحاديث الرواة الذين وصفهم بلفظة " صدوق " ، من غير أن يأتي عنه - أي في الحاليتين المضروبتين مثلاً - ما يخالف ذلك ، ولا عبرة بالمخالفة النادرة ؛ فالقواعد والاستقراءات لا تبنى على النادر ، فإنه لا حكم له

ثم بعد ذلك يصير إلى استقراء معاني أقوال الناقد في الرواة المتفق عليهم ، المشهورة أحوالهم .

ثم بعد ذلك ينتقل إلى استقراء وتحقيق أحوال الرواة الذين أطلق ذلك الناقد فيهم كلمات معناها محدد أو قريب من التحديد ، أي كلمات غير فضفاضة ولا تحتمل معان متعددة ، مثل كلمة " حديثه صحيح " ، وكلمة " لا يحتج به " وكلمة " متروك " ، وكلمة " أحاديثه منكرة " .

ثم بعد ذلك يشرع بمقارنة اصطلاحاته باصطلاحات المعتدلين الذين علّمت اصطلاحاتهم واشتهرت معانيها عندهم .

فبهذه الأنواع من الاستقراء تتبين أصول مذهب ذلك الناقد في معاني مصطلحاته ، ومقاصد عباراته ، وبطلع حاجب شمسها ؛ وتلوح معالم أسسها ؛ ثم بعد ذلك التمهيد والتأسيس وفتح الباب الذي كان مغلقاً يسهل الطريق ويتسع على من يريد التوسع والتدقيق والتكميل والتفريع ، فما عليه إلا التوسع في الاستقراء والتدقيق وإكمال بناء الفروع على أصولها وتشييد الأركان على أسسها .

٦. التنبيهات على أنواع من الخلل والتقصير عند المتأخرين في شرح المصطلحات:

❖ تعريف المصطلحات بعبارات المناطقية.

من طريقة كثير من المتأخرين في صياغة تعريف لكلمة اصطلاحية ، أو كتابة شرح لمثل ذلك التعريف : الحرص على تحصيل أقل مراتب الاختصار ، والتتبع في اختيار ألفاظ وعبارات التعاريف ، وأساليب البيان. وهكذا يقع الاختصار المخل ، والغموض ، ويذهب بسبب تلك الطريقة كثير من القيود الصحيحة والتقسيمات النافعة والاستثناءات الهامة ، ونحو ذلك . إن التتبع في صياغة التعريف ، واستعمال قوالب أهل المنطق لصياغة تعاريف المصطلحات الحديثية أضاع علماً كثيراً ، ووعر طريقاً سهلاً ، ومنع فهماً كان قريباً .

ثم إن هذا الصنيع ليضطرهم بعدئذ ، إلى مزيد من الجدل والدوران حول الألفاظ والتركيب. ولهذا فلا يصح الالتزام بما أئزمننا به أهل المنطق إلا إذا كان في ذلك خير - لا ضرر فيه - كالإختصار والدقة والترتيب والتفصيل والتقسيم وتامم الوضوح ونحو هذه المقاصد . فإنه لا اعتراض على التدقيق في التعبير في معاني اصطلاحات المتقدمين وشرحها شرحاً مطابقاً قدر الإمكان لما قصدوه هم بتلك المصطلحات ، بل هذا أمر مستحسن مطلوب ، وهو يقصد إلى تحرير التعريفات بالجمع والمنع ، وتسهيل فهمها على الوجه الصحيح بصحة العبارة ودقتها وبلاغتها ودفع أسباب الوهم في فهمها .

❖ حملهم معنى مصطلحات المتقدمين على معنى مصطلحات المتأخرين :

كان على المتأخرين فهم اصطلاحات أسلافهم والسير وراءهم فيها ، ولكن لم يرتض كثير من المتأخرين ذلك ؛ أو لم يوفقوا إليه ، فصارت لهم في بعض أبواب هذا الفن اصطلاحات تختلف قليلاً أو كثيراً عن اصطلاحات أهل الاصطلاح ، أعني المتقدمين من المحدثين. ثم يقرن البعض مصطلحات المتأخرين بمصطلحات المتقدمين مع بينهما فروق وتفاوت فيقع الخلل فيها وليس لهم أن يحدثوا شرحاً لأي مصطلح حديثي يغير ما شرح به أهله فإنه لا يقبل شرح مصطلح إلا بلسان أهله .

❖ عدم الرجوع في تفسير مصطلحات المحدثين إلى المحدثين أنفسهم :

بل هم كثيراً ما يرجعون في ذلك إلى غير المحدثين ، من فقهاء الرأي وبقايا المدرسة الكلامية . وكتب المتأخرين في علوم الحديث حافلة بالنقول عن غير أهل الحديث ، فلو نظرت في "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر ، مثلاً ، لبان لك شدة حفاوته بكلام الأصوليين وفقهاء مدرسة الرأي ، وبإيراداتهم وبمناقشاتهم ، واستطراداتهم ؛ وذلك لا شك في أنه يوهن أمر المدرسة الحديثية ، وقد تطمس نجومها ، في تلك الكتب ، بين تلك الآراء المخالفة المنحرفة التي تزاحمها من كل جانب . فلا بد لمن أراد فهم أو شرح اصطلاحات المحدثين أن ينظر معانيها عند واضعيها وعند أهل الأزمنة القريبة من زمنهم فهم أهل الاصطلاح ، وهم الذين أنشأوا ذلك العلم ، ووضعوا قواعده وضوابطه واصطلاحاته ، فلم يبق لمن جاء بعدهم إلا تلقى هذا العلم عنهم ، وأخذ معاني مصطلحاته منهم ، ليفهم علمهم ويعي قولهم .

والخلاصة هنا أنه من الضروري تقديم شروح المتقدمين للمصطلحات على شروح المتأخرين ، في الأصل والجملة.

❖ فصل دراسة المصطلحات عن دراسة القواعد:

من الخطأ والتقصير دراسة مصطلحات المحدثين من غير الاستعانة عليها بدراسة قواعدهم ؛ وكثيراً ما يقوم بشرح مصطلحات المحدثين من لم يعرف تفاصيل قواعدهم ولم يخبر مناهجهم ، فيقع بذلك في كلامه عليها خلل شديد وشطط بعيد .

❖ محاولة توحيد معاني الكلمة الاصطلاحية عند عامة أهل الحديث:

من المأخذ على كثير من المتأخرين شدة ميلهم إلى توحيد معاني المصطلحات ، أي القول بتساوي معاني اللفظة الاصطلاحية الواحدة عند جميع أهل ذلك الفن ؛ ثم هم - بعد ذلك - لا يخرجون عن أصلهم المردود هذا ، إلا في حالات قليلة جداً .^{٣٣٣}

الفصل الثاني : مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل عامة مع شرح معانيها وفق الحروف الهجائية .

تمهيد:

اصطلح علماء هذا الفن على استعمال ألفاظ يعبرون بها عن وصف حال الراوي من حيث القبول والرد . ولاريب أن معرفة هذه الألفاظ من حيث لغاتها الكبرى أي- اللغة العربية أو الصغرى أي - اصطلاحاتهم التي اصطلمحوا عليها في هذا الفن في غاية الأهمية لطالب الحديث والباحث فيه لأنها الأداة التعبيرية التي تعرفنا صفة الراوي .

وهذا ومعرفة الألفاظ المصطلحة في فن الحديث تحمي الباحث من أن يحيد من طريق السداد إلى طريق الاعوجاج في فهم المراد ، ويتطلب لهذه المعرفة طول الممارسة الحديثية، والتطبيقات العلمية ، ولاشك أن الوقوف على مدلولات الألفاظ بجميع أقسامها لها أثر كبير في الحكم على الراوي لاسيما إذا كان من الرواة المختلف فيهم وسوف نتعرف في هذا الفصل جملة من الإطلاقات ومدلولات الألفاظ عند المحدثين .

حرف الألف

١. الله المستعان .

كلمة الأصل فيها أن تكون إشارة إلى كذب الراوي أو سقوطه بتلاعبه أو فحش تساهله أو قبح تدليسه أو غلوه في بدعته ، أو نحو ذلك من الأمور المقتضية لتركه . وقال الدكتور قاسم علي سعد في "مباحث في علم الجرح والتعديل" (ص ٩٥) : "استعمل الذهبي هذه اللفظة في طبقة أخف سوءاً من هذه [يعني مرتبة لفظة كذاب ونحوها من الألفاظ] ، لكنها لا تخرج عنده عن كون صاحبها لا يكتب حديثه اعتباراً" ؛ قلت: فهو عنده متروك أيضاً .

٢. آفته من فلان .

يستعمل المحدثون هذه الكلمة لتعيين من يكون الحمل عليه في حديث موضوع أو باطل أو منكر ، فإن بين ذلك الناقد في ذلك السياق أو في غيره مرتبة ذلك الحديث المردود تعين معنى قوله فيه "آفته فلان" ، وإلا فالكلمة محتملة أن يكون معناها آفته في وضعه أو آفته في بطلانه أو آفته في نكارتة .

وذكر ابن عَرَّاق في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة" * (٣٤/) في ترجمة أحمد بن محمد المخرمي قول الحافظ برهان الدين الحلبي : "الظاهر أن قولهم "آفته فلان" كناية عن الوضع ، ويحتمل أن يكون المراد آفته في رده أو نكارتة أو غير ذلك" ؛ ثم قال - أي ابن عَرَّاق - : "إن قالوا : موضوع أو باطل آفته فلان ، فهو كناية عن الوضع ؛ وإن قالوا : منكر آفته فلان ، فمرادهم آفته في نكارتة ؛ وإن قالوا : آفته فلان ، فقط ، فهذا محل تردد . والله أعلم" .

٣. أتى بمناكير .

هذه العبارة يوصف بها من روى المناكير وأكثر منها ، ولم تثبت براءته منها ؛ وأغلب ما يقولونها في حق من هو متهم ومن يتجه أن يكون الحمل في تلك المناكير عليه .
إذن هذه العبارة ليست صريحة في الاتهام بالوضع ولكنها تحتمله ؛ فهي على كل حال من الألفاظ الدالة على كون الراوي متروكاً .

٤. اتهمه فلان .

هذه اللفظة إذا أطلقت من قبل ناقد من نقاد الحديث ولم تقيد في كلامه ببيان نوع الاتهام ، فإن الاتهام حينئذ يحتمل أن يكون اتهاماً بالوضع ، أو سرقة الحديث ، أو الكذب في ادعاء السماع ، أو الكذب بتزوير السماع ، أو الكذب في حديث الناس ، ونحو ذلك ؛ وانظر

٥. أثبت الناس .

أي أوثق أقرانه أو أهل عصره فيما يرويه ؛ وانظر (ثبت) .

٦. أثبت الناس في زيد .

أي أوثق تلامذة زيد فيما يروونه عن زيد .

٧. أثنى عليه .

هذه الكلمة الأصل فيها الثناء بالصلاح والزهّد أو العلم ، أو نحو ذلك ، ولكن قد تدلّ قرائن السياق أو غيرها على أن المراد غير ذلك ، كأن يكون المراد التوثيق ، أو مجرد التعديل ونفي التهمة.

٨. أجمعوا على تركه .

معناها واضح لا يحتاج إلى بيان ، والمراد إجماع أهل هذا العلم ؛ وانظر "متروك بالإجماع" أو "متروك".

٩. أجمعوا على ضعفه .

هي بمعنى "مجمع على ضعفه" و"ضعيف بالإجماع" كما هو بيّن لا يخفى .

١٠. أحاديثه تشبه أحاديث فلان ولا تشبه أحاديث فلان .

هذه بعض عباراتهم في تعليل أحاديث بعض الرواة، وهي طريقة مبنية على قوة معرفتهم بالأحاديث وروايتها وكمال تبحرهم في استقرائها ونقدها، فيحصل لهم من ذلك معرفة عالية وذوق رفيع دقيق يعرفون بهما أن تلك الأسانيد أو المتون تشبه أسانيد أو متون أحاديث زيد من الرواة فقلّبتها ذلك الراوي المنتقد وجعلها عن غير زيد، أو هي تشبه أقوال الحسن فرفعها ذلك الراوي الضعيف.

قال ابن رجب رحمه الله في "شرح علل الترمذي" (ص ٣٩٠) : "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك .

وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصوا بها سائر أهل العلم .

فمن ذلك سعد بن سنان ، ويقال : سنان بن سعد ؛ يروي عن أنس ، ويروي عنه أهل مصر :

قال أحمد : " تركت حديثه ، حديثه مضطرب ؛ وقال : يشبه حديثه حديث الحسن ، لا يشبه

أحاديث أنس" ؛ نقله عبد الله ابن أحمد عن أبيه . ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة ، إنما

تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله .

١١. أحاديثه جباد .

انظر "جيد الحديث".

١٢. أحاديثه كالرياح .

انظر "رياح" و"شبه الريح" .

١٣. أحاديثه كلها حنم .

كلمة قالها الإمام أحمد في مجالد بن سعيد الكوفي ، يضعفه بها ؛ نقلها عنه الإمام البخاري في "تاريخه الأوسط"

١٤. أحب إلي من فلان .

كثيراً ما يقع من الأئمة موازنة بين راويين فيعبرون عن تلك الموازنة بنحو قولهم "فلان أحب إلي من فلان" ، وقد يكون هذان الراويان ثقّتين أو ضعيفين ؛ فإذا قال ناقدٌ مثل هذه العبارة فليس هذا بجرح يوجب إدخال الثاني في الضعفاء ، ولكن إذا كان الأول ضعيفاً كان دخول الثاني في الضعفاء من باب أولى . ويندر أن تجد في كلامهم مثل هذه الموازنة بين راويين متروكين ، أو بين راوٍ ضعيف يستشهد به وراوٍ متروك ؛ ويظهر لنا أنهم لا يقولون مثل هذه الكلمة إلا فيمن هو لين فأعلى .

١٥. أحذروه.

انظر "قد عرفته".

١٦. اختلط بأخرة.

انظر لتفصيل هذا الموضوع "الباب الثاني"

١٧. إذا روى عنه الثقات فهو ثقة.

وردت هذه العبارة أو نحوها في كلام عدد من الأئمة ، وقد تشكّل على بعض من يقف عليها من غير أهل العلم ، إذ قد يظن أن شرط توثيق ذلك الراوي هو رواية الثقات عنه ، وأنه فيما عدا ذلك غير ثقة ، وهذا خلاف المعروف من أن الرجل إما أن يكون عدلاً في جميع أحواله ، أو غير عدل في جميعها ، وأما أن يكون مرة عدلاً ومرة غير عدل فهذا ما لا يوجد .

فمعنى هذه العبارة توثيق الراوي مطلقاً ، مع الإشارة من قائلها إلى أمر آخر ، هو أن في بعض أحاديث ذلك الراوي ضعفاً أو نكارةً ، ولكن ليس ذلك من جهته ؛ وإنما هو من جهة من روى تلك الأحاديث عنه ، من غير الثقات ، بدليل أن روايات الثقات عنه مستقيمة .

فهذه العبارة فيها توثيق للراوي ودفاع عنه في الوقت نفسه ؛ وربما تضمنت أيضاً الإشارة إلى الرد على من تكلم فيه .

بقي أن نقول : إن في هذه العبارة احتمالاً آخر وقد يقوى أحياناً ، وهو أن يكون الناقد المستعمل لهذه العبارة يريد أن يشير إلى أنه لم يتهياً له الاستقراء الكافي لأحاديث ذلك الراوي ، لكثرتها وكثرة من رَووا عنه من الضعفاء ؛ واعتبار أحاديث الضعفاء في غاية الصعوبة ؛ فيكون الناقد قد اقتصر على تتبع روايات الثقات عنه ، وأنه قد تبين له من ذلك أنها مستقيمة ؛ فيبين ما علم من حاله بتلك العبارة ، مشيراً إلى نقص قناعاته بذلك الاستقراء الناقص ، بسبب قلة من روى عنه من الثقات.

إن الراوي إنما تعلم وثاقته أو استقامة أحاديثه من سبر مرويات الثقات عنه ومروياته عن الثقات ، لأنه لا يمكن أن يعلم حاله إلا بواسطة ذلك ، فإذا كان ثقة اتضح أن ما وقع في مروياته من الخلل وعدم الاستقامة فليس من جهته ، ولكن من جهة من روى عنهم أو رَووا عنه من الضعفاء ، وأما تتبع روايات الضعفاء عن الرجل وروايته عنهم فلا يوصل إلى معرفة حاله ، وإنما يوصل إلى ذلك دراسة طرق أحاديثه المسلسلة بالثقات فوقه ودونه كما تقدم .

ولكن استقراء أحاديثه من رواية الضعفاء عنه ومن روايته عن الضعفاء ، قد يزيد في بيان حاله وتحقيقه على أتم الوجوه.

١٧ . أرجوا أن لا بأس به .

هذه اللفظة إنما يستعملها الناقد ليبين بها أن أقرب الأقوال عنده في حق ذلك الراوي أنه لا بأس به ؛ فهو غير جازم بذلك الحكم فيه ، وإنما هو واقع منه على سبيل الظن والتخمين .
فقوله "أرجو أنه لا بأس به" منخفض في التعديل عن قوله "لا بأس به" ، فإن الإخبار برجاء انتفاء البأس هو قطعاً دون القطع به ، أي بالانتفاء ، إلا إذا كان للعبارة معنى اصطلاحى وأن كلمة "أرجو" لا يراد بها حقيقة معناها اللغوي . "وأرجو أنه لا بأس به" ، وهي نظير "ما أعلم به بأساً" ، أو الأولى أرفع ، لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك.

١٨ . أرجوا أن يكون صدوقاً .

يصف الناقد بهذه الكلمة ونحوها الراوي الذي لم يخبره ولم يظهر له ما ينافي كونه صدوقاً ؛ فهي دون قوله "صدوق"

١٩ . أسأل الله السلامة.

هذه العبارة وردت على لسان أبي زرعة الرازي ، وأبي حاتم ، واستعملها ممن هو أكبر منهما الإمام أحمد ، وأكثر منها من المتأخرين الإمام الذهبي . وهي من عبارات الطعن الشديد ، أي في أصل استعمالهم لها ، ولكنها قد ترد بمعنى أخف .

وقد ترد مقرونة بما يبين المراد كتكذيب الراوي ، أو تبديعه ، أو تفسيقه ، أو ذكر اختلاطه ، أو تساهله في رواية الموضوعات في كتاب صنّفه. وإذا قرئت بتحريك الناقد رأسه فالظاهر أنها طعن شديد في الراوي. وإذا قيلت في حق ثقة حافظ له أو هام فقد يكون المراد أن ذلك الناقد يستعيز بالله من نقص الحفظ وكثرة الوهم ، أو التساهل في رواية الأحاديث المكذوبة .

٢٠. أستخير الله فيه .

عُرِفَت هذه العبارة عن ابن حبان ، ولا تكاد تراها لغير . وظاهرها : تردّد الناقد في الراوي : يُلْحَق بالنقات أو الضعفاء . والترجيح يكون بحسب ما يتبين من كلام سائر النقاد ومن النظر في حديث الراوي .

٢١. أشار بيده إلى لسانه .

إذا ذكر الناقد راوياً أو سئل عنه فاكتفى بالإشارة بيده إلى لسانه فمعنى ذلك أنه كذاب .

٢٢. اضرب على حديثه .

أي خطّ عليه خطأً أو خطوطاً دالة على حذفه وتركه ، فمعنى اضرب على حديثه هو أنه متروك ، إذا كان المراد بالحديث هنا اسم الجنس ، كما هو الأصل في هذه العبارة ، أي اضرب على كل أحاديثه ، وقد يكون الضرب على حديث لراو غير متروك ، وذلك لأنه خطأ ، أو خلاف شرط الكتاب .

٢٣. أعرف الناس بحديث فلان .

أي هو أعرفهم بما حدث به ذلك الشيخ وما لم يحدث به ، وذلك لطول ملازمته له وكثرة اختصاصه به ؛ ولا يقال ذلك إلا لمن هو ثقة في ذلك الشيخ .

٢٤. اكتب حديثه .

انظر لتفصيل هذه العبارة " الفصل الثالث " في هذا الباب في مصطلحات الإمام مسلم .

٢٥. إلى الصدق ما هو .

ليس مراد هذه العبارة أن الراوي الذي قيلت فيه يحتمل أن يكون صادقاً غير متهم كما قد يفهم من ظاهرها ؛ وإنما المراد أنه ليس ببعيد من أن يُعدّ صدوقاً حسن الحديث . وهذه العبارة نادرة الاستعمال قالها أبو زرعة الرازي في سعيد بن سالم القداح .

٢٦. إلى الضعف ما هو .

معناها أنه قريب من الضعف ؛ فحرف الجر "إلى" يتعلّق بكلمة "قريب" مقدّرة ، وأما "ما" فزائدة في الكلام كما قاله عياض والنووي في حديث الجساسة عند "مسلم" "من قبل المشرق ما هو" من أن المراد إثبات أنه في جهة المشرق .

٢٧. ألان القول فيه .

أي تساهل في الحكم عليه ، ومرض القول فيه .

٢٨. أي شيء تصنع به .

إذا أجاب الناقد من سألته عن راو ، بهذه العبارة أو بما يؤدي معناها ، فهو تضعيف منه للمسؤول عنه . قال ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " في ترجمة حفص بن دينار الضبعي : " سئل أبو زرعة عنه فقال : أي شيء تصنع به ؟ يضعفه " .

حرف الباء

٢٩. باطل .

والنقاد لا يشترطون في تسمية الحديث باطلاً أن يكون في سنده كذاب أو متهم أو ضعيف ؛ بل هم لا يفرقون في تسمية الحديث باطلاً بين ما كان من رواية الثقة وما كان من رواية غيره ، ما دام أن الحديث متصف بما يقتضي الحكم عليه بالبطلان .

قال المعلمي في مقدمته لـ " لفوائد المجموعة " (ص ٧) عقب أمور ذكرها : " وهذه قواعد يحسن تقديمها " ، ثم قال تحت ذلك :

١- إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد يقول : " باطل " أو : " موضوع " . وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب ، عمداً أو خطأ ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمداً ، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات ، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه ، وإن كان الظاهر عدم التعمد .

٢- قد تتوفر الأدلة على البطلان مع أن الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به لم يُتهم بتعمد الكذب ، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً ، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أدخل عليه الحديث .

٣- كثيراً ما يذكر ابن الجوزي الخبر ويتكلم في راو من رجال سنده ، فيتعقبه بعض من بعده بأن ذاك الراوي لم يُتهم بتعمد الكذب ؛ ويُعلم حال هذا التعقب من القاعدتين السابقتين .

٣٠. البلاء فيه من فلان .

إذا قيل : البلاء في هذا الحديث من فلان ، فمعنى ذلك أنه هو المتهم بوضعه .

حرف التاء

٣١. تالف .

أي ساقط متروك .

التثبت : هو الاحتياط والتروي في انتقاء الراوي الشيوخ أو انتقاء ما يتحملة منهم أو انتقاء ما يوديه من الروايات إلى غيره ؛ واختيار كيفية التحمل وكيفية المحافظة على مسموعاته وأصوله وكيفية الأداء فكلمة "متثبت تطلق على ثلاثة محدثين :

الأول : من كان لا يروي إلا عن من هو عنده ثقة أو قوي .

والثاني : من كان إذا روى عن ضعيف انتقى من أحاديثه أو أصوله أصحها وأجودها وتجنب ما رأى أن ذلك الضعيف وهم فيه أو أدخل عليه أو لقنه .

والثالث : من لا يروي ما يشك فيه من حديثه ، فلا يحدث إلا بما تحقق سماعه وتحمله على الصواب .

ولفظه "التثبت" في قولهم : "إليه المنتهى في التثبت" لها معنى مباين لهذه المعاني ، فالمراد بقول النقاد في الراوي "إليه المنتهى في التثبت" تأكيد توثيقه.

٣٣. تركه .

لا يلزم من قول الناقد "تركه فلان" ، أنه تركه لأنه عنده ساقط العدالة أو شديد الضعف ؛ بل للترك أسباب غير قليلة منها تشدد الراوي وثبته واحتياطه وتركه الرواية عن غير الأقوياء، وقال عبد الله بن يوسف الجديع في "تحرير علوم الحديث" (١/٢٢٦) : "هذه صيغة جرح ، ولا تلازم بينها وبين صيغة "متروك" أو "متروك الحديث" ؛ فقد يراد بها ذلك ، وقد يراد بها أن الناقد ترك ذلك الراوي لمجرد ضعفه عنده .

ومن أبرز النقاد الذين يجدر بك أن تلاحظ طريقتهم في ذلك : الإمامان يحيى بن سعيد القطان ، وصاحبه عبد الرحمن بن مهدي ، وأكثر من نقل عنهما الحافظان : عمرو بن علي الفلاس ، ومحمد بن المثنى الزمعي .

٣٤. تركه الناس .

أي تركه أكثر الرواة من أهل عصره ، وفيهم أئمتهم وكبارهم ومن يرجع إليهم في هذا الشأن . ومن استعمل هذه الكلمة في تجريح الرواة أكثر من غيره من النقاد : الإمام البخاري ؛ وانظر روى عنه الناس .

٣٥. تعرف وتكرر .

قال السيوطي في "تدريب الراوي" (١/٣٥٠) : "قولهم 'تعرف وتكرر' أي يأتي مرة بالماكر ، ومرة بالمشاهر"

قلت : فهو ضعيف لا يحتج بما تفرد به ، وإنما يحتج بما توبع عليه بالشروط المقررة في تقوية الحديث بمجموع طرقه عند علماء العلل ومن سار وراءهم من أهل العلم المحققين .

٣٦. تكلم فيه فلان.

أي انتقده ، بتكذيب ، أو تضعيف شديد أو غير شديد ، أو بتبديع ، أو بغمز ، أو نحو ذلك ؛ وعلى هذا فلا يتجه حمل هذه العبارة على أحد هذه المعاني إلا المعنى التي تقوم عليه الأدلة أو تعينه القرائن الصحيحة ؛ وانظر ما يلي .

٣٧. تكلم فيه.

أي ذكر فيه العلماء قدحاً يضعفه أو يلينه أو يقضي بوجوب التوقف فيه أو التثبت في الاحتجاج به وتقديم غيره من الثقات المتقنين ، عند مخالفته لهم، عليه . ثم إن ذلك الكلام قد يكون في صدقه وأمانته وقد يكون في حفظه وضبطه . وهذه اللفظة الأصل فيها أنها أخف بعض الشيء من قولهم في الراوي "تكلّموا فيه" ، إذ في هذه الثانية إسناد الكلام إليهم ، أي إلى الأئمة أو جمهور العلماء .

وهاتان الكلمتان "تكلّم فيه" و "تكلّموا فيه" قد يستعملهما الناقد فيمن كان الكلام فيه شديداً ؛ وقد يستعملهما فيمن كان الكلام فيه خفيفاً لا يقتضي أكثر من تليينه ، فهما من الجرح غير المفسر ، فإن قال واحدة منهما بعض الأئمة ، أو بعض المحققين من العلماء ، في بعض الرواة ولم يدل السياق على تعيين مراده ، ولم يرد في حق ذلك الراوي تعديل ولا تجريح فتلك الكلمة كافية لتجريحه وتضعيفه ، وأما إن قيلت في حق من ورد فيه ما يعارضها أو يتفوق عليها من التعديل فذلك موضع للتدبر والموازنة .

هذا ومما ينبغي التنبيه له أنه كما أن بعض العلماء المتأخرين أو بعض الدارسين يشذ عن طريقة الجمهور ، فيستعمل هاتين اللفظتين أحياناً في نعت من ثبت ضعفه أو كان تالفاً شديد الضعف ، بل وأحياناً فيمن هو متهم ، فإن بعضهم يشذ إلى الجهة المناظرة فيتعنّت أو يتحامل فيصف بكلمة "تكلّم فيه" مجردة ، أو بكلمة "متكلّم فيه" مجردة ، أيضاً ، إماماً ثقة تكلم فيه بغير حق ، أو بما لا مطعن عليه به ، أو بما لا يلتفت

إليه ، أو بما لا يثبت نقله ؛ وإطلاق العبارة هكذا مجردة عن ردها أو قرنها بما ينافيها إنما هو في الحقيقة نوع من التدلّيس القبيح ؛ وهذا الأمر يقع كثيراً من قبل المتعصبين من النقاد لمذاهبهم الفقهية أو العقدية .

حرف الثاء

٣٨. ثبتني فيه فلان .

هذه الكلمة من العبارات التي دارت على ألسنة الرواة قديماً فترى الراوي يقول في بعض مروياته: "حدثني زيد وثبتني فيه عمرو" ثم يسوق الحديث ، أو يقول عند بعض المواضع من حديثه : "شككت في كذا فثبتني فيه فلان" ،

ومفاد كل واحدة من هاتين العبارتين أن قائلها تحمل الحديث من بعض شيوخه ثم شك في شيء من متنه أو إسناده ، أو نسيه ، فسأل عن ذلك بعض من يثق به ممن شاركه في سماع ذلك الحديث من ذلك الشيخ فأخبره بما عنده ، فحدث به هو على هذه الكيفية المذكورة.

تنبيه : بعض المحدثين كان إذا وقع له من الأحاديث ما يحتاج فيه إلى التثبيت رواه مرتين : أي رواه مرة ، عالياً ، عن شيخه الأول ؛ ومرة نازلاً عن الذي ثبته فيه . ولهذا ترى بعض النقاد يحملون أحياناً ما يجدونه من رواية الراوي الحديث عن شيخه مرتين إحداهما بلا واسطة والأخرى بواسطة ، مع تصريحه بالسماع في الروایتين ، على هذا المعنى ، أعني التثبيت.

هذا الحمل المتقدم ذكره هو إحدى طرقهم في الجمع بين الروایتين ، وفيها قبول الروایتين بل توحيدهما؛ وثم طرق أخرى :

١. الجمع أي أن يقال : سمعه أولاً نازلاً ، ثم لقي شيخ شيخه في تلك الرواية النازلة فرواه عنه عالياً ، أي بلا واسطة .

٢. : أن يقال : اضطرب فيه .

٣. : أن يرويه مرة مدلساً ، ومرة غير مدلس ؛ وهذه الطريقة لا تصلح إلا في حق المدلسين .

٤. أن يرويه عن شيخ اختلط بأخرة ، ثم يعود فيسمعه ممن سمعه من ذلك الشيخ قبل اختلاطه ، فيرويه عنه نازلاً ؛ وهنا يكون النزول أفضل من العلو .

فهذه خمس طرق للجمع بين الروایتين ، ومعلوم أنه لا بد لمن اختار واحدة منها في موضع من المواضع أن تكون أدلتها هي الأرجح .

٣٩. ثقة.

تعني كلمة "الثقة" عند جمهور المحدثين العدل الضابط التام الضبط، ويصفون حديث من يوصف بها بأنه حديث صحيح في حالة اجتماع بقية شروط التصحيح المقررة في موضعها .

هذا اصطلاح جمهورهم في لفظة "الثقة" ، ولكن من النقاد من لا يقتصر في استعماله لهذه الكلمة على العدل الضابطين ، بل يستعملها أيضاً في وصف الصدوق عند الجمهور ، بل كان جماعة من المتقدمين ربما يطلقون كلمة ثقة لا يريدون بها أكثر من أن الراوي لا يعتمد الكذب ، يدل على ذلك أمور منها أن جماعة يجمعون بينها وبين عبارات التضعيف في سياق واحد .

والحاصل أن كلمة "ثقة" معناها المعروف التوثيق التام ، وقد تصرف عن هذا المعنى ولكن لا تصرف عنه إلا بدليل .

٤٠. ثقة إن شاء الله .

من وثق راوياً ثم استثنى كما في هذه العبارة فالظاهر أنه لم يخبره جيداً أو أنه عنده بعض التردد فيه ، وأنا أميل إلى أن مثل هذه اللفظة يكون صاحبها حسن الحديث لأنني أراها مقاربة لكلمة "صدوق" .

٤١. ثقة ربما أخطأ .

ثقة يخطئ أحياناً قليلة ؛ وانظر "ثقة ربما أغرب" .

٤٢. ثقة ربما أغرب .

لا ينبغي أن يهدر قول ابن حبان أو غيره من النقاد في الراوي الذي يوثقه : "ربما أغرب" ، أو "يُغرب" ، وذلك لأن الناقد يعلم أن كل الثقات أو أكثرهم ربما يغربون أو يهيمون ، فما كان ليختص بعضهم عند توثيقه له بهذه الزيادة أي "ربما أغرب" إلا لفائدة ؛ وهي - على ما يظهر - الإشعار بأنه ليس من ذوي الإتيان الفائق ، وأنه إذا خالفه ثقة من الذين لم يعكّر صفو توثيقهم بهذه اللفظة أو نحوها فالأصل في حكم ذلك الاختلاف تقديم رواية ذلك الموثق توثيقاً تاماً أو مطلقاً ، أي العاري توثيقه عن تلك اللفظة . ولكن ابن حبان - والحق يقال - ربما تسرع فوصف الراوي الثقة بأنه يهيم أو يُغرب ، بمجرد وقوفه على رواية واحدة له وجده واهماً فيها. ويتراءى أن معنى قولهم في الراوي : "ثقة ربما أخطأ" قريب من معنى قول الجمهور : "صدوق" .

٤٣. ثقة ربما وهم .

هي بمعنى "ثقة ربما أخطأ" وقريب من ذلك عبارة "ثقة ربما أغرب" ، فانظرهما.

٤٤. ثقة صدوق .

هذه العبارة قد تطلق على الراوي الثقة فيكون فيها معنى التوكيد لتوثيقه ؛ وقد يطلقها الناقد على من يتردد فيه بين مرتبتي الثقة والصدوق ، أو الذي يكون أحياناً ثقة وأحياناً أخرى صدوقاً ؛ ولعل التوسط في أمرها هو الأقرب ، فيكون معناها كمعنى "ثقة" ، إلا إذا قامت قرينة تقود إلى الأخذ بمعنى أعلى أو أدنى فيصير حينئذ إليها .

٤٥. ثقة صدوق ليس بحجة .

انظر "ثقة وليس ممن يوصف بالضبط" .

٤٦. ثقة صدوق إلى الضعف ما هو .

انظر "ثقة وليس ممن يوصف بالضبط" .



هي بمعنى قولهم "ثقة يخطئ"، فإظهارها، وانظر "ثقة ربما أخطأ"

٥٣. ثقة وليس بحجة .

انظر " حجة "

٥٤. ثقة وليس ممن يوصف بالضبط .

سبق الكلام تحت مصطلح "ثقة" على طريقة من يجمع بين كلمة "ثقة" وبعض الكلمات الأخرى التي ظاهرها - بحسب اصطلاح الجمهور - مخالف لظاهر كلمة ثقة . وفيما يلي ثلاثة مباحث مختصرة دائرة حول هذه القضية :

المبحث الأول :

في اصطلاح يعقوب بن شيبه في قوله "ثقة" : كان يعقوب بن شيبه ممن يخرج عن اصطلاح الجمهور في لفظة ثقة إذا قرن بها هو أدنى منها . فقد قال في محمد بن سابق كما في "هدي الساري" (ص ٦١٢) : وكذلك جمع يعقوب بين كلمة صدوق وبعض عبارات التضعيف ، كقوله في مندل بن علي كما في " تاريخ بغداد " (٢٥٠/١٣) : "وأصحابنا يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم من نظرائهم يضعفونه في الحديث ، وكان خيراً فاضلاً صدوقاً وهو ضعيف الحديث وهو أقوى من أخيه في الحديث" .

وبهذا يُعلم أن توثيق يعقوب بن شيبه لبعض الرواة قد لا يكون دالاً على التوثيق المطلق المصطلح عليه عند جمهور المحدثين ، ويتأكد ذلك ، أي عدم الدلالة ، عندما يقرن يعقوب بكلمة "ثقة" كلمة تليين أو تضعيف ؛ وانظر "إلى الضعف ما هو" .

وقال الشيخ عبد الله السعد "حفظه الله وبارك في علمه" عند كلامه على توثيق يعقوب بن شيبه لعبدالله بن عمر العمري : "وأما توثيق يعقوب بن شيبه له ؛ فجوابه : أن يعقوب لم يوثقه توثيقاً مطلقاً ؛ بل ليثقه وأشار إلى ضعفه ؛ فقال : ثقة صدوق ، وفي حديثه اضطراب .

فذكر أن في حديثه اضطراباً ، وأما قوله "ثقة" فلا يظهر أنه يقصد الثقة في الحديث ، وإنما يقصد الثقة في نفسه ؛ بدليل ما تقدّم وكثيراً ما يقرن يعقوب بن شيبه التوثيق مع التضعيف . كقوله عن عبدالله بن محمد بن عقيل : صدوق ، وفي حديثه ضعف شديد .

سئل عثمان بن أبي شيبة عن أشعث بن سوار ، فقال : ثقة صدوق ، قيل : هو حجة ؟ قال : أما حجة فلا . أحمد بن يونس كان ثقة ليس بحجة ؛ قاله عثمان بن أبي شيبة

عبد الرحمن بن سليمان : ثقة ، قاله يحيى ؛ وقال عثمان : هو ثقة صدوق ليس بحجة .

والنظر في معنى قوله هذا عن الثلاثة المذكورين ، وفيهم الثقتان النبيلان : فضيل وأحمد ، يدور على أنحاء :

لا ينبغي أن يؤخذ من تأويل هذا المصطلح توهين الإمام الثبت المتقن المأمون أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي شيخ الإسلام . وإليك ما قاله الحافظ الذهبي رداً على قول عثمان بن أبي شيبة عنه " ثقة وليس بحجة "

قال الحافظ "الذهبي في" "ميزان الاعتدال" (٣٤/٨) : " اليربوعي أوثق من عثمان . قال فيه أحمد بن حنبل : شيخ الإسلام . وقال أبو حاتم : كان ثقة متقناً . وقال النسائي : ثقة . وقال ابن سعد والعجلي : ثقة صدوق صاحب سنة . وقال الخليلي : ثقة متفق عليه . وقال ابن قانع : ثقة مأمون . وذكره ابن حبان في الثقات . (ثانياً) : تأويل قولهم فلان حجة . قد بان لنا من معاني الحجة عندهم :

١. الذي ثبتت إمامته ، وذاعت شهرته ، وعرف فضله . وهذا معنى واسع ، ولكنه غير شائع الاستعمال ، وربما يستعمله بعض المتساهلين من أنمة التعديل والتزكية ، كابن سعد . وهو واقع بكثرة في تراجم المتأخرين كالحافظ الذهبي في كتابيه " سير الأعلام " و " تذكرة الحفاظ " .

٢. الحافظ الضابط المتقن . وهذا أشيع معانيه ، وربما اقتصر عليه الأكثر . سئل يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي فقال : ثقة وليس بحجة .

٣. الذي يرجع إليه عند الاختلاف ويؤخذ بقوله ، فهو كالقائم مقام الدليل والبرهان ، أو الذي تدفع به الخصومة . قال أبو زرعة الدمشقي : قلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة ، فقلت له : محمد بن إسحاق منهم ؟ ، فقال : كان ثقة ، إنما الحجة عبيد الله بن عمر ومالك بن أنس وذكر قوماً آخرين .

وهذا من ألطف المعاني وأخفاها ، وإنما يستعمله المتشددون أمثال : عبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن معين ، وأبي حاتم الرازي ؛ وعليه ينتزل قول عثمان بن أبي شيبة ، ومن طالع أحكامه على الرجال حكم من غير تردد أنه في عدادهم ، وإن وثق بعض الضعفاء .

٤. أن الحجة بالمعنى السابق ، ولكن مقروناً براو ما أكثر الثقة ملازمته والأخذ عنه ، فكان الأضبط والأوثق والأحفظ لحديثه دون سائر أصحابه ؛ وذلك شبيهة بقولهم : الثوري حجة في الأعمش على سائر أصحابه . مالك حجة في الزهري على سائر أصحابه . ابن عيينة حجة في عمرو بن دينار على سائر أصحابه . حماد بن سلمة حجة في ثابت البناني على سائر أصحابه . شعبة حجة في قتادة على سائر أصحابه .

٥٥. ثقة يخطئ .

هذه الكلمة يختلف معناها بحسب قائلها ومن قيلت فيه ومقامها ، فالمكثر جداً إذا قيل فيه : " يخطئ " ، فليس ذلك بضائره كثيراً ، بخلاف المقل فإنه إذا قيل فيه : " يخطئ " ، فربما كان ذلك دليلاً على ضعفه ووهنه أو تدل - في الأقل - على لينه .

٥٦. جيد الحديث.

"من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول : الجيد والقوي والصالح والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت .

فأما الجيد فقال شيخ الاسلام في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحابه الزهري عن سالم عن أبيه : "عبارة أحمد : أجود الأسانيد ، كذا أخرجه الحاكم" .

قال : هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك : من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة ؛ وفي "جامع الترمذي" في الطب : هذا حديث جيد حسن ؛ وكذا قال غيره : لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم ، إلا أن الجهد منهم لا يعدل عن "صحيح" إلى "جيد" ،

إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح ، وكذا القوي .

الاستدلال على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح بما ذكر ، استدلال فيه نظر ، فهل يلزم من قول الناقد : "أقوى أو أحسن الأسانيد إسناد فلان عن فلان" أن نقول : إنه يساوي بين القوي والصحيح ، أو نقول : إنه يساوي بين الحسن والصحيح ؟ وهل يلزم من قول من قال : "أصح شيء في هذا الباب هذا الحديث" ، ثم يذكر حديثاً ضعيفاً أنه يساوي بين الصحيح والضعيف ؟

هذا بين البطلان فقد قال العلماء أن المراد بمثل هذه العبارة قد يكون أن أقل أحاديث هذا الباب ضعفاً هو ذلك الحديث . وكذلك عبارة الترمذي لا دليل فيها على أنه يساوي بين الجيد والصحيح .

وانظر بعض ما يتعلق بهذا الموضوع - أي معنى كلمة جيد - في الكلام على "صالح" و "حسن" و "شيخ"

وقال الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في "التحرير" (١/١٧٥) في شرح معنى قولهم "جيد الحديث" : "عبارة تعديل واحتجاج ، مستعملة عندهم بغير شيوع ، واستعملوها بما يساوي "ثقة" ، ولذا فربما اقترنت بها في كلام بعض النقاد .

فمن ذلك ، قول أحمد بن حنبل في زكريا بن أبي زائدة : "جيد الحديث ، ثقة قول المتقدمين في الحديث : "حديث جيد" يريدون به الصحة في الغالب ، ولكن المتأخرين استعملوا لفظة "جيد" في منزلة متوسطة أو مترددة عندهم بين الصحيح والحسن . ومنه يعلم معنى قولهم في الراوي "جيد الحديث" .

حرف الحاء

هذه الكلمة تقال في عُرف المحدثين في حق الراوي الذي يروي عن كل أحد ولا ينتقي مروياته، وفي حق المصنف الذي لا ينتقد ما يرويه أو ما يدخله في مصنفاته في الفقه أو التفسير أو الوعظ أو غير ذلك. وفيها إشارة إلى الإكثار الذي هو مظنة عدم الاتقان.

قال البغوي: حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن مغيرة قال : قيل للشعبي : رأيت قتادة؟ قال : نعم، كان حاطب ليل. وقال ابن حجر في ترجمة ثمامة بن أشرس من لسان الميزان (٤٠٠/٢) عقب قصة نقلها عن ابن الجوزي : "ودلت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به".

٥٨. حجة.

قولهم في الراوي : "هو حجة" يعنون به أنه ثقة متقن بالغ من الوثاقة أعلى مراتبها ، يصحح حديثه ويحتج به ، ولو تفرد بروايته ، إلا إذا قام الدليل القوي على وهمه فيه؛ وإذا اختلف الأقران النقات كان الحجة منهم صالحاً في الجملة لترجيح قول أحد طرفيهما؛ ولكن ليس معنى ذلك أنه يرجح قوله على من هو دونه من النقات مطلقاً ؛ فقد تقوم القرينة على ضد ذلك، وإن كان هذا نادراً. قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٩٧٩/٣) : "الحافظ أعلى من المفيد في العرف ، كما أن الحجة فوق الثقة". انظر للتفصيل " ثقة وليس ممن يوصف بالضبط".

٥٩. حديثه ليس بشيء.

قال السخاوي في "فتح المغيث" : ... على أنا قد روينا عن المزني قال : سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذاب ، فقال لي : يا إبراهيم اكس أفاضك ، أحسنها ، لا تقل : فلان كذاب ، ولكن قل : حديثه ليس بشيء ؛ وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية .

وفي كلام السخاوي هذا نظر ، والظاهر أن الشافعي أرشد المزني إلى تخفيف ألفاظه عند الطعن في الكذابين والمتهمين من الرواة والاكتفاء بما يدل على سقوط حديثهم وتركه ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من عبارة الشافعي هذه ما قاله السخاوي فإنه لا يلزم منها أن يمتنع الشافعي من إطلاق لفظة "حديثه ليس بشيء" على غير الكذابين والوضاعين ، ممن هو ساقط متروك ، وهذا ظاهر ؛ وإن كان الأحسن في كلمات النقاد أن تكون كل لفظة مختصة بمعنى واحد أو حكم واحد .

نعم إن وردت هذه اللفظة في كلام الشافعي احتملت بقوة أن يكون الراوي كذاباً أو متروكاً ، فحينئذ نحتاج للنظر في القرائن ؛ وذلك بخلاف "حديثه ليس بشيء" عند الجمهور فإن المتبادر أن يكون الراوي متروكاً مع احتمال أن يكون ضعيفاً فقط ، وأما أن يكون كذاباً عندهم فهو احتمال بعيد .

٦٠. حديثه مشهور.

هذه العبارة ظاهرها يقتضي أن تكون وصفاً للراوي الذي من عادته أن يحدث بما هو معروف ومشهور دون ما كان منكراً وغريباً ، ولكن الاستقراء يدل على أن هذه العبارة قد ترد على غير هذا النحو ؛ ومن ذلك أن يريد الناقد أن حديث ذلك الراوي مشهور عن روى عنهم ، فما كان فيه من إنكار فمِنْ قِبَلِهِ ؛ فمثلاً أسد بن موسى قال فيه ابن حزم : منكر الحديث ، وقال فيه البخاري : مشهور الحديث ، فقال المعلمي في "التتكيل" (ص ٤١٣-٤١٤) : "وهذا [يعني قول البخاري] بحسب الظاهر يُبطل قول ابن حزم ، لكن يجمع بينهما قول ابن يونس "حدث بأحاديث منكراً ، وأحسب الآفة من غيره" ، وقول النسائي ثقة ولو لم يصنف لكان خيراً له" ، وذلك أنه لما صنف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت في ذلك مناكير ، فحمل ابن حزم على أسد ، ورأى ابن يونس أن أحاديثه عن الثقات معروفة ؛ وحقق البخاري فقال : "حديثه مشهور" ، يريد - والله أعلم - مشهور عن روى عنهم ، فما كان فيه من إنكار فمن قبله.

٦١. حديثه يشبه حديث الصالحين .

إذا قيل في الراوي "حديثه يشبه حديث الصالحين" : قد يتبادر لمن وقف على هذا اللفظ أنه لفظ تعديل ، وليس الأمر كذلك ، وسر المسألة أن تعلم أن الصالحين - غير الأئمة الأثبات منهم - اشتغلوا بالعبادة ، وغفلوا عن ضبط الحديث ومراجعته وحضور مجالسه ، حتى كثرت الأوهام بل الأكاذيب في حديثهم ، بسبب غفلتهم وعدم اشتغالهم بهذا العلم ، بل منهم من كان يحرق كتبه أو يغسلها أو يدفنها ، ظاناً أن هذا يزكي نفسه ويُبعده عن الرياء وحفظ النفس ، وقد يُحتاج إليه فيُسأل عن حديث فيحدث به على التوهم ، وليس معه أصول ، فشاع عند العلماء أن العبّاد أصحاب غفلة في الحديث وإن كانوا أهل أمانة وتقوى . وقد قال يحيى بن سعيد القطان : "ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث" ، أي أن الكذب يجري على ألسنتهم ، وهم لا يميزون ، فإذا كان الراوي مغفلاً وتكثر المناكير في حديثه قالوا : "حديثه يشبه حديث الصالحين" ؛ وانظر لهذا مقدمة صحيح مسلم .

٦٢. حرك رأسه.

تحريك الناقد رأسه عندما يُسأل عن راوٍ هو إشارة منه إلى تضعيفه إلى تضعيفه وعدم الرضا به ، ثم ذلك التحريك قد يكون مقروناً ببيان حال الراوي ، وقد يكون مجرداً عن ذلك .

٦٣. حرك يده .

تحريك الناقد يده يأتي على أكثر من معنى .

من ذلك - وهو الأكثر - تقليبها بمعنى أن حال الراوي مضطرب ، فتارة يحدث فيصيب ، وتارة يحدث فيخطئ ، فذلك قريب من قولهم في الراوي "تُغَرَف وتُتَكَر". ولعلها تأتي أحياناً بمعنى التردد أو التوقف في حال الراوي ، فكأنها بمعنى "لا أدري". وتأتي بمعنى ذم الراوي. قال علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد

ونكر عمر بن الوليد الشني ، فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه ، قال علي : فاسترجعت أنا فقال : ما لك ؟ قلت : إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي ، قال : ليس هو عندي ممن أعتمد عليه ، ولكنه لا بأس به .

٦٤. حمالة الحطب .

استعمل ابن معين هذه الكلمة في جماعة من الضعفاء كناية عن ضعفهم وهلاكهم؛ روى ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٧٩/٨) (٢١٩٦) .

٦٥. حيوان .

هذه اللفظة من ألفاظ الإمام الذهبي في الجمع بين التجهيل التام والتجريح الشديد؛ وغالباً ما يقولها في المجاهيل من رواة الأباطيل ، وفي المجاهيل من شيوخ المجاهيل إذا روي ما ينكر ؛ وبعبارة أخرى أقول: لعل أغلب الذين أطلق عليهم الذهبي العبارة المذكورة مجاهيل متهمون ، أو - في الأقل - مجاهيل يصلحون للحمل عليهم بشدة ، فيما روي من منكرات وأباطيل ، أو فيما ألصق بهم من منكرات تليق بمثلهم لكمال جهالتهم أو لمناسبة ذلك لحال

حرف الدال

٦٦. دعني لا أقيء .

الخطيب عن مزاحم بن زفر قال : قلنا لشعبة : ما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال : دعني لا أقيء وأخرجه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (١٤٣/١ و ٣١٣/٤) : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم عن أبيه ، عن أبي مسهر عن مزاحم بن زفر وهذا - كما هو ظاهر - توهين شديد لحال هذا الراوي من قبل شعبة رحمه الله .

٦٧. دعوا حديثه فإنه كان يسب السلف .

انظر "قد عرفته"

حرف الذال

٦٨. ذاهب الحديث .

ذاهب الحديث معناها الاصطلاحي : متروك ساقط الحديث .
ومثل كلمة "ذاهب الحديث" في معناها كلمة "ذهب حديثه" ، و"ذاهب" ، إلا في حالات تستثنى ، وكما يأتي تفصيله في شرح "ذهب حديثه" .

٦٩. ذهب حديثه .

الأصل أنها بمعنى "ذهب الحديث" أي هو متروك الحديث .

وقد قيلت هذه اللفظة - أي "ذهب حديثه" - في جماعة من المتروكين والمتهمين .

ثم إنهم كأنهم كانوا يستعملون هذه الكلمة للتعبير عن حال المتروك ، أحياناً ، لأن تركهم إياه كان سبباً في ذهاب حديثه وضياعه ؛ ولا يشترط لذهاب حديثه حقيقة - أو حكماً - أن يُجمع الرواة على تركه ؛ ولكن يكفي في ذلك أن يتركه الثقات ، فإن ما يبقى منه بأيدي الضعفاء والمتروكين والمدلسين ممن رووا عن ذلك المتروك لا يعد شيئاً ذا بال في اعتبارات النقاد ؛ كما قال البخاري ، قال يحيى بن يحيى : كان خارجة بن مصعب يدلس عن غياث بن إبراهيم ، وغياث ذهب حديثه ، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره ؛ لأن من لا يروي عنه الثقات لا يمكن اعتبار حديثه ودراسته .

وهذا بعض ما ورد من عباراتهم التي قرن فيها بين كلمة "ذهب حديثه" وكلمة أخرى ، وهي عبارات تحتاج إلى التدبر والتأمل ، فبعض تلك القرائن تُخرج هذا الاصطلاح عن جادته المذكورة ، فقد يكون المراد هو مجرد المعنى اللغوي ، أي ضياع حديث الراوي أو معظمه ، بسبب ضياع كتبه أو تلفها أو موته قبل أن يحدث بمسموعاته .

٧٠. ذو مناكير .

هذه من الألفاظ الدالة على كون الراوي متروكاً ، لأنه صاحب أحاديث منكرة ، فهو كمن يقال له : "منكر الحديث" .

٧١. رد حديثه .

هذه من الألفاظ المستعملة في المتروكين من الرواة ، ومع ذلك فليُنظر فربما تبين أن بعض النقاد خرج عن هذا الأصل فاستعملها في ضعيف غير متروك . ومن ذلك قوله "ردوا حديثه" .

٧٢. رديء الحفظ .

انظر "لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد" .

٧٣. رماه فلان .

هذه من عبارات الإمام البخاري التي معناها "وصفه فلان بالكذب" أو "اتهمه بالكذب" . قال ابن حجر في (هدي الساري) (ص ٤٨٠) : "وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائدٌ وتحرُّ بليغٌ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل .

٧٤. روى أحاديث منكرة .

الأصل في هذه الجارة أنها جارة تجريح ، قال حرب بن إسماعيل الكرماني : قلت لأحمد بن حنبل :

قيس بن الربيع ، أي شيء ضعفه ؟ قال : روى أحاديث منكراً ولكن إذا كان الراوي ممن ثبتت عدالته فهي حينئذ إشارة إلى أن في أحاديثه أحاديث منكراً قليلة نسبياً ، لا ينزل بسببها عن درجة النقائ في الجملة ، وإن نزل بها عن درجة المتقنين ؛ فينبغي - لذلك - الحذر من قبول أفرادها قبل التثبت والدراسة الكافية .

ويفرق بين "منكر الحديث" و "روى أحاديث منكراً" أن من يقال فيه " منكر الحديث " ليس كمن يقال فيه : "روى أحاديث منكراً" ، لأن "منكر الحديث" وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً ، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : "يروي أحاديث منكراً" ، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم ، وإليه المرجع في حديث "إنما الأعمال بالنيات" : فكلما "روى أحاديث منكراً" تختلف معناها باختلاف السياق :

فتكون دفاعاً عن الراوي وتوثيقاً له ، وذلك إذا ورد في السياق ما يفيد أن النكارة من غيره ، كما في النص المتقدم . وتكون توهيناً للراوي وحكماً عليه بالترك ، وذلك إذا قرن بها ما يدل على ذلك ، مثل قول الناقد "روى أحاديث منكراً عن شيوخ ثقات" أو "روى أحاديث منكراً والحمل فيها عليه" "روى أحاديث منكراً لا يتابع عليها" "روى أحاديث منكراً وهو متهم" . وأما إذا لم يقرن الناقد بكلمة "روى أحاديث منكراً" ما يدل صراحة على تبرئة الراوي من تبعة تلك الأحاديث ، أو يدل صراحة على أن الحمل فيها عليه ، ولم يوجد على هذا ولا ذاك أي قرينة صريحة أو شبه صريحة ، بل وردت هذه الكلمة مجردة ، فالأصل فيها حينئذ أنها جرح في الراوي ، وأن الحمل في تلك النكارة يكون عليه ؛ ولكن مع ذلك قد يكون المراد بها أنه كان ذلك يقع منه أحياناً ، وقد يكون المراد أنه منكر الحديث أي أن كل ما رواه - أو معظمه - منكر ؛ فلا بد إذن من البحث عن الدلائل والقرائن المعينة للمراد والمُعينة على فهمه أو المرجحة له .

٧٥ . روى الحديث على أوجه .

رواية الحديث على أوجه لها عدة أسباب :

فقد يكون سبب ذلك سوء الحفظ ، فيضطرب الراوي ويروي الحديث على أوجه قد يكون سبب ذلك كثرة الرحلة والاستغال بهذا الفن ، كما كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول : الحديث إذا لم يكن عندي من مئة طريق فأنا فيه يتيم .

والحفاظ قد شهر عنهم رواية الحديث على وجهين فأكثر ، ولذلك تراهم في كتب العلل إذا اختلفت النقائ على أحد الحفاظ أهل الرحلة والاجتهاد في الطلب يقولون : والحديث محمول على الوجهين .

وقد يكون السبب في ذلك أنه يروي الحديث بالمعنى لا يلتزم لفظاً واحداً ، مع أن الراوي ثقة قد يكون ذلك لأن الراوي يكذب في الحديث ، فيتزين في كل مجلس بما يليق به ، فإذا كان بحضرة أحد النقاد فإنه يروي الحديث بوجه مقبول ، وإذا كان أمام أضرابه فإنه يروي الحديث بوجه آخر . قد يكون في بلدة بوجه ، وفي

أخرى بوجه آخر ، والله المستعان. قد يكون سبب ذلك التدليس : تعمية للأمر ، وتوعيراً للطريق أمام الباحث . وكل حالة من هذه الحالات لها حكم خاص ، ويتضح لك هذا أو ذاك بالقرائن .

٧٦. روى عنه الناس.

يعبر المترجمون في كتب الرجال والتراجم وغيرها بمثل هذه العبارة للإشارة إلى كثرة من روى عن ذلك المترجم من أهل عصره ، فكأنه قال : روى عنه معظم أهل عصره من أهل الحديث وطلبته.

حرف السين

٧٧. ساقط .

يوصف بهذه اللفظة ما كان ساقطاً عن رتبتي الاحتجاج والاستشهاد من الأحاديث أو الرواة ، فهي بمعنى كلمة "متروك" . وأما إذا قيدوها فقالوا : "ساقط عن رتبة الاحتجاج به" أو "سقط الاحتجاج به" فإنه لا يلزم من هذه العبارة المقيدة السقوط عن رتبة الاستشهاد ولا عدمه ، وإن كانت دلالتها على الترك والسقوط التام أقرب .

٧٨ . ساقط الحديث.

هي بمعنى "ساقط"

٧٩. ساقط عدم .

هذه من الألفاظ الدالة على كون الراوي متروكاً ، فهي بمعنى "ساقط الحديث" وفيها زيادة تأكيد لسقوطه وتركه ، فكما أن عدم لا يُنتفع به فكذلك المتروك ، ولذلك شبهوا المتروك بالمعدوم فوصفوه بصفة عدم . أو تكون العبارة بمعنى أن الراوي قد عدم أهلية القبول .

٨٠. سرقة الحديث.

هي أن يختلق راو متابعاً من عنده ، تامة أو قاصرة ، لبعض ما سمعه أو وقف عليه أو بلغه من الروايات ، سواء أصح ذلك المروي أم لم يصح . وأكثر ما تقع السرقة في الأحاديث الغرائب والعوالي . هذا ويظهر أنهم أكثر ما كانوا يطلقون هذه الكلمة على ما إذا كان محدث ينفرد بحديث فيجيء راو آخر - وهو السارق - فيدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث . وأما وضع إسناد كامل لبعض المرويات ، أي اختلاق شواهد لها ، فيسمى وضع الاسناد ، ويسمى تركيب الاسناد ؛ ويسمى أيضاً سرقة المتن ؛ ويطلق عليه أحياناً اسم السرقة بلا تقييد.

فائدة : لعل الفرق بين قولهم "هو يسوي الأسانيد" ، وقولهم "هو يسرقها" : أن السرقة تصرف في السند من ابتدائه ، وأما التسوية فتصرف في السند من أثنائه .

تنبيه : السارق يوصف بأنه كذاب ، ولكن لا يطلق عليه اسم الوضع ؛ وإنما يوصف به مقيّداً فيقال : "يضع المتابعات" أو "يضع الطرق" أو "يضع الأسانيد" ؛ لأن إطلاق الوضع إنما ينصرف إلى وضع المتن وتركيب الأسانيد لها .

٨١. سكتوا عنه أو عليه البخاري وأبو حاتم.

سياًتي معناه في الفصل التالي.

٨٢. سكتوا عنه.

تأتي بمعنى أنهم لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، أي لم يبينوا حاله؛ ولكن البخاري يقول هذه اللفظة ويريد بها أنهم تركوه.

حرف الشين

٨٣. شيخ .

تأتي هذه اللفظة "شيخ" في باب النقد - أي التجريح والتعديل ونحوهما - بمعنى كثيرة أكثرها متقاربة أو متناسبة ، أو هي - في الأقل - راجعة إلى أصول قليلة أهمها ما يلي :
الأصل الأول : قلة روايته ؛ ولذلك تراهم أحياناً يطلقونها على المقل إذا لم يكن مشهوراً ولو كان مقبول الرواية

الثاني : قلة الرواة عنه ؛ وهذان قد يكونان سببين في جهالة حاله .

الثالث : قلة علمه ؛ فهم يصفون بها أحياناً من لم يكن من أهل العلم من الرواة .

الرابع : قلة اعتناؤه بضبط الروايات وحفظها ؛ وهذا قد يكون سبباً في سوء حفظه للمرويات ، أو عدم ضبطه وإتقانه لما يؤديه .

الخامس : كونه أهلاً لأن يروى عنه في الجملة ، وأنه من جملة الرواة الذين كُتبت أحاديثهم ، وصاروا شيوخاً لغيرهم .

وبناء على ما تقدم أو بعضه تراهم يطلقون كلمة "شيخ" أحياناً على المجهول ، وأحياناً على الضعيف الذي لم يشتد ضعفه ، وأحياناً على من هو وسط بين المقبولين والمردودين ، وأحياناً على من هو دون الأئمة والحفاظ سواء كان من الثقات أو لم يكن منهم . ولا بد هنا من الاستعانة بالقرائن والسياقات لمعرفة المراد في كل عبارة يقولها ناقد من النقاد .

٨٤. شيخ وسط.

من قُبلت فيه هذه الكلمة من الرواة فهو يستحق أن يستشهد به بشروط الاستشهاد ، ولا يحتج به مفرداً.

حرف الصاد

٨٥. صاحب حديث.

يطلق العلماء هذه الكلمة على من اشتدت عنايته بالأحاديث طلباً وسماعاً وكتابة وضبطاً وحفظاً ورواية وجمعاً وتصنيفاً ونحو ذلك مما يتعلق بهذه المسائل . ويقولون في وصف بعض الرواة أو الفقهاء: "لم يكن صاحب حديث" يريدون بذلك أنه ليس معتنياً بهذا الفن عناية كافية ، ولا معدوداً في جملة أهله ، وإن روى شيئاً من الأحاديث . وفي كثير من الأحيان تكون كلمة "لم يكن صاحب حديث" أو "ليس بصاحب حديث" ونحوهما غمزاً للراوي أو إشارة إلى تضعيفه.

٨٦. صالح.

اختلفت عبارات العلماء في بيان مرتبة الراوي الذي يصفه النقاد بكلمة "صالح" وكلمة "صالح الحديث" ، والصحيح أنها من كلمات التلبيين فإن الأئمة كثيراً ما كانوا يقرنونها بما يدل على ذلك من نحو قولهم "ليس بالقوي" و "فيه ضعف" و "لا يحتج به" و "يعتبر به" و "وسط" . فكلمة "صالح" يراد بها أحياناً الصلاح في الدين ولا يكون متعلقها حال الراوي في روايته ، فلا بد من ملاحظة القرائن والانتباه إلى سياق الكلام .

٨٧. صدوق.

تباينت استعمالات العلماء لهذه الكلمة ، وهي عند المتأخرين وكثير من المتقدمين تطلق على الرواة الذين هم في أدون مراتب التوثيق ، أو على من قاربهم ، وهي مرتبة العدل الضابط الذي خف ضبطه ، فهو ثقة غير متقن ، ويقع منه في روايته شيء من أوهام .

وهذا الصنف من الرواة يحتج بتفرد الواحد منهم جمهور المتأخرين ، فإنهم يطلقون الاحتجاج بتفرد الصدوق في الأحوال كلها ما لم يخالف من هو أوثق منه مخالفة كبيرة أو بينة ؛ وأما المتقدمون - وهم علماء الحديث على الحقيقة - ومن تبعهم ، فيحتجون بتفرد الصدوق ، تارة ، ويردونه تارة أخرى ، وذلك بحسب ما يتبين لهم من أمارات نقدية وقرائن تحف ذلك الخبر الذي يريدون أن يتجشموا الحكم عليه ؛ وعند علماء المتقدمين في أحكام ومعاني تفرد الرواة ودلائله ، من البحث والتفصيل ، ما ليس عند المتأخرين ؛ قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٧/١/١) في شرح جملة من مصطلحات المحدثين : "وجدت الألفاظ في الجرح

والتعديل على مراتب شتى ؛ وإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه ؛ وإذا قيل له : إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ؛ وهي المنزلة الثانية .

قال ابن الصلاح في "مقدمته" ص ١٣٤ " في شرح الفقرة الثانية من كلام ابن أبي حاتم : قلت : هذا كما قال ، لأن هذه العبارات [أي كلمة صدوق وأخواتها] لا تُشعر بشرطة الضبط ، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه ؛ وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع ؛ وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار .

وهذا الكلام من ابن الصلاح لا أعلم أنه تعقبه عليه أحد من العلماء المحققين ، بل أقره عليه الذهبي والعراقي وابن الملقن والبلقيني والسخاوي والسيوطي وغيرهم .

عبد الله بن يوسف الجديع في تعليقه على "المقنع" لابن الملقن في شرح عبارة ابن الصلاح هذه عندما نقلها ابن الملقن (٢٨٢/١-٢٨٣) ما نصه : "هذا هو التحقيق الذي يرتضيه أصحاب الفهم السليم لخفايا هذا العلم ، فإن الناقد العارف حين ينزل بوصف الراوي عن "ثقة" فيقول : "صدوق" لم ينزل إلا لمعنى أراد ، وهذا المعنى يعود إلى ضبطه وإتقانه ، فكأنه يقول : "هو صدوق وليس هو بالمتقن وليس حديثه كحديث الثقات" ؛ وهذا الموضع هو الذي يتنازع فيه النقاد بين القبول والرد ويعمل فيه التعصب عند غيرهم عمله ، وإلا فإن الحافظ الناقد أبا محمد بن أبي حاتم حين قال في الراوي الصدوق وشبهه : "يكتب حديثه وينظر فيه" إنما استفاد ذلك من ألفاظ الأئمة أهل الشأن ، والواقع يؤيد ذلك ، فإن الراوي الموصوف بمثل هذا الوصف لا يسلم غالباً من لين وخطأ في حديثه ، أو يكون قليل الحديث ليس بالمشهور ، مما يثير شبهة في نقله تحتاج إلى احتياط بالغ وتحراً شديد للخلوص إلى تقوية حديثه وتجويده .

وكذلك المعقول الصحيح يوافق هذا ويؤيده ، فالصدوق إن اعتبرنا حديثه فلم نجد نفرد بأصل وروى ما رواه الثقات وقل إغرابه بالأسانيد والمتون حسناً حديثه وجودناه ، وهذا في كل حديث بعينه ، وإن وجدناه نفرد بأصل كحكم لا يأتي إلا من طريقه قلنا : أين ثقات الأمة وأئمتها من طبقته عن حفظ هذا الأصل ونقله لينفرد به صدوق دونهم ؟

قال الحافظ الذهبي في "الميزان" (١٤٠/٣) "ترجمة علي بن المديني" : "وإن نفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً ، وإن نفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً بصيرته متروك الحديث" . ولو تأملت كتاب "الضعفاء" للعقيلي أو كامل ابن عدي أو ميزان الذهبي وما أودع فيها مما ينكر على روايتها من الحديث مع وصف الكثيرين منهم بالصدق لقام لك البرهان جلياً على صحة ما ذكرت لك ، فكن يقظاً لذلك .

واعلم أن الحديث الحسن الذي يساوي الصحيح في الاحتجاج به هو ما نتج الحكم بحسنه عن سبر وتأمل ، لا بمجرد النظر إلى ظاهر الإسناد. وقال أيضاً : في بيان معنى قولهم "صدوق" : "وصف الراوي بهذه العبارة جرى عند المتأخرين حملها على من يكون في مرتبة من يقولون فيه : "حسن الحديث" ، والاصطلاح لا حرج فيه ، لكن ليس على ذلك الإطلاق استعمال السلف .

نعم ، هي مرتبة دون الثقة في غالب استعمالهم ، بل حديث الموصوف بها - على ما نص عليه ابن أبي حاتم عن منهج أنمة الحديث - أنه يكتب وينظر فيه ، أي لا يؤخذ ثابتاً على التسليم ، حتى تدفع عنه مظنة الخطأ والوهم ، ويكون ذلك الحديث المعين منه محفوظاً .

والصدوق هو من يحكم بحسن حديثه عند اندفاع تلك المظنة ؛ وقد تأتي "صدوق" وصفاً للثقة المبرز في الحفظ والإتقان ، فيكون إطلاقها عليه مجردة لا يخلو من قصور من قبل القائل ، لا ينزل بدرجة ذلك الحافظ ، من أجل ما استقر من العلم بمنزلته . وذلك مثل قول أبي حاتم الرازي في عمرو بن علي الفلاس : "كان أرشق من علي بن المديني ، وهو بصري صدوق" .

وجدير أن تعلم أن عبارة "صدوق" قد تجماع وصف الراوي بكونه "ثقة" في قول الناقد ، يوصف الراوي بهما جميعاً ، فإذا وجدت ذلك في راوٍ فالأصل أنه بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة من قبل ذلك الناقد ؛ كقول أحمد بن حنبل في أبي بكر بن أبي شيبه : "صدوق ثقة" ، فأبو بكر متفق على حفظه وثقته ، فلم يقع هذا النعت له على سبيل التردد بين الوصفين ؛ وأكثر ما يأتي ذلك على هذا المعنى .

نعم ، قد يُطلق الوصفان مجموعين تارة ، ويشعر استعمالهما مقارنة بأوصاف سائر النقاد لذلك الراوي بأن المراد "هو صدوق أو ثقة" على سبيل التردد ، كقول أبي حاتم الرازي في سماك بن حرب : "صدوق ثقة" .

وربما جمع الناقد الأوصاف المتعددة من أوصاف التعديل في الراوي ، والتي لو جاءت مفردة لكان لكل منها دلالتها ومعناها ، لكنها حيث اجتمعت فإنها تحمل على تأكيد التعديل ، كقول أبي حاتم الرازي في السري بن يحيى الشيباني : "صدوق ، ثقة ، لا بأس به ، صالح الحديث" وربما جمعت إلى وصف أدنى ، فتنزل بالراوي عند الناقد له إلى تلك المرتبة الدنيا ، مع بقاء الوصف بالصدق في الجملة ، مثل عباد بن عباد المهلب ، قال فيه أبو حاتم : "صدوق ، لا بأس به" ، قيل له : يحتج بحديثه ؟ قال : "لا" . أما إذا جاء الوصفان من أكثر من قائل ، فالأصل اعتبار دلالات ألفاظ كل على سبيل الاستقلال ، فإن الرجل يختلف فيه بين أن يكون ثقة أو صدوقاً ، فيصار إلى تحرير أمره تارة بالجمع بين أقوالهم ، وتارة بالترجيح بدليله .

أما إذا اقترن بها وصف تليين ، فحينئذ يكون الراوي لين الحديث ، وتكون كلمة "صدوق" متعلقة بعدالة الراوي لا بضبطه ، فكان المراد منها معناها اللغوي ؛ وإنما الذي سوغ عندهم إطلاق هذه

الكلمة الاصطلاحية على مثل ذلك الراوي هو عدالته من جهة وقلة ضعفه من جهة أخرى ، وكأنه له نصيب من اسمها الاصطلاحى.

وكلمة الصدوق لها اصطلاحات أخرى غير هذا وسيأتي تمامها في موطنها إن شاء الله .

٨٨. صدوق إن شاء الله .

هذا الاستثناء من الناقد يُشعر بتردده في بلوغ الراوي إلى درجة الصدوق أي الذي يوصف بأنه صدوق من غير تردد، فينبغي أن يكون الثاني في قبول حديث هذا أكثر.

٨٩. صدوق إن شاء الله وله خطأ وأهام.

أي ضعيف غير شديد الضعف ، فهو لين الحديث.

٩٠. صدوق ثقة سيء الحفظ.

انظر " وليس ممن يوصف بالضبط "

٩١. صدوق حسن الحديث .

انظر " حسن الحديث "

٩٢. صدوق ربما يهم .

هي بمعنى "صدوق" ، ولا يقال: هي أدنى ، لأن الراوي الذي يقال فيه "صدوق" مجردة ما كان الناقد لينزل به عن مرتبة التوثيق التام إلى مرتبة الصدوق إلا لأنه وجد له أوهاماً اقتضت ذلك الإنزال ، أو ظن أنه كذلك ، أو تردد في حاله ؛ هذا هو الأغلب في أسباب نزولهم بالراوي إلى رتبة من يقال فيه : "صدوق"؛ وقد يكون ذلك الإنزال لأمر آخر ، كأن يكون بسبب بدعته غير المسقطة ، أو لغير ذلك .وبعبارة أخرى : كل راو موصوف بكلمة "صدوق" بمعناها الاصطلاحى فهو أهل لأن يهم ولكن من غير أن يكثر وهمه بحيث ينزل إلى مرتبة الضعفاء أو اللينين ، وكذلك ، من غير أن يندر وهمه كندرة أوهام النقائ التام توثيقهم ، أي أن الصدوق يهم أحياناً ، فإن أطلق الناقد كلمة "صدوق" ولم يقرنها بشيء فالأصل أن يكون أراد بها هذا المعنى ، وأما إن قرنها بعبارة "ربما وهم" فالظاهر أن هذه العبارة تفسيرٌ للأولى ، وبيانٌ للمراد بها ، لأن كلمة "صدوق" ربما استعملت أحياناً بمعنى التوثيق التام ، وربما استعملت أحياناً أخرى لإثبات العدالة المجردة ، من غير النقائ إلى حال ذلك الراوي في الضبط .

٩٣. صدوق سيء الحفظ.

من قيل فيه هذا القول فهو ضعيف ضعفاً لا يمنع من الاستشهاد بحديثه ، أي الاحتجاج بما توبع عليه ؛ وانظر (سيء الحفظ) .

٩٤. صدوق لأبأس به .

انظر " لأبأس به "

٩٥. صدوق ليس بمتقن .

أي له أخطاء غير قليلة ، ولكنه لا ينزل بها إلى مرتبة الضعف .

٩٦. صدوق وقد وثق .

هي بمعنى " صدوق "

٩٧. صدوق وليس بحجة .

انظر " الحجة "

٩٩. صويلح.

معنى هذه اللفظة - كما هو واضح - دون معنى كلمة " صالح " ، في سلم النقد .

وهي في عُرف المحدثين : كقولهم " صالح الحديث " في الصلاحية للاعتبار لا للاحتجاج ، وإن كانت صيغتها [أي اللغوية، ويعني التصغير] تفيد أنها دونها في القوة . وقد قيلت في كلام المتقدمين في طائفة غير كثيرة من الرواة ، وقعت في كلام يحيى بن معين وقالها أبو زرعة الرازي في فرد لعله لم يقلها في غيره . وقال الدارقطني في هارون بن مسلم صاحب الحناء : " صويلح ، يعتبر به " قل هذا ، مع التأمل لحال من قالها فيهم ابن معين وأبو زرعة ، على أن من هذا وصفه ليس بخارج عما قاله الدارقطني في هارون هذا . ثم أكثر من استعمالها الذهبي فيما لا يخرج عن استعمال من تقدم ، في المعنى الذي ذكر . واعلم أنه ليس من هذا أن يقال في الراوي : " له أحاديث صالحة " ، إذ ليس هذا وصفاً له في عموم ما روى ، بل هو وصف لبعض حديثه ، وقد يكون ما عدا تلك الأحاديث واهية منكرة .

حرف الضاء

١٠٠. ضعف.

أي وُصف بالضعف ، ويظهر أن هذه الصيغة تشير إلى أن قائلها غير جازم بضعف ذلك الراوي ، ولكنه قلد فيه غيره من غير أن يطمئن إطمئناناً كاملاً إلى صحة ما حكم به عليه ، أو تشير إلى أن التضعيف خفيف غير تام ، أي هو يشبه أن يكون تلييناً.

١٠١. ضعف قليلا .

هذا تليين للراوي ، أي تضعيف خفيف لا ينبغي معه إطلاق وصف الراوي بالضعف ، ولا سيما عند التحري والتدقيق.

١٠٢. ضعفوه .

من قيل فيه ذلك فالأصل فيه أنه ضعيف ، ولكن قد تدل القرائن بعد ذلك على ترك بعض من وصف بهذا الوصف ؛ وكثرة مضعفي الراوي من النقاد الكبار قد تدل على شدة ضعفه ، ولا سيما إذا لم يقوّه أحد منهم.

١٠٣. ضعفوه بمرة .

هذه من الألفاظ الدالة على كون الراوي متروكاً ، إذ معنى "ضعفوه بمرة" أنهم ضعفوه جداً ؛ قال السخاوي في شرح كلمة "واه مرة" : "أي قولاً واحداً لا تردد فيه ، وكأن الباء زيدت تأكيداً".

١٠٤. ضعيف .

هذه الكلمة شائعة على ألسنة المحدثين كثيراً ، وشاركهم في ذلك من شاركهم في فهمهم أو مشى على أثرهم ؛ فهم يصفون بها الحديث أو السند الذي هو أولى بالرد من القبول ، ويصفون بها أيضاً الراوي أو الناقد الذي تكاثرت أخطاؤه ومخالفاته ، بحيث صار الأصل في أحاديثه أنها أولى بالرد من القبول ، أيضاً. فالضعيف من الأحاديث أو الرواة هو المردود منهم .

ومن العلماء من يطلق هذه اللفظة أحياناً على جميع أقسام المردود من الحديث أو الرواة ، فيدخل فيها من الأحاديث الموضوع والضعيف جداً ، فضلاً عن الضعيف الذي لم يشتد ضعفه ؛ وكذلك أصحاب هذه الأصناف من الأحاديث ؛ ويكثر ذلك في اصطلاح أبي نعيم الأصبهاني في طائفة من كتبه ، والمنذري في "الترغيب والترهيب" والهيتمي في "مجمع الزوائد" وكثير ممن عاصروهم أو جاء بعدهم .: "قولهم "ضعيف" أو "ضعيف الحديث" هي صيغة جرح بلا تردد ، لكن هل هي مفسرة أو مجملة ؟
التحقيق : أنها مجملة ، فإذا عارضها تعديل معتبر لم يعتد بها حتى يبين وجهها وهذا بعد اعتبار مراتب النقد وأحوالهم.

ثم إن التضعيف بها قد يراد به الضعف اليسير ، كثقة أو صدوق إذا قورن بمن هو فوقه قيل فيه : "ضعيف الحديث" . وقد تطلق على الراوي ويراد بها أنه دون من يحتج بحديثه ، لسوء حفظه مثلاً ، ولكن يعتبر به ؛ هذا هو الأصل فيها .

وقد تطلق على المجروح الشديد الضعف الذي لا يكاد يكتب حديثه ، كقول أبي حاتم الرازي في حمزة بن نجيح أبي غمرة : "ضعيف الحديث" ، فقال ابنه : يكتب حديثه ؟ قال : "زحفاً"

١٠٥. ضعيف يعتبر به.

هذه اللفظة تعني أن الراوي يصلح للاستشهاد به ، وليس هو من نوع الضعيف الذي يكون حديثه متروكاً غير قابل للتقوية بتعدد طرقه ، ولا فرق عند المتأخرين بين قولهم في الراوي : "ضعيف" وقولهم فيه : "ضعيف يعتبر به" ، لأن الضعيف عندهم يعتبر به إلا إذا اشتد ضعفه ، بل هم يفرقون في الغالب بين الضعيف والشديد الضعف ، فيطلقون اللفظة في ذاك ، ويقينون - أي يصرحون - بشدة الضعف في هذا . ولكن مما ينبغي التنبيه له هو أن المتقدمين كانوا في كثير من الأحيان يطلقون كلمة "الاعتبار" ومشتقاتها ، وهم لا يريدون بها ما يريده المتأخرون من معنى الصلاحية للاستشهاد ، وإمكان التقوي بالمتابعات ؛ وإنما يريدون بها دراسة الأسانيد لمعرفة أحوال رواتها ، ولو كانوا متروكين ، ولتعيين من يكون عليه الحمل في الروايات الساقطة والباطلة .

حرف الطاء

١٠٦. طرحوا حديثه .

هذه من الألفاظ الدالة على كون الراوي متروكاً ، فالطرح هو الترك.

حرف العين

١٠٧. على يدي عدل.

أي ساقط تالف مستحق للترك وذلك إما لسقوط عدالته كاتهامه بالكذب ونحوه أو لفحش خطئه وشدة غفلته وكثرة تخليطه ؛ وقال ابن حجر في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي من "تهذيب التهذيب" تعليقا على قول ابن أبي حاتم فيه "سئل أبي عنه فقال : هو على يدي عدل" : "وقوله 'على يدي عدل' معناه قرب من الهلاك ؛ وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدلٌ ، فإذا دفع إليه من جنى جنابة جزموا بهلاكه غالباً ؛ ذكره ابن قتيبة وغيره ؛ وظن بعضهم أنه من ألفاظ التوثيق فلم يُصب" .

حرف الغين

١٠٨. غير مرضي.

الأقرب في معنى هذه اللفظة أنها دالة على كون الراوي متروكاً.

حرف الفاء

١٠٩. فارس الحديث.

هذه لفظة توثيق تام ، أو ثناء عالٍ ، تطلق على كبار أئمة هذه الصناعة الشريفة ، فهي مثل كلمة "جهبذ"

١١٠. فيه خلف.

أي مختلف فيه ؛ وهذه اللفظة تقال في الراوي المختلف فيه اختلافاً مؤثراً مانعاً من الاحتجاج به ، ومقتضياً للتوقف عنه ، أو مستحقاً أن ينظر فيه من أجل الترجيح بين طرفيه ، ولا تقال هذه الكلمة في عرف المحدثين ولا كلمة "مختلف فيه" لكل من وقع فيه شيء من اختلاف ، ولو كان يسيراً أو غير مؤثر ولا معتبر ، وإنما معناهما ما ذكرنا الآن .

فهذه الكلمة إذن لا يصح أن تطلق على كل من لم يتفق على حاله من الرواة أو على حكمه من الأخبار أو الأحكام . وإنما يصف بها العالم أو الباحث من رآه يصعب الترجيح بين أقوال المختلفين فيه ؛ وأما من تبين الراجح من أقوال النقاد في حقه ، فلا يجوز أن يوصف بأنه مختلف فيه مع الاختصار على هذا الوصف دون بيان الراجح من ضده ، وكذلك من ظن الناقد أن الترجيح بين أقوال النقاد فيه ممكن ومتيسر ولكنه هو عاجز عن ذلك في ذلك الوقت ، فلا يحق له أن يقتصر على نحو قوله "مختلف فيه" ، وإنما يقول : اختلف فيه العلماء ولم يتبين لي الراجح من أقوالهم أو لم يتيسر لي النظر في أمره أو نحو ذلك من المعاني ؛ ذاك لأن المختلف فيه الذي يتعذر - فرضاً - معرفة الراجح من أقوالهم في حقه يكون في حكم مجهول الحال فهو لذلك ضعيف الحديث ، وأما الذي ترجح في حقه وصف من الأوصاف فليس مجهولاً ولكن يحكم عليه بحسب ذلك الراجح .

١١١. فيه شيء.

إذا وردت كلمة "شيء" في كلام الناقد الذي هو بصدد بيان حال الراوي في الرواية فالظاهر أن معناها الضعف اليسير ، وقد يكون المراد البدعة أو شيئاً آخر ، ولكن الأصل هو وجود نعت في ذلك الراوي يقتضي تليينه.

١١٢. فيه ضعف.

أي "لئن الحديث" ، فمن قبلت فيه أحسن حالاً ممن أطلق تضعيفه فقل له : "ضعيف".

١١٣. فيه ضعف ما .

هي مثل "يه شيء"، ومعناها في الجملة أن الراوي لين الحديث ، كأن يكون في حفظه شيء من رداءة ، أو في تحمله شيء يسير من خلل ؛ والظاهر أنها من مرتبة من يقال له : "صدوق يخطئ" ، أو هي قريبة منها.

١١٤. فيه مقال .

تطلق هذه العبارة على نوعين من الرواة :
الأول : من اختلف في توثيقهم وتجريحهم ولعل هذه العبارة "فيه مقال" تُشعر هنا بأن جانب التجريح في الراوي هو الأقرب .
والثاني : من لم يرد فيه تعديل ولكن ورد فيه بعض غمز وتلحين .

١١٥. فيه نظر.

يستعمل الجمهور هذه العبارة في تضعيف الرواة والأحاديث والأحكام ونحو ذلك ، وهذا اصطلاح الإمام البخاري فيها بكثير قل من يتعرض لها سواء وسيأتي معناه الكامل في اصطلاحه الخاص.

١١٦. فيه نكارة.

يوصف الحديث بهذه العبارة إذا كانت نكارتة خفيفة ، هذا هو الأصل في العبارة ، وقد يقولها بعض المتنبئين أو المتساهلين في وصف الحديث المنكر ، ولكن ذلك قليل وهو عند المتقدمين أقل.

حرف القاف

١١٧. قوي إن شاء الله .

انظر " صدوق إن شاء الله "

حرف الكاف

١١٨. كان يرى السيف.

أي يرى مشروعية الخروج بالسيف على أئمة الجور. قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" ، في ترجمة الحسن بن صالح بن حي : وقولهم "كان يرى السيف" يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور ؛ وهذا مذهب للسلف قديم ، ولكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه ،

ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر ؛ وبمثل هذا الرأي لا يقدر في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام ، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد .

١١٩. كذا وكذا .

قال الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي : وقال أحمد : حديثه مضطرب ، وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق؟ قال : كذا وكذا . هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيمن يجيبه به والده ، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين وقال في "الميزان" أيضاً في ترجمة عتاب بن بشير الجزري : روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : عتاب بن بشير كذا وكذا ، قال عبد الله : الذي يقول فيه أبي كذا وكذا يحرك يده .
وقال في ترجمة يحيى بن سليم الطائفي : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : يحيى بن سليم كذا وكذا ، ولم يحمد . ففعل كلمة "كذا وكذا" من الإمام أحمد قريبة في معناها من كلمة "تعرف وتكرر".

١٢٠. كذاب.

معناه واضح.

حرف اللام

١٢١. لأرى عنه شيئاً.

إذا قال الناقد هذه العبارة في حق بعض الرواة من طبقة شيوخه فهي حينئذٍ تحتل معنيين :
الأول : ليس عندي شيء من حديثه فأرويه .
الثاني : تركت الرواية عنه ، عمداً ، لشدة ضعفه ، أو لبدعته ، أو لنزوله ، أو لغير ذلك . فينبغي ملاحظة القرائن الدالة على تعيين المعنى المراد .

١٢٢. لأعرفه.

هذه الكلمة تحسن من كبار الحفاظ المطلعين ، فإنَّ عَمَمَ معرفتهم للراوي له عند النقاد معنى مهم ، فإنه يكون في الغالب مجهول الحال ؛ وأهم من ذلك تصريحهم بعدم معرفتهم للحديث ، فإنه ينذر أن يصرح الجهيز من الأئمة في حديث بأنه لا يعرفه ثم يثبت ذلك الحديث ، ولا سيما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة فإنه يبعد عدم الاطلاع من الحفاظ الجهيز على ما يورده غيره فالظاهر عدمه ، وذلك بخلاف الأمر قبل تدوين الأخبار في الكتب فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ .

وليس كذلك قول الناقد في الراوي "لا أعرفه" فكم من راو معروف لم يعرفه كبار الحفاظ كابن معين وأبي حاتم وغيرهما ؛ ويستثنى مما تقدم أن يقول الناقد هذه العبارة في بلديه ؛ فالبغدادي مثلاً إذا لم يعرفه الخطيب - وهو الحفاظ الذي صرف أكثر عمره في تتبع الرواة البغداديين - لا يكون إلا مجهولاً ، ويستثنى منه كذلك المتأخرون كالذهبي وابن حجر وغيرهما ممن كان من أهل الاستقرار والاستقصاء وسعة الاطلاع والجمع والوقوف على المجاميع المدونة في الرجال ، فإنهم إذا قالوا في راو : "لم نعرفه" فإنه لا يبعد أن يحكم بجهالته ، فمثله إن لم يكون مجهولاً عند النقاد على الحقيقة فهو في حكم المجهول إلى أن يتبين خلاف ذلك .

١٢٣ . لأعلم به بأساً .

فهذه العبارة وقعت في كلام أحمد بن حنبل في جماعة من الرواة ، منهم : صالح بن نبهان مولى التوأمة قبل أن يختلط ، وعبد الله بن شريك ، والمختار بن قفل ، وداود بن صالح التمار ، ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، وعمر بن سعيد النخعي ، وقيس بن طلق ؛ ولم يقلها في راو من هؤلاء إلا وهو إما ثقة وإما صدوق ، ليس فيهم من ينزل عن ذلك . وشبيه به استعمال من جرت في قوله من سواه من النقاد ، كالذهبي من المتأخرين ، فإنه يقولها في رواية من المستورين أو من فوقهم .

١٢٤ . لا بأس به .

هذه الكلمة هي إحدى المصطلحات الشهيرة الدائرة على ألسنة المحدثين ؛ وهي عند الجمهور مساوية لكلمة صدوق ، وهي عند المتأخرين دالة على صلاحية الراوي الموصوف بها للاحتجاج به ، والتحقيق أنه لا يحتج به إذا خالفه من هو فوقه أو مثله أو تفرد بما لا يحتمل منه ، أو بما أعله بعض كبار الأئمة بما يمنع من ثبوته ، وقد قال علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد وذكر عمر بن الوليد الشني ، فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه ، قال علي : فاسترجعت أنا فقال : ما لك ؟ قلت : إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي ، قال : ليس هو عندي ممن أعتمد عليه ، ولكنه لا بأس به

فتأمل معنى "لا بأس به" عند يحيى بن سعيد ؛ فورودها في مثل هذا السياق الذي يتبين منه تفسيرها ، من مهمات الفوائد ، فإن يحيى بن سعيد إمام كبير في الجرح والتعديل بل هو شيخ كثير من أنمة الجرح والتعديل كأحمد وعلي ويحيى وعمر بن علي الفلاس .

فمن الواضح أن الإمام يحيى بن سعيد قد قال في الأثر السابق : "لا بأس به" في حق راو لا يحتج هو به ولا يعتمد عليه ، فإن لم يكن هذا الإمام قد استعمل هذه اللفظة بهذا المعنى استعمالاً خاصاً بسياق هذا الأثر ، فحينئذ يتبين أنه كان يستعملها فيمن لا يحتج هو به ولكنه عنده متماسك أو قوي في الجملة ؛ والله أعلم .

١٢٥. لا بأس به إن شاء الله .

هي في وصف الراوي أدنى رتبة له من قول الناقد فيه "لا بأس به" من غير أن يستثني ، لأن الاستثناء في مثل هذا المقام دال على التردد بسبب قلة خبرة الناقد بذلك الراوي أو عدم كفايتها للجزم بوصف حاله.

١٢٦. لا بأس به عندي .

الظاهر أن الناقد إنما يزيد في هذه العبارة كلمة "عندي" ، إما ليبين أنه يعلم أنه خالف في ذلك الحكم بعض العلماء ، أو أنه يتوقع أنه سيخالفه بعضهم ، أو ليبين أنه قال ذلك الكلام عن دراية واستقراء وخبرة.

١٢٧. لا تكتب حديثه .

هذه الكلمة إنما تقال في الأصل لمن لا يُنتفع بكتابة حديثه ، أي أنه متروك الحديث لا يحتج به ولا يستشهد به ، هذا الذي يدل عليه مقتضى صنيعهم في كتابة الأحاديث ومقاصدهم من الكتابة ، ولكن قد يقول الناقد هذه الكلمة لبعض تلامذته أو سائله في حق بعض الضعفاء الذين يستشهد بهم ولا يحتج بهم ، نصيحة لسائله إما لعلمه بإكثار ذلك السائل من أحاديث الضعفاء ، وإما لخوفه من اشتغاله بها عن أحاديث الثقات ، وإما لبدعة في ذلك الراوي أي المسؤول عنه ، أو لنزول في أحاديثه ، أو لغير ذلك .

١٢٨. لا شيء .

كلمة تضعيف للراوي ؛ وقال فيها عبد الله بن يوسف الجديع في "تحرير علوم الحديث" (٦٢٢/١) : "عبارة كثيرة الاستعمال ، وهي من ألفاظ التجريح المجملية . ومن أكثر النقاد استعمالاً لها : يحيى بن معين ، كما وقعت في كلام غيره بقلّة ، كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل والبخاري وأبي زرعة الرازي وغيرهم . ولم أجد لها خارجة عن دلالة قولهم : "ليس بشيء" ، فأكثر من قيلت فيهم الضعفاء ، ومراتبهم في الضعف تتفاوت بين خفته كاللّين ، وشدّته كالثّمة بالكذب .

١٢٩. لا يتابع على حديثه .

يعني أنه يروي أحاديث ينفرد بها ولا تحتمل منه والحمل فيها عليه ، فهو إما واهم فيها ، لضعف حفظه وكثرة خطئه ، وهذا هو الغالب من معانيها ، وإما أنه يكذب فيها ، بالوضع أصلاً ، أو بالسرقة ، أو بتركيب الأسانيد ، أو بنحو ذلك من أنواع التصرف الباطل في الروايات .

تنبيهات :

التنبيه الأول :

بعض النقاد كان ربما قال : "فلان لم يتابع على هذا الحديث" ، وهو يريد بهذه العبارة أن ذلك الراوي لم يتابعه على حديثه المشار إليه من يُعتد بمتابعته ، ولم يكن مراده أنه لم يتابع أصلاً ، فليعلم ذلك.

١٣٨. ليس بشيء.

معنى كلمة "الشيء" في العرف واللغة معروف، فهو الاسم الذي يصح أن يطلق على كل موجود؛ وأما قول أهل الحديث في الراوي "ليس بشيء" فهو على طريق المبالغة في الذم، فذلك وصف بصفة المعدم، وكأنه وصف بذلك لأنه لا ينتفع بمروياته. وقال المنذري في "جزئه الذي أجاب فيه على مسائل في الجرح والتعديل": وأما قولهم: فلان ليس بشيء، ويقولون مرة: ليس حديثه بشيء؛ فهذا يُنظر فيه، فإن كان الذي قيل فيه هذا قد وثقه غير هذا القائل واحتج به، فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشيء يُحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد وغير ذلك. وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمره فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشيء يُحتج به ولا يعتبر به ولا يستشهد به؛ ويلتحق هذا بالمتروك.

١٣٩. لين الحديث.

يستعمل العلماء هذه اللفظة في التضعيف الخفيف للراوي، ومن ثقال فيه هذه الكلمة فهو صالح للاستشهاد، أي أن حديثه يتقوى إذا تابعه عليه من هو مثله ولم يكن منكراً أو شاذاً ولم تقم قرينة على أن أحدهما - أو كليهما - قد وهم فيه، فإن توبع على الصورة المذكورة وإلا كان ذلك الحديث مردوداً غير مقبول.

حرف الميم

١٤٠. المتروك.

هذه الكلمة يوصف بها الراوي، ويوصف بها الحديث أيضاً؛ قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي": أن رواة الحديث أربعة أقسام: من هو متهم بالكذب. ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه؛ وهذان القسمان متروكان.

هذا هو الحق في هذه المسألة بخلاف قول بعض المعاصرين أن الراوي لا يقال عنه: متروك، إلا إذا كان متهماً بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهذا غير صحيح بل كل من لا يستشهد به فهو متروك ولو ثبتت عدالته وكان الخلل من جهة الضبط وحدها.

١٤١. مثل فلان.

من طرائق النقد في بيان أحوال الرواة، ولا سيما من نزل منهم عن مرتبة الشهرة أو مرتبة الإتيان، أن يشاروا إلى حاله بتشبيهه بمن هو أشهر أو أظهر حالاً منه، أو بموازنته به. فمن أراد تعيين حال ذلك الراوي المقيس على وجه التحديد، عند ذلك الناقد، لزمه معرفة رأيه في المقيس عليه، فإذا لم يجد له فيه نصاً مفسراً، استعان بكلام من تكلم فيه من النقاد.

١٤٢. محله الصدق.

هذه اللفظة تفيد التعديل النازل ، أي وصف الراوي بأدنى درجات المثانة والقبول ، والأصل في استعمالهم لها أنها دون لفظة "صدق" بقليل؛ قال السيوطي في "تدريب الراوي" : جعل الذهبي قولهم "محله الصدق" مؤخرأ عن قولهم "صدق" إلى المرتبة التي تليها ، وتبعه العراقي ، لأن "صدقاً" مبالغة في الصدق ، بخلاف "محله الصدق" ، ومن قيلت فيه لا يحتج بحديثه إلا بعد وجود ما يعضده ويدل على حفظه له من المتابعات والشواهد ، بشروطها ، أو مثل طول ملازمته لمن روى عنه.

١٤٣. مستقيم الحديث .

أي ثقة مقبول الحديث في الجملة ، ويؤثر عدد من العلماء المحققين استعمال هذه الكلمة على كلمة صحيح الحديث ونحوها ، لأن المراد بقولهم "أحاديثه مستقيمة" هو أنه يرويها كما سمعها وإن كان فيها ما لا يثبت مما ليس هو علته ، أي أن الخلل لا يأتي من جهته ، وإنما يأتي من جهة بعض من هو فوقه أو دونه في الأسانيد.

فإن قيل : أليس كلمة "أحاديثه صحيحة" تؤدي هذا المعنى أيضاً ؟ فجواب ذلك أن بينهما فرقاً ، فـ "أحاديثه صحيحة" قد يفهم منها أن كل ما يرويها فهو صحيح لا خلل فيه لا من جهته ولا من جهة غيره ، أو أن الغالب على مروياته كذلك؛ ثم إن كلمة "مستقيم الحديث" أوسع وأعم معنى من كلمة "صحيح الحديث" ، فالتعبير بها أسهل على الناقد من التعبير بهذه ، إذ معناها على ما يظهر أنه مقبول الحديث في الجملة، سواء كان ثقة أو صدوقاً أو قريباً من ذلك .

١٤٤. معروف.

قصر المتأخرون هذه الكلمة من ألقاب الأحاديث على ما يقابل المنكر ، ولكن استعمال القدماء لها أوسع من ذلك ، فهي تطلق عندهم أيضاً على المشهور من الحديث ولو كان ضعيفاً ، ويطلقونها أيضاً على ما يقابل الشاذ والمنكر. وأما قولهم في الراوي "معروف" فيراد بهذه الكلمة عين الراوي وهو الأغلب ، وقد يراد بها حاله .

والتحقيق : أنها عبارة مجملة ، يُبحث في تفسيرها في عبارات سائر النقاد في ذات ذلك الراوي ؛ ومن دليل ذلك قول أحمد بن حنبل في أبي ربحانة عبد الله بن مطر : "هو معروف" ، فسأله ابنه عبد الله : كيف حديثه ؟ قال : "ما أعلم إلا خيراً".

١٤٥. مقارب الحديث.

قولهم في الراوي "مقارب الحديث" - بكسر راء مقارب - الأصح في معناه أن حديثه يقرب من حديث الثقات ، وأنه لا بأس به ، وهذا تعديل في الجملة . وللعلماء في قول أهل الحديث في الراوي "مقارب الحديث" مذاهب :

الأول : أن الصواب في ضبط هذه اللفظة من مصطلحات المحدثين كسر رائها لا فتحها ، وأن الفتح خطأ ، وأن معناها - أي حال الكسر - هو ما تقدم بيانه .

الثاني : أنها تستعمل بكسر الراء ، وتستعمل بفتحها ، وأن معناها في الحالتين واحد ، وهو التعديل أيضاً ، كما تقدم .

الثالث : أنها تستعمل بالكسر ، وهي حينئذ تفيد التعديل ، كما تقدم ، وتستعمل أيضاً بالفتح ، وهي حينئذ تفيد التجريح

أما القول الأول فهو أصحها ، كما سبقت الإشارة إليه ، ويدل عليه ما يلي من تعقب القولين الآخرين ونقدهما .

وأما القول الثاني ، ففيه نظر ، وأنا أستبعد بعض الشيء أن يكون المتقدمون من نقاد الحديث استعملوا هذه العبارة بفتح الراء ، على إرادة أن أحاديث الثقات تقارب حديثه ، فهذا غريب ، لأن أحاديث الثقات هي الأصل في النقد والمقياس والميزان ، وهي الشيء المعلوم حكمه ومنزلته ، وحديث ذلك الراوي هو الفرع المقيس والشيء الذي يوزن بأحاديث الثقات ويحكم عليه بقربه منها أو بعده عنها ، والأصل أن يقال في وصف شيء قريب من الحق الظاهر المعلوم : " هو قريب من الحق " ، ونحو ذلك ؛ وليس الأصل أن يقال في مثل ذلك : " الحق قريب منه " ، فيكون من باب إحالة المقيس به على المقيس ، أو إحالة المعلوم على المجهول .

وأما القول الثالث ، فمن قال به فقد وهم وأبعد ، ولقد تعقب العراقي هذا التفصيل في "التقييد والإيضاح" (ص ١٦٢) فارجع إليه .

حرف الواو

١٤٦. وثق.

هذه اللفظة يستعملها الذهبي وأحياناً غيره ، والغالب أن يكون مراد من قالها في راو هو أن ذلك الراوي حصل له توثيق لم يعارضه تجريح معتبر ، ولكن ذلك التوثيق تفرد به بعض من عادتهم التساهل في التوثيق كابن حبان ؛ أو بعض من يتساهل في توثيق التابعين أحياناً .

١٤٧. وسط.

تقع في كلام ابن المديني ، ومن المتأخرين الذهبي ؛ وهل هي مرتبة تعديل ، أم لا ؟ دلالتها من لفظها تضع الموصوف بها في مرتبة بين التعديل والتجريح ، ومن كان كذلك فلا يحسن أن يلحق بمراتب التعديل ، كما لا يصار به إلى الجرح ، فحديثه موقوف على المرجح ، وهو المتابعات والشواهد ، وعليه يقال : هي مرتبة صالح الحديث الذي لا يحتج بحديثه ولكن يعتبر به.

حرف الباء

١٤٨. يحتج به.

أي ثقة ؛ ولكن ليعلم أن من قيل في حقهم : "يحتج به" ليسوا مرتبة واحدة في القوة والثقة، بل ذلك قد يختلف إما باختلاف المقام أو الناقد قائل اللفظة أو من قيلت فيه أي الراوي .وتأتي عبارة "يحتج به" في أكثر الأحيان وصفاً إضافياً مع لفظ آخر، أو أكثر، من ألفاظ التعديل ، لكن قد يستعملها الناقد أحياناً وصفاً مستقلاً ، وهي عندئذ من أوصاف التعديل ، وصريحة في صحة الاحتجاج بحديث الموصوف بها عند قائلها . فإذا قال الناقد : "فلان لا بأس به" فيقال له : يحتج به ؟ فيقول : لا ، دل ذلك على أنه لم يرد بعبارة التعديل ما يفهمه إطلاقها من صحة أو حسن حديث ذلك الراوي ؛ ويأتي في شرح عبارة "لا بأس به" من أمثلة ما يوضح ذلك.

١٤٩. يخطئ.

هذه الكلمة يصح أن تطلق على من يخطئ غير متعمد ، خطأ كثيراً أو قليلاً ، ولكنها بقلّة الخطأ أليق ؛ فإن أطلقت ولم ترد معها قرينة معينة للمعنى المراد بها في ذلك المقام ملئت على أن المراد بها هو الراوي الصدوق الذي يخطئ ، فهذا هو الأصل في معناها ؛ والله أعلم .

١٥٠. يخطئ ويصيب.

معناها عند الإمام أحمد أن الراوي ضعيف لا يُحتج به ، ويظهر أن هذا هو معناها عند عامة النقاد ؛ قال ابن حجر في "هدي الساري" في ترجمة الحافظ الثقة محمد بن عبيد الطنافسي : من شيوخ أحمد بن حنبل ، قال : إنه كان صدوقاً ولكن يعلى أخوه أثبت منه ؛ وقال في رواية أخرى : كان يخطئ ويصيب ، وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث ، لكن وثقه في رواية الأثرم ، وكذا وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد وابن عمار وزاد : كان أبصر إخوته بالحديث وكان يعلى أحفظهم ؛ قلت : احتج بمحمد الأئمة كلهم ، ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد.

١٥١. يستشهد به.

أي يعتبر به، فقد يتقوى حديثه بالمتابعات ؛ فانظر "يعتبر به".

تنبيه : ليس معنى "يستشهد به" هو اطراد ذلك في كل الحالات كما هو ديدن أكثر المتأخرين في الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة، ولكن معناه أنه يصلح للشهادة أحياناً ، فليس متروكاً البتة ؛ ومن كانت كل أحاديثه ثابتة بطرقها وشواهدهما فالصحيح أنه ثقة يُحتج به ، ومعنى هذا أن من كان ضعيفاً يستشهد به ثم وجدنا المتأخرين ثبتوا كل أحاديثه بمتابعاتها فمعنى ذلك لا يخلو أن يكون أحد معنيين :

الأول : أن هذا الراوي ثقة كما هو مقتضى صنيع المتأخرين في أحاديثه ، ولكن الأئمة المتقدمين تشددوا فضغفوه أو لينوه .

الثاني : أنه ضعيف أو لين ، كما وصفه الأئمة المتقدمون ولكن المتأخرين تساهلوا وانحرفوا في أصولهم النقدية فصححوا أحاديثه بمجموع طرقها ، ومقتضى ذلك - لو تدبروه - أن يكون ذلك الراوي عندهم ثقة خلافاً لما قاله المتقدمون ؛ فهل الثقة إلا من صحت أحاديثه كلها أو باستثناء قدر يسير جداً منها ؛ وهل يعرف النقاد وثاقة الراوي بأكثر وأحسن من مقارنة أحاديثه بأحاديث الثقات فيجدونها موافقة لها؟

إن تصحيح المتأخرين لعامة أحاديث راو ضعيف يستشهد به ، بطرقها ، مع متابعتهم المتقدمين على وصف ذلك الراوي بأنه ضعيف يستشهد به ، أقول : إن ذلك لتناقض ، فكيف يقدونهم في الحكم على الراوي ثم يخالفونهم في الحكم على عامة أحاديثه، وهو أيضاً تناقض من جهة أخرى ، إذ كيف يكون حكمه أنه ضعيف يستشهد به ثم يحكم على أحاديثه بما يحكم به على أحاديث الثقات؟

والصحيح هو حكم الأئمة المتقدمين بأن ذلك الراوي ضعيف ، ثم الحكم على أحاديثه على طريقة علماء أولئك الأئمة ؛ وحينئذ لا بد أن يكون في أحاديثه طائفة من الأحاديث الثابتة ، وطائفة من الأحاديث الضعيفة المردودة ، إذ لولا الطائفة الأولى لما وصفوه بأنه "يستشهد به" ولولا الطائفة الثانية لما أنزلوه عن مرتبة الثقات إلى مرتبة الضعفاء أو اللينين

١٥٢. يعتبر بحديثه.

يقال: "عمرو يعتبر بحديثه" و "يعتبر به" أي يصلح في الشواهد والمتابعات ولا يصلح للاحتجاج.

هذا هو الأصل في استعمالهم هاتين العبارتين ، ولكن كان بعض القدماء من النقاد يقول مثلاً : "زيد يُعتبر حديثه" أو يقول : "يُعتبر بحديثه" ، وهو يريد أنه يُنظر في أحاديثه ليعرف الأصل في أحكامها ، أي الأصل في مرتبتها، وكذلك يقال: "كتب أحاديث فلان الكذاب لأعتبر بها" ، أو نحو هذه العبارة ، وقائلها يريد بذلك الاستعانة بها في دراسته لأحاديث الرواة من أقران ذلك الراوي وتلامذته وغيرهم ، والكشف عن أحوالهم ، ولا سيما أهل السرقة والتخليط منهم. وسيأتي المزيد تحت كلمة " يكتب حديثه " .

١٥٣. يكتب حديثه.

أي هو ضعيف ؛ فإن قيل : إن الذي يكتب حديثه نوعان : النوع الأول : من يكتب حديثه للاحتجاج به ، والنوع الثاني : من يكتب حديثه للاستشهاد به فكيف يقال أن من قيل في حقه هذه الكلمة ضعيف؟ كان الجواب أن أصل هذا الاعتراض صحيح ، ولكن " يكتب حديثه " اصطلاحية لها معني عرفي عند المحدثين ،

فهو مقدم على المعنى اللغوي لها ، فاقْتَصَارُ الناقد على هذه اللفظة يُشعر بأنه يريدُ أن ينفي عن الراوي التَّركَ وهو عدمُ صلاحيةِ لكتابةِ حديثه.

ومما يؤيد تفسير "يكتب حديثه" بما تقدم هو أنها كثيراً ما تردُّ في كلام النقاد مقرونة بكلمة تضعيف أو تليين ، وتأتي في أحيان قليلة مقرونة بكلمة "صدوق" أو "حسن الحديث" ، ولكن لا تأتي فيما أعلم مقرونة بكلمة توثيق تام أو ثناء عالٍ على ضبط ذلك الراوي ، فلا يقال مثلاً : "هو ثقة يكتب حديثه" أو "يكتب حديثه وهو حجة" ولا نحو ذلك

قال عبد الله بن يوسف الجديع فوجدته قد قال (١/٥٩١-٥٩٣) في تفسير كلمة "يكتب حديثه" ما نصُّه : تأتي على ثلاثة أحوال :

الأولى : مفردة ؛ فهي عندئذ مشعرة بضعف الراوي لذاته ، وصلاحية حديثه للاعتبار ، على أدنى الدرجات . قال أبو حاتم الرازي في الوليد بن كثير بن سنان المزني : "شيخ يكتب حديثه" ، فقال الذهبي : "قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ، ولا هو بصيغة إهدار" .

والثانية : مضافة إلى لفظ تعديل ، كإضافتها إلى "حسن الحديث" أو "صدوق" ، فيكون المراد وجوب التحري لإثبات سلامة ما رواه من الخطأ والوهم وإثبات كونه محفوظاً .

والثالثة : أن تضاف إلى عبارة تجريح .

فمقتضى العبارة أن ذلك التجريح لا يبلغ بالراوي درجة من لا يعتبر به ، فهو في عداد من يصلح حديثه في المتابعات والشواهد .

١٥٤ . يكتب حديثه للاعتبار .

هي بمعنى العبارات الثلاث التي بعدها ؛ فانظرها . ولكن قد تردُّ هذه العبارة أحياناً بغير هذا المعنى ، تأتي بمعنى أن حديثه يكتب للاستقراء والدراسة ، ولكن الأصل هو المعنى الأول .

١٥٥ . يهم كثيراً .

أي يخطئ كثيراً ، فهو ضعيف .

١٥٦ . يهم كثيراً وهو حسن الحديث .

قال أبو زرعة : زياد البكائي ، "يهم كثيراً" ، وهو حسن الحديث . هذه العبارة المذكورة تحتمل أكثر من معنى ، ولكن أقرب معانيها هذا المعنى الذي بينه الشيخ طارق ، أعني وصف الراوي بالضعف . (**)

** هذه الألفاظ ومعانيها التقطت بعضها من مقدمة "لسان الميزان" وبعضها من مقدمة "تلخيص الحبير" لكن معظمها وجدت من مواقع شبكة ملتقى أهل الحديث وقرنتها جميعاً وسطررتها حسب الحروف الهجائية بشيء من التغيير .

الفصل الثالث : مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة التي فسرهما أصحابها
أو غيرهم من العلماء.

(١) مصطلح شعبة بن الحجاج.

* حديثه يهوي :

قال عبد الله بن الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٦٠٣) : قال أبي : الحارث بن سليمان
الغزاري لم يكن به بأس ، حديثه يهوي ، يعني مراسيل .

وقال عبد الله أيضاً (٤٣٤٢) : قال أبي : كان شعبة يقول : فلان حديثه يهوي ؛ قلت لأبي : ما يهوي ؟ قال :
مرسل . ٣٣٤

وهذا المصطلح نادر جداً ، ويتراءى لنا أن معنى قول شعبة وأحمد "يهوي" ، أي يسقط ، فهو تشبيه منهما
لسقوط الحديث بسبب إرساله.

(٢) مصطلح عبد الله بن المبارك.

* قد عرفته :

قال عبد الله بن الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٦٠٧٥) : حدثني حسن بن عيسى قال : سمعت عبد
الله بن المبارك وسألته عن عبد السلام بن حرب ، فقال : قد عرفته ؛ وكان إذا قال : قد عرفته ، فقد أهلكه ٣٣٥
يؤخذ من هذا الأثر أن هذه الكلمة من كلمات الطعن الشديد عند عبد الله بن المبارك ؛ ويؤيد ذلك أن ابن
المبارك رحمه الله كان من مزاياه في نقده الرواة أنه كان فيه عف اللسان ، خفيف اللفظة ، شديد التوقي ،
يكاد يستغني بالإشارة إلى جرح الراوي عن التصريح به ، ورعاً منه واحتياطاً ؛ فإذا اقتضى أمر الدين
وواجب النصح أن يجرح ويحذر لم يقصر ، ولكن مع التزام الأدب والورع والتقوى والإنصاف ؛ ولعله لذلك
لم يكن ليتكلم في أحد من الرواة إلا عند وضوح الحجة على ضعفه أو سقوطه وعند قيام الحاجة إلى ذلك ؛
والأثر المتقدم بتفسيره مثال على ذلك ، وتشفعه الأمثلة الآتية .

قال مسلم في مقدمة "صحيحه" : حدثني أحمد بن يوسف الأزدي قال سمعت عبد الرزاق يقول : ما رأيت ابن
المبارك يفصح بقوله "كذاب" إلا لعبد القدوس ٣٣٦ .

٣٣٤. لسان المحدثين ١٣٧١٣

٣٣٥. لسان المحدثين ٢٣٩١٤

٣٣٦. مقدمة صحيح مسلم ١٨

(٣) مصطلح الشافعي .

* حديثه ليس بشيء :

قال السخاوي في "فتح المغيبي" (١٢٣/٢) قد روي عن المزني قال : سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذاب ، فقال لي : يا إبراهيم اكس ألفاظك ، أحسنها ، لا تقل : فلان كذاب ، ولكن قل : حديثه ليس بشيء ؛ وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية. أي مرتبة التجريح عند السخاوي وهي مرتبة " كذاب " ^{٣٣٧}

(٤) مصطلح يحيى بن سعيد القطان .

* لا بأس به :

قال علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد وذكر عمر بن الوليد الشني ، فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه ، قال علي : فاسترجعت أنا فقال : ما لك ؟ قلت : إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي ، قال : ليس هو عندي ممن أعتمد عليه ، ولكنه لا بأس به ^{٣٣٨}.

* منكر الحديث :

لقد ادعى بعض المتأخرين أن بعض الأئمة كان أحياناً يطلق "المنكر" على الحديث الغريب وإن كان صحيحاً ، وذلك غير صحيح ؛ وإليك البيان .

قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٣٨٩/٨) : "ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق" ؛ قال ذلك عقب نقله عن يحيى بن سعيد القطان قوله في قيس بن أبي حازم "منكر الحديث" ^{٣٣٩}.

وقال ابن حجر في "هدي الساري" في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة (ص ٤٥٣) : "روى الأجرى عن أبي داود عن أحمد أنه قال : منكر الحديث ، قلت : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث ، عُرِفَ ذلك بالاستقراء من حاله ؛ وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم " .

وقال ابن حجر أيضاً في "هدي الساري" أيضاً في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي ، بعد ذكره لقول أحمد فيه "بروي أحاديث مناكير" : قلت : المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة

أما الإمام أحمد فالصحيح أن معنى نكارة الحديث عنده كمعناها عند سائر المتقدمين ، وليس معناها مجرد الغرابة التي قد لا تنافي تصحيح الحديث ، فرادهم بلفظة "منكر الحديث" ولفظة "حديث منكر" هو التضعيف الشديد والتخطئة ، أو في الأقل التوقف عن قبول الحديث ،

٣٣٧. لسان المحدثين ١٣٣١٣

٣٣٨. الجرح والتعديل ١٧٧٨١٨

٣٣٩. تهذيب التهذيب ٤٤٥١٣

والإمام أحمد هو القائل: الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت ، والمنكر أبداً منكر ، فكيف يريد بالمنكر أحياناً الفرد الصحيح؟!

وأما اصطلاح يحيى بن سعيد القطان في كلمة "منكر الحديث" فليس كما ادعى ابن حجر . لأن الإمام أحمد ويحيى من انضم إليهما لا يستكرون الحديث لمجرد تفرد ثقة من الثقات ، وإنما يستكرونه إذا لم يُعرف من مصادر أخرى ، إما براوية ما يشهد له من معنى الحديث أو بالعمل بمقتضاه ، ومما يمكن الاستئناس به لتقرير ذلك ، قول أحمد : "شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها"

أما إطلاق المنكر على كل ما تفرد به ثقة عن ثقة فلا أظن أنه وقع ذلك في كلامهم ، وإن كان بعض ما نقل عنهم يوهم خلاف ذلك ، فإنه ينبغي حملُه على أن ذلك على حدود معرفتهم ، لتفادي التناقض بين التصريح والعمل .

ثم نضرب بعض الأمثال من الأحاديث التي القطان ، ثم بين أن معنى نكارتها هو معنى النكارة المعروف عند عامة المحدثين ، وليس هو مجرد التفرد المطلق كما ادعاه ابن حجر فقال أثناء ترجمة قيس بن أبي حازم : قال علي بن المديني : قال لي يحيى بن سعيد : قيس بن أبي حازم منكر الحديث ، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير ؛ منها : حديث كلاب الحوَّاب

فأنت ترى أن القطان يرى أن قيس منكر الحديث ، وذكر له في مناكيره حديث كلاب الحوَّاب .

وقد عتب الذهبي رحمه الله في "تذكرة الحفاظ" على كلام القطان بقوله : "قلت : حديثه محتج به في كل دواوين الإسلام" .

فلو فهم الذهبي رحمه الله من كلام القطان أنه عني مجرد التفرد لم يكن لهذا التعقيب معنى ؛ وقال الذهبي في كلام له في "السير" (٥٣/١١) : قلت : إن صحت الحكاية ففعل علياً قال في قيس ما عنده عن يحيى القطان أنه قال : هو منكر الحديث ، ثم سئى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئاً ؛ بل هي ثابتة ، فلا يُنكر له التفرد في سعة ما روى ، من ذلك حديث : "كلاب الحوَّاب"

وهذا الكلام من الذهبي رحمه الله ظاهر في تفسير مراد يحيى هنا بالحمل على قيس .

ويؤيد هذا الفهم المذكور للذهبي رحمه الله ما سبق إليه يعقوب بن شيبه في قوله : قد تكلم فيه أصحابنا ، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد ، ومنهم من حمل عليه وقال : له مناكير ، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير وقالوا : هي غرائب ، ومنهم من لم يحمل عليه في الحديث وحمل عليه في مذهبه . فماذا عن تخريج رأي يحيى في حديث كلاب الحوَّاب ؟

الحديث : رواه أحمد في مسنده : حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم :

أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا أَتَتْ عَلَى الْخَوَّابِ سَمِعَتْ نُبَاحَ الْكُتَّابِ فَقَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا: (الْيَتَكُنْ تَتَبَّحُ عَلَيْهَا كِتَابُ الْخَوَّابِ) ، فَقَالَ لَهَا الزُّبَيْرُ: تَرْجِعِينَ؟! عَسَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُصَلِّحَ بَيْنَ بَيْنِ النَّاسِ. ٣٤٠

والحديث رواه ابن أبي شيبه وابن حبان والحاكم وغيرهم من وجوه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به . والحديث رواه وكيع بن الجراح وغيره من الثقات عن إسماعيل عن قيس . فلماذا استنكره يحيى على قيس؟

الذي يظهر من ملابسات الموضوع: أن قيساً لم يكن من الرواة عن عائشة المعروفين بالرواية عنها، بل لم أر له في "تحفة الأشراف" من روايته عن عائشة سوى حديث واحد فقط، رواه له ابن ماجه، ثم الحادثة مشهورة في تاريخ الإسلام، حضرها جمع من الصحابة رضي الله عنهم .

ثم لم يرو ما رواه قيس بعض هؤلاء ولا غيرهم من المعروفين بالرواية عن أم المؤمنين أمثال عروة بن الزبير رحمة الله عليه. فأين كانوا حين غاب عنهم هذا الخبر، فرواه قيس الذي لم يشتهر بالرواية عن عائشة رضي الله عنها. ولم يأت في سياق الحديث ما يدل على سماعه لهذا الخبر من عائشة رضي الله عنها . ففعل هذه الملابسات هي التي دفعت يحيى القطان إلى استنكار الحديث. ٣٤١

٥) مصطلح عبد الرحمن بن مهدي .

* صدوق :

والآن أسوق هذه المباحث المفصلة في تحقيق معنى كلمة "صدوق" في اصطلاح ثلاثة من الأئمة هم عبد الرحمن بن مهدي وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن ، وفيها مناقشة بعض ما ادعى في تفسير اصطلاحهم في هذه الكلمة ، فدونك ذلك :

قال الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط في "تحرير التقريب": وكان عبد الرحمن بن مهدي يستعمل لفظة الصدوق للثقات الذين هم دون الأثبات، فقد قيل له: أبو خلدة ثقة ؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة.

وأبو خلدة هذا مجمع على توثيقه كما بيناه في تحرير أحكام التقريب، ومع ذلك قال ابن حجر في "التقريب": صدوق، لعدم ادراكه لمطلوع هذا اللفظ عند ابن مهدي، بنوا هذه القاعدة - منهم ابن حجر - على مثال واحد فقط ولا شك أن هذا المثال لا يكفي في واقع معين لبناء قاعدة عليه ؛ وفي دعواهما هذه نظر ، وإليك تفصيل ذلك وشرحه :

يظهر أن إطلاق الإمام عبد الرحمن لكلمة "صدوق" على الرواة ، يحتمل - ابتداءً - أربعة معانٍ ، وهي كما يلي .

المعنى المحتمل الأول : ما ادعياه ، أي أن ابن مهدي كان يطلق كلمة "صدوق" على الثقات الذين هم أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب الرواة في "تقريب التهذيب" ، ولا يطلقها على من دونهم ، خلافاً لسانر المحدثين ، أو لجمهورهم ؛ ولكن هذا الاحتمال ضعيف ، لأنه خلاف الأصل ، ولا دليل يقتضي الخروج عن الأصل ؛ فأين الاستقراء .

المعنى المحتمل الثاني : أنه لم يكن يفرق بين الثقة والصدوق من الرواة ، فكان يطلق على كلا الرجلين كلمة "صدوق" .

وهذا الاحتمال الثاني ضعيف مردود يُعلم ضعفه بأدنى تأمل في السؤال الموجه إلى الإمام عبد الرحمن بن مهدي وجوابه عليه ، في الحكاية السابقة .

المعنى المحتمل الثالث : أن معنى لفظة "صدوق" عند ابن مهدي كمعناها عند الجمهور ، ولكن معنى عبارة "كان صدوقاً وكان مأموناً" عنده أعلى من معنى لفظة "صدوق" وحدها ، وإن كان أقل من معنى إطلاق التوثيق ، وأن ذلك ما يستحقه أبو خلدة في نقد ابن مهدي .

المعنى المحتمل الرابع : وهو أقوى وأصح هذه الاحتمالات ، بل لعله لا يصح منها غيره ؛ وهو أن معنى لفظة "صدوق" عنده ، هو معناها عند الجمهور ، من أقرانه وتلامذته وغيرهم ، أي أن الموصوف بها يكون حسن الحديث لا صحيحه ، ولكنه أنزل أبا خلدة - مع أنه ثقة عنده - إليها ، لأمر أو أكثر من أمر ؛ فإن قيل : ما هي تلك الأمور ؟

قلنا : أهمها وأقربها أمران :

الأول : تشدد السائل عن أبي خلدة ، وملاحظة ابن مهدي لذلك التشدد ، وقيام القرائن عليه ؛ فلو وصف ابن مهدي أبا خلدة - مع ذلك التشدد - بكلمة "ثقة" فإنه يكون حينئذ قد أعطاه أكثر مما يستحقه .

والثاني : أن يكون المقام أو المجلس مجلس تشديد أو تحقيق أو مقارنة ؛ كأن يكون سؤال السائل لابن مهدي عن أبي خلدة قد تقدمه في ذلك المجلس استعمال ابن مهدي كلمة "ثقة" مجردة ، في وصف واحد - أو أكثر - من أنمة الحديث الثقات الأكثبات المتقين ، لأن ظاهر هذا السؤال حينئذ هو : "هل أبو خلدة ثقة كهؤلاء؟" ، فصار لا بد من الاحتراز عن مساواته بهم ؛ فالحكم على أبي خلدة حينئذ إنما هو حكمٌ عليه بالنسبة إلى الصنف المذكور من الثقات كسفيان وشعبة ، فأراد ابن مهدي أن يجعل بينه وبينهم فرقاً وأن يؤخر رتبته عن رتبته ،

فلما سمي هؤلاء ثقات فقط لم يجد بداً من أن يصف أبي خلدَةَ بكلمة يكون معناها دون معنى كلمة "ثقة" في ذلك المقام ، فاختار كلمة "صدوق" فإن المقام الذي فيه مقارنة الراوي بهؤلاء الأساطين مقام تشديد وتعنت ، أو مقام تدقيق في الألفاظ ؛ أي أنه لما قال لبعض الكبار المتقدمين : "ثقة" ، فقط ، من غير تأكيد مبين لعظم إتقانه وعلو كعبه بين الثقات ، فإنه لا مانع حينئذ أن يوصف مثل أبي خلدَةَ بجانبه بأنه صدوق مأمون ، بل إن ذلك هو المتعين في حقه هنا ، وهو الذي لا سبيل إلى أكثر منه ، وإلا فإنه لو قال فيه : "ثقة" أيضاً لساواه بهم وهو عنده دونهم .

والحاصل أنه وصفه بكلمة "صدوق" وأراد بها معناها الاصطلاحي المعروف ، أو أعلى درجة من درجات ذلك المعنى ، وسوّغ ذلك عنده ، بل ألجأ إليه ، أن المقام مقام تشديد وتعنت ، أو مقارنة مع الثقات المتقنين الذين سُموا في ذلك المجلس "ثقات" فقط . ويقرّب هذا أيضاً ويؤيده أن النقاد المتقدمين كانوا يستعملون أحياناً لفظة صدوق بمعنى لفظة ثقة ، وإنما يقع منهم ذلك - أعني عدول أحدهم عن لفظة "ثقة" إلى لفظة "صدوق" - لأمر ، منها هذه الثلاثة التالية :

الأمر الأول : أن يكون الناقد ممن لا يفرق بينهما ، وهذا خلاف طريقة جمهور النقاد وأئمتهم .

والثاني : أن الناقد قد يتردد في حال الراوي هل بلغ مرتبة التوثيق التام أو قصر عنها قليلاً ، فيميل إلى الأحوط ويكتفي بوصفه بكلمة "صدوق" ،

والثالث : أن قرينة في السؤال أو في تصرف السائل أو في المجلس تقتضي منه ذلك العدول .
القصة المذكورة عن عبد الرحمن بن مهدي وسأله عن أبي خلدَةَ .

وبهذا يتبين أنه لا يصح جعلُ هذا المعنى الطارئ لكلمة "صدوق" معنى لازماً لها ومطرّداً فيها ، عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي ؛ فإن ذلك لا يصح إلا باستقراء كاف ، أو بنص على ذلك المعنى من الإمام عبد الرحمن نفسه ، أو ممن نظن أنه عنه أخذه ومنه سمعه ، أي تلامذته ؛ أو بنص من كبار النقاد القدماء الذين هم عارفون به معرفة كافية راسخة ومن أطلق من النقاد في مرة من عمره كلمة وظهر أنه أراد بها في تلك المرة غير عادته وغير ما يريده بها جمهور المحدثين ، فلا يتجه أن يفسر اصطلاحه في تلك الكلمة بمقتضى تلك المرة الواحدة ، ولا سيما إذا اتجه تفسير تلك الكلمة في ذلك الموضع الوحيد تفسيراً خاصاً بذلك الموضع مقصوراً عليه صحيحاً بالنسبة له ، مؤيداً بالقرائن المحيطة به ، قريباً من معناها الغالب عليها. ٣٤٢

* رجل صالح الحديث يغلبه :

؛ فقد قال ابن أبي حاتم : أحمد بن سنان الواسطي قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي وربما جرى ذكر رجل صدوق ، في حديثه ضعف ؛ فيقول : رجل صالح ، الحديث يغلبه ، يعني أن شهوة الحديث تغلبه^{٣٤٣} "ومعنى هذا الكلام أن عبد الرحمن بن مهدي كان من طريقته أحياناً أنه إذا أراد أن يبين حال بعض الرواة في الحديث ممن هم عدول ، أي صدوقون في أنفسهم ، ولكنهم لينون ، أي في حديثهم ضعف من جهة نقص ضبطهم ، فإنه يشير إلى حالهم في العدالة والدين بنحو كلمة صالح ، ثم يشير إلى حالهم في الرواية بمثل هذه الكلمة "الحديث يغلبه" أي أنه لا يصبر عن التحديث مع أنه كان ينبغي له أن لا يحدث لأنه غير ضابط لأحاديثه^{٣٤٤} ولكن بعض العلماء لم ينقل من كلمة أحمد بن سنان هذه أواخرها فصار آخر العبارة هكذا : فيقول : رجل صالح الحديث فبنى على هذا أن كلمة "صالح الحديث" عند ابن مهدي بمعنى كلمة "صدوق" عنده وهذا خطأ كما بينا.

(٦) يحيى بن معين .

* لا بأس به :

وقد ادعى بعض المتوسطين والمتأخرين أن طائفة من العلماء قليلة ، كابن معين ، خرجوا عن اصطلاح الجمهور في هذه اللفظة ، فاستعملوها بمعنى "ثقة" أو ما يقاربه ، ولكن الدراسة المتأنية الكافية تدل على ضعف تلك الدعاوى ، وإليك بعض أدلة ذلك :

قال أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخ المكيين : "قلت ليحيى بن معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ؟ قال : إذا قلت "لك" : ليس به بأس ، فهو ثقة ؛ وإذا قلت لك : هو ضعيف ، فليس هو بثقة ، ولا يكتب حديثه قال العراقي في "شرح ألفيته" (٧/٢-٨) في أثناء كلامه على معنى قول ابن معين "لا بأس به" : لم يقل ابن معين : إن قولي "ليس به بأس" كقولي "ثقة" ، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين ؛ إنما قال ان من قال فيه هذا فهو ثقة ، وللتقة مراتب ، فالتعبير عنه بقولهم "ثقة" أرفع من التعبير عنه بأنه "لا بأس به" ، وإن اشتركا في مطلق الثقة ؛ ثم استشهد لذلك بقول أبي زرعة لدحيم : ما تقول في علي بن حوشب الفزاري ؟ قال : لا بأس به ؛ قلت : ولم لا تقول : ثقة ، ولا تعلم إلا خيراً ؟ قال : قد قلت لك : إنه ثقة وقال السخاوي في "فتح المغيث" (١١٨/٢) عقب كلام في هذه المسألة : "وأجاب الشارح [يعني العراقي] أيضاً بما حاصله أن ابن معين لم يصرح بالتسوية بينهما ، بل أشركهما في مطلق الثقة ، وذلك لا يمنع ما تقدم ، وهو حسن ؛ وكذا أيده غيره بأنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً ، ولو لم يكن ضابطاً^{٣٤٥}

٣٤٣. الجرح والتعديل ٣٧١٢

٣٤٤. لسان المحدثين ٤٩٣١٣

٣٤٥. لسان المحدثين ٥١١١٤

نعم ، ربما دل على شدة ضعف الموصوف بها أيضاً عند الناقد اقترانها بما يدل على ذلك مثل قول يحيى بن معين في عمر بن موسى الوجيهي : " ليس بشيء " ، وفي موضع آخر : " كذاب " ، ليس بشيء " .

مناقشة التفسير الذي ادعاه الحاكم ومن تبعه أو وافقه

أقول : لا أعلم ولم يعرف أحد ذكر هذه المسألة قبل الحاكم ، ولا أحد قبل ابن القطان تابعه عليها ، وابن حجر على سعة اطلاعه لم ينقلها عن غير ابن القطان ؛ وابن القطان ناقد محقق مجتهد ثاقب الفطنة وقاد الذهن ولكن ما قاله دعوى عارية عن الدليل مخالفة للظاهر المعروف المشهور فلا تقبل منه .

وإذا تبين هذا تبين أننا إذ أردنا رد هذه الدعوى فإننا لن نحتاج لردها - بعد ما تقدم - إلا إلى شيء واحد ، وهو توهين قول أول من ادعاها ، وهو أبو عبد الله الحاكم ؛ فإليك ذلك .

تفسير الحاكم لمصطلح ابن معين هذا أورده ابن حجر في ترجمة كثير بن شنظير من " تهذيب التهذيب " وفيه : وقال الحاكم : قول ابن معين فيه ليس بشيء هذا يقوله ابن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه .

الرد على دعوى الحاكم من وجوه :

الوجه الأول : إن هذه الدعوى خلاف الظاهر ، لأنها خلاف الأصل ، فلا تقبل إلا بدليل متين ؛ ولا سيما إذا كان من ادعاها مثل الحاكم ؛ فإن الحاكم - وإن كان من كبار أهل الحديث - ولكنه لم يكن من أهل الغوص على المعاني الدقيقة المحققين لصغير تفاصيلها وضيق فروعها ؛ بل إن له في نقده تسرعاً وأوهاماً غير قليلة وشطحات .

الوجه الثاني : إن هذا الراوي ، أعني كثير بن شنظير - كما ترى - مختلف فيه بين علماء الجرح والتعديل ، فلا يلزمنا القول بأن ابن معين كان له فيه قول واحد ، ولا سيما أن ابن معين له أقوال متعددة في كثير من الرواة ، فليس غريباً منه أن يكون له قولان في هذا الراوي .

الوجه الثالث : إن كثيراً هذا ليس مقلداً جداً ، كما مر بك .

الوجه الرابع : إنه من المعروف أن الرواة المقلين أكثر بكثير جداً من الرواة المكثرين ، فلو كان التفسير الذي ادعاه الحاكم صحيحاً لاشتهر عن ابن معين ، لكثرة كلامه في الرواة ، من كان مقلداً منهم ومن كان مكثراً . وأخيراً فإننا لا ندعي أن ابن معين لم يقع منه البتة أنه قال في راو : " ليس بشيء " قاصداً بذلك قلة حديثه ؛ فربما وقع ذلك ؛ ولكنه على افتراض وقوعه فهو نادر بحيث لم يلتفت إليه المتقدمون سوى الحاكم .^{٣٤٦}

* ليس بشيء :

قول من قال إن ابن معين كان أحياناً يريد بقوله في الراوي "ليس بشيء" تقليل حديثه لا تضعيفه دعوى لا تصح ، وإليك أدلة رد تلك الدعوى .

قال الحاكم أبو عبد الله في كثير بن سنظير - على ما في ترجمته من "تهذيب التهذيب" : "قول ابن معين فيه 'ليس بشيء' ، هذا يقوله ابن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل".

وقال الحاكم في سلم بن زريق كما في "تهذيب التهذيب" وضعفه يحيى بن معين ، لقلة اشتغاله بالحديث

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" : وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه [أي في بكار بن عبد العزيز الثقفي] "ليس بشيء" ، إنما يعني بذلك قلة حديثه ، وقد عهد يقول ذلك في المقلين ونقل عنه ابن حجر في "هذي الساري" ص ٤٢١ "أنه قال : 'ليس بشيء' عند ابن معين يعني أحاديثه قليلة" .

وذكر الدكتور أحمد محمد نور سيف في مقدمته لـ "تاريخ الدوري عن ابن معين" أن لفظة "ليس بشيء" و "ليس بثقة" و "ضعيف" تعني عند ابن معين غالباً الضعف الشديد ، وذكر أيضاً أنه قد يطلق "ليس بشيء" ويريد بها التجهيل ، وأحياناً يريد بإطلاقها حالة دون أخرى ، فيرى الراوي مقبولاً في حالة غير مقبول في غيرها ؛ وذكر حالات أخرى لذلك

وقال مؤلفا "تحرير التقريب" الدكتور بشار والشيخ شعيب (٤١/١) :

"وقول ابن معين في الراوي ليس بشيء ، يعني أن أحاديثه قليلة ، أحياناً ؛ ويعني تضعيف الراوي وسقوطه أحياناً" .

وقال الشيخ عبد الله السعد : "ليس بشيء" عند ابن معين ، تعني أن الراوي ضعيف جداً ، ولكن أحياناً تعني أن أحاديثه قليلة.

وقال عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل" (ص ٣٨٢-٣٨٩) بعد أشياء ذكرها : "فهذه ثلاثون شاهداً وقفت عليها مصادفةً خلال اشتغالي ومراجعاتي - والتتبع ينفي الحصر - تدل أوضح دلالة على أن ابن معين يريد فيها من قوله في الراوي "ليس بشيء" ضعفه لا قلة أحاديثه".

ثم قال : "إن معنى التضعيف من هذه الجملة 'ليس بشيء' هو المعنى الحقيقي لها ، والمستعملة فيه ، فلا يُعدل عنه إلا بقرينة صارفة تدل على أنه يريد من هذه الكلمة قلة أحاديث الراوي لا تضعيفه" .

ثم قال صاحب "تحرير علوم الحديث" : ولم يبد لي صحة ما قاله الحاكم في أكثر من أطلق عليهم ابن معين هذه العبارة ، وهو قد أطلقها على عدد كثير من الرواة ، وجدت أكثرهم من المعروفين بالرواية ، لكنهم من الضعفاء والمتروكين والمتهمين ، ومثاله منتشر جداً في الروايات عن ابن معين.

نعم ، يوجد في بعضهم من يُمكن وصفه بقلة الرواية ، على ضعفه ، لكن لا يصح أن يُحمل عليه مراد يحيى ؛ لأنه الأقل ، مقارنةً بالصنف الآخر . والصواب أن عبارة يحيى هذه : عبارة جرح مجملة في تحديد قدر الجرح وسببه.

* ضعيف :

قال أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخ المكين : قلت ليحيى بن معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ؟ قال : إذا قلت لك : ليس به بأس ، فهو ثقة ؛ وإذا قلت لك : هو ضعيف ، فليس هو بثقة ، ولا يكتب حديثه .

ظاهر هذه العبارة أن حكم ابن معين على الراوي بأنه ضعيف هو حكمٌ عليه بالترك والسقوط . وذكر الشيخ أحمد محمد نور سيف في مقدمته لتاريخ الدوري " أن "ليس بشيء" و "ليس بثقة" و "ضعيف" تعني عند ابن معين غالباً الضعف الشديد .

ولقد أغرب في هذا المقام العلامة ابن القطان فقال في "بيان الوهم والإيهام" : "ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم : إنه ضعيف ، فإن ذلك ليس تجريحاً منه له ، وإنما هو تفضيل لغيره عليه ، في الأغلب . وحاول الدكتور قاسم علي سعد في "مباحث في علم الجرح والتعديل" (ص ٦١) الجمع بين هذين المذهبين المذكورين في تفسير مراد ابن معين بكلمة "ضعيف" ، فقال : "قول ابن معين "ضعيف" يختلف عن مسلك الجمهور ، فهي عندهم في المرتبة الخامسة ، أما عنده فهي أسقط من ذلك" ،

ثم ذكر أنما إذا استعمل ابن معين هذه اللفظة في رجال معروفين من أهل العلم فإنه لا يريد في الغالب توهينهم * ؛ ثم ذكر كلام ابن القطان المتقدم ، والله أعلم بحقيقة الأمر .^{٣٤٧}

(٧) علي بن المديني .

* ليس هو كأقوى ما يكون :

قال ابن حجر في إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي في "هدي الساري" : قال أبو حاتم : حسن الحديث ، يكتب حديثه ؛ وقال ابن عدي : ليس هو بمنكر الحديث ؛ وقال ابن المديني : ليس هو كأقوى ما يكون ؛ قلت [القائل ابن حجر] : هذا تضعيف نسبي .^{٣٤٨}

(٨) أحمد بن حنبل .

* لا أعلم به بأساً :

قال عبد الله بن يوسف الجديع في "التحرير" : "أما عبارة " لا أعلم به بأساً " ، فهذه وقعت في كلام أحمد بن حنبل في جماعة من الرواة ، منهم : صالح بن نبهان مولى التوأمة قبل أن يختلط ، وعبد الله بن شريك ، والمختار بن فلفل ، وداود بن صالح التمار ، ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، وعمير بن سعيد النخعي ، وقيس بن طلق ؛ ولم يقلها في راوٍ من هؤلاء إلا وهو إما ثقة وإما صدوق ، ليس فيهم من ينزل عن ذلك

٣٤٩.

٣٤٧. لسان المحدثين ٢٩١٤

٣٤٨. " " ٥٣٩١٤

٣٤٩. لسان المحدثين ٣٤٧١٤

* كذا وكذا :

قال الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي : "وقال أحمد : حديثه مضطرب ، وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق؟ قال : كذا وكذا هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيمن يجيبه به والده ، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين.^{٣٥٠}

* يخطئ ويصيب :

معناها عند الإمام أحمد أن الراوي ضعيف لا يُحتج به ، قال ابن حجر في ترجمة الحافظ الثقة محمد بن عبيد الطنافسي : من شيوخ أحمد بن حنبل ، قال : إنه كان صدوقاً ولكن يعلى أخوه أثبت منه ؛ وقال في رواية أخرى: كان يخطئ ويصيب ، وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث.^{٣٥١}

* حديثه يهوي :

أي حديثه مرسل " انظر مصطلح شعبة "

* منكر الحديث :

انظر مصطلح القطان في ذلك .

(٩) أبو حاتم الرازي.

* صالح ١ صالح الحديث :

قال عبد الله بن يوسف الجديع في تعليقه على "المقنع" لابن الملقن (١٧٨/١) : "وقال أبو حاتم الرازي : 'صالح الحديث' ، فقال له ابنه : تقوم به الحجة ؟ فقال : لا ، ولكنه صالح . الجرح ١٠٨/٣. وفي هذا إشارة إلى لين فيه ؛ وأبو حاتم معروف بتشده ، ومع ذلك فهو عنده ممن يعتبر به ، بل هو أعلى ، لكنه لا يبلغ مبلغ الثقات ، وهذه صفة من يحسن حديثه .

وقال ابن حجر في "فتح الباري" في عبد الملك بن الصباح : ماله في البخاري سوى هذا الموضع . قال أبو حاتم الرازي : عبد الملك بن الصباح صالح ، قلت : وهي من ألفاظ التوثيق لكنها من الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم ، وقال إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار ؛

وممن عد قول أبي حاتم في الراوي صالح أو 'صالح الحديث' تعديلاً أيضاً ابن الصلاح في 'مقدمته' (ص ١١٢) والعراقي في 'شرح ألفيته' (٥/٢) والسخاوي في 'شرحه على الألفية' ٣٦٥/١ والنووي في 'التقريب' والسيوطي في 'شرحه' (٣٤١-٣٤٥) ثم المعلمي في 'التنكيل' (١٣/٢) .

ولكن الشيخ الألباني رحمه الله كان يرى خلاف ذلك ، فقد قال في 'سلسلة الأحاديث الضعيفة' (١١٢/٣) في أثناء تخريج الحديث "١٠٣١" :

٣٥٠. ميزان الاعتدال ٨٢١٤

٣٥١. هدي الساري ٦٣

وهذا وإن كان توثيقاً في اعتبار أكثر المحدثين ولكنه ليس كذلك بالنظر إلى اصطلاح أبي حاتم نفسه ، ثم نقل تقسيم ابن أبي حاتم لمراتب الرواة الذي ذكره في "تقدمة الجرح والتعديل" (٣٧/١) ثم قال :
 "فهذا نص منه على أن كلمة "صالح الحديث" مثل قولهم "لين الحديث" يكتب حديثه للاعتبار والشواهد ، ومعنى ذلك أنه لا يحتج به ، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل.^{٣٥٢}

* صدوق

أبو حاتم الرازي يُكثر في نقده للرواة العدول من كلمة "صدوق" ويُقل من نظائرها ككلمة "لا بأس به" ؛ وقد ادعى غير واحد من العلماء والباحثين أن كلمة "صدوق" عند أبي حاتم أعلى منها عند غيره ، أو أنه متشدد في إطلاقها ، أو نحو ذلك من المعاني .

قال المعلمي رحمه الله : " وأبو حاتم معروف بالتشدد ، وقد لا نقل كلمة صدوق منه عن كلمة ثقة من غيره ، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة صدوق في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه ؛ هذا هو الغالب ^{٣٥٣}
 وذكر الشيخ عبد الله السعد أن قول أبي حاتم في الرجل : "صدوق" كقول غيره "ثقة" ، ويؤيد هذه الدعاوى ما اشتهر به أبو حاتم عند المتأخرين أنه متشدد في تعديل الرواة ، فقد وصفه بالتشدد أو التعتن جماعة من العلماء والباحثين .

ولعل الصواب في هذه القضية أن أبا حاتم كان يطلق لفظة "صدوق" على راوي الحديث الحسن أي على الراوي العدل الضابط الخفيف الضبط ، وهذا هو الغالب ، ويطلقها أحياناً على العدل التام ضبطه ، وهو إنما يفعل ذلك في تلك الأحيان تشدداً في إطلاق التوثيق التام تارة ، وتجوراً وتوسعاً تارة أخرى ، وهذا التوسع وذاك التشدد يقعان في كلامه على شيوخه وأقرانه أكثر من وقوعهما في كلامه على من سواهم .

* يكتب حديثه ولا يحتج به .

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" في ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي : سمعت أبي يقول : إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي ، محله عندنا محل الصدق ، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم ؛ قلت لأبي : ما معنى لا يحتج بحديثهم ؟ قال : كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت ^{٣٥٤} .

قال العلامة المعلمي في "التنكيل" : "وهذه الكلمة [أي يكتب حديثه ولا يحتج به] يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ ، يحدث بما لا يُتقن حفظه فيغلط ويضطرب ، كما صرح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر .^{٣٥٥}

٣٥٢ . لسان المحدثين ٣١٤

٣٥٣ . التنكيل ٣٥٠، ١١

٣٥٤ . الجرح والتعديل ١٣٣١١

٣٥٥ . التنكيل ٢٣٨١١

* يحتج به :

وكلمة "يحتج به" عند أبي حاتم معنى أعلى من معناها عند الجمهور ، فقد قال ابنه في "محبوب بن محرز القواريري" : "سئل أبي عنه فقال : يكتب حديثه قيل : له يحتج بحديثه ؟ فقال : يحتج بحديث سفيان وشعبة^{٣٥٦} .

* يكتب حديثه :

قال الذهبي في "السير" (٣٦٠/٦) في ترجمة هشام بن حسان : وقال أبو حاتم : كان صدوقاً ، وكان يثبت في رفع الأحاديث عن ابن سيرين ؛ وقال أيضاً : يكتب حديثه ؛ قلت : قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل : " يكتب حديثه " أنه عنده ليس بحجة^{٣٥٧} وقال الذهبي في "الميزان" (٥٣/٤) في ترجمة العباس بن الفضل العدني : " العباس بن الفضل العدني نزيل البصرة عن حماد بن سلمة وغيره ، سمع منه أبو حاتم وقال : شيخ ؛ فقله "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك ، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ، وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة ؛ ومن ذلك قوله "يكتب حديثه" ، أي ليس هو بحجة^{٣٥٨} .

* شيخ :

وقال الذهبي في "الميزان" (٥٣/٤) في ترجمة العباس بن الفضل العدني : العباس بن الفضل العدني نزيل البصرة عن حماد بن سلمة وغيره ، سمع منه أبو حاتم وقال : شيخ ؛ فقله "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك ، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ، وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة^{٣٥٩} .

(١٠) أبو داود :

* حجة :

كلام أبي داود في الراوي "الحجة" أقوى من الثقة ، وذلك أن الأجري سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل ، فقال : ثقة يخطئ كما يخطئ الناس ؛ قال الأجري : فقلت : هو حجة ؟ قال : الحجة أحمد بن حنبل^{٣٦٠} .

٣٥٦. الجرح والتعديل ١٨٨٧١٨

٣٥٧. سير أعلام النبلاء ٣٦٠١٦

٣٥٨. ميزان ، سبق

٣٥٩. ميزان الإعيال ٣٨٥١٢

٣٦٠. لسان المحدثين ١١١١٣

(١١) البخاري .

* سكتوا عنه :

قال الذهبي : أما قول البخاري "سكتوا عنه" فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل ، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه .^{٣٦١}

* فيه نظر :

ولقد ادعى جماعة من العلماء المتأخرين رحمهم الله أن البخاري رحمه الله لا يُطلق عبارة "فيه نظر" إلا فيمن كان متهماً عنده ، وفيمن اشتد ضعفه فنزل إلى مرتبة المتروكين والساقطين ؛ بل منهم من نسب إلى البخاري نفسه تفسير اصطلاحه هذا بنحو هذا المعنى ؛ ولكن التحقيق العلمي كشف وهاء هذه الدعاوى وبين عدم صحتها ؛ وإليك البيان والتدليل :

- ١- نقل الحافظ الذهبي عن البخاري أنه قال : إذا قلت : فلان في حديثه نظر ، فهو متهم واه .
- ٢- قال الذهبي في "الميزان" (٤١٦/٢) : "وقد قال البخاري : "فيه نظر" ، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً ."
- ٣- قال الذهبي في "الميزان" أيضاً (٥١/٣-٥٢) في ترجمة عثمان بن فائد : قال البخاري : "في حديثه نظر" ، وقل أن يكون عند البخاري رجل في نظر إلا وهو متهم .
- ٤- قال العراقي في "شرح ألفيته" : "فلان فيه نظر ، وفلان سكتوا عنه : هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه".
- ٥- قال ابن حجر في "مقدمة الفتح" (ص ٨٠) : "وللبخاري في كلامه على الرجال توق زائد وتحرر بليغ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل ، فإن أكثر ما يقول : سكتوا عنه ، فيه نظر ، تركوه ؛ ونحو هذا ؛ وقل أن يقول : كذاب ، أو وضاع ؛ وإنما يقول : كذبه فلان ، رماه فلان ، يعني بالكذب . وعبارة ابن حجر هذه ليست صريحة في معنى قول البخاري "فيه نظر" ، بل هي محتملة ، وقد نقلتها على الاحتمال ؛ مع أنه سيأتي عن ابن حجر تفسير صريح لمعنى قول البخاري "فيه نظر" .

هذه الدعاوى كلها فيها نظر ، وأما ما نقله الذهبي من كلام معزو للبخاري فأراه غير ثابت عنه ، بل هو منكر عنه ، ولقد انتهى التحقيق إلى خلافه ، فإليك ما يلي من النقول :

النقل الأول : قال المزي في "تهذيب الكمال" في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق "تهذيب الكمال" : "قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي : بين مسلم جرحة في صدر كتابه ؛ وأما البخاري فلم يُنَبَّه من أمره على شيء ، فدل أنه عنده على الاحتمال ، لأنه قد قال في "التاريخ" : "كل من لم أبين فيه جرحة فهو على الاحتمال ، وإذا قلت : فيه نظر ، فلا يحتمل" .

النقل الثاني : قال المزي في "تهذيب الكمال" : قال ابن يربوع في عثمان بن عمر التيمي : "هو على أصل البخاري محتمل" .

النقل الثالث : قال الترمذي ، وهو تلميذ البخاري وأعلم الناس به ، في "العلل الكبير" عقب نقله قول البخاري في حكيم بن جبير "لنا فيه نظر" : "ولم يعزم فيه على شيء" . كذا فهم الترمذي عبارة شيخه ، أنه متردد في حكيم بن جبير أو متوقف فيه ، والتردد لا يقع من البخاري أو غيره من العلماء في حق المتهمين أو المتروكين .

النقل الرابع : كان لابن عدي - وهو جدُّ خبير بالبخاري - أكثر من تفسير لقول البخاري "فيه نظر" ، ويظهر أن هذه التفسيرات تعتمد على اختلاف سياق كلام البخاري وعلى القرائن الأخرى ، كما يأتي بيانه

النقل الخامس : قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي بلج الفزاري بياناً لمعنى قول البخاري "فيه نظر" : "وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً" .

النقل السادس : قال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله في تعقيب له على كلام الذهبي والعراقي : "لا ينقضي عجبى حين أقرأ كلام العراقي، هذا، وكلام الذهبي، أن البخاري لا يقول : فيه نظر، إلا فيمن يتهمة غالباً؛ ثم أرى أنمة هذا الشأن لا يعباؤون بهذا، فيوثقون من قال فيه البخاري : فيه نظر، أو يدخلونه في الصحيح" ؛ نقله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل" ، انظر (ص ٣٨٨-٣٩٢) .

النقل الثامن : قام الأستاذ الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني بدراسة موازنة استقرائية ، جمع فيها المواطن التي أطلق فيها البخاري تلك اللفظة ، ووازنها بأقوال العلماء غيره في الذين قيلت فيهم ، فخرج بأن من قيل فيه انه "فيه نظر" فإنه تليين خفيف الضعف ، وأن البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة ، لا كما زعم من أن له اصطلاحاً خاصاً به في إطلاقها؛ وقد كتب الدكتور مسفر خلاصة بحثه هذا في مقالة نشرها في "ملتقى أهل الحديث" ، سنة ٢٠٠٥هـ، تحت عنوان "قول البخاري : فيه نظر" وقال الدكتور مسفر في مقالة "الملتقى" المذكورة : "وأحب أن أخص هنا تلك النتائج التي انتهيت إليها [يعني في بحثه المشار إليه] :

أولاً : تعددت ألفاظ البخاري في هذا المعنى ، وهذه ألفاظه أسوقها بحسب عدد مرات ورودها:

فيه نظر ، في إسناده نظر، في حديثه نظر ، فيه بعض النظر ، حديثه فيه نظر ، فيه نظر في حديثه ، فيه نظر في إسناده ، فيه نظر ولا يتابع عليه ، فيه نظر ، لم يصح حديثه (لا يصح حديثه " ، ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه ، في صحة خبره نظر ، في حديثه نظر لا يحتمل ، لا يعرف إلا بحديث فيه نظر ، لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض، عنده مناهج وفيه نظر، في نفس الحديث نظر، في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر، في حفظه نظر، في موته نظر، في قصة وفاته نظر.

ولما كانت هذه الألفاظ مختلفة المؤدى والغرض فقد رأيت أن أجمع ما تقارب منها في اللفظ والنتيجة، أو في اللفظ دون النتيجة في مجموعة واحدة، مراعيًا في ذلك اللفظ الذي وردت به، وحال الراوي الذي قيلت فيه، بعد سبر أقوال العلماء فيه، فتلخص لي من ذلك ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : التراجم التي قال فيها : فيه نظر ، ويلحق بها : فيه نظر في حديثه ، فيه بعض النظر ، فيه نظر ولا يتابع عليه ، فيه نظر لم يصح حديثه ، أو : لا يصح حديثه ، ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه ، فيه نظر لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض ، عنده مناكير وفيه نظر ، ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه .

المجموعة الثانية : التراجم التي قال فيها : في حديثه نظر ، وألحقت بها نوعين من التراجم :

النوع الأول : ألفاظ وردت في بعض التراجم تقارب ما تقدم في اللفظ وفي نتيجة الحكم على الرواة وهي : حديثه فيه نظر ، " ولم يصح " ولا يصح حديثه في حديثه نظر ، وفي حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر ، ولا يعرف إلا بحديث فيه نظر ، وفي صحة خبره نظر ، في حديثه نظر لا يحتل .

النوع الثاني : ألفاظ تقارب ما تقدم في المعنى وتخالفه من حيث الحكم على من وردت في ترجمته ، ومن هذه قوله : في نفس الحديث نظر ، وهو حديث فيه نظر ، في حديث القميص نظر .

المجموعة الثالثة : التراجم التي قال فيها : في إسناده نظر ، والذين قيلت في تراجمهم على قسمين ، فمنهم من يشمل اسم الضعف أو الجهالة ، ومنهم من لا يرقى إليه الشك كالصحابا وبعض الثقات .

ثم ألحقت بالمجموعات الثلاث ثلاثة ألفاظ لا يمكن إدخالها فيما تقدم وهي : في حفظه نظر، في موته نظر ، في قصة وفاته نظر .

أمر آخر متعلق بما تقدم من تقسيم الألفاظ في المجموعات الثلاث ، وهو أن الدقة المتناهية في مثل هذه الحال غير ممكنة في نظري ، فبعض الألفاظ يمكن وضعها في مجموعتين ، وبعضها لا يمكن فيه ذلك ، فمثلاً قوله : " فيه نظر في حديثه " جعلتها في المجموعة الأولى ، مع أنه يمكن أن توضع في الثانية ، فشطرها الأول " فيه نظر " يعني أن النظر في الراوي نفسه ولذا جعلتها في المجموعة الأولى ، وشطرها الثاني " في حديثه " يعني أن النظر في حديثه ، والأمر سهل فالدراسة ستشملهما على الحالين .

نتائج دراسة المجموعة الأولى :

هذه المجموعة هي أكثر التراجم عدداً ، ولم أجد فيها غير ترجمة واحدة لا يمكن أن يعني البخاري صاحبها بذلك القول ، وصاحب هذه الترجمة صحابي .،

قال البخاري في "التاريخ الكبير" ج ٤/ص ٣١٩ : صمصعة بن ناجية المجاشعي جد الفرزدق [إلى أن قال] :
وإذن فالبخاري لا يعني صاحب الترجمة بهذه اللفظة بل يعني - والله أعلم - الحديث الوارد فيها ، وقد
أخرجه الحاكم في المستدرک مطولاً من طريق العلاء .

بعد هذا ننظر في التراجم التي عقب عليها البخاري بقوله " فيه نظر " وعددها إحدى وتسعون ترجمة - ثم
بعد ذلك ننظر في العبارات الملحقة بها - ومن هؤلاء من ذكره الحافظ في التقریب ، لأنه ممن أخرج حديثه
أصحاب الكتب الستة أو أحدهم ، ومنهم من لم يذكره ، وعدد الذين ذكرهم في التقریب ، وحكم عليهم فيه :
ثمانية وخمسون راوياً ، وهذا تفصيل كلامه عليهم :

حكم على أربعين منهم بالضعف ، سواء كان ضعفهم شديداً أو يسيراً ، فمنهم من قال فيه : ضعيف ، أو :
فيه ضعف ، أو : ضعفه ، أو : لين ، أو : فيه لين ، أو : ليس بالقوي ، أو : متروك ، وقد يضيف إلى ما
تقدم أو صافاً أخرى كقوله : شيعي ، أو : يتشيع ، أو : غلا في التشيع ، أو : فيه رفض ونحو ذلك .
والبقية وعددهم ثمانية عشر ، ثلاثة منهم قال عنهم : صدوق ، واثنان قال عنهما : لا بأس به ، وأربعة قال
عنهم : مقبول ، وبقية بين : صدوق يخطئ ، أو : صدوق كثير الخطأ ، وبين : صدوق يهم ، أو : له
أوهام ، أو : صدوق فيه لين ، أو : صدوق شيعي ، أو : صدوق يخطئ ، أو : صدوق يهم ويغلو في التشيع
، أو : صدوق إلا أنه عمي فصار يلقي ما ليس من حديثه .

وإذن فالثلثان من الضعفاء - وإن تفاوت ضعفهم - وأشد جرح أطلقه عليهم قوله عن بعضهم : " متروك " .
وعدد هؤلاء أربعة فقط من أربعين أطلق عليهم اسم الضعف .

أما الثلث فهم ممن يشملهم اسم الصدوق ، وإن وصف أكثرهم بما يؤثر في العدالة أو الضبط ، والذين يمكن
قبول حديثهم - من غير اشتراط المتابعة ، أو : موافقة الثقات ، أو : عدم التفرد - خمسة فقط ، وهم من قال
فيهم الحافظ : صدوق ، أو : لا بأس به .

أما الذين قال فيهم البخاري " فيه نظر " وليسوا ممن ذكر في التقریب فعددهم ثلاثة وثلثون راوياً ، ولمعرفة
درجتهم اجتهدت في تلخيص حال كل منهم بحسب ما بلغني من أقوال العلماء فيهم ، وبحسب ما رأيته من
حديثهم ، وكانت النتيجة شمول الضعف لهم جميعاً ، وإن اختلفت عبارتي في حال كل منهم ، فمنهم الضعيف
، والضعيف جداً ، ومنهم المجهول والمتروك ، والحكم بضعفهم ليس تشدداً مني بل هو واقع حالهم ، فإذا
علمت أن خمسة عشر منهم لم يوثقهم أحد البتة ، وثمانية ذكرهم ابن حبان في ثقاته فقط مع تضعيف الأئمة
لهم

أما الألفاظ الملحقة بقوله فيه نظر ، وهي قوله : فيه نظر في حديثه ، فيه بعض النظر ، فيه نظر ولا يتابع
عليه ، فيه نظر لم يصح حديثه ، أو : لا يصح حديثه ، ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه ، فيه نظر
لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض ، عنده مناكير وفيه نظر ، ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه ،
وقد بلغت التراجم فيها تسعاً ، والضعف بين على أصحابها ، وأحسنهم حالاً من قال فيه ابن حجر : صدوق
كثير الخطأ .

مما تقدم من التراجم - الموجزة هنا وهي مفصلة في البحث - تبين الضعف في أكثرها ، وأحسنهم سلمة الأبرش الذي قال فيه الحافظ : صدوق كثير الخطأ ، وعبد الله بن محمد الأنصاري ، مقبول ، والبقية بين ضعيف ومجهول ، وهم في عموم الأحوال لا يبعدون عن الذين قال عنهم : فيه نظر ، وإن كان قوله "فيه بعض النظر" يشعر بخفة ضعفهم ، فأحدهم - وهو بكير بن مسمار - مختلف فيه ، والثاني عبيد بن عبد الرحمن مجهول ، والثالث أحمد بن الحارث الغساني شديد الضعف ، أما سلمة فرغم قوله المتقدم فيه : عنده مناكير ، وفيه نظر ، وله قول آخر فيه هو : ووهته علي " إلا أنه خالف فيه جماعة وثقوه .

وقبل أن ننتهي إلى النتيجة النهائية ، أحب أن أذكر بكلام أهل العلم الذين جعلوا عبارة البخاري تلك في مرتبة الجرح الشديد :

فهذا الذهبي - وهو أول من وجدته يجعل هذه العبارة في هذه المرتبة - يقول : ... وكذا عادته " يعني البخاري " إذا قال " فيه نظر " بمعنى أنه متهم ، أو ليس بثقة ، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف ، انتهى ، وجعل هذا اللفظ في مقدمة الميزان مع المتروك ، فقال : ثم متروك ، وليس بثقة ، وسكتوا عنه ، وذهب الحديث ، وفيه نظر ، وهالك ، وساقط . لكنه لم يعزه للبخاري بل عمم الحكم .

أما ابن كثير فيقول : من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل : سكتوا عنه أو فيه نظر فإنه يكون في أدنى المنازل وأرذلها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح . ويتابع العراقي الذهبي في مراتبه ، ويزيد عليها بعض الألفاظ ، فقد جعل المرتبة الأولى من مراتب الجرح : فلان كذاب ، أو وضاع ، أو دجال .

والمرتبة الثانية : فلان متهم بالكذب ، أو الوضع ، وساقط ، ومتروك ، وفيه نظر وسكتوا عنه وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه والمرتبة الثالثة : ضعيف جداً ، أو رد حديثه ، أو واه بمررة أما السخاوي فجعل مراتب الجرح سناً أولها صيغة المبالغة نحو : أكذب الناس ، والثانية : كذاب أو يضع الحديث ، والثالثة متهم بالوضع وساقط وهالك ، وقال : فيه نظر أو سكتوا عنه ... وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين العبارتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه لأنه لورعه قل أن يقول : كذاب أو وضاع ، نعم ربما يقول : كذبه فلان ، ورماء فلان بالكذب ، فعلى هذا فإدخالهما في هذه المرتبة بالنسبة إلى البخاري خاصة ، مع تجوز فيه أيضاً وإلا فموضعهما منه التي قبلها - يعني المرتبة التي من ألفاظها : كذاب ، أو يضع الحديث ونحوه .

أما عند الحافظ ابن حجر ففي مرتبة هذا اللفظ عنده " قياساً " : متروك ، ساقط ، واهي الحديث . وبالنظر في أقوال المتقدمين [يعني العلماء الذين تقدم ذكرهم] نجد هذا اللفظ يتردد بين المرتبة الثانية من مراتب الجرح وهي : الوضع والكذب ، أو الثالثة وهي : التهمة بالوضع ، أو التي تليها وهي : متروك وساقط ونحوه ، وكل ذلك جرح مؤثر عندهم لا يحتج بحديث صاحبه ولا يستشهد به ، بل ولا يعتبر بحديثه كما نص على ذلك السخاوي . كما أنهم نصوا على اختصاص البخاري بالجرح الشديد بهذا اللفظ .

ومما يبين مراد البخاري بقوله هذا ، ما ذكره الترمذي عنه من قوله في " حكيم بن جبير " : " لنا فيه نظر " ، قال الترمذي : " ولم يعزم فيه على شيء " فهذا يدل على أن هذه العبارة من البخاري فيمن هو في موضع تأمل وتوقف عنده ، فهي عبارة احتراز عن قبول حديث الراوي والاحتجاج به ، أو الاعتبار به ، ولكونها توقفاً عن القبول ، فهي في جملة ألفاظ الجرح ، وإن لم يقصد البخاري إلحاق الجرح بمن أطلقها عليه . وأكثر ما يُقال : هي من عبارات الجرح المجملة ، يبحث عن تفسيرها في كلام سائر النقاد في ذلك الراوي ^{٣٦٢} .

* وهو محتمل ، يحتمل حديثه ، هو على الاحتمال .

استعمل البخاري - رحمه الله - مصطلح "الاحتمال" في الرواة، فقد قال في "ضعفاته الصغير" في عبد الله بن أبي ليبي المدني : «وهو محتمل»، وعبد الملك بن أعين : «يحتمل في الحديث» ، فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري ، ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة ، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أوهام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقاً ، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة "صدوق يخطئ" ، والله أعلم. ^{٣٦٣}

* منكر / منكر الحديث :

قال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي ... ، ونقل ابن القطان أن البخاري قال : "كل من قلت فيه : منكر الحديث ، فلا تحل الرواية عنه " ^{٣٦٤} ؛ وزاد ابن حجر في (لسان الميزان) وهذا القول مروى بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري ^{٣٦٥}

* رماه فلان :

هذه من عبارات الإمام البخاري التي معناها "وصفه فلان بالكذب" أو "اتهمه بالكذب" . قال ابن حجر : وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائدٌ وتحريٌّ بليغٌ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل ، فإن أكثر ما يقول : سكتوا عنه ، فيه نظر ، تركوه ؛ ونحو هذا ؛ وقلُّ أن يقول : كذاب ، أو وضاع ؛ وإنما يقول : كذبه فلان ، رماه فلان ، يعني بالكذب ^{٣٦٦}

٣٦١.الموقظة ٨٣

٣٦٢.بحث ملقط من الشبكة الدولية "ملتقى أهل الحديث"

٣٦٣.لسان المحدثين ٢١٧٤

٣٦٤.ميزان الاعتدال ٦١١

٣٦٥.لسان الميزان ٣٠١١

٣٦٦.هدي الساري ٤٨٠

(١٢) مسلم .

* منكر :

ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة^{٣٦٧}

(١٣) النسائي .

* لا بأس به :

لقد ادعى مؤلفا "تحرير التقریب" لكلمة "لا بأس به" عند النسائي معنى مبتكراً وفيه نظر ؛ فقد حملا "لا بأس به" و "ليس به بأس" من النسائي في شيوخه على التوثيق المطلق، واستدلا بشيء من نقل أو من استقراء؛ قالوا في "التحرير" (٣٣٦/٢) : "وكذلك قول النسائي "لا بأس به" إنما يقوله ويريد به التوثيق بالنسبة لشيوخه". هكذا جزما بهذا في هذا الموضع وأطلقاه، ومثله قولهما في (٣٣٥-٣٣٦/٢)، ولكنهما قيدها في مواضع أخرى بالغلبة أو الكثرة إذ قالوا (٨٧/٢) : "وقال النسائي : "لا بأس به" وهو شيخه، وهذه اللفظة غالباً ما يطلقها النسائي على شيوخه الثقات تحريماً". وقالوا (٧٣/١) فيها : "وهذا التعبير كثيراً ما يستعمله النسائي لشيوخه الثقات الذين يرتضي حديثهم بدليل قوله في موضع آخر : ثقة . ولم يجزما حيث قالوا (٢٨٢/٢) : "ولعل النسائي يستعمل "لا بأس به" لتوثيق شيوخه كما بينا غير مرة "

فمستندهما في ذلك إن هو تنوع عبارات النسائي في راو بعينه في كثير من الرواة، وليس فيه على مدعاهما كبير دلالة؛ بل ليس هذه الدعوى هنا بأولى من أن تعكس فيدعى أن مراد النسائي بلفظة "ثقة" أحياناً هو معنى لفظة "لا بأس به" عند الجمهور، فيكون النسائي ممن يستعمل كلمة ثقة بمعنى وصف الراوي بالقبول العام الشامل لمرتبتي الصحة والحسن ؛ أو أن النسائي يفرق بين لفظتي "ثقة" و "لا بأس به" ولكنه كان أحياناً يتجاوز - أو يتسهل - فيطلق على من هو لا بأس به عنده كلمة "ثقة". وكذلك ليست تلك الدعوى بأولى من أن يقال : لعل النسائي كان أحياناً يتردد في الراوي فيصفه مرة بأنه ثقة ومرة بأنه لا بأس به، وعلى هذا فمن قال فيه مرة : ثقة ، ومرة : لا بأس به، يكون أحسن حالاً ممن لم يزد فيه على كلمة "لا بأس به". ولكن كلاً من هذه الدعاوى الثلاث لا تقبل إلا بدليل مقبول. واختلاف عبارتي الناقد مع اتحاد مقصديهما أو مع تقاربهما واقع في الجملة من عدد من الأئمة قبل النسائي كابن معين، وبعده كالدارقطني،

ثم إنه لو ثبت أن النسائي قال في طائفة من النقائ عندة : "لا بأس به" فليس من الصحيح أن يجعل ذلك دليلاً على تساوي تلك اللفظتين عندة مطلقاً حيث وردتا مع أنهما عند سائر النقاد متباينتان ، ومع ظهور تباينهما عندة نفسه في أغلب مواضعهما.

وممن قارب مؤلفي تحرير التقريب في هذه القضية ولكنه كأنه كان أقرب إلى الحق منهما الدكتور قاسم علي سعد فقد قال في "مباحث في علم الجرح والتعديل" بعد أن تكلم على معنى "لا بأس به" عند ابن معين : « قلت : والنسائي يقارب ابن معين أو يماثله في اصطلاحه "لا بأس به" فهذه الكلمة عند النسائي أعلى منها عند الجمهور ، وأذكر هنا عدة أمثلة ساوى النسائي فيها بين لفظة "ثقة" ولفظة "لا بأس به" ، ثم ذكر ثمانية أمثلة ختمها بقوله : فلعل هذه الأمثلة توضح ما ذكرته ، وهي قليل مما في "تهذيب التهذيب" والذي نرتضيه أن يكون خاتمة لهذا النقاش في حق اصطلاح النسائي هذا ، هو أن كلمة "لا بأس به" في اصطلاحه لا تبعد أن تكون أعلى في معناها من كلمة "لا بأس به" في اصطلاح الجمهور ، ولم يكن يتسهل في إطلاقها على من كان ليناً أو فيه ضعف ، ولكن لا يمكن بحال أن نعدّها مرادفة لكلمة "ثقة" في اصطلاحه أي النسائي ، لا في حق شيوخه ولا غيرهم ؛ فالنسائي يبعد أن ينزل بالراوي من كلمة "ثقة" إلى كلمة "لا بأس به" من غير سبب يقتضي ذلك النزول ، ويبعد أيضاً أن يخالف الجمهور - ومعهم أهل اللغة - مخالفة كبيرة في اصطلاح كان كثير الدوران على ألسنة النقاد وغيرهم ، بل كان مشتهراً جداً في عصره وقبل عصره^{٣٦٨} .

* ليس بالقوي :

قال الذهبي في الموقظة " وقد قبل في جماعات ليس بالقوي واحتج بهم ، وهذا النسائي قال ليس بالقوي ويخرج لهم في كتابه قال : قولنا ليس بالقوي ليس بجرح مفسر^{٣٦٩} .

(١٤) البزار .

* لين الحديث :

ممن شدّ عن جمهور النقاد في استعمال هذه الكلمة الحافظ البزار فهو - كما يظهر - يستعملها للتجريح مطلقاً حتى إنه ليصف بها أحياناً بعض المتروكين المطرحين ، وربما استعملها في بعض الوضاعين ، وهذا شأنه في ألفاظ النقد ، يستعمل في التعبير عن الهلكى والتالفين أخف ألفاظ التجريح أو التليين^{٣٧٠} .

٣٦٨ . بحث منقط من الشبكة الدولية " منتقى أهل الحديث "

٣٦٩ . لسان المحدثين ٥٠١٤

٣٧٠ . ٥٤٤١٤

• لا يتابع على حديثه :

من عبارات البزار في وصف من كان كذاباً أو ساقطاً من الرواة : "حدث بأحاديث لم يتابع عليها" .^{٣٧١}

(١٥) الدارقطني .

* صدوق :

ومعنى صدوق عند الدارقطني : أنه حينما يطلقها مجردة فإنه يعني بها تزكية الراوي في عدالته فقط ، فلا يفيد ذلك توثيق الراوي أو تضعيفه عنده ، وأما إذا أضاف كلمة صدوق فيختلف حكمها باختلاف المضاف إليه : فإن أضافها إلى ما يفيد الاحتجاج بالراوي ، كأن يقول : " صدوق ثقة " فيحتج به ؛ وإن أضافها إلى ما يفيد عدم الاحتجاج به ، كأن يقول : " صدوق كثير الخطأ " فإنه لا يحتج به ، فهو موافق للجمهور في ذلك .^{٣٧٢}

حسن :

وهناك أمثلة من كلام الإمام الدارقطني ذكرها وتكلم عليها الشيخ طارق عوض الله في "الإرشادات" ؛ وقد قال في آخر كلامه على آخر حديث منها : "فالحاصل أن إطلاق الدارقطني لفظ "الحسن" على هذا الحديث : ليس من باب الإطلاق الاصطلاحي ، بل بمعنى الغريب والمنكر .

* لين الحديث :

والإمام الدارقطني ، فقد قال السهمي : "سألت أبا الحسن الدارقطني ، قلت له : إذا قلت : "فلان لين" أيش تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطاً متروك الحديث ، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة" .^{٣٧٣}

(١٦) ابن عدي .

* لأبأس به :

قال الشيخ عبد الله السعد حفظه الله : "لا بأس به" عند ابن عدي أحياناً تكون تضعيفاً منه للراوي . قال ابن عدي في "الكامل" (٧٦/٨) في المغيرة بن زياد الموصلي : "عامه ما يرويه مستقيم ، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس ، من الغلط ، وهو لا بأس به عندي" .^{٣٧٤}

٣٧١. لسان المحدثين ٣٦٩١٤

٣٧٢. لسان المحدثين ٥٠٤١٣

٣٧٣. لسان الميزان ٩٣١١

٣٧٤. لسان المحدثين ٣٦١٤

* هو من أهل الصدق :

إذا قال ابن عدي رحمه الله في راو " هو من أهل الصدق ، أن المراد أنه من أهل العدالة الضبط وأنه صادق فيما يرويه ، فمعنى العبارة أنه ثقة ؛ هذا الأصل فيها ، ولكنها قد تستعمل بمعنى "صدوق" ، بل قد تدل القرائن على أن المراد نفي الكذب المتعمد عن الراوي^{٣٧٥}

* هو من جملة الضعفاء :

قال عبد الله بن يوسف الجديع في ختام بيانه لاختلاف اصطلاحهم في إطلاق كلمة "ضعيف" في تحرير علوم الحديث "ومن هذا قول ابن عدي في "كامله" في كثير من الرواة "هو في جملة الضعفاء" ، فربما قالها فيمن يعتبر به ، وربما قالها في متروك^{٣٧٦}.

(١٧) ابن حبان .

* لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد :

وهذه العبارة يكثر منها ابن حبان البستي رحمه الله ، وقد فسرها في بعض المواضع من كتبه ، قال في كتابه "المجروحين" في ترجمة يحيى بن سعيد التميمي المدني: "كان ممن يخطئ كثيراً ، وكان رديء الحفظ فوجب التنكب عما انفرد من الروايات ، والاحتجاج بما وافق الثقات، لأن أمارات العدالة فيه ألتهته من الصدق والإتقان ، وإن وهم في الشيء بعد الشيء أو أخطأ في الحديث بعد الحديث ، فإن هذا شيء لا ينفك عنه البشر ، يترك ما أخطأ فيه إذا علم ، والأحوط أن يترك ما انفرد من الرواية^{٣٧٧} .

* يأتي عن فلان بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك .

يكثر من هذه العبارة ونحوها ابن حبان رحمه الله في كتابه "المجروحين" ، وهو اتهام لذلك الراوي الذي قالها فيه ، بالوضع ، كما هو بين ؛ قال في "المجروحين" في زكريا بن حكيم : "يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها

٣٧٥. لسان المحدثين ٢٤١٥

٣٧٦. لسان المحدثين ٣٢١٥

٣٧٧. المجروحين ١١٨٣

الفصل الرابع : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل .

عند أبي حاتم الرازي

مراتب التعديل

قال ابن أبي حاتم وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

١. فإذا قيل للواحد أنه ثقة أو أنه متقن أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه
٢. وإذا قيل له صدوق أو محله صدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي من المنزلة الثانية
٣. وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية
٤. وإذا قالوا صالح الحديث نكتب حديث للاعتبار .

مراتب التجريح .

١. إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه .
٢. وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه
٣. وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به
٤. وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب أو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة^{٣٧٨}

ننتبه إلى مصطلح ابن أبي حاتم أنه جعل المنازل أربعا :

- الأولى : منزلة الثقات ورواة الأحاديث الصحيحة وذكر من ألفاظها " ثقة " " متقن " " وثبت "
- الثانية : منزلة رواة الأحاديث الحسنة وذكر من ألفاظها " صدوق " " ومحله صدق " " و لا بأس به "
- الثالثة : منزلة الرواة الذين يستشهد بهم ولا يحتج بهم وهي المنزلة الثالثة جعلها خمس درجات فمن أعلاها درجة " الشيخ " فهي ليست من مراتب الاحتجاج وإن كان ظاهر سياقه قد يشعر بأنها منها ويليهما " صالح الحديث " ثم " ليس بالقوي " ثم " ضعيف الحديث " والمنزلة الرابعة : منزلة " متروك الحديث " و " ذاهب الحديث " و " كذاب "

ومقصوده بالنظر الذي ذكره في الصدوق هو النظر الذي يتبين به صلاحية الحديث للاحتجاج به وعدمها وهذا بخلاف مقصوده في مرتبة لين الحديث فإنه هناك يريد النظر المميز بين أهلية الحديث للاستشهاد به وعدمها وإنما لم يقل في حديث الثقات المتقين الأثبات أنه ينظر فيه وإن كان قد يعتريه الوهم لأن الوهم في حديث هؤلاء لا يكاد يطلع عليه إلا العلماء المتبحرون .

عند ابن الصلاح والنووي .

مراتب التعديل :

وقد تابع الرازي على هذا التقسيم ابن الصلاح والنووي وغيرهما فوافقوه موافقة تامة ثم جاء الذهبي فوافق على التقسيم وأحكامه من حيث الإجمال وزاد عليه بعض التفصيل فقال :

١. فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : " ثبت حجة " و " ثبت حاظ " و " ثقة متقن " و " ثقة ثقة "

٢. ثم ثقة

٣. ثم ثقة ولا بأس به

٤. ثم محله الصدوق وجيد الحديث وصالح الحديث وشيخ وسط وشيخ حسن الحديث ونحو ذلك .

٥. فقد زاد رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة .

مراتب الجرح :

١. أبدأ عبارات الجرح : دجال , كذاب , وضاع

٢. ثم متهم بالكذب ومتفق على تركه

٣. ثم متروك وليس بثقة وسكتوا عنه وذاهب الحديث وفيه نظر وهالك وساقط

٤. ثم واه بمرّة وليس بشيء وضعيف جدا وضعفوه ومنكر الحديث

٥. ثم يضعف , وفيه ضعف , وقد ضعف , ليس بالقوي , ليس بحجة , ليس بذاك القوي يعرف وينكر فيه مقال ... ٣٧٩

٦. ثم جاء العراقي فتابع الذهبي في تقسيمه وأدخل عليه تفصيلا وإيضاحا كلمة : المرتبة الأولى ,

المرتبة الثانية , بدلا من كلمة ثم توسع في ذكر ألفاظ كل مرتبة , وأبان حكم المراتب.

فالألّى والثانية من مراتب التعديل إذا قيل للواحد شيء من ألفاظها فهو ممن يحتج بحديث والثالثة يكتب وينظر فيه والرابعة بمنزلة التي قبلها يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دونها وقال في المرتبة الثالث لا يحتج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به وفي المرتبتين الرابعة والخامسة يخرج حديثه للاعتبار

ثم جاء الحافظ ابن حجر فزاد في النخبة مرتبة في التعديل أعلى من المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي وهي ما عبر فيها بأفضل التفضيل كأوثق الناس فصار مراتب التعديل خمسا وزاد عليها في كتابيه في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب رتبة أخرى اعتبرها أعلى أيضا وهي رتبة الصحابة فصارت مراتب التعديل ستا وصنيع الحافظ في أفراد رتبة الصحبة معقول ، فإن توثيقهم إنما علم بالنصوص من الكتاب والسنة وهي أعلى دلالة وأسمى شرفا ممن ثبت عدالته بتعديل بشر ، وأما مراتب الجرح فزاد فيها الحافظ رتبة المبالغة كأكذب الناس^{٣٨٠}

ونختار لألفاظ التعديل والتجريح من بين تقسيمات العلماء ما قسم به بعض المعاصرين ولعلها أحسن وأقرب ونشروها في ملنقى أهل الحديث

والرواة يقسمون ابتداءً قسمين : عدول أقوياء الأصل في مروياتهم القبول ، ومجروحين الأصل في أحاديثهم الرد ؛ أو يقسمون ابتداءً أيضاً ثلاثة أقسام : نقات يحتج بهم ، ومتوسطين يستشهد بهم ، ومتروكين لا يحتج بهم ولا يستشهد بهم .

ولقد فصل كثير من العلماء في أقسام الرواة ، وقسموها إلى أكثر مما تقدم ، وهو من باب تقسيم النقات إلى مراتب متعددة ، وكذلك المستشهد بهم ، وكذلك من دونهم وهم المتروكون .

ولقد اختلف العلماء في تقسيم الرواة إلى مراتب بحسب قوتهم في الرواية وضعفهم فيها ؛ والتقسيم المجرد إنما هو أمر اصطلاحي شكلي لا جوهري ، ولكن أحسنه ما كان أكثر تقريباً للعلم وأحسن تفصيلاً لمقاصده وأنسب لطالبه وأيسر لفهمه وحفظه ؛ وإنه ليعجبني أن يجعل الرواة عموماً على سبع مراتب : الأولى : للنقات الأثبات المتقنين .

والثانية : للنقات الذين هم دون هذه المرتبة وإن كانوا يستحقون اسم الثقة .

والثالثة : للصدوقين رواة الأحاديث الحسنة ، وأعني بها هنا الأحاديث التي يختلف العلماء في الاحتجاج بها ، ويحتج بها أكثر المتأخرين .

والرابعة : والخامسة : للذين يستشهد بهم ، ولا يحتج بهم .

والسادسة : للمتروكين باستثناء من يذكر في المرتبة السابعة .

والسابعة : للمتهمين والكذابين والوضاعين .

ونذكر في كل مرتبة جملة من الألفاظ الداخلة فيها ، بحسب ما نراه ونطمئن إليه ، علماً أن هذه المراتب تكون أحياناً تقريبية لا قطعية ، وأن الألفاظ التي نسردها تحت كل مرتبة لا يشترط في كل واحدة منها أن تكون مرتبتها موضع اتفاق بين النقاد ، فالاختلاف في الاصطلاحات وارد وهي لا تتضبط انضباطاً تاماً .

جملة من ألفاظ المرتبة الأولى :

أثبت الناس ، أحد الأحدثين ، إليه المنتهى في التثبت ، إليه المنتهى في الثقة ، إليه المنتهى في الصدق ، إمام ثبت ، إمام الدنيا ، إمام المحدثين ، إمام المحدثين في زمانه ، أمير المؤمنين في الحديث ، أوثق عندي من نفسي ، أوثق الناس ، بخ بخ ثقة ، ثبت رضا ، ثقة أجمعت الأمة على الاحتجاج به ، ثقة بإجماع ، ثقة بلا ثنيا ، ثقة بلا مدافعة ، ثقة بلا نزاع ، ثقة ثبت ، ثقة ثقة ثقة ، ثقة حافظ ، ثقة مطلقاً ، ثقة وفقاً ، جهبذ الحديث ، حجة ، ركن من الأركان ، فارس الحديث ، في التثبت كالأسطوانة ، لا أحد أثبت منه ، لا أعرف له نظيراً في الدنيا ، لا يسأل عنه ، مجمع على ثقته ، من مثله ؟ ، من معادن الصدق ، نسيج وحده .

جملة من ألفاظ المرتبة الثانية :

ثبت ، ثقة ، ثقة صدوق ، صادق أمين ، صحيح الحديث ، عدل حافظ ، عدل ضابط ، يحتج بحديثه .

جملة من ألفاظ المرتبة الثالثة :

ثقة إن شاء الله ، ثقة ربما أخطأ ، ثقة ربما أغرب ، ثقة ربما وهم ، ثقة في حفظه شيء ، ثقة له أوهام ، ثقة يخطئ ، ثقة يغرب ، جيد الحديث ، حسن الحديث ، خيار ، صدوق ، صدوق حسن الحديث ، صدوق ربما يهم ، صدوق لا بأس به ، صدوق ليس بمعتق ، صدوق وسط ، صدوق وقد وثق ، لا بأس به ، ليس به بأس .

جملة من ألفاظ المرتبة الرابعة :

أرجو أنه لا بأس به ، إلى الصدق ما هو ، جيد الأمر صالح ، شيخ وسط ، صالح الأمر ، صالح الأمر إن شاء الله ، صالح الحال إن شاء الله ، صالح الحديث ، صدوق إن شاء الله ، صدوق إن شاء الله وله خطأ وأوهام ، صدوق في الجملة ، صدوق في حفظه شيء ، صدوق له أوهام ، صدوق له ما ينكر ، صدوق يخطئ ، صدوق يهم ، صويلح ، صويلح الحال ، صويلح الحديث ، في حديثه لين ، قوي إن شاء الله ، لا أعلم به بأساً ، لا بأس به إن شاء الله ، ما به بأس إن شاء الله ، متوسط صالح الأمر ، محله الصدق ، محله الصدق والستر ، مقارب الحال ، مقارب الحال إن شاء الله ، مقارب الحديث ، وسط .

جملة من ألفاظ المرتبة الخامسة :

هذه جملة من ألفاظ هذه المرتبة :

تعرف وتذكر ، تكلم فيه ولم يترك بالكلية ، تكلموا فيه ، روى عنه الناس ، سيء الحفظ ، صالح الأمر وقد لُين ، صدوق سيء الحفظ ، ضَعْف ، ضَعْف قليلاً ، ضعفه فلان ولم يُهذر ، ضعفه ، ضعفه ولم يترك ، ضعيف يستشهد به ، ضعيف يعتبر به ، في حديثه ضعف ، فيه خُلف ، فيه شيء ، فيه ضعف ، فيه ضعف ما ، فيه ضعف ولم يترك ، فيه كلام ، فيه لين ، فيه مقال ، لا يترك ، لا يترك حديثه ، للضعف ما هو ، له أوهام ، ليس بحجة ، ليس بحجة له أوهام ، ليس بحجة يكتب حديثه اعتباراً ، ليس بذاك ، ليس بذاك القوي ،

ليس بقوي ، ليس بالمتقن ، ليس بمنقن ولا بمعتمد ، ليس بالمتقن وله مناكير ، ليس بالمتين ، لين ، لين الحديث ، ما كأنه حجة ، ما هو بعمدة ، ما هو بقوي ولا اسناده بمضي ، متماسك ، محله إن شاء الله الصدق ، مستور ، مقبول ، يعتبر به ، يستشهد به ، يُكتب حديثه ، يُكتب حديثه للاعتبار ويُنظر فيه ، يكتب حديثه ولكن لا يحتج به .

جملة من ألفاظ المرتبة السادسة :

هذه جملة من ألفاظ هذه المرتبة :

أتى بمناكير وعجائب ، ارم به ، تالف ، تالف لا تحل الرواية عنه ، تالف ليس بشيء ، تركوه ، ذاهب ، ذاهب الحديث ، نو مناكير ، ردّ حديثه ، ردوا حديثه ، ساقط ، ساقط الحديث ، ساقط عثم ، سكتوا عنه ، صاحب مناكير ، ضعفوه بمرة ، ضعيف جداً ، طرحوا حديثه ، غير مرضي ، غير معروف ، لا شيء البتة ، لا يساوي شيئاً ، لا يستشهد به ، لا يعتبر بحديثه ، لا يعتبر به ، لا يعرف ، لا ينبغي أن يروى عنه ، لا يوثق به ، ليس بالثقة ، ليس بثقة ، ليس بشيء ، ليس بعمدة ، ليس بمرضي ، منكر الحديث ، متروك ، متروك الحديث ، متروك بالإجماع ، مجمع على تركه ، مردود الحديث ، مطرّح ، مطرّح الحديث ، مطروح ، مطروح الحديث ، نكرة ، نكرة لا يعرف ، هالك ، واه ، واه بمرة ، واهي الحديث .

جملة من ألفاظ المرتبة السابعة :

هذه جملة من ألفاظ هذه المرتبة :

اتهم بتزوير سماعات ، اتهم في اللقاء ، جراب الكذب ، حيوان كذاب ، حيوان متهم ، حيوان وحشي ، دجال ، رمي بالكذب ، زور لنفسه أسمعة وأصر عليها ، صاحب أوابد ، كذاب ، كذاب أشر ، كذاب جبل ، كذاب مدبر ، ليس بثقة ، ليس بثقة زور طبقة ، ليس بثقة ولا مأمون ، لا يصدق ، لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة ، متروك بل متهم ، متهم ، متهم بالكذب ، متهم بالوضع ، متهم بسرقة الحديث ، معدن الكذب ، منبع الكذب ، وضاع ، وضع حديثاً ، يأتي بطامات ، يركب الأسانيد ، يزور الطباقي ، يسرق الحديث ، يكذب ، يضع ، يضع الأسانيد ، يضرب المثل بكذبه .^{٣٨١}

الباب السادس : أقسام العلماء فى الجرح والتعديل.

الفصل الأول : من حيث كلامهم على الرورة.

الفصل الثانى: أشهر النقاد حسب القرون.

الفصل الأول : من حيث كلامهم على الرواة.

المبحث الأول

القسم الأول : من تكلم في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

القسم الثاني : من تكلم في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

القسم الثالث : من تكلم في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

المبحث الثاني : أقسامهم من حيث التشدد والتساهل والإعتدال.

قسم الذهبي علماء الجرح والتعديل ثلاثة أقسام ، من حيث التشدد والتساهل.

قسم منهم متعنت في التوثيق ، مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطين والثلاث ويلين بذلك حديثه. فهذا إذا وثق شخصا فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بثوقه ، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق ، فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل الجرح إلا مفسرا ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا "هو ضعيف" ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه ، وقد مرت هذه المسألة في باب التعديل - فليراجع - ^{٣٨٢} فهذا هو المتشدد.

قسم متساهل في التعديل ، ومسرف في التجريح ، فهذا إذا جرح شخصا فيعرض على قوله بالنواجز ويتثبت به وإذا وثقه فإن وافقه أحد ولم يضعفه فهو ثقة. ولا يقبل ثوقه عند شذوذه ، وإن ضعفه كانت المسألة غيرها فهذا هو المتساهل.

وقسم معتدل في التوثيق ومنصف في التجريح ، وهذا كلبن يخرج من بين فرث ودم فيقبل قوله على الإطلاق فهذا هو المعتدل .

المتشددون :

(١) شعبة بن الحجاج :

أبو بسطام شعبة بن الحجاج العنكي، الواسطي ثم البصري ولد سنة ٨٢، ومات سنة ١٦٠

(٢) يحيى بن سعيد القطان :

أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان البصري ولد سنة ١٦٠ ومات ١٩٨.

(٣) يحيى بن معين :

أبو زكريا يحيى بن معين، البغدادي ولد سنة ١٥٨ ومات بالمدينة المنورة حاجا سنة ٢٣٣.

(٤) علي بن المديني :

أبو الحسن، علي بن عبد الله المديني البصري ولد سنة ١٦١ ومات سنة ٢٧٧.

(٥) أبو حاتم :

أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس الحنظلي ولد سنة ١٩٥ ومات سنة ٢٧٧.

(٦) الجوزجاني :

أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني. مات سنة ٢٥٦

(٧) ابن خراش :

أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي مات ٢٨٣ ولم ينقل تاريخ مولوده.

(٨) النسائي :

أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي ولد سنة ٢١٥ ومات سنة ٣٠٣.

(٩) ابن حزم :

أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد حزم الأندلسي القرطبي ولد سنة ٣٨٤ ومات سنة ٤٥٦.

(١٠) الجوزقي :

أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني مات سنة ٥٤٣ ولم ينقل تاريخ ولادته.

(١١) ابن الجوزي :

أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ولد ٥١٠ ومات سنة ٥٩٧.

المعتدلون :

(١) سفيان الثوري.

أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي ولد سنة ٩٧ ومات سنة ١٦١.

(٢) عبد الله بن المبارك :

أبو عبد الرحمن عبد الله بن مبارك المروزي ولد سنة ١١٨ ومات سنة ١٦١.

(٣) عبد الرحمن بن المهدي :

أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي البصري اللؤلؤي ولد سنة ١٣٥ ومات سنة ١٩٨.

(٤) أحمد بن حنبل :

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي ولد في البصرة ١٦٨ ومات في بغداد سنة ٢٤٠.

- (٥) البخاري :
أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ولد سنة ١٩٤ ومات سنة ٢٥٦.
- (٦) أبو زرعة :
أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ولد سنة ٢٠٠ ومات سنة ٢٦٤.
- (٧) مسلم :
أبو الحسين مسلم بن الحجاج القرشي النيسابوري ولد سنة ٢٠٤ ومات سنة ٢٦١.
- (٨) ابن عدي :
أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ولد سنة ٢٧٧ ومات ٣٦٥.
- (٩) الذهبي :
أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي ولد سنة ٦٧٣ ومات ٧٤٨.
- (١٠) ابن حجر :
أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري أبو الفضل ولد ٧٧٣ ومات ٨٥٦.

المتساهلون :

- (١) الترمذي :
أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ولد سنة ٢٠٩ ومات ٢٧٩.
- (٢) العجلي :
أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي فزيل طرابلس ولد سنة ١٥٢ ومات ٢٦١.
- (٣) بزار :
أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار .
- (٤) الطحاوي :
أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ولد سنة ٢٣٩ ومات سنة ٣٢١.
- (٥) ابن حبان :
أبو حاتم محمد بن حبان البستي ولد ٢٧٠ ومات ٣٥٤.
- (٦) الطبراني :
أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ولد في عكا سنة ٢٦٠ ومات في أصفهان سنة ٣٦٠.

(٧) الحاكم :

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المشهور بالحاكم ولد سنة ٣٢١ ومات سنة ٤٠٥.

(٨) البيهقي :

أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجدي البيهقي الشافعي ولد سنة ٣٨٤ ومات في نيسابور سنة ٤٥٨.

(٩) البغوي :

أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي . مات سنة ٥١٦ بالخرسان

(١٠) المنذري :

أبو محمد عبد العظيم بن عبد القري المنذري ولد سنة ٥٨١ ومات سنة ٦٥٦.

(١١) هيثمى :

علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري ولد سنة ٧٣٥ ومات سنة ٨٠٧. ٣٨٣

الفصل الثالث : أشهر النقاد حسب القرون مع نبذة يسيرة عن تاريخهم.

القرن الأول

الشعبي

هو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي من شعب حمدان، كان إماماً حافظاً رفيقاً بارعاً .

قال الشعبة عن منصور الغداني عن الشعبي " أدركت خمسة مائة من الصحابة " فلما نعى الحسن الشعبي فقال " كان والله كبير العلم عظيم الحلم ، قديم السلم ، من الإسلام بمكان " ^{٣٨٤}

قال أبو الحسن المدائني قيل للشعبي " من أين لك كل هذا العلم " قال بنفي الاعتماد، والسير في البلاد ، صبر كصبر الحمام ، ويكون كبكور الغراب.

قال ابن عيينة : علماء الناس ثلاثة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، الثوري في زمانه.

وقال بن سعيد : كان الشعبي ضئيلاً ، فحيضاً ، ولد هو أخ له توء ما. ^{٣٨٥}

وقال الحافظ ابن حجر نقلاً من قول الحاكم " في علوم الحديث " : ولم يسمع من الشعبي من عائشة لا من ابن مسعود ، ولا من أسامة بن زيد ، ولا من علي ، إنما رآه رؤية ولا من معاذ بن جبل ، ولا من زيد بن ثابت ، وقال ابن المديني في " العلل " لم يسمع من زيد بن ثابت ولم يلق أبا سعيد الخضري ، ولا أم سلمة. ولكن ابن أبي حاتم في " المرسل " عن ابن معين : الشعبي عن عائشة مرسلًا قال : وقال أبي : لا يمكن أن يكون سمع من أسامة ، ولا أدرك الفضل بن عباس ، ولم يسمع من ابن مسعود ، وابن عمر ^{٣٨٦} . ولد رحمه الله في أسرة عمر بن الخطاب سنة ١٧ وتوفي سنة ١٠٤

ابن سيرين

محمد بن سيرين الأنصاري مولا هم ، أبو بكر بن أبي عمرة البصري كان ابن السيرين حسن العلم بالفرائض ، والقضاء ، والحساب ، قال عاصم الأحول سمعت مورقا يقول : ما رأيت أحداً أفقه في ورعه ، ولا أروع في فقهه ، من محمد بن سيرين ^{٣٨٧} . وقال ابن حبان كان محمد ابن سيرين من أروع أهل البصرة ، وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يعبر الرأيا.

٣٨٤. تهذيب التهذيب ٢٦٤١٢

٣٨٥. سير أعلام النبلاء ١٦٠١٤

٣٨٦. تهذيب التهذيب ٢٦٥١٢

٣٨٧. سير أعلام النبلاء ٣٢٨١٤

وهو الذي أول من تكلم في الرجال كما ذكر ابن رجب الحنبلي * أن محمد بن سيرين هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم ، وقد روي عنه من غير وجه أنه قال : إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم. قال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : تعرف أحدا من التابعين كان ينتقى الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم ، فقال برأسه : أي لا.

قال يعقوب : سمعت علي بن المديني يقول كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد ، ولا نعرف أحدا أول منه ، محمد بن سيرين ^{٣٨٨}. توفي رحمه الله بالبصرة سنة ١١٠

سعيد بن المسيب

سعيد بن المسيب بن حزم بن أبي وهب أبو محمد المخزومي القرشي ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة كان سيد التابعين من الطراز الأول جمع بين الحديث ، والفقه ، والزهد ، والعبادة ، والورع ، ^{٣٨٩}. وأبوه وجده صحابيَان أسلما يوم فتح مكة.

ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ورأى عمر وسمع منه ^{٣٩٠}. وقال قتادة * ما رأيت أحدا قط أعلم بالحلال والحرام منه " ^{٣٩١}. وقال أبو طالب : قلت لأحمد : سعيد بن المسيب فقال : ومن مثل سعيد ثقة من أهل الخير ، فقلت له سعيد عن عمر حجة ؟ قال : هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه وإذا لم يقبل من عمر فمن يقبل ؟ وكان - رحمه الله - لم تفته الصلاة في جماعة منذ أربعين سنة وما أذن مؤذن ثلاثين سنة إلا وهو في المسجد ^{٣٩٢}. وكان يقول : إني كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد. وقال ابن حبان : كان سادات التابعين فقها ، ودينا ، وورعا ، وعبادة ، وفضلا ، وكان أفقه أهل الحجاز ، أعبر الناس لرأيا .

فلما بايع عبد الملك لثوليد وسليمان وأبي سعيد ذلك فضربه هشام المخزومي ثلاثين سوطا وألبسه ثيابا من شعر ، وأمر به خطف به ثم سجن .

أجمع أهل الحديث ثقته ، وعدالته وضبطه وجدارته وشدة حرصه في طلب الحديث ، وشغفه بحفظه وجمعه وكان سعيد لا يأخذ عطاء سلطان وأورد لهذا الذهبي حكايات كثيرة وعقب بابا في " السير " في عزة نفسه وصدقه بالحق ^{٣٩٣}.

ويتعيش من تجارته في الزيت ، وكان شديد الورع في الدين ، وتوفي سنة ٩٣ هجرية على أصح الأقوال. ^{٣٩٤}

٣٨٨. شرح علل الترمذي ٣٥٥١١

٣٨٩. وفیات الأعيان ٣٨٥١٢

٣٩٠. الحديث والمحدثون ١٩٢

٣٩١. التهذيب ٤٤١٢

٣٩٢. التهذيب ٤٤١٢

٣٩٣. سير أعلام النبلاء ١٢١١٤

القرن الثاني

الأعمش

هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي المشهور بالأعمش ، ولد يوم قتل حسين وذلك يوم عاشوراء سنة ٦١. ^{٣٩٥}

وكان ثقة عالما فاضلا ، وكان يقارن بالزهري في الحجاز ، ورأى أنس بن مالك وكلمه ، ولكنه لم يرزق السماع عليه وما يرويه عن أنس فهو إرسال أخذه عن أصحاب أنس ^{٣٩٦}.

وقال ابن المديني " حفظ العلم علي أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - ستة ، عمرو بن دينار بمكة ، والزهري بالمدينة ، والأعمش بالكوفة ، وقتادة بالبصرة.

وقال شعبة " ما شفاني أحد ما شفاني الأعمش ، وكان إذا ذكر الأعمش قال المصحف! المصحف! لصدقه ^{٣٩٧} وصف الأعمش بالتدليس ، وقال الذهبي " فمتى قال حدثنا فلا كلام ، ومتى قال : عن ، تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم ، وابن أبي وائل ، وأبي صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الإتصال . ومات سنة ثمان وأربعين ومائة ^{٣٩٨}.

شعبة بن الحجاج

هو أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي ^{٣٩٩} مولاهم ، ولد بالواسط ، وسكن البصرة من الصغر حتى قيل : مولده ومنشؤه ^{٤٠٠}.

وقد تحمل شعبة عناء كثيرا في سبيل التحمل ، سئل حجاج بن أرطاة من أتبع الناس في الحديث ؟ قال ذاك البائس شعبة ^{٤٠١} وقد نال إعجاب المحدثين في الحكم على الرجال ، وحاز ثقتهم يقول أحمد بن حنبل " كان شعبة أمة واحدة في هذا الشأن يعني في الرجال ، وبصره بالحديث وثبته وتنقيضه للرجال . ^{٤٠٢} وقال عبد الله بن إدريس : كان شعبة قبان المحدثين. قال حماد : قال لنا أيوب : الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط هو فارس في الحديث فخذوا عنه ، فلما قدم شعبة أخذت عنه .

٣٩٤. الحديث والمحدثون ١٩٦

٣٩٥. تهذيب ١١٠-٢

٣٩٦. تهذيب ١١٠-٢

٣٩٧. وفيات أعيان ٤٠٠-٢

٣٩٨. ميزان الإعتدال ٢٢٤-٢

٣٩٩. تهذيب التهذيب ١٦٦-٢

٤٠٠. سير أعلام النبلاء ٣٤٤-٥

٤٠١. دراسات في الجرح والتعديل ٣٣١

٤٠٢. شرح علل الترمذي ٤٩١٢-٤

٤٠٣. شرح علل الترمذي ٤٤٩-٢

وكان الثوري يقول: شعبة أمير المحدثين في الحديث . وكان يقول أسأذننا شعبة. وقال الشافعي: لولا الشعبة ما عرف الحديث بالعراق^{٤٠٣}

ولا شك أن شعبة كان من المحدثين الذين لهم قسط وافر في رفع وإعلاء هذا الفن ، حتى قال فيه صالح بن خزيمة " أول من تكلم في الرجال شعبة ثم تبعه القطان ثم أحمد ثم يحيى^{٤٠٤}

وقال ابن رجب " هو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل ، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل ، وأئمة هذا الشأن بعده تبع في هذا العلم^{٤٠٥}

وشعبة كان يحتسب الأجر في الكلام على الرجال والرواة ، وكأنه يرى أن ذلك واجب عليه ويسميه الغيبة في الله وكان يقول " تعالى نغتاب في الله ساعة ، نذكر مساوي أصحاب الحديث^{٤٠٦}

وكان شعبة يتكلم في هذا حسبة كما يدل عليه مقولته الأتية " لو حاببت أحدا حاببت هشام بن حسان، كان خنتي ولكن لم يكن يحفظ^{٤٠٧}

منهجه في النقد

ذكر الذهبي : أن شعبة من أئمة النقاد الذين تكلموا في كثير من الرواة ، وكل من تتبع كلامه في الرجال لا يشك أنه كان شديدا في الجرح ، وقد نقلوا عنه أنه ترك رواية رجل رأى أنه يركض دابته. وترك رجلا رآه إذا وزن يرجح في الميزان. وترك أبا الزبير حين رآه لم يكن يحسن الصلاة . ولا شك أن بعض هذه الأسباب ليست بجارحة.

وكان يبالغ في صيغ الجرح^{٤٠٨} فيقول مثلا : لأن أركب سبعين كبيرة أحب إلي أن أحدث عن أبان بن أبي عياش.

ولد رحمه الله سنة ثمانين في دولة عبد الملك روى عنه عالم عظيم وانتشر حديثه وسيطه في الأناق ومات سنة سبعين ومائة . ولما مات شعبة قال سفيان " مات الحديث^{٤٠٩}

٤٠٤. تهذيب التهذيب ١٦٩-٢

٤٠٥. شرح علل الترمذي ٤٤٨-١

٤٠٦. دراسات في الجرح والتعديل ٣٢٣

٤٠٧. دراسات في الجرح والتعديل ٣٣٤

٤٠٨. دراسات في الجرح والتعديل ٣٣٤

٤٠٩. شرح علل الترمذي ٤٥٠

الثوري

هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، نسبة إلى بني ثور ابن مناة من مضر ، ولد بالكوفة أحد الأئمة المجتهدين والعلماء الربانيين الحفاظ المبرزين . وقد قال فيه شعبة وابن عيينة وابن معين وغيرهم إنه أمير المؤمنين في الحديث ^{٤١٠}.

قال الأوزاعي " لم يبق من يجتمع عليه العامة بالرضا والصحة إلا سفيان ^{٤١١} .

وقال أحمد "سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من الشعبة وقد خضع لكلامه في الرجال الأئمة الكبار الذين عاصروه وهذا يحيى بن معين يقول : ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعدله أحد عندي وإذا خالفه أخذت بقول سفيان . وقال ابن معين " ما خالف أحد سفيان إلا كان القول قول سفيان ^{٤١٢}

وقال مالك " كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والثياب ، ثم صارت تجيش علينا بالعلم منذ جاء سفيان ^{٤١٣} وقد شهد أئمة النقاد بحذاقته في الفن ، وعدوه من أساطينه ، وقد صار قوله المشهور " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ " قاعدة هامة في أصول الجرح والتعديل .

وذكر الذهبي في عداد من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، وذكره ابن أبي حاتم في ضمن النقاد ، وأشهب في ترجمته في "التقدمة" وقد انتقد على الثوري من القديم لإجل روايته عن الضعفاء.

فقال شعبة : لا تأخذوا عن سفيان إلا عن رجل تعرفوا له ، فإنه لا يبالي عن حصل الحديث ^{٤١٤} . وقال النسائي " الثوري إمام ، إلا أنه يروي عن الضعفاء.

فقد أجاب أبو حاتم حين سئل عن رواية الثوري عن الضعفاء بأنه يروي على الإنكار والتعجب ^{٤١٥} .

وصفه الذهبي بقوله "الحجة الثابت المتقن عليه ، إلا أنه كان يدلس عن الضعفاء ولكن له نقد ونوق ^{٤١٦} وتدليسه محتمل لقول الحافظ ابن حجر" الثانية : من احتل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح، لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روي ، كالثوري ^{٤١٧}.

ولد رحمه الله سنة سبع وتسعين وتوفي سنة مائة وإحدى وستين بالبصرة. ^{٤١٨}.

٤١٠. شرح علل الترمذي ٤٥٦-٢

٤١١. شرح علل الترمذي ٤٥٦-٢

٤١٢. تهذيب ٥٧-٢

٤١٣. المصدر السابق ٥٨١٢

٤١٤. دراسات في الجرح والتعديل ٣٤٢

٤١٥. دراسات في الجرح والتعديل ٣٤٢

٤١٦. ميزان ١٦٩-٢

٤١٧. دراسات في الجرح والتعديل ٣٤٢

٤١٨. الحديث والمحدثون ٢٩٢

مالك بن أنس

هو أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر وهو ذو أصبح الحميري الأصبحي المدني. نشأ في صون ورفاهية وتعلم ، وترعرع في بيئة معروفة بالعلم وطلب الحديث وهو ابن بضع عشر سنة^{٤١} وأخذ العلم عن علماء المدينة ، وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرمز ، الذي أقام معه مدة طويلة من الزمان. أجمع العلماء على إمامته وجلالته في الحديث ونقد الرواة واستخراج الأحكام من الكتاب والسنة.

وشهد له بذلك أقرانه وعلماء عصره . فهذا حبيب الوراق يقول : دخلت على مالك يقول فسألته عن ثلاثة رجال لم لم يرو عنهم ؟ فقال : فأطرق ثم رفع رأسه وقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله فقال : يا حبيب ! أدركت هذا المسجد وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب رسول الله وروى عن التابعين ولم نحمل الحديث إلا عن أهلهم ، وكان مالك يقول : ربما جلس إلينا الشيخ فيحدث نهاره ما نأخذ عنه حديثاً واحداً ما بنا أن ننتهمه ولكن لم يكن من أهل الحديث.^{٤٢٠}

يقول الذهبي : تأهل للفتايا وجلس للإفتاء وله إحدى وعشرون سنة ، وحدث عنه جماعة وهو شاب طري ، وقصده طلبه العلم من الأفاق في آخر خلافة أبي جعفر وما بعد ذلك وازدحموا في خلافة الرشيد إلى أن مات .^{٤٢١}

وقد عرف مالك بشدة التحري في الرجال ، فكان يقول : لا يأخذ العلم من أربعة ، من سفيه معطن بالسفه ، وإن كان أروى الناس ، ولا من صاحب الهوى ، يدعو الناس إلى هواه ، ولا من كذاب في أحاديث الناس ، وإن كنت لا تنتهمه أن يكذب على رسول الله ، ولا من شيخ له عبادة وفضل ، إذا كان لا يعرف ما يحدث^{٤٢٢} . وقال الشافعي إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك^{٤٢٣} .

وقال ابن حبان : كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة . وأعرض عن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروي إلا ما صح ، ولا يحدث إلا عن ثقة .^{٤٢٤}

والإمام مالك يعد من كبار علماء الجرح والتعديل . يقول الذهبي : هو أمة في نقد الرجال^{٤٢٥} وذكره في " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " وعده من العلماء الذين تكلموا في كثير من الرواة^{٤٢٦} .

٤١٩ . سير أعلام النبلاء ٢٥-٦

٤٢٠ . الحديث والمحدثون ٢٨٨

٤٢١ . سير أعلام النبلاء ٢٥١٦

٤٢٢ . مقدمة الجرح والتعديل ٦٠

٤٢٣ . مقدمة الجرح والتعديل ٥٨

٤٢٤ . تهذيب ٨-٤

٤٢٥ . سير أعلام النبلاء ٦٩-٦

٤٢٦ . ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

وذكره ابن أبي حاتم في تقدمته على رأس القائمة من النقاد . وقال " فمن العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علما للإسلام ، وقادة في الدين ، ونقاد النقلة الآثار ، مالك بن أنس .^{٤٢٧}

وقد بشر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم ، لا يجدون عالما أعلم من عالم أهل المدينة^{٤٢٨} - وهو مالك -

وعليه اتفق جميع نقلة الحديث . توفي رحمه الله صبيحة أربعة عشرة من شهر صفر سنة تسع وسبعين ومائة وكان ابن خمس وثمانين سنة^{٤٢٩}

عبد الله بن المبارك

هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي .^{٤٣٠} طلب العلم وهو ابن عشرين ، وبدأ رحلته سنة إحدى وأربعين ومائة . قال الذهبي " وأخذ عن بقايا التابعين وأكثر من الترحال والتطواف إلى أن مات في طلب العلم ، وفي الغزو والتجارة والإنفاق على الأقران في الله وتجهيزهم معه إلى الحج^{٤٣١}

وكان من رواة العلم ، وكان أهل ذلك ، كتب عنه الصغار والكبار .^{٤٣٢} وكان ابن المبارك من أساطين علماء الجرح والتعديل . وكان أكثر الناس بحثا عنه ، وقد نقلت أقوال تدل على مدى حرصه على الإسناد ، ومعرفة الصحيح والضعيف . منها قوله "بيننا وبين القوم القوائم"^{٤٣٣} . وقوله : لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء^{٤٣٤} . وقوله : ليس جودة الحديث في قرب الإسناد ولكن جودة الحديث في صحة الرجال .^{٤٣٥}

٤٢٧. مقدمة الجرح والتعديل ٥٨

٤٢٨. ترمذي ٣٦٧٠ ، أحمد

٤٢٩. تهذيب ٨-٤

٤٣٠. تهذيب ١٦١٢-٤

٤٣١. سير أعلام النبلاء ٢٢٣-٦

٤٣٢. تهذيب ١٦٦-٢

٤٣٣. مقدمة صحيح المسلم ٣٠

٤٣٤. مقدمة صحيح المسلم ٣١

٤٣٥. مقدمة صحيح المسلم ٣١

وقد بلغ ابن المبارك أوج الجبال في النقد والكشف عن الضعفاء والكذابين ، قال إسحاق بن إبراهيم * إن الرشيد أخذ زنديقا ليقتله ، فقال أين أنت من ألف حديث وضعتها ؟ قال فأين أنت يا عدو الله ! من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك يخلانها ، فيخرجانها حرفا ، حرفا .^{٤٣٦}

وقال ابن معين : كان كيسا متنبئا ثقة وكان عالما صحيح الحديث ، وكانت كتبه التي حدث بها عشرين ألفا أو أحدى وعشرين ألفا.^{٤٣٧}

ويدل على تحريه في الرجال أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ ، فلم يرو إلا عن ألف منهم ، وكان عبد الله لا يحب أن يحضر مجالس الشيوخ المتهمين .

وكان معتدلا في الرجال ، لطيف العبارة في الجرح والتعديل ، نعد من النقاد المنصفين المتوسطين . وكان لا يترك الرجل إلا بعد السبر ودراسة أحواله^{٤٣٨}

قال نعيم بن حماد : كان ابن المبارك لا يترك حديث الرجل حتى يبلغه الشيء الذين لا يستطيع أن يدفعه^{٤٣٩} وقد عد - رحمه الله تعالى - من أمير المؤمنين في الحديث . وقال ابن سعد : مات بـ " هيت " منصرفا من الغزو سنة إحدى وثمانين مائة^{٤٤٠}

سفيان بن عيينة

سفيان عيينة بن أبي عمران ، ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي .

ولد بالكوفة وطلب العلم ، وهو صغير ، ثم سافر إلى مكة في صحبة أبيه سنة اثنتين وعشرين .

قال الذهبي : طلب الحديث وهو حدث بل غلام ، ولقي الكبار وحمل عنهم علما جما ، وأتقن ، وجود ، وصنف ، وازدهم الطلبة عليه ، وانتهى إليه علوا الإسناد ورحل إليه من البلاد وألحق الأحفاد بالأجداد .^{٤٤١}

قال الشافعي - رحمه الله - : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . وكان ابن عيينة من كبار النقاد : ذكره ابن أبي حاتم ، وابن عدي ، وابن حبان ، والذهبي ، وغيرهم . وكان الثوري يعترف بنقده .

يقول عبد الحميد بن عبد العزيز : كان سفيان إذا لم ير أصحاب الحديث أسندوا الأحاديث ، فكنت آتي ابن عيينة فيقول : هذا خطأ ، وهذا كذا ، فأتي الثوري فيقول لي : أتيت ابن عيينة ؟ فأخبره بما قال ابن عيينة . فيقول : هو كما قال .^{٤٤٢} إلا أنه لم ينكلم في سائر الرواة .

٤٣٦ . تذكرة الحفاظ ٢٧٣-١

٤٣٧ . تهذيب ٢/٤١٦

٤٣٨ . دراسات في الجرح والتعديل ٣٥٠

٤٣٩ . مقدمة الجرح والتعديل ٢٣١

٤٤٠ . تهذيب ٤/١٦٢

٤٤١ . سير أعلام ٢٥٣-٦

٤٤٢ . دراسات في الجرح والتعديل ٢٥٣

وكان من المتشبهين في الرجال ، فلا يروي إلا عن الثقات إلا أنه ابتلي بالتدليس كغيره .^{٤٤٣} مات يوم السبت أول يوم من رجب ، سنة ثمان وتسعين ومائة .^{٤٤٤}

يحيى بن سعيد القطان

هو يحيى بن سعيد بن فروخ التيمي ولاء ، البصري ، الأحول ، القطان . تحمل الكثير في سبيل العلم ، يقول " كنت أخرج من البيت وأنا أطلب الحديث ، فلا أرجع إلا بعد العتمة " .^{٤٤٥}
وقد شهد بحسن طلبه كثير من الأئمة ، وهذا ابن مهدي يقول " ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ، ولا أحسن طلباً له ، من يحيى القطان " .^{٤٤٦}

وما أثر عن سيرته ~~مما~~ رواية واضحة ، وكفاية كاملة عن حياته ، ويدلنا على سذاجة عيشه وبساطته يقول حفيده " لم يكن يمزح ، ولا يضحك إلا تبسماً ، وما أعلم أنني رأيته قهقهة قط ، ولا دخل حماماً قط ، ولا اكتحل ، ولا ادهن ؟ " .^{٤٤٧}

وقال ابن عمار : كنت إذا نظرت إلى القطان ظننت إنه لا يحسن شيء . فإذا تكلم أنصت له الفقهاء .^{٤٤٨} وكان من أشهر أساطين الجرح والتعديل . قال ابن المديني : ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان .

وقال أحمد : ما رأيت مثل يحيى في هذا الشأن " يعني في معرفة الحديث ، ومعرفة الصحيح من السقيم " .^{٤٤٩}
وقال عبد الرحمن " اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا : اجعل بيننا وبينك حكماً ، فقال : قد رضيت بالأحول فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على شعبة ، فقال له شعبة : ومن يطيق نقدك يا أحول : أو من له مثل نقد " .^{٤٥٠}

وقال أبو حاتم : إذا اختلف ابن المبارك ، والقطان ، وابن عيينة ، في حديث ، أخذ بقول يحيى .^{٤٥١}

٤٤٣ . ميزان الاعتدال ١٧٠١٢

٤٤٤ . تهذيب ٦٥-٢

٤٤٥ . مقدمة الجرح والتعديل ٢١٦

٤٤٦ . تهذيب ٣٥٨-٤

٤٤٧ . تهذيب ٤-٣٥٩

٤٤٨ . تهذيب ٤-٣٥٩

٤٤٩ . تهذيب ٤-٣٥٩

٤٥٠ . شرح علل الترمذي ٤١٣-١

٤٥١ . شرح علل الترمذي ٤٦٣-٢

ويرى الذهبي : أنه أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل ، وقال في كتابه : عبد الرحمن بن مهدي وكان هو ويحيى القطان المذكور ، قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ، ونبلا ، وعلم ، وفضلا ،

فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين ^{٤٥٢}

ووصفه ابن رجب في قوله : هو خليفة شعبية ، والقائم بعده مقامه في هذا العلم ، وعنه تلقاه أنمة هذا الشأن : كأحمد ، وعلي ، ويحيى ، ونحوهم ، وقد كان شعبية يحكمه على نفسه في هذا العلم ^{٤٥٣} وقال الحافظ : ويحيى بن سعيد شديد التعنت ، وخاصة في الأقران فقد كان يترك الرواية عن الحفاظ بأدنى شك في حفظهم.

وذكر عنه أنه إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ، ومرة هكذا ، لا يثبت على رواية واحدة تركه. أما من ناحية قيمة الجرح والتعديل الصادر منه ، فالمعروف أنه المتشدد . يقول ابن المديني " إذا اجتمع يحيى وابن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد.

ويقول الذهبي " كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال ، فإذا رأيته قد وثق شيئا فاعتمد عليه ، أما إذا لين أحدا فتأن ، في أمره حتى ترى قول غيره فيه . فقد لين مثل إسرائيل ، وهمام ، وجماعة ، احتج بهم الشيخان وله كتاب في الضعفاء ، ولم أقف عليه . ينقل عنه ابن حزم وغيره ، ويقع كلامه في سؤالات علي ، وأبي حفص الهيراني ، وابن معين له. ^{٤٥٤}

وقال الحافظ : إذا وثق ابن مهدي شخصا ، وضعفه القطان ، فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى ، ومن هو مثله في النقد - رحمه الله - رحمة واسعة . ولد رحمه الله سنة عشرين مائة في صفر ومات في سنة ثمان وتسعين ومائة.

عبد الرحمن بن المهدي

هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري ، وقيل الأزدي ، مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام. ^{٤٥٥}

٤٥٢. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

٤٥٣. شرح علل الترمذي ١-٦٤

٤٥٤. سير أعلام النبلاء ٦-٣٩٨

٤٥٥. تهذيب ٥٥٦-٢

وفي مبكر حياته بدأ يتبع القصاص ، فأرشده أبو عامر العقدي ، وقال له : لا يحصل في يدك من هؤلاء شيء ^{٤٥٦} فتوجه إلى طلب الحديث. يقول الذهبي " طلب هذا الشأن وهو بضع عشرة سنة " ^{٤٥٧} ولزم سفيان وشعبة وقد عرض كتبه على الثوري ويقول هو : اختلفت إلى شعبة غير سنين . وكان عبد الرحمن من عظماء المحدثين ، ذا نظر ثاقب ، وخبرة عميقة في الرجال ، ومع حفظه الكامل كلن يعتمد على الكتاب .

يقول ابن المديني " لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي " ^{٤٥٨} قال أحمد : كان يتوقي كثيرا ، كان يحب أن يحدث باللفظ . كان ابن مهدي متبنا في الرجال لا يروي إلا عن ثقات.

وقد شهد بنبوغ ابن مهدي في معرفة الرجال أئمة النقاد . فذكره الذهبي في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " فقال عبد الرحمن بن مهدي : كان هو ويحيى القطان ، قد انتدبا في نقد الرجال وناهيك بهما جلالة ، ونبلا ، وعلما ، وفضلا ، فمن جرحاه لا يكاد سواه - يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول . ومن اختلف فيه اجتهد في أمره ^{٤٥٩} ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن . وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين.

وابن مهدي من النقاد الذين وصفوا بالإنصاف في الجرح والتعديل . فقد عده الحافظ ابن حجر من النقاد المتوسطين المنصفين. وقد روي عنه ما يدل على مذهبه في القبول والرد. يقول : أحفظ عن الرجال الحافظ المتقنين ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم ، والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم ، فهذا لا يترك حديثه يعني لا يحتج حديثه ^{٤٦٠} وقد مضى مصطلحه الخاص في الفصل السابق.

ولد رحمه الله سنة خمس وثلاثين ومائة ، وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة في جماد الآخرة وهو ابن ثلاث وستين سنة .

٤٥٦ . دراسات في الجرح والتعديل ٣٦٠

٤٥٧ . مقدمة الجرح والتعديل ٢١٨

٤٥٨ . شرح علل الترمذي ١-٤٦٨

٤٥٩ . ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

٤٦٠ . الجرح والتعديل ٣٨-٢

القرن الثالث

يحيى بن معين

يحيى بن معين بن زيام بن بسطام بن عبد الرحمن المري الغطفاني ، مولاهم أبو زكريا البغدادي ، إمام الجرح والتعديل. ^{٤٦١}

ولد في بيئة غنية ، وكان أبوه معين على خراج الري ، فخلف لابنه يحيى ألف درهم وخمسين ألف درهم فأنفق كله على الحديث. ^{٤٦٢}

وقال ابن حبان في " الثقات " : وكان من أهل الدين والفضل وممن رفض الدنيا في جمع السنن ، وكثرت عنايته بها ، وجمعها ، وحفظها ، حتى صار علما يقتدى به في الأخبار ، وإماما يرجع إليه في الآثار .

إن شدة حرص ابن معين على معرفة الصحيح والسقيم كانت تحمله على الكتابة حتى عن الضعفاء والمتروكين ، وقد رآه أحمد بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، فقال : تكتب هذه الصحيفة وتعلم أنها موضوعة ، فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ قال نعم أكتبها فأحفظها وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء إنسان بعده فيجعل لنا ثانيا . ^{٤٦٣}

يقول أحمد : كان ابن معين أعلمنا بالرجال ، جاء رجل إلى أحمد فقال : يا أبا عبد الله ! انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ فقال : عليك بأبي زكريا - ابن معين - فإنه يعرف الخطأ ^{٤٦٤}

وقال ابن رجب : كان يحيى يوسع القول في الجرح ، ولا يجابي أحدا بل يصدع به في وجه صاحبه ^{٤٦٥} وقال أيضا : الإمام المطلق في الجرح والتعديل ، وإلى قوله في ذلك يرجح الناس وعلى كلامه فيه يعولون . والذي يدل على تحري ابن معين في الرجال واحتساب الأجر عند الله أنه كان يقول : اللهم أن كنت تكلمت في رجل وليس هو عندي كذابا فلا تغفر لي. ^{٤٦٦}

وكان ابن معين يكره أن يرون كلامه في الجرح والتعديل ، ولم يرون هو شيئا وإنما سأله أصحابه ودونوا كلامه ، منهم عباس الدوري ، وإبراهيم بن جنيد ، ومضر بن محمد ، والمفضل الغلامي ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، ويزيد بن هيثم. ^{٤٦٧} وهو من المتشددين في الجرح . فكم من ثقات جرحهم ابن معين وأخرج عنهم الشيخان وغيرهما .

٤٦١. تهذيب ٣٨٩-٤

٤٦٢. تهذيب ٣٨٩-٤

٤٦٣. تهذيب ٣٩١-٤

٤٦٤. تهذيب ٣٩٠-٤

٤٦٥. شرح علل الترمذي ٤٨٩-١

٤٦٦. تهذيب ٣٩١-٤

٤٦٧. شرح علل الترمذي ٤٩٠-١

وقد يواجه الباحث أثناء تتبعه أقوال ابن معين في الرجال أنه عدة أقوال وقد سئل المنذري عن هذه المشكلة فقال : أما ما نقل عنه من توثيق شجاع مرة ، وتوهمه مرة أخرى ، فهذان القولان في زمانين بلا شك وقد نقل عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة . ونقل مثله أيضا عن غير يحيى بن معين من الحفاظ في حق بعض الرواة . وكل هذا محمول على اختلاف الأحوال ^{٤٦٨} - انتهى كلام المنذري - . ويقول الذهبي : وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ ومن ثم اختلفت آراءه وعباراته في بعض الرجال كما اختلف اجتهد الفقهاء ، وصارت لهم الأقوال والوجوه ، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال ^{٤٦٩}

ولا شك أن الأسئلة التي وجهت إلى ابن معين في أزمان مختلفة من قبل عدة أشخاص ، قد أثرت على إجابته لأن علمه كان يتجدد حسب وقوفه على أحوال الرجال ، وخاصة وقد عرف ابن معين بكثرة الرحلات ونحن كثيرا ما نجهل من جوابه الأخير في الشخص المعين وقوله الأخير هو المعبر . وتوفي ابن معين في ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين ومئتين بالمدينة ، يقول أبو حاتم "توفي بمدينة رسول الله وضع على سرير النبي اجتمع في جنازته خلق كثير وإذا رجل يقول : هذه جنازة يحيى بن معين الذاب عن رسول الله الكذب والناس يكون." ^{٤٧٠}

علي بن المديني

علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيب أبو الحسن بن المديني السعدي مولاهم ^{٤٧١} كان من أئمة الحديث الممتازين لم يترك بابا من أبوابه إلا طرقه ، وبخاصة ما يرجع إلى الرجال والعلل ، ويعد من أئمة الجرح والتعديل . قال السبكي " أحد أئمة الحديث ورفعا لهم ومن انعقد الأجماع على جلالته وإمامته ، ولم التصانيف الحسان . ^{٤٧٢}

وقد شهد واعترف ببراعته وتقدمه في هذا الشأن كبار أئمة الحديث . قال الذهبي " إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي ، مع كمال المعرفة بنقد الرجال ، وسعة الحفظ ، والتبحر في هذا الشأن ، بل لعله نرد زمانه في معناه "

وقال البخاري " ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني . ^{٤٧٣}

٤٦٨ . دراسات في الجرح والتعديل ٣٦٨

٤٦٩ . ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٠٢

٤٧٠ . مقدمة الجرح والتعديل ٢١٦

٤٧١ . تهذيب ١٧٦ - ٣

٤٧٢ . طبقات الشافعية ١٥٤ - ٢

٤٧٣ . شرح علل الترمذي ٤٨٥ - ١

وابن المديني - رحمه الله - كان يرى هذا العلم من الدين ، وكان لايهاب إفصاح الجرح ، ويدل على عدم مساحمته في هذا الباب تضعيفه لأبيه. ^{٤٧٤} وكان علي بن المديني من الأئمة الذين أجابوا في الفتنة - في خلق القرآن - فترك أحمد أبو الزرعة الرواية عنه. ^{٤٧٥}

وقد قال ابن معين عذره : فقال " رجل خاف ، فقال ما عليه وقد اعتذره هو عما يقاربه " ^{٤٧٦} وقد عذر أبو حاتم أيضا ، فروى عنه. يقول السبكي " كان ممن أجاب القول بخلق القرآن في المحنة فنقم في ذلك عليه وزيد عليه في القول والصحيح عندنا أنه إنما أجاب خشية السيف. ^{٤٧٧} ويبدو أنه تأسف في آخر حياته عن هذه الهفوة فتأب قبل موته .

وشذ العقيلي فذكره في الضعفاء وذلك لقوله في المحنة . فبالغ الذهبي في الرد عليه فيقول الذهبي : وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به - قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني ، وقال ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني. ولو تركنا حديث علي لغلقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولما ت الآثار ، واستولى الزنادقة ، ولخرج الدجال ، أفما لك عقل يا عقيلي !!! أتدري فيمن تتكلم ؟ وإنما تبغناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ، ولنزيف ما قيل فيهم كأنك لاتدري أن هذا أوثق منك ؟ بطبقات بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك . فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ولامن شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطأ ولكن فائدة ذكرنا كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة ، أولهم أوهمام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم ، وأثق منهم ، إذا عارضوهم أو خالفوهم فزن الأشياء بالعدل والورع ^{٤٧٨} قال عثمان بن أبي شيبة " سمعت علي بن المديني يقول : قبل أن يموت بشهرين " القرآن كلام الله غير مخلوق " ^{٤٧٩} وتوفي بسامرة " في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين .

أحمد بن حنبل

أحمد محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي. ^{٤٨٠} خرجت به أمه من مرو وهي حامل فولدته ببغداد ، وبها طلب العلم ثم طاف البلاد ، وقد جمع أحمد علما واسعا بالحديث والرجال ، واستطاع بذكائه المدهش وحفظه العجيب أن يحتل مكانة مرموقة بين المحدثين.

٤٧٤. تهذيب ٣-١٧٨

٤٧٥. ميزان الاعتدال ٣-١٣٨

٤٧٦. تهذيب ٣-١٧٩

٤٧٧. طبقات الشافعية ٢-١٤٧

٤٧٨. ميزان ٣-١٤٠

٤٧٩. تهذيب ٣-١٧٩

٤٨٠. تهذيب ١-٤٣

وقد أثنى على حفظه كثير من الأئمة . يقول أبو زرعة " كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث فقيل ما يدريك قال ذاكرته فأخذت عليه الأبواب ^{٤٨١} وقال إبراهيم الحربي : رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين وقد طاف في البلاد والآفاق ، وسمع من مشايخ العصر وكانوا يجلسونه ويحترمونه وتفقّه بالشافعي حين قدم بغداد ولزمه واستفاد منه وعني عناية عظيمة بالسنة والفقه حتى أده أهل الحديث إمامهم وفقههم ، وقد كان الإمام الشافعي على جلالته قدره في الحديث والفقه يعتمد الإمام أحمد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ولذلك لما اجتمع به في بغداد سنة ١٩٨ قاله : يا أبا عبد الله ! إذا صح عندكم الحديث فاعلمني به أذهب إليهِ حجازيا كان ، أو شاميا ، أو عراقيا ، أو يمنيا ، وعمر أحمد إذ ذاك نيف والثلاثون سنة. ^{٤٨٢}

وقال الشافعي - رحمه الله - خرجت من العراق فما تركت رجلا أفضل ، ولا أعلم ، ولا أروع ، ولا أبقى ، من أحمد بن حنبل. ^{٤٨٣}

كان الإمام أحمد من الجهابذة في نقد الرجال ، وبيان علل الحديث ، وقد شهد له بذلك الأقران والأمثال . وقال أبو حاتم : كان أحمد بارعا الفهم لمعرفة الحديث لصحيحه وسقيمه ، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال أحمد : نعم جعله أصلا وبنى عليه. ^{٤٨٤}

وذكر الذهبي في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " في عداد النقاد المنصفين المتوسطين وهو ممن امتحن في مسألة خلق القرآن : فأبى كل الإباء فضرب وحبس وهو مصر على الامتناع سنة ٢٢٠ في عهد المعتصم بالله ، وأدخل أحمد الكير فخرج ذهباً أحمر ، وقال علي بن المديني " ما قام أحد في الإسلام ما قام أحمد بن حنبل ^{٤٨٥} وقد توفي أحمد - رحمه الله - سنة ٢٤١ وله عند العلماء حسن الذكرى وجميل الأحدث. ^{٤٨٦}

دحيم

هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي الأموي مولى آل عثمان أبو سعيد الدمشقي القاضي المعروف بدحيم الحافظ ابن اليتيم ^{٤٨٦} سمع خلقا بالحجاز والشام ومصر والكوفة والبصرة وكان يختلف إلى بغداد وكان من المحدثين الكبار وحاز على ثقة الأئمة .

يقول حسن بن علي بن بحر " قدم دحيم سنة اثنتي عشرة فرأيت أبي وأحمد وابن معين قعودا بين يده كالصبيان. ^{٤٨٧}

٤٨١. التهذيب ٤٣ - ١

٤٨٢. حديث والمحدثون ٣٠٢

٤٨٣. التهذيب ٤٣ - ١

٤٨٤. مقدمة الجرح والتعديل ٢٥٢

٤٨٥. الحديث والمحدثون ٣٥٣

٤٨٦. سير أعلام النبلاء ١٤٩ - ٧

يقول الذهبي " هؤلاء أكبر منهم ولكن أكرموا لكونه قادمًا واحترموه لحفظه وقد أثنى عليه كثير من الأئمة . يقول أبو داود " حجة لم يكن بدمشق في زمانه مثله ^{٤٨٨} . ويعد من أئمة الجرح والتعديل فقد ذكره الذهبي في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " . وقال " الإمام الحافظ محدث الشام وفاق الأقران ، وجمع وصنف ، وجرح ، وعدل ، وصحح ، وعلل " ^{٤٨٩} .

وقال الخليلي : كان أحد حفاظ الأمة متفقا عليه ، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم ^{٤٩٠} .

وقال ابن حبان : كان من المتقدمين الذين يحفظون علم بلدهم ، وشيوخهم ، وأنسابهم ، ومات - رحمه الله - بـ"فلسطين" بمدينة "رملة" سنة خمس وأربعين ومئتين من الهجرة يوم الأحد لثلاث عشرة بقين من رمضان وقد جاوز خمسا وسبعين سنة ^{٤٩١} .

البخاري

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه بن الأحنف الجعفي مولا هم أبو عبد الله البخاري ، وكانت ولادته - رحمه الله - في سنة أربع وتسعين ومائة ، وذلك في الثالث عشر من شهر شوال في تلك السنة ، وبالتحديد في يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة . وابتدأ يسمع الأحاديث على المشايخ الذين في بلده ، وأخذ يرد عليهم ، وينتقد الأخطاء في سن مبكر ، وكان لا يكتب شيئا حين يجلس عند الشيخ لسماع الأحاديث وربما انتقده بعض الطلية على هذا الصنيع فإذا رأهم يلحون عليه قال لهم : هاتوا كتابكم فيملئ عليهم ما سمع من الشيوخ حتى إنهم أحيانا يصلحون كتبهم من حفظ البخاري ^{٤٩٢} .

وقد من الله على البخاري فمنحه ذكاء مفرطا ، وحفظا مدهشا ، استطاع بذلك أن يبدي مواهبه العلمية حُر يفوق أقرانه وهو لا يزال شابا .

ويقول أبو بكر بن عياش : كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرد على باب محمد بن يوسف الفريابي ويقول الحافظ : كان عمره إذ ذاك ثمانية عشر عاما ^{٤٩٣} .

٤٨٧. التهذيب ٤٨٤-٢

٤٨٨. سير أعلام النبلاء ١٤٩-٧

٤٨٩. ص ١٨٧

٤٩٠. سير أعلام النبلاء ٦٤٨-٧

٤٩١. التهذيب ٤٨٤-٢

٤٩٢. مناهج المحدثين ١٢

٤٩٣. التهذيب ٥٠٩-٣

ذكر الحافظ ابن حجر قائمة كتبه فبلغت أكثر من عشرين مؤلفا وأكثرها شهرة في ذلك هو الجامع الصحيح فإنه أول محاولة ناجحة لتجريد الأحاديث الصحيحة من المصنفات والمسانيد والموطآت. فإن الكتب الحديثية التي ألقت قبله كانت مختلطة بأقوال الصحابة والتابعين فانتقى الإمام البخاري منها الصحيح.

منهج البخاري في صحيحه

وكان سبب تصنيفه الجامع : أنه كان جالسا في مجلس شيخه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه . وكانت النفوس آنذاك تتشوف الى أفراد صحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم عما عداها فربما كان هناك شيء من التذاكر لهذه المسألة : من ينهض بهذه المهمة ؟

فتكلم إسحاق في مجلسه بهذا الكلام . فقال : لو أفردتم صحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم بالتصنيف كان البخاري - رحمه الله - قد وقع ذلك من نفسه قبل ذلك ، ورأى في ذلك رؤيا ، رأى أنه أمام النبي صلى الله عليه وسلم وبيده مروحة وهو يذب الذباب عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لأحد المعبرين ، فعبرها له بأنه يذب الكذب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلما ذكر شيخه إسحاق بن راهويه هذا الكلام قوي عزم البخاري - رحمه الله تعالى - في هذه المسألة ونشط في التصنيف .

وافتحته بالرواية عن الحميدي وقال ابن حجر في ذلك : افتتحه بالرواية عن الحميدي لأنه أجل مشايخه المكين ولأنه أفقه قريش أخذ عنه فكان البخاري امتثل قوله صلى الله عليه وسلم "قدموا قريشا" فافتتح بالرواية عنه وروى عنه مباشرة خمسة وسبعين حديثا وكان إذا وجد حديثا عنه لا يخرج إلى غيره وكان لا يأتي لأحاديثه بمتابعات وشواهد وكان أول لقائه بالحميدي سنة ٢١٢ وكان عمره ١٨ عاما ودون هذا التصنيف من الستمائة الف حديث في ستة عشر عاما وقال لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحاح أكثر خشية أن يطول الكتاب أو لكونه تلك الأحاديث ليست على شرطه .

ولم يكن تركيزه على الرواية فقط عن الأحاديث الصحيحة مجردة عن أي شيء آخر وإنما كان له غير هذا هو التفقه ويعني بالناحية الفقهية عناية شديدة حتى إننا لنجده يورد بابا ولا يورد تحته شيئا من الأحاديث وربما يورد في الباب الواحد أحاديث كثيرة وأحيانا أحاديث قليلة بل ربما ما وجدنا في الباب سوى حديث واحد وربما لانجد في الباب حديث إطلاقا وهذا الباب لانجد فيه حديثا وقد نجد فيه آية من كتاب الله وقد لانجد أيضا من كتاب الله وربما يبوب مجرد التبويب وربما أورد شيئا من المعلقات .

حقيقة ترجمه الأبواب

هو ثلاثة أطوار :

١. إن وجد حديثا يناسب الباب مع موافقة شروطه أورد فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه
٢. وإن لم يوجد فيه إلا حديثا لا يوافق شروطه مع صلاحيته للخجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شروطه ومن هذا النوع التعليقات

٣. وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً إلا على شرطه وعلى شرط غيره وكان يستأنف به ويقدمه قوم على القياس استعمل ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب .

الأحاديث المعلقة في الصحيح

وهي على قسمين :

فمنها المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومنها الموقوف ، فالمرفوع له شأن والموقوف له شأن أما " المرفوعة " فنجد إما أن يوردها بصيغة الجزم ، وإما إن يوردها بصيغة التمریض ، فالأشياء التي يوردها بصيغة الجزم إما أن يكون أوردها في صحيحه في موضع آخر أو لا ، فإن كان أوردها في صحيحه في موضع آخر ، فإذاً هو حينما يأتي بها معلقة في موضع يدفعه إلى ذلك أحياناً بعض الدوافع من هذه الدوافع أنه — رحمه الله — يكره أن يورد الحديث بنفس الإيراد سنداً ومثلاً ، وهذا الذي يسميه العلماء " ضيق المخرج " فيقول : يصنع هذا إذا ضاق مخرج الحديث عليه ، أي ليس عنده إسناد آخر له. وربما كان الدافع له الإختصار ، وما لم يخرج في موضع آخر في صحيحه فربما كان صحيحاً عنه وعلى شرطه أيضاً ولكن لأجل الطول والتكرار يتجنب ذكر ذلك الحديث وربما كان ذلك الحديث عنده على شرطه ولكنه لا يحضره فيه إسناد تلقاه عن شيوخه أو ربما شك في تلقي ذلك الحديث عن شيوخه فنجد أنه يعلق الحديث وإن كان بإسناد من أصح الصحيح

ويمثل على هذا العلماء حديث قصة أبي هريرة مع الشيطان ،

قال — رحمه الله — في صحيحه : قال عثمان بن الهيثم : حدثنا عوف .

فحينما قال : قال عثمان بن الهيثم لم يقل : حدثني أو حدثنا أو أخبرني أو أخبرنا عثمان بسن الهيثم ، ثم أنه صنع هذا في ثلاثة مواضع في صحيحه ، كلها يقول فيها : قال عثمان بن الهيثم ، فرأى العلماء أن هذا الحديث لم يجزم البخاري بتلقيه هو له عن شيخه عثمان بن الهيثم ، ولكنه يعرف تماماً أن شيخه عثمان بن الهيثم حدث بهذا الحديث ، ربما عرفه بواسطة أقرانه وربما كان الحديث أحياناً صحيحاً ولكنه ليس على شرطه ، ويمثلون على هذا بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها : " أن النبي كان يذكر الله على كل أحيائه " . وأحياناً ربما كان ذلك الحديث صحيحاً ولكنه ليس من الأحاديث الصحيحة التي أخرجه " مسلم " في صحيحه ، ولكن ربما نوزع في صحة ذلك الحديث ، وربما كان الحديث دون ذلك فيكون من الأحاديث الحسنة لذاتها .

وربما كان حسناً لغيره أي أن فيه ضعفاً ولكن له من الشواهد ما يجبر ذلك الضعف . وربما جزم البخاري رحمه الله بذلك القول عن أحد من الناس ، ولكنه لا يقتضي تصحيحه لذلك الحديث .

البخاري - رحمه الله - حينما يجزم القول أو بذلك الحديث عن أحد فإنه يقول : أنا تكلفت لك بالإسناد إلى هذا الذي جزمت به عنه ، وأما من بعده ممن أبرزت لك وأظهرت فأنت مخير ، انظر إن ثبت عندك فأنت وشأنك ، وإلا فالأمانة تقتضي أن أبين لك المواضع التي يمكن أن يعمل بها ذلك الحديث .

ويمثلون على هذا بقوله - رحمه الله - في كتاب " الزكاة " : " انتوني بزكاكم خميص "

أما الأحاديث التي يوردها بصيغة التمريض فليست القاعدة أيضاً أنها كلها ضعيفة أو مردودة ، بل نجد تلك الأحاديث التي يوردها بصيغة التمريض منها ما أخرجه هو في صحيحه وذلك مثل ما قال : في " كتاب الطب " : " ويذكر عن بن عباس عن النبي في الرقية بفاتحة الكتاب " . وهو يشير بذلك إلى قصة أبي سعيد الخدري

فمثل هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه في بعض المواضع بالإسناد المتصل ولكنه في الموضع تصرف في المتن .

فهذا التصرف من أمانته يجعل هذا الحديث معلقاً بهذه الصورة بصيغة التمريض إشارة منه إلى أن الحديث ليس مروياً بهذه الصورة ، وإن كان أصل القصة مخرجاً عنده في الصحيح .

ويورد أحياناً الحديث بصيغة التمريض ، ونجد الحديث في صحيح مسلم ، وربما كان الدافع له إلى ذلك إما أنه يرى أن الحديث غير صحيح ، أو أنه تصرف أيضاً بطريقة من الطرق التي تجعل الحديث بصيغة التمريض ، أو ما إلى ذلك .

وربما وجدنا الحديث الذي يورده البخاري بصيغة التمريض ، ربما كان مروياً بإسناد ضعيف ، ولكن له ما يجبره من طرق أخرى أو ما يعضده من آثار ونحو ذلك .

وربما كان أيضاً ضعيفاً بشكل لا يمكن قبوله فهذا في الغالب نجد البخاري - رحمه الله - ينص عليه ، ويمثلون على هذا بما ذكره رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة " أنه يذكر عن أبي هريرة أن النبي قال " لا يتطوع الإمام في مكانه الذي صلى فيه الفريضة " ثم قال بعد ذلك : ولا يصح .^{١٩}

تعابيره في نقد الرجال

ومن يطالع كلام البخاري يقف على أنه كان لطيف العبارة يتحرى الحق في نقد الرجال مع شدة الاحتياط في الأخذ عن السابقين وقد يقول في الرجال الذين يعرف كذبهم " فيه نظر " و" تركوه " و" سكتوا عنه " وأصرح ما قاله في رجل : منكر الحديث . وقلما يقول " كذاب " أو " وضاع " ومع عفته في القول كان يترك حديث الرجل لمجرد الشك فيه .

والإمام البخاري يعد من المنصفين والمعدلين في كلام الرجال . وقد مضى البحث بالتفصيل فيما يقوله البخاري " فيه نظر " ومنكر الحديث " وسكتوا عنه " ولقد لقب بأمر المؤمنين في الحديث وهي أعلى درجة عند أهل الحديث من العلماء .

وتوفي رحمه الله يوم السبت غرة شوال سنة مائتين وست وخمسين من الهجرة وله من العمر اثنتان وستون سنة محفوظا بالنسمات الربانية والرحمات الإلهية .^{٤٩٥}

الفلاس

هو عمرو بن علي بن بحر بن كثير أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس .^{٤٩٦}
طلب العلم في صباه ورحل إلى الأفاق وورد غير مرة إلى أصفهان وورد بغداد في آخر حياته .^{٤٩٧} قال أبو زرعة : كان الفلاس من فرسان الحديث .

وقال الدارقطني : كان من الحفاظ وبعض أبناء الحديث يفضلونه على ابن المديني ويتعصبون له وقد صنف المسند والعلل والتاريخ وهو إمام متقن .^{٤٩٨}

ويدل على نبوغه في الحديث أن يحيى بن سعيد حدث بحديث فأخطأ فيه فلما كان من الغد اجتمع أصحابه حوله فيهم ابن المديني وأشباهه فقال لعمرو بن علي من بينهم : أخطئ في حديث وأنت حاضر فلا تتكرر .^{٤٩٩}

وكان بينه وبين علي سوء تفاهم فتكلم كل منهما على الآخر وهما من الأقران إلى هذا يشير بل بنى القاعدة - ابن حجر بقوله " كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضا إذا كان غير مفسر لا يقدح .^{٥٠٠}
وقد كان الفلاس من أئمة النقد ووصفه الذهبي في " السير " بقوله : الإمام المجرد الناقد كما ذكر في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " .

الجوزجاني

هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق الجوزجاني ، وهو من المحدثين الكبار له منزلة رفيعة في نظر المحدثين ، كان أحمد يكتبه فيتقوى بكتابه ويقراءه على المنبر ويكرمه إكراما شديدا .^{٥٠١}

٤٩٥. مرحلة قرون السنة ١١١

٤٩٦. التهذيب ٢٩٣-٣

٤٩٧. سير أعلام النبلاء ٦٢٠-٧

٤٩٨. التهذيب ٢١٣-٣

٤٩٩. التهذيب ٣٩٤-٣

٥٠٠. التهذيب ٣٩٤-٣

٥٠١. التهذيب ٩٥-١

قال الدارقطني : كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات . وقال ابن حبان : كان حروري المذهب ولم يكن بداعية ، وكان صلبا في السنة ، حافظا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره .

قال الدارقطني : فيه انحراف عن علي ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال سبحانه الله !! : فروجة لا يوجد من يذبحها ، وعلي يذبح في صحوة نيفا وعشرين ألف مسلم.^{٥٠٢}

واتهمه الحفاظ ابن حجر أيضا بشدة الانحراف في النصب ، وقال عنه : الجوزجاني كان نصيبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعة المنحرفة عن عثمان . والصواب موالاتهما جميعا ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع.^{٥٠٣}

وقال ابن حجر ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة ، سببها الاختلاف في الاعتقاد . فإن الحاذق إذا تأمل ثلب الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب ، وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة ، وعبارة طلاقة ، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، وأساطين الحديث . فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق.^{٥٠٤}

قال المعلمي - رحمه الله - وليس فيما يقال عن الجوزجاني ما يبين درجته في الميل فأما قصة الفروجة فراوي تلك القصة عن الدارقطني هو محمد بن الحسين السلمي ، تكلموا فيه حتى رموه بوضع الحديث والدارقطني إنما ولد بعد وفات الجوزجاني ببضع وأربعين سنة ، وإنما سمع الحكاية من عبد الله بن أحمد بن عدس وترجمته في " تاريخ بغداد " و " تهذيب تاريخ ابن عساكر " وليس فيهما ما يبين حاله فهو مجهول الحال . فلا تقوم به الحجة . وفوق ذلك فذلك الكلمة ليست بالصريحة في البغض ، فقد يقولها من يرى أن فعل علي - رضي الله عنه - كان خلاف الأولى ، أو أنه اجتهد فأخطأ ، وفي " التهذيب " عن ميمون بن مهران قال : كنت أفضل عليا على عثمان فقال عمرو بن عبد العزيز : أيهما أحب إليك رجل أسرع في المال ، ورجل أسرع في الدماء . قال : فرجعت وقلت لأعود .

وهذا بين في أن عمرا وميمونا كانا يريان فعل علي خلاف الأولى ، أو أخطأ في الاجتهاد ولا يعد مثل هذا نصبا ، إذ لا يستلزم البغض بل لا ينافي الحب ، وقد كره كثير من أهل العلم معاملة أبي بكر بن الصديق لما نهى الزكاة معاملة المرتدين ورأوا أنه أخطأ وهم مع ذلك يحبونه ويفضلونه.^{٥٠٥}

٥٠٢. التهذيب ٩٥-١

٥٠٣. هدي الساري ٣٩٠

٥٠٤. مقدمة اللسان ٢٨٣

٥٠٥. التنكيل ١٠٠-٥٥

أما قول ابن حجر " ينبغي أن يتوقف " مقصوده كما لا يخفى التوقف على وجه التأني والتأمل . وقوله " إذا عارضه مثله قبل التوثيق " محله ما هو الغالب من أن لا يلزم اطراح الجرح نسبة الجرح إلى افتراء الكذب ، أو تعدد الحكم بالباطل ، أو الغلط الفاحش ، الذي يندر وقوعه . فأما إذا لزم شيء من هذا فلا محيص عن قبول الجرح إلا أن تقوم بينة واضحة تثبت واضحة تلك النسبة .

وقد تتبعت كثيرا من كلام الجوزجاني في المتشيعين ، فلم أجد متجاوز الحد وإنما الرجل لما فيه من النصب يرى التشيع مذهبا سينا ، وبدعة ضلالة ، وزيغا عن الحق وخذلانا ، فيطلق على المتشيعين ما يقتضيه اعتقاده كقوله " زائغ عن القصد سيء المذهب " ونحو ذلك وكلامه في الأعمش ليس فيه جرح بل هو التوثيق . وإنما فيه ذم بالتشيع والتدليس ، وهذا أمر متفق عليه . أن الأعمش كان يتشيع ويدلس وربما دلس عن الضعفاء ، وربما كان في ذلك ما ينكر ، وهكذا كلامه في أبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، فقد تكلم فيه الإمام أحمد وغيره بأشد من كلام الجوزجاني . وتكلم الجوزجاني في عاصم بن ضمرة . فقد تكلم فيه ابن المبارك واستكره من حديثه ما استكره الجوزجاني .

فغاية الأمر ، أن الجوزجاني هول وعلى كل حال لم يخرج من كلام أهل العلم ، وكان ابن حجر توهم أن الجوزجاني في كلامه في عاصم يسر حسوا في ارتقاء ، وهذا تخيل لا يلتفت إليه وقال الجوزجاني : في يونس ابن خباب " كذاب مفتر " ويونس وإن وثقه ابن معين فقد قال البخاري " منكر الحديث " وقال النسائي مع ما عرفه عنه " ليس بثقة " واتفقوا على غلو يونس ونقل عنه أنه قال : إن عثمان بن عفان قتل ابنتي - صلى الله عليه وسلم - وأنه روى حديث سؤال القبر ثم قال " ههنا كلمة أخفاها الناصبة ، قيل ما هي ؟ قال إنه يسأل في قبره من وليك ؟ فإن قال علي نجا ، فكيف لا يعذر الجوزجاني مع نصبه أن يعتقد في مثل هذا أنه كذاب مفتر ؟

وحط الجوزجاني على أهل الكوفة فخاص بمن كان شيعيا يبغيض بعض الصحابة أو يكون ممن يظن به ذلك واتضح أنه لا يجاوز الحد وليس فيه ما يسوغ اتهامه بتعمد الكذب بالباطل ، أو يחדش في روايته ما فيه غض منهم ، أو طعن فيهم ، وتوثيق أهل العلم له يدفع ذلك البتة والله الموفق .^{٥٠٦}

العجلي

هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي نزيل مدينة " طرابيلس " المغرب . ولد في سنة اثنتين وثمانين ومائة .^{٥٠٧} وكان العجلي من كبار أئمة الحديث ، وعلماء الجرح والتعديل . يقول عباس الدوري : كنا نعهده مثل أحمد ، ويحيى بن معين ،

٥٠٦. التنكيل ١٠٠

٥٠٧. سير أعلام النبلاء ٢٦٤-٨

وقال أبو الحسن اللؤلؤي : سمعت مشايخنا بهذا المغرب يقولون لم يكن للعجلي ببلادنا شبيهه , ولا نظير له في زمانه بمعرفة الحديث واتقانه .^{٥٠٨} يقول الذهبي : وله مصنف مفيد في الجرح والتعديل . طالعته وتلقيت منه الفوائد يدل على تبحره بالصناعة وسعة حفظه وذكره أيضا في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " ومات سنة إحدى وستين ومائتين .^{٥٠٩}

مسلم

مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسن النيسابوري مولده - رحمه الله - في السنة التي توفي فيها إمامان عظيمان , وهما الشافعي , وأبو داود الطيالسي , وذلك بعد السنة الرابعة بعد المائة للهجرة . قال محمد بن عبد الوهاب الفراء : كان مسلم من علماء الناس , وأوعية العلم , ما علمته إلا خيرا وكان بزازا وكان أبوه من المشيخة .^{٥١٠}

طلب العلم من الصغر وأول سماعه كان ببلده نيسابور وذلك في سنة ثمان عشرة ومئتين . وأن مسلما - رحمه الله - أحد الأعلام , أئمة هذا الشأن , وكبار المبرزين فيه , وأهل الحفظ والإتقان والراجلين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان , والمعترف بالتقدم له فيه بلا خلاف عند أهل الحق والعرفان , والمرجوع إلى كتابه , والمعتمد عليه في كل زمان .

صلته بشيخه البخاري

قال الخطيب " إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه . وقال الدارقطني : لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء .

وقد كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن حي الذهلي , وقال الذهلي : يوما لأهل مجلسه وفيهم مسلم بن الحجاج : ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة لفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا فنهض مسلم من فوره إلى منزله وجمع ما كان سمعه من الذهلي جميعه وأرسله إليه , وترك الرواية , عن الذهلي بالكلية فلم يرو عنه شيئا .

منهجه في صحيحه

ولم يذكر هناك سبب وجيه أو حادثة تدل على سبب تأليف مسلم لهذا الكتاب , كما حصل للبخاري فلعله تأثر بشيخه البخاري فنسج على منواله في هذا الصحيح , ولكنه أشار إلى كلام في مقدمته يدل على أن هناك سببا ولكنه ليس بحادثة ,

٥٠٨. دراسات في الجرح والتعديل ٣٩١

٥٠٩. سير أعلام النبلاء ٢٦٥-٨

٥١٠. مناهج المحدثين ٣٤

وهو غيرته على سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك لما رأى في عصره من بعض المحدثين الذين يحدثون بالأحاديث المنكرة والباطلة فأخذته الغيرة على سنة النبي ، فألف كتابه هذا ليكشف الناس عما سوى الصحيح وبحظهم على رواية الصحيح .^{٥١١} ولقد صنف - رحمه الله - هذا الصحيح من ثلاث مائة حديث ، ومكث فيه خمس عشرة سنة .

وللصحيح مقدمة ذكر فيها مؤلفه تقسيم الأخبار وما يخرج في صحيحه ، وأحوال الرواة والكشف عن عيوبهم وبيان جريمة الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والحث على التثبت في الرواية ، والنهي عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ، وبيان أن الإسناد من الدين ، ودلل فيها على حجية حديث المعنعن .

والذي بوب صحيح مسلم هو الإمام النووي في شرحه المسمى له بـ " المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج " وألف هذا الكتاب وجمع فيه من الحديث الصحيح نحو أربعة آلاف حديث سوى المكرر ، وبالمكرر قد يصل إلى اثني عشر ألف حديث . وهذا العدد يعتبر عددا قريبا . وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمته أنه قسم الأحاديث إلى ثلاثة .

القسم الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون ،

والثاني : ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان ،

والثالث : ما رواه الضعفاء المتروكون ، ذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه القسم الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه لما يغلب على أحاديثهم من النكارة والغلط والوهم .^{٥١٢}

فصحيح مسلم أيضا في جملته على درجة عالية من الصحة وكان - رحمه الله - دقيقا في بيان الاختلافات في ألفاظ الحديث .

ووفاته بعد وفات البخاري بنحو خمس سنين ، ويذكر في سبب وفاته أمر عجيب مذكور في ترجمته ، وهو أنه سئل عن حديث أو عن مسألة فمكث طول الليل وهو يقلب ويراجع إلى أن أُنكره الفجر ، وكان بجانبه مكمل زنبيل فيه تمر وكان يقلب في الصفحات ويراجع ويأخذ من هذه التمر ثمرة ثمرة ، فما جاء الفجر إلا قد نفذ ما في الزنبيل وجد - رحمه الله - المسألة التي يبحث عنها ولكن أكله من هذا التمر أضرب به من حيث لا يشعر فكان سبب وفاته .^{٥١٣}

أبو زرعة الرازي

هو عبيد الله بن الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي مولى عياش بن مطرف أبو زرعة الرازي أحد الأئمة الحفاظ . وكان من أفراد الدهر حفظا ، وذكاء ، ودينا ، وإخلاصا ، وعلمًا ، وعملًا .

٥١١. مناهج المحدثين ٤٠

٥١٢. مقدمة صحيح مسلم ١٤١

٥١٣. مناهج المحدثين ٣٠

قال الخطيب : كان إماما ربانيا ، حافظا كثيرا ، وقال إسحاق بن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل.^{٥١٤}

وقال أبو يعلى الموصلي : ما سمعنا أحدا يذاكر في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته إلا أبا زرعة الرازي ، فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه وكان لا يرى أحدا ممن دونه في الحفظ أنه أعرف منه.^{٥١٥}

وقد حظي أبو زرعة بحظ وافر ، وقسط واسع من العلم والمعرفة في الرجال وعلل الحديث ، وكان ممن لا يداهن في تبليغ الحق ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وكانت له جولات وصولات في هذا المضمار من أهل الري . وقد أشار ابن أبي حاتم إلى هذه الناحية من حياته إشارة موجزة

وقد غضب أهل البدع من أهل الري على أبي زرعة ، فجعلوا يتكلمون فيه . يقول أبو حاتم إذا رأيت الرازي وغيره ينقص أبا زرعة فاعلم أنه مبتدع.^{٥١٦}

وقد نفع لنقده في الرجال ومعرفة حديثهم ، كل من أبي بكر بن أبي شيبة فصاح له سبعين فأكثر ومحمد بن مسلم وأبي عمرو وأحمد.^{٥١٧}

وقد ذكر ابن أبي حاتم ضمن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الرابعة من أهل الري ، وحفظ آراءه في الرجال في كتابه " الجرح والتعديل "

ويثني الذهبي على خبرته في معرفة الرجال بقوله " يعجبني كثيرا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع ، والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح "^{٥١٨}.

ويذكر في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " في قسم المعتدلين من النقاد ، وله كتاب الضعفاء والمتروكين من رواية عمرو بن سعيد بن البرذعي .

مات أبو زرعة مطعوناً مبطوناً بعرق جبينه في النزع ، وضع أبو زرعة رأسه وهو في النزع فقال : روى عبد الحميد بن جعفر ، عن صالح بن أبي كريب ، عن كثير بن مرة ، عن معاذ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم " من كان آخر كلامه " لا إله إلا الله دخل الجنة " فصار البيت ضجة ببكاء من حضر وهذا في سنة أربع وستين ومائتين.^{٥١٩}

٥١٤ . التهذيب ١٩-٣

٥١٥ . شرح علل الترمذي ٤٩٣-١

٥١٦ . دراسات في الجرح والتعديل ٤٠٩

٥١٧ . مقدمة الجرح والتعديل ٢٧٩

٥١٨ . سير أعلام النبلاء ٥٠٦-٨

٥١٩ . مقدمة الجرح والتعديل ٢٨١

أبو داود

سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر أبو داود السجستاني ولد - رحمه الله - سنة اثنتين ومائتين في إقليم "مناخم" ^{٥٢٠}.

لقد نشأ محبا للعلم من صغره ، ومن أجل ذلك لازم العلماء ، وشرب من معينهم ، ولما بلغ مبلغ الرجال أخذ نفسه بالارتحال فطاف في البلاد ، وسمع من خلق كثير ، وثناء العلماء عليه غاص في الكتب العلمية ، وقال الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة.

وقد حصل لأبي داود مكانة علمية رفيعة مرموقة حتى قيل : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود - عليه السلام - الحديد ^{٥٢١}.

وكان الإمام أبو داود يعد من كبار النقاد ، وكتاب سؤلات الأجرى عن أبي داود يشهد ببراعته وحذاقته ونبوغته في هذا الفن ، وكان موضع اهتمام العلماء في جرح الرواة وتعديلهم .

واشتهر بملازمة الإمام أحمد ملازمة شديدة ، حتى إنه يعد من كبار أصحابه وهو الذي وجه إليه عدد من السؤالات سواء في الجرح والتعديل ، أو في الأحكام.

منهجه في مصنفه

ونجد أن كتاب السنن لأبي داود له روايات عديدة ، وكان أشهر هذه الروايات رواية اللؤلؤي ، ورواية ابن داسة ، ورواية ابن الأعرابي ، ورواية ابن العبد ، والمشهور من هذه الروايات روايتان هما : رواية اللؤلؤي ، ورواية ابن داسة .

ولكن رواية اللؤلؤي مقدم عند العلماء . لأنه أطال الملازمة لأبي داود وكان هو الذي يقرأ السنن حينما يعرض أبو داود كتابه على طلبة العلم .

لقد جعل أبو داود كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستقصاء . ولما صنفه عرضه على الإمام أحمد فاستجاده واستحسنه ، ولم يلوم أبو داود فيه تخريج الصحيح فحسب بل خرج فيه الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، المحتمل ، ومالم يجمع على تركه . وقد كان يرى العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يكن في الباب غيره .

ويتضح أيضا منهجه في سننه من عباراته التي يقول فيها : أنه يخرج في الباب الصحيح وما يشابهه وما كان شديدا فإنه يبينه . فدل هذا على أن الأحاديث في السنن على ثلاثة أقسام :

٥٢٠. طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣١٢

٥٢١. طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣١٢

١. فمنها الصحيح وما يشابهه ولعله الحسن.
 ٢. ومنها الضعيف الذي ضعفه شديد ، فهذا يذكر أنه يبينه وينص على أن هذا الحديث ضعيف بكلامه في أحد رواته ، أو قدحه بذلك الحديث نفسه .
 ٣. ونستخلص من هذا نوعا ثالثا ، وهو أنه ما لم يكن فيه وهن شديد ، فإنه يسكت عنه ثم ذكر أنه ما سكت عنه فهو صالح . واضطربت عبارات العلماء في توضيح هذه العبارة.
- وهناك طائفة من العلماء ذهب إلى أنه يقصد : صالح للاحتجاج ، وهناك طائفة أخرى من العلماء يرون أنه يسكت عن الحديث على أنه صالح للاعتبار . إلى هذا المذهب ذهب الحافظ ابن حجر - رحمه الله -
- والخلاصة : في ذلك أننا إذا تأملنا تلك الأحاديث فنجد فيها فعلا أنه يتكلم عن بعض الأحاديث التي فيها وهن شديد ، ونجد أن الأحاديث المسكوت عنها في الغالب أنها صحيحة بل كثير منها مخرج في الصحيحين ، أوفي أحدهما ، وهذه لا ينص عليها أبو داود أي أن الأحاديث الصحيحة لا يتكلم عنها بل يسكت .
- وهناك أحاديث فيها ضعف ، ويسكت عنها أبو داود ولكن ضعفها ضعف محتمل يصلح لأن يكون صالحا في الشواهد والمتابعات ، وكذلك أيضا نجده سكت عن أحاديث فيها نكارة ، أو ضعف شديد ، مثل حديث أخرجه في كتاب " الأدب " : نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين (٥٢٧٣).
- وهذا والأحاديث التي فيها وهن شديد قليلة ، أما الأحاديث التي سكت عنها وهي ضعيفة فهي كثيرة ، في كتابه وهذا يدفعنا إلى توجيه عبارته على أنه يقصد بصالح أنه صالح للاعتبار ولا صالح للاحتجاج . وكان وفاته - رحمه الله - سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة .^{٥٢٢}

أبو حاتم الرازي

- هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الغطفاني الحنظلي أبو حاتم الرازي .^{٥٢٣}
- ولد سنة خمس وتسعين ومائة ، بدأ يطلب العلم في باكورة حياته فكان سماعه وكتابه للحديث سنة تسع ومائتين وهو ابن أربع عشرة سنة .^{٥٢٤}
- يقول الذهبي : كان من بحر العلم ، طواف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع ، وصنف ، وجرح ، وعدل ، وصحح ، وعلل .
- وكان أبو حاتم إليه المنتهى في الحفظ وأحوال الرجال ومعرفة علل الحديث . وكان - رحمه الله - بمجرد النظر إلى الأحاديث يحكم عليها . وقد ساق ابنه عدة أمثلة لذلك .^{٥٢٥}

٥٢٢. مناهج المحدثين ٧١-٧٤

٥٢٣. سير أعلام النبلاء ٤٧١٨

٥٢٤. مقدمة الجرح والتعديل ٢٨٣

٥٢٥. مقدمة الجرح والتعديل ٢٩٠

وكان يقول : نحن رزقنا علما لا يتهيا لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه .^{٥٢٦}

وكان أبو زرعة وأبو حاتم صديقين يعرف كل واحد منهما فضل صاحبه . يقول أبو حاتم : جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفة . فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ فقال لي : يا أبا حاتم قل من يفهم هذا ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد يحسن هذا ، وربما أشك في شيء أو يتخالفني شيء في حديث ، فإلى أن ألتقي معك لأجد من يشفيني منه .^{٥٢٧}

وقد دون ابنه آراءه في الرجال في كتابه "الجرح والتعديل" ويعتبر أبو حاتم من النقاد في الطبقة الأولى ، ذكر الذهبي : أنه من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة إلا أنه كان من المتشددين ويصفه في "السير" في ترجمة أبي زرعة فيقول : يعجبني كثيرا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح .^{٥٢٨} ويقول في ترجمته إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث . إذا لين رجلا أو قال فيه "لا يحتج به" فتوقف حتى ترى ما قاله غيره ، فإن وثقه أحد فلا تبك على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح "ليس بحجة" "ليس بقوى" أو نحو ذلك .^{٥٢٩} وقد نبه الحافظ ابن حجر كثيرا على هذه الناهية وقال : وأبو حاتم عنده تعنت ومع هذا التعت والتشديد فأراءه في الرجال موضع عناية العلماء .^{٥٣٠} مات - رحمه الله - في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين .

الفسوي

هو يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف بن أبي معاوية الفسوي . الإمام الحافظ الحجة . ولد سنة تسعين ومائة في دولة الرشيد يقول الذهبي : ارتحل إلى الأمصار ولحق بالكبار .^{٥٣١} وقال الحاكم : أما سماعه ورحلته وأفراد حديثه فأكثر من أن يمكن ذكرها .^{٥٣٢} وقد حصل على حظ وافر من العلم والمعرفة في الحديث والرجال ، ويقول ابن أبي حاتم : قال أبي ما فاتك من المشايخ فاجعل بينك وبينهم يعقوب بن سفيان فإنك لاتجد مثله .^{٥٣٣}

٥٢٦ . مقدمة الجرح والتعديل ٢٨٤

٥٢٧ . مقدمة الجرح والتعديل ٢٨٧

٥٢٨ . سير أعلام النبلاء ٣٨٠١٨

٥٢٩ . سير أعلام النبلاء ٤٧٨١٨

٥٣٠ . هدي الساري ٤٤١-٤٤٢

٥٣١ . سير أعلام النبلاء ٤٣٥١٨

٥٣٢ . التهذيب ٤٤٢١٤

٥٣٣ . التهذيب ٤٤٢١٤

وقد نسب به بعضهم إلى التشيع وذكر الذهبي أن يعقوب بن الليث صاحب خراسان قدم إلى فارس فأخبر أن الفسوي يتكلم في عثمان بن عفان فأمر بإحضاره فقال له وزيره : أيها الأمير إنه لا يتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السجزي إنما يتكلم في عثمان بن عفان الصحابي فقال دعوه ما لي ولأصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما حسبته يتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السجزي .

قال الذهبي هذه حكاية منقطعة فالله أعلم وما علمت الفسوي إلا سلفيا ، وقد صنف كتابا صغيرا في السنة. ^{٥٣٤}

الترمذي

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الضرير البغوي الترمذي ، الحافظ المشهور ، أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث .

ولد سنة تسع ومائتين. ^{٥٣٥} كان الترمذي يضرب له المثل في الحفظ ، وقيل : إن بعض المحدثين امتحن أبا عيسى بأن قرأ له : أربعين حديثا من غرائب حديثه ، فأعادها من صدره فقال : ما رأيت مثلك . ^{٥٣٦}

لقد جمع الترمذي حفظ الحديث ، ومعرفة علله ورجاله ، مع الثقة والأمانة والصلاح ، وله باع طويل فيه ومن يطلع على جامعته يعلم مبلغ علمه وإحاطته بها ، وتعرفه في عرض المسائل تعرف رجل عالم خبير بها وقد شهد ببراعته استاذ البخاري ، فقال : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي . ^{٥٣٧}

ومما يروى عن مهارة حفظه وضبطه ، أنه يقول عن نفسه : كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا : فلان فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معي وإنما حملت معي في محملي جزأين غيرهما شبههما ، فلما ظفرت سألته السماع فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال : أما تستحي مني ، فقصصت عليه القصة ، وقلت له : إنني أحفظه كله فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولاة فقال : هل استظهرت قبل أن تجيء إلي ؟ قلت : لا ، ثم قلت له : حدثني بغيره فقرأ علي أربعين حديثا من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك . ^{٥٣٨}

٥٣٤. سير أعلام النبلاء ٤/٣٧٨

٥٣٥. مقدمة تحفة الأحوذى ٣٤١

٥٣٦. مقدمة تحفة الأحوذى ٣٤٤

٥٣٧. التهذيب ٦/٦٨١٣

٥٣٨. مقدمة تحفة الأحوذى ٣٤٣

وحينما بدأ في طلب العلم حرص على التلقي عن كبار الشيوخ الذين استطاع السماع منهم . ومن كبار شيوخه : الشيخان أبو داود ، وقتيبة بن سعيد ، وأبو زرعة الرازي . ولكنه لازم البخاري وأطال ملازمته وتأثر به واستفاد منه حتى إنه أصبح يعرف به ونجد كتبه مليئة بالنقل عن البخاري ، وقد صرح هو في آخر كتابه "الجامع" بأن أكثر ما ذكر في هذا الكتاب من العلل والكلام في الرجال والتاريخ فإن هذا مما ناظر به محمد بن إسماعيل ، وأبا زرعة الرازي .^{٥٣٩}

ولا شك أن فضل الترمذي معلوم لدى كافة العلماء ، لكننا نعجب من ابن حزم حينما نص على أن الترمذي مجهول في كتابه "المحلى" وهذا التجهيل من ابن حزم للترمذي لا يضر الترمذي شيئاً ، وإنما عاد ضرره على ابن حزم ، فإن العلماء كافة استغربوا هذا الصنيع من ابن حزم .

وقد حاز جامعه ثقة العلماء والمحدثين ، لما يشتمل من المزايا والفوائد الكثيرة في الحديث وعلومه .

اختلف العلماء في تسمية هذا الكتاب ، فمنهم من سماه بصحيح الترمذي ، ومنهم من سماه بجامع الصحيح ، ولكن إطلاق لفظة الصحيح عليه خطأ لأننا نجد فيه الحسن ، والصحيح ، والضعيف ، والمنكر ، بل الموضوع . ولذلك هذا التسمية لا تناسب موضوع الكتاب ولكن إطلاق تسمية الجامع ، أو السنن ، أصوب . ونجد أن تسمية الكتاب بالجامع أنها مختصرة من الاسم الصحيح للكتاب فاسم الكتاب الحقيقي "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" .

ولا يستعمل هو لفظة الكتاب ، وإنما يستعمل لفظية أبواب ثم تحت هذا العنوان يبدأ يعدد فيقول : باب كذا وباب كذا . ثم إذا فرغ من إيراد الحديث أتبع ذلك بآراء الفقهاء في المسألة ، وعملهم بالحديث ويتكلم على درجة الحديث تصحيحاً ، وتحسيناً ، وتضعيفاً .

وتحت هذا الموضوع مقولات أخرى من معنى الحديث الحسن عند الترمذي ، وشروط الحسن عنده وتوجيه العلماء فيه وغيرها من المسائل ، ونكف الكلام عنها خشية التطويل ونرجوا لمن يريد المزيد مظاهرها .

توفي - رحمه الله - في ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

ابن خراش

هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي ، الحافظ الناقد البارع .^{٥٤٠}

كان من المحدثين المعروفين بالحفظ ، والرحلة الواسعة ، وقد تحمل الكثير في سبيل الطلب ، وقال : شربت بولي في هذا الشأن خمس مرات .^{٥٤١}

٥٣٩. مناهج المحدثين ٨١

٥٤٠. سير أعلام النبلاء ٦٢٠١٨

٥٤١. سير أعلام النبلاء ٦٢٠١٨

وقد أنثى على ابن خراش لحفظه ومعرفته في حقل الرجال غير واحد من المحدثين . يقول أبو نعيم بن عدي : ما رأيت أحدا أحفظ من ابن خراش . ويقول الذهبي الحافظ الناقد البارع .^{٥٤٢} وقد نقم عليه التشيع والرفض قال ابن عقدة - وهو شيعي- : كان ابن خراش إذا كتب شيئا من باب التشيع يقول : هذا لا ينفع إلا عندي وعندك .

ويقول عبدان : حمل ابن خراش إلى بندار كان عندنا جزأين صنفهما في مثالب الشيخين فأجازه بألفي درهم ، بنى له بها حجرة ببغداد ليحدث فيها فمات إذا فرغ منها .^{٥٤٣}

وقال أبو زرعة : خرج مثالب الشيخين وكان رافضيا . وقال ابن الجوزي : إلا أنه ينبذ بالرفض .^{٥٤٤}

وقال الذهبي : هذا معتر مخذول ، كان علمه وبالا ، وسعيه ضلالا ، نعوذ بالله من الشقاء . وقال في تذكرة الحفاظ : جهلة الرافضة لم يدروا الحديث ، ولا السيرة ، ثم فأنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك - إن صدقت - في الترحال ، فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور . ؟ فأنت زنديق معاند للحق فلا رضي الله عنك . مات ابن خراش إلى غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين .

وقال ابن حجر : هذا والله هو الشيخ المعتر ، الذي ضل سعيه ، فإنه كان حافظ زمانه وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والإحاطة . وبعد هذا فما انتفع بعلمه فلا عقب على حمير الرافضة ، وحوادث جزين ومشغرا .^{٥٤٥} ومع هذه البدعة كان من النقاد المتكلمين في الرجال وقد شهد له بهذا الفن غير واحد من المحدثين فالذهبي نفسه بقوله : الحافظ البارع الناقد وذكره في " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " وكان متشددا في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد .

القرن الرابع

النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي .^{٥٤٦} الإمام الجليل الحافظ شيخ الإسلام كان إمام عصره في الحديث بلا نزاع والمقدم على أضرابه وفضلاء عصره .

٥٤٢ . سير أعلام النبلاء ٦٢٠١٨

٥٤٣ . سير أعلام النبلاء ٦٢٠١٨

٥٤٤ . دراسات في الجرح والتعديل ٤٢٨

٥٤٥ . لسان الميزان ٣٢٣١٤

٥٤٦ . مناهج المحدثين ٢٣٠

ولد - رحمه الله - سنة خمس وعشرين ومائتين . طلب العلم منذ صغره وأفاد كثيرا جدا فرحل إلى قنينة بن سعيد سنة ثلاثين ومائتين ^{٥٤٧} ولازمه أكثر من سنة ، ولذلك يعتبر إسناده النسائي هاليا في بعض الشيوخ. ^{٥٤٨} قال الذهبي: ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي ، وهو أحق بالحديث وعلمه ورجاله ، من مسلم ، ومن أبي داود ، ومن الترمذي ، وهو جار في مضممار البخاري ، وأبي زرعة ، إلا أن فيه قليل التشيع وانحراف عن حصوم الإمام علي كعافية وعمرو والله يسامحه. ^{٥٤٩}

والنسائي كان من كبار أئمة الجرح والتعديل يقول ابن الصلاح : النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل ذكره الذهبي في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " والنسائي له عدة كتب في هذا المجال ويعد النسائي من المتشددين في الجرح .

قال ابن طاهر : سألت سعد بن علي عن رجل فوثقه ، فقلت : قد ضعفه النسائي فقال : يا بني ! إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. ^{٥٥٠}

يقول الذهبي : صدق فإنه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم ، وقد وصفه ابن حجر بالتعنت في عدة تراجم في " هدي الساري " ^{٥٥١}

وأشهر كتبه التي وصلت إلينا كتاب السنن وله عدة روايات نجد في كل رواية ما ليس في الأخرى من الكتب والذين رووه عن النسائي كثرة ، من جملتهم عبد الكريم هو ابن النسائي ، وابن السني ، وابن الأخضر الأسيوطي ، وغيرهم .

وصرح - رحمه الله - بأنه لا يترك حديث الراوي حتى يجمع الأئمة على تركه ، ولعل مقصوده في إجماع أئمة طبقة معينة ، ويحرص كل الحرص في الباب الواحد على إخراج الحديث الصحيح إذا وجده فإن لم يجد أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواها المضعفين ممن لم يجمع الأئمة على ضعفهم وترك أحاديثهم . وفي كثير من الأحيان يعني بعزل الأحاديث فيورد الحديث من طرق متعددة على اختلاف الناقلين لهذا الحديث ولكنه في البداية يورد الحديث من طريق ، ثم يبوب بعد ذلك بابا فيقول " باب بيان اختلاف الناقلين للحديث عن فلان " فجمع النسائي بين الجودة الحديثية ، وبين الصناعة الحديثية - وبين فقه الحديث . وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاث مائة للهجرة وذلك يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر صفر ^{٥٥٢}

٥٤٧. مناهج المحدثين ٢٣٠

٥٤٨. مناهج المحدثين ٢٣١

٥٤٩. سير أعلام النبلاء ٧٥١٩

٥٥٠. سير أعلام النبلاء ٧٥١٩

٥٥١. دراسات في الجرح والتعديل ٤٣٥

٥٥٢. مناهج المحدثين ٢٣٠-٢٣٧

الساجي

هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي بن عبد الرحمن بن أبيض بن الديلمي الضبي البصري الشافعي الساجي ، الإمام الثبت الحافظ محدث البصرة وشيخها ومفتيها. ^{٥٥٣}.

كان من كبار أئمة الحديث والنقد يقول الذهبي : أحد الأثبات وذكره في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " يقول ابن أبي حاتم : ثقة يعرف الحديث والفقه وله مؤلفات حسان في الرجال واختلاف العلماء وأحكام القرآن . ^{٥٥٤}

يشهد ببراعته في هذا الفن وتمكنه فيه جماعة من العلماء قال الذهبي : أحد الأثبات ما علمت فيه جرحاً أصلاً . ^{٥٥٥}

وقال الحافظ ابن حجر : لا يغرر أحد بقول ابن القطان ، قد جازف بهذه المقولة وما ضعف زكريا الساجي هذا أحد قط . ^{٥٥٦}

وأما كلمة ابن القطان فلم يبين من هم الذين ضعفوه وما هو التضعيف وما وجهه ومثل هذا النقل المرسل على عواهنه لا يلتفت إليه أمام التوثيق المحقق ، وابن القطان ربما يأخذ من الصحف فيصحف فقد وقع له في موضع تصحيف في ثلاثة أسماء متوالية.

وقال ابن حجر متعباً كلمة ابن القطان : ولا يغرر أحد بقول ابن القطان ... ^{٥٥٧}

وكان الساجي متعنناً في تضعيف الرجال ، فقد كان يتكلم عليهم بأشياء بسيطة جداً ، وقد صرح الحافظ في عدة مواضع " أن الساجي تكلم في جماعة بلامستند ومنهم رجال البخاري . وتوفي - رحمه الله - سنة ثلاث مائة وسبع . ^{٥٥٨}

ابن خزيمة

هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري. ^{٥٥٩} الحافظ الحجة شيخ الإسلام وإمام عصره وفقه الأفق . طلب العلم في حداثة السن وعزم على الراحة . ^{٥٦٠}

٥٥٣. سير أعلام النبلاء ١١٤/٩

٥٥٤. الجرح والتعديل ١١٠/٦

٥٥٥. ميزان الاعتدال ٧٩١٢

٥٥٦. لسان الميزان ١٥٥/٣

٥٥٧. التنكيل ٢٥٦/١

٥٥٨. هدي الساري " ترجمة الجعد بن عبد الرحمن "

٥٥٩. سير أعلام النبلاء ٢١٥/٩

٥٦٠. طبقات الشافعية الكبرى ١١٢/٣

وقد حظي ابن خزيمة بحفظ وافر ، يقول : ما كتبت سوادا في بياض إلا وأنا أعرفه .^{٥٦١} واستطاع ابن خزيمة أن يحوز إعجاب العلماء وثقتهم . يقول المزني : إذا جاء الحديث فهو يناظر ، لأنه أعلم بالحديث مني ثم أتكلم أنا .^{٥٦٢}

قال الدارقطني : كان ابن خزيمة إماما ثبتا معدوم النظير وكان - رحم الله - متجردا للحق وأنه كان ينسب إلى الشافعي ، وكان يقول ليس لأحد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قول إذا صح الخبر وابن خزيمة من أئمة الجرح والتعديل . ذكره الذهبي في " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " والسخاوي ضمن النقد .

يقول الذهبي : وقد كان هذا الإمام جهيدا بصيرا بالرجال ، روى عنه أبو بكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم : لست أحتج بشهر بن حوشب ، ولا بحرير بن عثمان ، لمذهبه ولا بعبد الله بن عمر ، ولا ببقية ، ولا بمقاتل بن عبد الله ، ولا بابن عقيل ، ثم سمي خلقا دون هؤلاء في العدالة . فإن المذكورين احتج بهم غير واحد .^{٥٦٣} وكان يرد الحديث بأدنى كلام في روايته منها حديث أبي إسحاق السبيعي وهو مذكور وموصوف بالتدليس وبعض العلماء يحتمل تدليسه فبين ابن خزيمة أن منهجه رد تدليسه وهذا من شدة تحريه .

ولقد اشتهر كتابه بهذا الاسم " صحيح ابن خزيمة " مع أن اسمه الحقيقي ليس كذلك كشأن كثير من الكتب الحديثية التي عناوينها تتسم بالطول ولكنها تختصر مثلما اختصر ابن خزيمة فسمى بصحيح ابن خزيمة فاسم كتاب الحقيقي هو " مختصر المختصر من المسند عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فواضح من هذا أن هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر . وهذا هو الواقع فإن ابن خزيمة اختصر هذا الكتاب من كتاب ، اسمه المسند الكبير . وقد أشار إلى ذلك الاختصار عدة مرات في ثانيا كتابه . فمن ذلك قوله " كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ،

ويقول في كتاب " التوحيد " : قد أملت طرق هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة ، وأشار إلى المسند الكبير في الصحيح عدة مرات فقال : سأبين هذه المسألة بتمامها في كتاب الصلاة في المسند الكبير لا المختصر .^{٥٦٤}

٥٦١ . سير أعلام النبلاء ١٩٤٦ ٢١٨

٥٦٢ . طبقات الشافعية الكبرى ١١٣١٣

٥٦٣ . سير أعلام النبلاء ٢١٩١٩

٥٦٤ . مناهج المحدثين ١٣٤

وقد قال - رحمه الله - في صحيحه " مختصر المختصر من المسند عن النبي على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولا إليه - صلى الله عليه وسلم - من غير قطع في الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكره أن في القلب من بعض الأخبار شيئا ، إما لشك في سماع راو أو ممن فوقه خبرا لانحرافه بالعدالة ولا جرح فنبين أن القلب من ذلك الخبر فأنا لانستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لأنبين علته فيغتر به بعض من يسمعه فالحمد للموفق .^{٥٦٥}

فهذا الكلام من ابن خزيمة يمثل منهجه في هذا الكتاب ، وبه يتضح غلط من زعم أنه كابن حبان يصحح لمن لا يعرف بعدالة ، ولا جرح ، فإنه يتوقف عن ذلك كما هو ظاهر من منهجه في هذا الكتاب في مواضع عديدة حيث يقول " إن صح الخبر فإني لا أعرف فلانا بعدالة ولا جرح " وهذه في الجوهر تعتبر ميزة عظيمة لكتابه توفي - رحمه الله - في ليلة السبت الثاني من ذي العقدة سنة إحدى عشرة وثلاث مائة .

العقيلي

هو أبو جعفر بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي مصنف كتاب الضعفاء^{٥٦٦} . كان من المحدثين الكبار الذين اشتهروا بجودة الحفظ ، وسعة المعرفة وكان مقاما بالحرمين^{٥٦٧} . وصفه الذهبي فقال : الحافظ الناقد ، وقال مسلمة بن القاسم : كان العقيلي جليل القدر ، عظيم الخطر ، ما رأيت مثله وكان كثيرا التصانيف ، من أتاه من المحدثين قال اقرأ من كتابك ولا يخرج أصله ، فتكلم في ذلك وقلنا إما أن يكون من أحفظ الناس ، وإما أن يكون من أكذب الناس ، وأخذ القلم فأصلحها من حفظه فانصرفنا من عنده وطابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس^{٥٦٨} .

والعقيلي من أئمة الجرح والتعديل ذكره الذهبي في كتابه ويقول : له مصنف مفيد في معرفة الضعفاء . والعقيلي عرف بالتشدد في الجرح ، فيذكر في كتابه كل من تكلم فيه من غير فرق في الكلام من جهة ضبطه أو عدالته ، وجرح جماعة من الحفاظ فذكرهم في الضعفاء ، وذلك بسبب إجابتهم في محنة خلق القرآن أو اتهامهم بالبدع ، ولذا لم يرض العلماء كلام العقيلي في الأئمة وانتقده الذهبي في عدة مواضع كما أنت الإشارة إليه في ترجمة علي بن المديني .

٥٦٥. قال هذا في أول كتاب الصيام

٥٦٦. سير أعلام النبلاء ٢٩١٩

٥٦٧. دراسات في الجرح والتعديل ٤٤٤

٥٦٨. سير أعلام النبلاء ٣٩١٩

درر جليل من أصداف أنمة الجرح والتعديل

وقال الحافظ : أن العقيلي يضعف بالمخالفة في الإسناد أو الإغراب ^{٥٦٩} . واتهمه في بعض التراجم بأن العقيلي تكلم بلا حجة كما وصفه بالتعننت في الكلام على بعض الرجال ، فقال : ذكره العقيلي بأمر فيه عنت ^{٥٧٠} وإذا عرفنا هذا فيجب التثبت فيما شدد العقيلي على الثقات بموازنة أقوال الآخرين فيهم قبل الحكم عليهم توفي رحمه الله - سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة .

ابن أبي حاتم

هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التيمي الحنظلي الرازي .

طلب العلم في صباه وقرأ القرآن بإرشاد أبيه على فضل بن شاذان الرازي . ^{٥٧١}
يقول خليلي : أخذ علم أبيه ، وأبي زرعة ، وكان بحرا في العلم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم ^{٥٧٢} ولا شك أنه من كبار علماء النقاد في رجال الحديث ، وشمل كتابه " الجرح والتعديل " آراء كبار النقاد يقول في مقدمته : وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدما إلى أن انتهت الحكاية إلى أبي زرعة ، رحمهما الله - ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ونسبنا كل حكاية إلى حاكمها ، والجواب إلى صاحبها ، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم ، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم . ^{٥٧٣}

والكتاب اعتمد فيه أساسيا على كتاب البخاري حتى قال أبو أحمد الحاكم " كنت بالري وهم يقرأون على ابن أبي حاتم كتاب " الجرح والتعديل " فقلت لابن عبد ويه الوراق " هذه ضحكة أراكم تقرأون كتاب " التاريخ " للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة ، أبي حاتم ، فقال : يا أبا أحمد ! إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا : هذا علم لا يستغني عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيره فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا . ^{٥٧٤}
وبالجملة فإن كتابه هذا يعتبر خلاصة جهود العلماء السابقين العارفين بهذا الفن حتى إن الذهبي في كتابه " الميزان " حينما يقول : فلان مجهول ولم يعز إلى أحد فهو من قول أبي حاتم منقولاً من هذا الكتاب .

٥٦٩. مقدمة اللسان ٤٧٣

٥٧٠. هدي الساري ٤٦١

٥٧١. طبقات الشافعية الكبرى ٣٢٥١٣

٥٧٢. دراسات في الجرح والتعديل ٤٤٨

٥٧٣. الجرح والتعديل ٣٨

٥٧٤. دراسات في الجرح والتعديل ٤٤٩

ابن عقدة

هو الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عجلان الكوفي المعروف بابن عقدة .^{٥٧٥}

مال الذهبي : الحافظ العلامة أحد أعلام الحديث ، ونادرة الزمان ، وصاحب التصانيف ، على ضعف فيه والكلام الذي وجه إلى هذا الإمام أنه كان شيعيا ورافضيا ويضع الحديث ، وقال أبو بكر بن أبي غالب : ابن عقدة لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شيوخا بالكوفة على الكذب . يسوي لهم نسخة ويأمرهم أن يرووها . كيف يتدين بالحديث ويعلم أن هذه النسخ هو دافعها إليهم ثم يرووها عنهم .^{٥٧٦}

وقد دافع الذهبي تهمة الوضع ، فقال : ما علمت ابن عقدة اتهم بوضع متن الحديث ، أما الأسانيد فلا أدري واستبعد الحافظ وضع الإسناد وقال : ولا أظنه كان يضع الإسناد .^{٥٧٧} إلا الذي حكاه ابن عدي ، وهي الواجندات التي أشار إليها الدارقطني . فالحق أنه - مع ميله إلى شديد التشيع ، وإيجاد الحيل في رواية الواجندات ، - لم يكن كذابا .

ووصفه الذهبي : أحد أعلام الحديث ، ونادرة الزمان ، وانتشر حديثه وبعد صيته ، وكتب عن دب ، ودرج ، من الكبار ، والصغار ، والمجاهيل ، وجمع الغث ، والسمين ، والخرز ، إلى الدر الثمين .^{٥٧٨}

وقال أيضا : قد رمي ابن عقدة بالتشيع ولكن روايته لهذا ونحوه يدل على عدم غلوه في تشيعه ، ومن بلغ في الحفظ والآثار مبلغ ابن عقدة ثم يكون في قلبه غل للسابقين الأولين فهو معاند زنديق .^{٥٧٩}

وقال : إليه المنتهى في الحفظ وكثرة الحديث ورحلته قليلة ، ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه ولو صان نفسه لضربت أكباد الإبل ، ولضرب بإمامته المثل ، لكنه جمع فأوعى وخط الغث بالسمين ، والخرز بالدر الثمين ، ومقت لتشييعه . أما قيمة الجرح أن حكايته عن الأئمة لا يقبل فلا يأخذ بحطه على أهل السنة .^{٥٨٠}

٥٧٥. سير أعلام النبلاء ٤٩٥١٩

٥٧٦. ميزان الاعتدال ١٢٨١١

٥٧٧. لسان الميزان ٤٠١١١

٥٧٨. سير أعلام النبلاء ٤٩٦١٩

٥٧٩. سير أعلام النبلاء ٤٩٦١٩

٥٨٠. مقدمة اللسان ٤٥٣ ، دراسات في الجرح والتعديل ٢٠٠

ابن عدي

هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن محمد بن مبارك الجرجاني^{٥٨١}. كان يعرف في بلده بابن القطان وعرف لدى المحدثين بابن العدي، اشتهر ابن عدي بين المحدثين كعالم متضج بأحوال الرجال وعلل الحديث وطرقها، وكان أحد الأعلام في الجرح والتعديل. وصفه الذهبي: الإمام الحافظ الناقد الجوال وعده من المعتدلين المنصفين كالبخاري^{٥٨٢}.

وقد اختار ابن عدي طريق المساجرة والتتبع لأحاديث الرجل المتكلم فيه، فهو يصدر حكمه على الرجل بعد تتبع أحاديثه، وهذا ما جعل حكمه على الرجال متصفاً بالإنصاف وفي كتابه "الكامل" انتهج هذا المنهج للنقد والحكم على الرجال وأحاديثهم، وقد أثنى أئمة الحديث على كتابه عاطراً كما كان كتابه موضع عناية علماء الجرح والتعديل.

قال السهمي: سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي. فقلت: بلى، قال فيه كفاية ولا يزداد عليه^{٥٨٣}.

ويقول السبكي: وكتاب "الكامل" طابق اسمه مسماه ووافق لفظه فحواه من عينه انتجع المنتجعون وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون^{٥٨٤}.

ومما عيب على ابن عدي أنه ذكر الثقات من الثقات في كتابه لأنه التزم أن يذكر في "الكامل" كل من تكلم فيه فقال في مقدمته: وأذكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه البعض، وعدله البعض الآخر. ثم لا يقف موقف الغافل، بل يرد على من حاول النيل من الثقات ويقول الذهبي: يذكر في "الكامل" كل من تكلم فيه بأدنى شيء ولو كان من رجال الشيخين ولكنه ينتصر إذا أمكن^{٥٨٥}.

٥٨١. سير أعلام النبلاء ٨٥١٠

٥٨٢. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

٥٨٣. مقدمة تحفة الأحوذى ٢٢٧

٥٨٤. طبقات الشافعية الكبرى ٣١٥١٣

٥٨٥. سير أعلام النبلاء ٨٥١٠

الحاكم

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم المعروف بابن البيع الضبي الشافعي النيسابوري الكرابيسي واشتهر بأبي عبد الله الحاكم.^{٥٨٦}

ولد - رحمه الله - سنة ثلاث مائة وإحدى وعشرين للهجرة ، وطلب العلم من الصغر وكان أول سماعه سنة ثلاثمائة وثلاثين ، واستملى على يد شيخه ابن حبان وعرف التجوال.^{٥٨٧}

وكان أبو أحمد من كبار المحدثين المعروفين بالحفظ والضبط ، وقد قضى عدة سنوات في القضاء مع الاشتغال بالعلم ، وكف بصره قبل الموت بسنتين.

وقد أثنى على الحاكم كثير من العلماء حيث يقول الخطيب البغدادي : كان من أهل العلم والمعرفة والحفظ وله في علوم الحديث مصنفات عديدة .

قال الحافظ الذهبي : الإمام الحافظ العلامة الثبت محدث خراسان وقال أيضا : الإمام الحافظ الجيهنذ^{٥٨٨} .

وكان متأثرا غاية التأثر بالبخاري ، والترمذي ، وقد صنف المستخرج على كتابيهما . وقد عرف بالتساهل لتصحيحه عددا من الأحاديث الموضوعة والضعيفة ويقول النووي : وهو معروف عندهم بالتساهل .

ويقول الذهبي عنه : إنه إمام صدوق ولكنه يصحح أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك^{٥٨٩} .

وقال الزيلعي : فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل والموضوعة .^{٥٩٠}

وكان الذهبي شديد اللهجة مع الحاكم في مواطن من اختصاره " للمستدرک " حين يصحح الحاكم

الأحاديث التالفة والموضوعة ، وتعقبه أيضا بعد إirاده حديثا في فضائل علي وزوجه وولديه فقال : أفما

استحييت أيها المؤلف أن تورث هذه الأخلاقيات من أقوال التطرقية فيما يستدرک علی الصحيحين .^{٥٩١}

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر لصنيع الحاكم في مستدرکه فقال : الحاكم أجل قدرا ، وأعظم خطرا ، وأكبر

ذكرا من أن يذكر في الضعفاء لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه " للمستدرک " كان في أواخر عمره

وذكر بعضهم : أنه تغير في آخر عمره . وتساهل الحاكم أدى إلى عدم الاعتماد على تصحيحه إلا إذا

وافقه الأئمة قال اللكنوي : وكم من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفا أو

موضوعا .^{٥٩٢}

٥٨٦. سير أعلام النبلاء ٣٠١١٠

٥٨٧. مناهج المحدثين ١٧٩

٥٨٨. سير أعلام النبلاء ٢٠٦١١٠

٥٨٩. مناهج المحدثين ١٨٩ ميزان الاعتدال ٦٠٨١٣

٥٩٠. نصب الراية ٣٦٠١١

٥٩١. مقدمة النسان ٣٠٠

٥٩٢. مقدمة النسان ٣٠٠

الدارقطني

هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني الحافظ الشهير صاحب السنن مولده سنة ست وثلاث مائة^{٥٩٣} صار الدارقطني وحيد عصره في الحفظ والفهم والورع ، إماما في القراء والنحويين. قال الخطيب : كان فريد عصره ، إمام وقته ، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق ، والثقة ، وصحة الاعتقاد.^{٥٩٤}

وقال الذهبي هنا يخضع للدارقطني ، ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ، ولقوة الفهم والمعرفة ، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع "العلل" له فإنه تدهش ويطول تعجبك.^{٥٩٥} ولاشك أن الدارقطني جمع علما كثيرا ، ويعتز بنفسه فيقول : لم أر أحدا جمع ما جمعت.^{٥٩٦}

ويعد الإمام الدارقطني من النقاد الحاذقين الذين اعتمد عليهم في الجرح والتعديل ، وبيان أحوال الرجال وقد جعله الذهبي من المتساهلين في التجريح ، ففي مقدمة "فيض القدير" للمناوي بعد أن ذكر ثناء العلماء على علم الدارقطني واطلاع مهارته " لكني رأيته في كلام الذهبي ما يشير إلى أنه كان يتساهل في الرجال فإنه قال مرة : الدارقطني مجمع الحشرات وقال أخرى : لما نقل عن ابن الجوزي في حديث أعله الدارقطني إنه لا يقبل تضعيفه حتى يبين سببه ما نصه : هذا يدل على هوى ابن الجوزي وقلة علمه بالدارقطني فإنه لا يضعف إلا من طب فيه.

ولعل مما يعتبر نوع التساهل من الدارقطني مذهبه في قبول مجهول الحال مطلقا ، وقد نسب الدارقطني إلى التساهل من ناحية أخرى حيث شحن "سننه" بالأحاديث المنكرة والمعللة ، قال الزيلعي في "نصب الرابة" الدارقطني ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة الشاذة المعللة.^{٥٩٧} والصحيح أن الدارقطني يتعنت في بعض الأحيان ، ويتساهل في حين آخر وقد سبق الذكر أنه يوثق المجاهيل كابن حبان وقال الذهبي : إنه متساهل في بعض الأوقات وله كتاب "الضعفاء" و"المتروكين" وتوفي - رحمه الله - في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة.

٥٩٣. سير أعلام النبلاء ٢٥٠١٠

٥٩٤. سير أعلام النبلاء ٢٥٠١٠

٥٩٥. دراسات في الجرح والتعديل ٤٦٣

٥٩٦. طبقات الشافعية الكبرى ٤٦٥١٢

٥٩٧. مقدمة اللسان ٣٠٥

الأزدي

أبو الفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله بن يزيد ابن النعمان الأزدي الموصلي^{٥٩٨}.
والأزدي من أئمة الجرح والتعديل مع ضعف في نفسه ، وهو متشدد في الجرح كما سنبينه من أقوال الأئمة
فهم ينقلون عنه كثيرا مع الرد عليه إذا انفرد .
قال الذهبي : أبو الفتح يسرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فإوعى ،
وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو المتكلم فيه^{٥٩٩}.
وذكره في " السير " في ترجمة الحارث بن محمد بن أبي أسامة قال أبو الفتح : هو ضعيف لم أر في شيخنا
من يحدث عنه . قلت : هذه مجازفة ليت الأزدي يعرف ضعف نفسه .
وقد تعقب الحافظ ابن حجر في مواطن كثيرة في " الهدي " كلام الأزدي معللا نقده لكلام بضعف أبي الفتح .
فقال في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي قال : أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث غير مرضي ولا عبرة بقول
الأزدي لأنه هوضيف فكيف يعتمد على تضعيف الثقات .
وقال في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري : الثقة ، قال أبو الفتح الأزدي فيه لين ، والأزدي لا يعتمد إذا
انفرد فكيف إذا خالف^{٦٠٠}.
قال في " التهذيب " لم يلتفت أحد إلى قول الأزدي بل الأزدي غير مرضي^{٦٠١}. وبعد ذلك كله يناقض الذهبي
نفسه لما يقول عنه الحافظ العلامة وهاب جماعة بلا مستند طائل^{٦٠٢}.

فرحم الله من تكلم وأنصف وعدل ولم تخرج عن حد الاعتدال

وبعد انقضاء القرن الرابع الذي نضج فيه العلوم انتهى دور الابتكار والانتهاج في الحديث ولم يبق سوى
الجمع ، والترتيب ، والتدوين ، والتهذيب ، والاستدراك ، والاستخراج ، وشرح الغرائب ، وحل المعضلات ،
وقليل من تكلم في نقد الرجال بالاجتهاد والاستقلال ، واشتغل في التصحيح والتضعيف لأن جل اعتماده كان
على ما دونه أئمة الحديث في القرون السابقة .
ومما ينبغي أن لا يغيب عن بال القراء إن الذين جاءوا بعد القرن الرابع كانوا عيالا على السابقين ، ولكنهم
هو الغالب والكثير لا النادر والقليل ، فإن جهود بعض الرجال الجهابذة المطلعين في القرن الخامس وبعده
لا يستهان بها في نقد الرجال من أمثال

٥٩٨. سير أعلام النبلاء ١٠١٩٤

٥٩٩. ميزان الاعتدال ١١٥

٦٠٠. مقدمة اللسان ١٩٧

٦٠١. التهذيب

٦٠٢. تذكرة الحفاظ ٦١١٣

(٤٠٥-٣٢٠)	الحافظ أبي عبد الله الحاكم
(٤٣٠-٣٣١)	أبي نعيم الأصبهاني
(٤٥٨-٣٨٤)	وابن حزم
(٤٥٨-٣٨٤)	البيهقي
(٤٦٣-٣٧٨)	وابن عبد البر
(٤٦٣-٣٩٢)	الحافظ الخطيب البغدادي

وغيرهم رحمهم الله جميعا إلى تنتقل العلم الناضج إلى الحافظين الكبارين : الذهبي ، وابن حجر ، اللذين ذاع صيتهما في أفق السماء وفي كل زاوية من زوايا الكون ، كما كان لهما فضل ويد طولى في تذليل الصعاب ، وحل المعضلات ، وتحرير القول الفصل في الرجال ، حتى يقال " لولا جهودهما في نقد الرجال ، ومعرفة العلل لما استطاع كثير منا أن يتخرج في علم الحديث .
فجزاهم الله خير الجزاء وأجزل الثواب والحمد لله رب العالمين .

الباب السابع : نظرة في كتب الجرح والتعديل

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : أقسام كتب الجرح والتعديل

الفصل الثاني : لمحات في رجال كتب مخصوصة

الفصل الثالث : لمحات في كتب رجال عامة

الفصل الأول : أقسام كتب الجرح والتعديل :

اعلم أن الكتب التي ألفت في معرفة الرجال تنقسم عموماً على ثلاثة أقسام :

١. الكتب الأصلية : وهي التي ألفها أئمة الجرح والتعديل وكتبوها بأنفسهم ، أو كتبها عنهم تلامذتهم ، أو

من بعدهم ، بزم من يسير مثل :

• العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد)

• سوالات أبي داود للإمام أحمد

• سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني

• كتب ابن معين (تاريخ الدوري عن ابن معين ، تاريخ الدارمي عن ابن معين)

• الجرح والتعديل ، وكتب ابن حبان ، والكامل لابن عدي ، والضعفاء للعقيلي ،

وميزة هذه الكتب هي كونها عن الإمام نفسه ، أو مروية عنه بالإسناد ثم أن الأقوال الموجودة فيها محكية عن أصحابها بالأسانيد.

٢. الكتب العامة أو الجامعة : وهي كتب عامة واسعة ، جمعت أقوال الأئمة في الراوي ، والغالب عليها أن تكون محذوفة الأسانيد وربما يذكرون الراوي أو السائل ومنها :

• الكمال في أسماء الرجال عبد الغني المقدسي

• تهذيب الكمال للمزي

• تهذيب التهذيب لابن حجر

• تذهيب التهذيب للذهبي

• ميزان الاعتدال للذهبي

• لسان الميزان لابن حجر

وهذه الكتب بعد خروجها اعتمد عليها من جاء بعدهم في نقل كلام الأئمة حتى صار كبار الأئمة يعتمدون عليها ، وكادت أن تنسى القسم الأول .

٣. الكتب المختصرة : وهي الكتب التي تختصر كلام العلماء في عبارة موجزة مختصرة ، يوضح فيها المؤلف حال الراوي ، وأول من بدأ ذلك الذهبي في الكاشف ، والمغني ، ثم ابن حجر في التقريب والخزرجي في الخلاصة .^{٦٠٣}

الفصل الثاني : لمحات في رجال كتب مخصوصة :

المبحث الأول : لمحة في كتاب " تهذيب الكمال في أسماء الرجال " كان قد صنف الحافظ عبد الغني المقدسي كتابا في تراجم رجال الكتب الستة بعنوان " الكمال في أسماء الرجال " كما عرفنا ، ولكن لما كان الكتاب أول عمل في ذلك الباب لوحظ عليه أنه أطال فيه ما يمكن الاستغناء عنه ، وفاته ما لا بد منه ، فجاء الحافظ أبو الحجاج المزي فقام بتهديب لكثير من أقواله وأمثله ، وتحريز لبعض مسائله ، واستدراك لبعض تراجمه في كتاب سماه " تهذيب الكمال في أسماء الرجال " فأحسن وأجاد ، وترجم فيه المزي رجال كتب الستة ، ورجال المصنفات الأخرى ، لأصحاب الكتب الستة غير مصنفاتهم في التاريخ .

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| ١. صحيح | ١٥. الناسخ - له |
| ٢. صحيح مسيب | ١٦. فضائل الأنصار - له |
| ٣. سنن أبي داود | ١٧. القدر - له |
| ٤. سنن الترمذي | ١٨. مسند مالك - له |
| ٥. سنن النسائي | ١٩. الشمائل للترمذي |
| ٦. سنن ابن ماجه | ٢٠. خصائص علي للنسائي |
| ٧. تعليقات البخاري | ٢١. عمل اليوم والليلة - له |
| ٨. الأدب المفرد | ٢٢. مسند علي - له |
| ٩. خلق أفعال العباد | ٢٣. مسند مالك - له |
| ١٠. جزء رفع اليدين | ٢٤. تفسير ابن ماجه |
| ١١. جزء القراءة خلف الإمام | ٢٥. الكتب الستة معا |
| ١٢. مقدمة مسلم | ٢٦. السنن الأربعة معا |
| ١٣. الفرد لأبي داود | |
| ١٤. المسائل - له | |

وقد رتب الحافظ رواية أسانيد هذا الكتاب حسب حروف المعجم إلا أنه ابتدأ حرف الألف باسم " أحمد " وابتدأ حرف الميم باسم محمد ، وأشار عند رأس كل اسم إلى موضع حديثه من الكتب المذكورة ، ثم ذكر شيوخ راو مشيرا إليهم بقوله روى عنه... ، ثم تلاميذه مشيرا إليهم بقوله روى عنه.... ، ثم أورد في كل راو أقوال أهل العلم فيه جرحا وتعديلا ، معتمدا في ذلك على " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم

والكمال " لابن عدي و"تاريخ بغداد" للخطيب و" تاريخ دمشق" لابن عساكر وربما نقل عن غيرها وقليل.^{٦٠٤}

المبحث الثاني : لمحة في كتاب " تهذيب التهذيب "

كتاب تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر هو موسوعة عظيمة الفائدة في ذكر أسماء الرواة في الكتب وبعض الكتب الزائدة ، وأسماء الرواة عنهم ومشايخهم ، ومن ثبت لهم منهم السماع ، ومن تكلم في روايتهم من المشايخ من حيث الاتصال ، وذكر ما ورد فيهم من جرح وتعديل ، وهو تهذيب لكتاب الحافظ المزني المسمى " تهذيب الكمال "

فإنه حذف أسانيد الأخبار المروية في كتب المزني ، وأورد بالإضافة إلى الأقوال التي أوردها المزني ما ثبت له هو الوقوف عليه وذكر أسماء بعض الرواة الذين يتشابهون مع رواة الكتب الستة في الاسم ويختلفون في العين ، لنألا يخلط الباحث بينهما

وأما التراجم القصيرة التي لم يورد فيها المزني أقوالاً لمجرحين والمعدلين فقد اجتهد رحمه الله - يصل إلى أقوال من تكلم في الترجمة بجرح وتعديل وهو أمر ليس بسهل ، وله طريقة لطيفة ، في التفرقة بين كلام المزني وبين ما زاده أو استدركه ، فيقول عقب انتهاء كلام المزني : قلت ... ثم يورد كلامه .^{٦٠٥} طريقة ذكرتها على الاختصار وإن ردت البسيط فعليك بمقدمة هذا الكتاب .

المبحث الثالث : لمحة في كتاب " تقريب التهذيب "

ثم إن الحافظ لما انتهى من كتابه " تهذيب التهذيب " أتم خدمة الأصل بتجريد أسماء رواة ، ومن ثم حذف عليهم بأصح ما قيل فيهم ، وبألخص عبارة فكانت خطته في هذا الكتاب : أنه ذكر اسم الراوي وذكر طبقاً ومرتبته من حيث الجرح والتعديل اعتماداً على ما ورد فيه من جرح أو تعديل ، وغالباً ما يذكر سنة الراوي ، ويشير إلى من أخرج له من أصحاب الكتب الستة والكتب الزائدة عنها بنص الرموز التي لنا الحافظ المزني في تهذيب الكمال

وقد قسم الجرح والتعديل إلى مراتب ونلخصها للقارئ في الجدول الآتية :

٦٠٤. تيسير دراسة الأسانيد ١٢٩

٦٠٥. تيسير علوم الحديث ١٢١

المرتبة	الوصف
الأولى	من ما كان عم صيغة أفضل، لتفضل مثل أدتق، لناس
الثانية	من أكد مدحه مثل : ثقة ثقة ، أو ثقة حافظ
الثالثة	من أفرد بصفة مثل : ثقة أو متقن أو ثبت أو عدل
الرابعة	صدوق لأبأس به ، أو ليس به بأس
الخامسة	صدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم أو له أو هام
السادسة	مقبول ، أي إذا توبع وإلا فلين الحديث
السابعة	مستور ، أو مجهول الحال
الثامنة	ضعيف
التاسعة	مجهول وهي منصرفة إلى جهالة العين
العاشرة	متروك ، متروك الحديث ، واهي الحديث ، ساقط
الحادية عشرة	من اتهم بالكذب
الثانية عشرة	من وصف بالكذب والوضع

تنبيهات هامة على منهج الحافظ في التقريب

ولما كان كتاب الحافظ "تقريب" مرجعا لعامة المشتغلين بالحديث في الوقوف على الحكم النهائي على أحد رواة الكتب الستة كان لابد من التنبيه على الإطلاقات في هذا الكتاب ، والتي قد تفرق في الحكم على الحديث إذا ما تم قبولها دون رجوع إلى الأصل وهو كتاب "التهذيب" فمن ذلك :

التنبيه الأول :

أن الحافظ إذا أطلق على الراوي "صدوق يخطئ" فلا بد أن يرجع الباحث إلى الأصل للوقوف على أقوال المجرحين والمعدلين ومن ثم الحكم على الراوي . وبعد طول الاستقراء التام في هذا الوصف وجد الحافظ أنه يطلقه على أحد الراويين

١. من كثر مجرحوه وعدله الواحد أو الاثنان وهو في حقيقة الأمر ضعيف .

مثال ذلك :

محمد بن عبد الله بن علاثة ، قال الحافظ في "التقريب" "صدوق يخطئ".

وقد وثقه ابن معين وابن سعد ، وقال ابن عدي ، حسن الحديث ، وأرجو أنه لأبأس به ، وقال أبو زرعة صالح ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات ، الثقات ، لا يحل ذكره إلا على جهة القدح ، وقال الحاكم : ذاهب الحديث له مناكير عن الأوزاعي وعن المسلمين .

وقد اجتمعت كلمة عدة من أهل العلم على نحو هذا الجرح ، وأما من عدله فهو بين متساهل أو من خرج لفظ التوثيق على محمل العدالة كابن معين ولو كان يقصد الضبط لم يتابع على التعديل لكثرة من جرحه فأفضل أحواله أن يكون ضعيف الحديث إن لم يكن ضعيفا جدا .

٢. من كثر مزكوه وجرحه الواحد أو الاثنان

مثال ذلك :

عبد الله بن الجراح قال فيه الحافظ في " التقريب " صدوق يخطئ ، ويتبع أقوال مجرحيه ومزكويه بتبين أنه على أقل الأحوال " صدوق حسن الحديث "

فقد قال فيه أبو زرعة : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن حبان : مستقيم الحديث ، وقال : الحديث محدث كبير . ولم يجرحه إلا أبو حاتم فقال : كان كثير الخطأ ، ومحل الصدق ، وأبو حاتم متشدد وهو يروي الراوي بالخطأ والخطأين .

*التنبيه الثاني :

قد يختلف حكم الحافظ على الراوي في " التقريب " عنه في بعض كتبه الأخرى ، لا سيما كتب التاريخ و"فتح الباري" مثال ذلك :

زميل ابن عباس : قال في " التقريب " : مجهول يقصد بذلك جهالة العين كما تقدم الإشارة إليه في مرار الجرح والتعديل عنده ، وقد قال في زميل هذا في الفتح : مجهول الحال (٢١٢/٤) ثمامة بن عبد الله : قال في " التقريب " صدوق ، وقال في الفتح : كان تابعاً ثقة (١٤٢/١٣) جويرية بن أسماء : قال في " التقريب " : صدوق ، وفي الفتح : هو من الثقات الأثبات (٣٠٦/٩)

*التنبية الثالث

أنه إذا أطلق : "صدوق كثير الخطأ " أو ما يشبهه فإنما يقصد بذلك إنه ضعيف إلا أن ضعفه من قبل حفظه فعبر عن العدالة بـ " صدوق " وعن الضبط بـ " كثرة الخطأ " فإنه قال في الحجاج بن أرطاة في "التقريب" ، صدوق كثير الخطأ والتدليس .
وقال في فتح الباري (٥٩٧/٣) (٣٦/٤) (٤١/١٠) ضعيف .

*التنبية الرابع:

قد يطلق الحافظ لفظ: مقبول- وهو عنده كما صرح في مقدمة كتابه من يقبل حديثه إذا توبع وإلا فلين الحديث- على بعض الثقات ، وهذا قد يؤثر في الحكم على روايات الراوي ، إذا لم يقف الباحث على حقيقة حاله. فإن الحافظ غالبا ما يطلق هذا الوصف على مجهول الحال ، أو مجهول العين وثقه ابن حبان .

مثال ذلك:

يزيد بن كيسان أبو حفص :قال في "التقريب" :مقبول ، وفي " التهذيب" :عن طاوس قوله ، وعنه أبو نعيم ،قلت ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد يطلق على من لم يوثقه أحد وخرج في الصحيحين ، أو في أحدهما وهذا في حقيقة الأمر ثقة ، لأن احتجاج صاحب الصحيح به توثيق له ، فهو من هذه الجهة ثقة .

وقد يطلق على من اختلف فيه ،

مثال ذلك :

محمد بن عبد الرحمن بن غنج قال الحافظ في التقريب : " مقبول " لكن قال فيه أحمد : شيخ مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال ابن حبان : حدث عن نافع بنسخة مستقيمة ، على أقل الأحوال هو صدوق حسن الحديث ، فقد وثقه أحمد وذكر ، ابن حبان بما يدل على أنه قد سبر حديثه واحتج به مسلم ، وأما أبو حاتم فهو متشدد وقوله هذا يقيد حاله ، ولا يضره فإنه إن كان قد أطلق عليه مثل هذا الوصف على تشدده فهو عند غيره ثقة .

وقد يطلق على من تكلم في حديثه بما يدل على ضعفه أو تكلم فيه بجرح .

مثال ذلك :

أبو بكر بن إسحاق بن يسار ، قال فيه " مقبول " وفي التهذيب قال البخاري : منكر الحديث .
وقد يطلقه على من وثق ولم يجرح .

ومثال ذلك:

أبو أمامة التيمي قال في التقريب " مقبول " وثقه ابن معين وقال أبو زرعة : لا بأس به ، كما في التقريب .^{٦٠٦}

وخلاصة القول أنه يجب على الباحث في حال راو من الرواة أن لا يكتفي بحكم الحافظ عليه في التقريب يجب عليه أن يرجع إلى أصل التقريب ، بل إلى أكثر من مصدر من مصادر تراجم الرواة ، حتى يتمكن الحكم باعتدال على هذا الراوي.

الفصل الثالث : لمحة في رجال كتب عامة

المبحث الأول : نظرة في كتاب " التاريخ الكبير "

كتاب التاريخ للإمام البخاري من أهم الكتب التي اهتمت بالترجمة لرواة الآثار دون رجال كتاب ، أو بلد ، وإنما هو من كتب التواريخ العامة في ذكر عموم الرواة . وقد اهتم البخاري في هذا الكتاب بذكر السمات وإثبات الاتصال ، من عدمه تعويلا على ما ورد بالأسانيد الصحيحة ، وقد يحكي السماعيات أو العنعنة الواردة بالأسانيد الضعيفة .

طريقة الإمام البخاري في التاريخ الكبير

وطريقته ذكر الرواة حسب حروف المعجم مع تقديم المحمدين على باقي تراجم الكتاب ، ثم يبدأ بذلك بالآلف ويذكر تراجم هذا الحرف ، ولكن دون اعتناء بترتيب أسمائه فقد يذكر التالي على السابق فيذكر باب إسماعيل ثم يذكر باب إسحاق .

ويترتب تراجم اسم الواحد حسب الحرف الأول من اسم أبيه على نسق حروف المعجم ، ويذكر بعض الراوي ، وبعض شيوخه ، وربما يكتفي بأحدهما .

وكثيرا يورد عبارات الجرح والتعديل فيمن كان مجروحا ، فمن عباراته في هذا الكتاب " فيه نظر سكتوا عنه " أو " تركوه " أو " منكر الحديث " وهذا من قبيل الجرح الشديد عنده ومن وصفه بهذا فلا تحل الرواية عنه عنده .

وغالبا ما يذكر الراوي ويورد بعض رواياته ويسكت عنه فلا يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وبعض المبالغة يجعل هذا السكوت تعديلا جريا على قاعدة توثيق المستور ، وقاعدة الشيخ أحمد شاذلي في الإسكات بسكوت البخاري عن الراوي وتوثيق ابن حبان له وقد تقدم هذه القواعد والكلام عليها في الفصول فراجعها للمزيد .^{٦٠٧}

٦٠٦ . تفسير علوم الحديث ٢٢٤

٦٠٧ . تفسير دراسة الأسانيد ١٢٨

المبحث الثاني: نظرة في كتاب "الجرح والتعديل"

كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم من كتب التراجم العامة التي اهتمت بالترجمة لعموم الرواة دون الالتزام برواة بلد معين أو كتاب معين .

وقد اعتمد الحافظ ابن أبي حاتم في تصنيف كتابه هذا اعتمادا كبيرا على كتاب الإمام البخاري "التاريخ الكبير" فزاد عليه زيادات في أقوال الجرح والتعديل ، واهتم بأقوال التعديل وذكر ما وصله في الراوي المترجم له منها ، لاسيما ما كان من سؤالاته لأبيه ، ولأبي زرعة ، وينقل عن ابن معين بواسطة أبيه عن إسحاق ابن منصور وغيره ، وعن الإمام أحمد بواسطة ابنه عبد الله .

وقد رتب مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب لكنه يقدم أسماء الصحابة أولا داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيرا .

وربما يورد الراوي ولا يقف فيه على جرح وتعديل فبيض له رجاء الوقوف فيما بعد على ما يدل على حاله.

تعريف ابن أبي حاتم بطريقته

قال رحمه الله - " وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت الحكاية إلى أبي ، وأبي زرعة ، رحمهما الله - ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ، ونسبنا كل حكاية إلى حاكمها ، والجواب إلى صاحبها ، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم ، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم ، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به أشبهه من جوابهم ، على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل كتبناها ليشمل الكتاب على كل من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله وخرجنا الأسامي كلها على حروف المعجم وتأليفها وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم أيضا في أسماء آبائهم ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ويتجه لموضع الحاجة إن شاء الله .

وقد قدم للكتاب بمقدمة نافلة تقع في مجلد جمع فيها بحوثا مهمة في الجرح والتعديل ، وأبوابا نافلة في الترجمة لأئمة الحديث المتقنين ، وكتاباه هذا من أهم الكتب المصنفة في تراجم الرواة .^{٦٠٨}

المبحث الثالث: نظرة في كتاب "لسان الميزان"

كتاب "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر من التهذيبات المحققة لما فيه من العبارات المحررة في اختصار عن أصله وهو "ميزان الاعتدال" للذهبي غير مغل وتطويل في بعض التراجم ، غير ممل بل قد استوفى فيه مصنفه الكلام على الرواة تحريرا ، وتحقيقا ، ودراسة وتدقيقا .

الباعث على تأليفه وخطه المؤلف فيه

وكان الباعث عنده على تصنيف هذا الكتاب أنه لما أراد نسخ كتاب " الميزان " طال عليه وخشي أن تفوت المصلحة عليه بترك نسخه لما فيه من كثرة التراجم ، فعزم على حذف من ذكر في " الميزان " ممن تكلم فيه من رجال الأئمة الستة واستعاض عن تراجمهم في " الميزان " بما ورد في التهذيب ، ثم زاد على ما ورد من كلام الذهبي ما وقف عليه من أقوال أهل العلم في تجريح الرواة المترجمين ، أو تعديلهم ويفصل بين كلامهم وكلام الحافظ الذهبي بقوله .

وزاد زيادات كثيرة ليست في أصل الميزان وجعل قبائلته حرف (ز) دلالة على أنه من زياداته ، وما وقع من هذه الزيادات له من كتاب شيخه العراقي في تذييله على " الميزان " جعل قبائلته حرف (ذ) دلالة على أنه من استدراكات .^{٦٠٩}

المبحث الرابع : نظرة في كتاب " ميزان الاعتدال " .

من أهم ما صنف في سرد أسماء الضعفاء والمجروحين ، ومن تكلم فيه وذكر أقوال أهل العلم من المجروحين والمزكين فيهم كتاب " ميزان الاعتدال " للذهبي . وهو كتاب عظيم الفائدة ، غزير المادة ، حوى كثيرا من أسماء المجرحين ، والمتكلم فيهم ، ولم يقيد بكتب معينة بل ذكر جماعة من المتأخرين ممن ورد فيهم الجرح ، وصاحبه عالم من أهل الاستقراء التام ، والمعرفة بأحوال الرجال ، وصاحب تحقيق وتحريير لعبارات الأئمة المتقدمين ، ومذاهبهم وأقوالهم . وهذا كله يرفع من قيمة كتابه الذي يعد من الموسوعات العلمية التي لا يستغنى عنها طالب علم .

وخطته في كتابه أنه يورد تراجم من تكلم فيه ، وإن كان ثقة واستثنى منه ذكر الأئمة المتبوعين في الفروع لجلالتهم في الإسلام ، وعظمتهم في النفوس ، فإن ذكر أحدا منهم فعلى الإنصاف ، وقد رتب تراجم حاله حتى في الآباء على حروف المعجم .

وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين ، وبأقل تجريح ، قال الذهبي : فلو لا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته ، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتلئين ما في كتب الأئمة المذكورين خوفا من أن يتعقب علي ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي .

وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام ، وعظمتهم في النفوس ، فإن ذكرت أحدا منهم فعلى الإنصاف ، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس .

تنبيهات هامة على كتاب "ميزان الاعتدال"

لأبد من التنبيه على بعض المسائل التي قد تفيد طالب العلم أثناء بحثه في كتاب "ميزان الاعتدال" للذهبي باعتباره من أهم ما صنف في أسماء الضعفاء المجروحين ومن تكلم فيه من الرواة .

التنبيه الأول :

إن هذا الديوان العظيم في أسماء الضعفاء لم يحتو على مجرد الضعفاء ، والمتروكين ، والمجرحين بل ضم كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ، ولو كان الكلام فيه بغير حجة . قال الحافظ في مقدمته : وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين ... حتى قال : ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة ، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة لكونه تعتت فيه وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير ، ولذلك فقد صنف الذهبي كتابا في ذكر من تكلم فيه وهو موثق .

التنبيه الثاني :

إن الحافظ الذهبي قد ينقل بعض العبارات في الجرح والتعديل بالمعنى فإذا رجعت إلى الأصل المنقول عنه وجدته بلفظ مغاير وهذا قليل إن شاء الله . من ذلك : أنه نقل في ترجمة أبي سعد البقال عن أبي زرعة الرازي أنه قال : صدوق مدلس ، وهذا مما قد يعجب له الباحث عند بحثه ، فإن أبا سعد هذا متفق على جرحه بل أكثرهم جرحوه بشدة فكيف يعوله حافظ كبير مثل أبي زرعة ؟ وعند الرجوع إلى الجرح والتعديل يتبين لنا أن الذهبي قد نقل القول بالمعنى ، قال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن أبي سعد البقال ، فقال : لين الحديث ، مدلس ، قلت : هو صدوق ، ؟ قال نعم ، كان لا يكذب . فقصد بصدوق هنا : العدالة وعدم الكذب إلا أنه لينه في الرواية والحفظ فتنبه .

التنبيه الثالث :

إن الحافظ الذهبي قد لا يورد كل ما ورد في الراوي من جرح ، فقد يخفى عليه بعض الأقوال وقد يكتفي بسرد البعض استغناء بها عن الكل . ولذا ينبغي على الباحث أن يرجع إلى المتمم لهذا الكتاب ألا وهو "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر ، فإنه يورد الترجمة كما في الأصل ثم يتبعها بزيادات تدل على حال الراوي سواء كان جرحا أو تعديلا .

التنبيه الرابع :

قد يقع للذهبي أوهام في بعض التراجم فيجمع بين ترجمتين ويجعلهما واحدة ،

مثال ذلك :

قال في الميزان : إبراهيم بن عقبة عن كبشة بنت كعب وعنه حماد بن زيد " لا يعرف " قال أبو حاتم : " مجهول " . فتعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان فقال : قد خلط المؤلف هنا ترجمتين فجعلهما واحدا ... ثم أورد ما يدل على ما ذكره .

التنبية الخامس:

قد يقع منه الوهم فيفرق بين راويين أو أكثر وهما واحد،

مثال ذلك :

الوليد بن موسى الدمشقي ، والوليد بن الوليد الدمشقي ، والوليد بن الوليد بن زيد القيسي الدمشقي أبي العباس . فرق بينهم الحافظ ، وتعقبه ابن حجر بأن ثلاثتهم واحد وهو الصحيح^{٦١٠} فلا بد للباحث في هذا الكتاب أن يدقق النظر ولا يتسرع في الحكم ، وأن يعضد بحثه فيه ببحثه في كتاب " اللسان " وإذا شك في قول من الأقوال وجب عليه التثبت من صحته بالرجوع إلى المصدر الذي نقل منه الذهبي .

عشرة أمور لا بد من مراعاتها عند البحث عن أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل هذه الأمور العشرة ذكرها المعلمي - رحمه الله - في " التتكيل " واعتبرها منها يجب مراعاتها أثناء البحث وهي على سبيل الإيجاز :

١. إذا وجد ترجمة بمثل ذلك الاسم الذي يبحث عنه فليثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذلك الرجل ، فإن الأسماء كثيراً ما تتشابه ويقع الغلط والمغالطة فيها كما يأتي في الأمر الرابع.

٢. ليستوثق من صحة النسخة ، وليراجع غيرها ، إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب ولا يقع بما يقرأ في كتب المحدثين من نقل عن كتب أئمة الجرح والتعديل فإنهم قد يهملون .

مثال ذلك :

ترجمة أحمد صالح المصري في " الهدى " وفيها ... رأيت يخطأ في الجامع ، وهو خطأ ، والصواب " يخطر " أي يتبخر كما في نسخة أخرى للهدى وكما في الميزان (١٠٤١)

٣. إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر هل هي ثابتة عن ذلك الإمام أم لا ؟

ومثال ذلك :

ما حكاه الأزدي عن ابن معين في ترجمة " ثعلبة بن سهل " أنه قال فيه " ليس بشيء " وهذا لا يصح عن ابن معين ، لأن بين الأزدي وابن معين مفارقة ، والأزدي نفسه متهم وقد قال الذهبي كما في الميزان : هذه رواية منقطعة والصحيح ما رواه إسحاق الكوسجي عن ابن معين : ثقة.

٤. ليتأكد أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة ، فإن الأسماء تتشابهه وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر ، ويحكيها كذلك ، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ من بعده فيحملها على راو آخر .

مثال ذلك :

ما حكاه ابن أبي حاتم عن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال : في ترجمة محمد بن ثابت البناني " ليس بالقوي " وذكر ابن حجر : أن الذي في تاريخ ابن أبي خيثمة " حكاية تلك المقولة في محمد بن ثابت العبدي .

٥. إذا رأى في الترجمة " وثقه فلان " أو " ضعفه فلان " أو " كذبه فلان " فليبحث عن عبارة فلان فقد لا يكون قال : ثقة ، وهو ضعيف ، أو هو كذاب .

مثال ذلك :

ما ذكره ابن حجر في " الهدي " حيث قال في ترجمة إبراهيم بن سويد المدني : وثقه ابن معين ، وأبو زرعة بينما في ترجمته في التهذيب قال أبو زرعة : ليس به بأس .

٦. أصحاب الكتب كثيرا ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار ، أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يراجع عدة كتب ، فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها .

٧. وينبغي أيضا معرفة أقوال المزكين ومخارجها ، فقد يوثق رجل ، أو يضعف ، بالنسبة إلى غيره وهذا هو التوثيق والتضعيف النسبي .

ومثال ذلك :

أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيد الربذي أيهما أحب إليك ؟ فقال : ابن إسحاق ثقة ، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال : صدوق ليس بحجة .

٨. ينبغي أن يبحث عن معرفة الجرح والمعدل بمن جرحه أو عدله ، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالعت مجالستهم له ، وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلسا واحدا ، أو حديثا واحدا ، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكن بلغه شيء من حديثه ، ويتكلم فيمن كان قبله ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي .

٩. على الباحث أن يبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة ومقارنة كلامه بكلام غيره - كما مر في معرفة اصطلاحات العلماء الخاصة - .

١٠. ينبغي للباحث في كتب الجرح والتعديل معرفة تصارييف كلام العرب ، والتدقيق في عبارات الأئمة لمعرفة هل هي من قبيل الجرح والتعديل ؟ .

ومثال ذلك :

" هو على يدي عدل " يظن الظان أن المعنى هو أنه عندي وعلى يد من العدول فقد فهمها الذهبي في الكاشف أنها تقوية ليعقوب والمقصود بقوله " عدل " وهو العدل بن جزء بن سعد العشيرة وكان ولي الشرطة (لنبتع) وكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فقال الناس : وضع على يدي عدل ثم قيل ذلك فكل شيء قد ينس منه

٦١١

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم علي فكان هذا من نعمه والصلاة والسلام على النبي الكريم الذي بلغ عن رب العالمين فأحسن البلاغ ، وعلى آله وصحبه الأمجاد الذين نقلوا لنا هذه الشريعة فصانوها من كيد الكائدين وتربص المتربصين وبعد ،

فلقد سعيت في هذا البحث أن أوضح منهج علماء الجرح والتعديل ، وجهودهم الفريدة لعناية السنة المطهرة بوضع القواعد تحت أصل شرعي حتى لا يتطرق إليه خلل ، ولا يتوسع للذين طالما ينتظرون الطعن في الاسلام باع ، لذلك لا يملك الناظر في منهجهم إلا الإكبار والإعجاب .

وحاولت جهدي أثناء هذا البحث أن أبين أن هذا العلم له أصل شرعي ، من لدن صلى الله عليه وسلم إلى أن استقرت قواعده ، وضوابطه ، وليس هذا علما لقيطا نشأ على غير رشفة بل له جذور ضاربة في عمق العصور الفاضلة .

وأصل الجرح والتعديل إنما هو التثبت الذي هو صبغة إسلامية حض عليها الدين ، وندب إليها المؤمنون ، كما دلت عليه الآيات القرآنية ، والآثار النبوية ، ومثل آثار الأعلام الفحول الجهابذة " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " .

ولما كان الحديث النبوي مصدرا تشريعيا في الدين يأخذ منه الأحكام ، وعلم الحديث يعتمد على معرفة أحوال الرواة تعديلا وتجريحا ، وأحوال الروايات تصحيحا وتعليلًا ، كان علم الجرح والتعديل يتمحور في كل تلك الفنون والعلوم .

والإمام في علم الجرح والتعديل ، والغوص فيه ، ومعرفته على حقه لا يتحقق إلا بكثرة البحث ، والتفتيش عن الأسانيد والروايات في بطون الكتب ، وصدور الرجال الأمثال الأعلام ، ومعرفة قواعد هذا الباب النظرية ، وكيفية تطبيقها ، لأنها تأخذ من أهله المتخصصين فيه ، وكذلك ينبغي أن يأخذ الجانب العلمي منهم ، فإن أهل مكة أعلم بشعابها ، ورب الدار أدري بما فيها ، وإن أفضل من يطبق القاعدة هو من وضعها ، وحررها ، ونظم شرائطها ، وحدد حدودها ، فكان من اللازم الرجوع إليهم وليس هذا جنوحا إلى تقليدهم ، ولا دعوة إلى تقديس أقوالهم ، ولا غلقا لباب الاجتهاد ، ولا قتلا للملكات ، بل هي دعوة إلى أخذ العلم من أهله ، ومعرفته من أبوابه ، ودخوله من بابه ، وتحمله على وجهه ، ويتعين لي أن أسرد على القارئ في هذه اللحظات النفيسة كلام العالم ، الناقد ، المنصف ، المتبحر في هذا المجال ، ألا وهو الذهبي :

حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع على إيضاح مسروياته . ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا ، إلا بإدمان الطلب ، والفحص ، عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة ، والسهو . والتيقظ ، والفهم مع التقوى والدين المتين ، والإنصاف ، والتردد إلى مجالس العلماء ، والتحري ، والإتقان ، وإلا تفعل ،

فإن أنست - يا هذا - من نفسك فهما ، وصدقاً ، وديناً ، وورعاً ، وإلا فلا تتعن . وإن غلب عليك البري والعصبية لرأي ولمذهب ، فبالله لا تتعب .

وإن عرفت ، أنك مخطئ ، مهمل لحدود الله ، فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج ، وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله .

فقد نصحتك ، فعلم الحديث صلف ، فأين علم الحديث ؟! وأين أهله ؟! كدت أن لا أراهم إلا في كتاب ، تحت تراب .

وإني على يقين أن درر الناقد الذي تنأثر من كُتب يعطي خلاصة وجيزة لكل مسألة تناولتها أثناء بحثي وعلاوة على ذلك . أرى وأقول لكل من يمارس الدراسة الشرعية أن يبذل جهدهم ووقتهم أكثر بكثير في

الحديث خاصة الجرح والتعديل . لأنه يكسبه ملكة قوية لحل المشكلات والمعضلات و يضيء ما حور من الظلمات .

بفضل الله وتوفيقه ، تم هذا البحث فأسأله وهو خير مسؤول وأكرم مدعو وأرحم مرجو أن يتقبله

وأن يغفر لي ما خالطني فيه من مقاصد غير مشروعة أو تصرفات غير محمودة ، وأن يتجاوز ع

تقصيري وجرأتي ودخولي فيما لا أحسن ، وأن يكتب له القبول وأن ينفع به إخواني وينصر به سنة

محمد صلى الله عليه وسلم ، إنه لا يعجزه شيء والله ذو الفضل العظيم

الطالب

محمد إسحاق بن حسن

وقد كان الفراغ من هذا البحث لتسعة عشر من شوال ، عام ١٤٢٩ هجرية . الموافق لتسعة عشر

من نوفمبر ، عام ٢٠٠٨ م

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السور	رقمها	الصفحة
إن الظن لا يغني من الحق شيئاً	النجم	٢٨	١١
السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار	التوبة	١٠٠	١٦
قتل الخراصون	الذاريات	١٠	١١
لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة	الفتح	١٨	
ممن ترضون من الشهداء	البقرة	٢٨٢	١٩
وممن حولكم من الأعراب منافقون	التوبة	١٠١	٤٦
ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون	النور	٥٥	٥٦
ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً	النور	٤	٥٥
ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام	النمل	١١٧	٢٥
ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً	الحجرات	١٢	٢٤
ولا تقف ما ليس لك به علم	الإسراء	٣٦	١١
وإنك لعلی خلق عظیم	القلم	٤	١٠٢
وأشهدوا ذوي عدل منكم	الطلاق	٢	٤٢
وحملها الإنسان	الأحزاب	٧٢	٦٩
يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا	الحجرات	٦	١٩, ٧, ٤
يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن	الحجرات	١٢	٢٦

فهرس الآيات الحديثية

نص الحديث	الراوي	المخرج	الصفحة
إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	رافع بن خديج	البخاري	١١
إذا استأذن أحدكم	أبو موسى	البخاري	١١
إن الله عز وجل فرض عليكم صيام شهر	أبو سلمة	النسائي	٨٩
استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم	عائشة	الشيخان	١٦
إن كذبا عليا ليس ككذب أحدكم	المغيرة بن شعبة	البخاري	٤٧
أن النبي كان إذا دعا فرفع يديه	السائب بن يزيد	أبو داود	٦٣
إذا سمع أحدكم النداء	أبو هريرة	أبو داود	٩٠
بينما أنا أمشي ورسول الله صلى الله عليه وسلم	أبو هريرة	أحمد	٢٤
جاء أعرابي إلى النبي فقال إني رأيت الهلال	ابن عباس	أبو داود	٤١
جاءت امرأة تسأله الميراث	أبو بكر	ابن ماجه	١١
حتى يقوم ثلاثة من نوي الحجا	قبيصة	مسلم	٣٦
الدين نصيحة	تميم الداري	مسلم	١٥
صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض	الشعبي	الترمذي	٤٠
فرض رسول الله صاعا	ابن عمر	مسلم	٨٥
كان النبي إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه	أنس	الترمذي	٨٠
كل غلام رهينة بعقيقته	سمرة	النسائي	٨٣
كلوا واشربوا حتى يأذن ابن أم مكتوم	عائشة	الشيخان	٩٠
كناني رسول الله	أنس	الترمذي	٤٠
الله أصحابي	عبد الله بن مغفل	الترمذي	٤٥
لا تسبوا أصحابي	أبو سعيد	الشيخان	٤٦
لا تكذبوا علي	علي	مسلم	٣٤
لا يقضين حكم بين اثنين	أبو بكر	البخاري	١٠٣
اللهم إن محمدا بشر	أبو هريرة	مسلم	١٠٣
ليردن على الحوض	أنس	البخاري	٤٥
المؤمن غر كريم	أبو هريرة	أبو داود	٦٤

فهرس الآثار

الآثار	القائل	صفحة
لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالو: سموا لنا رجالكم فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم	ابن سيرين	٨
لأن يخر عمران من السماء أحب إلي من أن يكذب	مالك	٩
" أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي - رضي الله عنه -، فمجاه إلا قدر نراع - وكان الكتاب مستطيلًا أي طويلاً	طاووس	٩
: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرفه	ابن عباس	١٨
إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم	ابن	١٠
لأن يكون هؤلاء خصمي أحب إلي من أن يطون خصمي رسول الله	يحيى بن سعيد القطان	١٧
إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل	ابن المبارك	١٧
لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء	ابن المبارك	٢٢
بيننا وبين القوم قوائم	ابن المبارك	٢٠٥
بلت دمي في طلب الحديث	ابن طاهر	٢٠
ما شيء عندي أخوف من الحديث	ثوري	٢٣
انظر إلى دجال من الدجاجة (ابن إسحاق)	مالك	٢٨
شبر من خطوة خير من باع من علم	ربيعة الرأي	٢٩
شبر من جهل خير من باع من خطوة	تلميذ	٢٩
تعال نغتاب في الله ساعة نذكر مساوي أصحاب الحديث	شعبة	٢٠٢
اعرضوا علي علم مالك فإني أنا بيطاره	ابن إسحاق	٢٩
فلا عتب على حمير الرافضة وحوائر جزيين ومشغرا	ابن حجر	٢٢٩
ليس جودة الحديث في قرب الحديث ولكن في صحة الرجال	ابن المبارك	٢٠٥

درر جليل من اصداف أئمة الجرح والتعديل

١٦	البخاري	سهل بن سعد	مر رجل على رسول الله صلى عليه وسلم
٤٧	البخاري	أنس	من تعد علي كذبا
٥٦	الترمذي	المغيرة بن شعبة	من حدث عني يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين
٨٤		ابن عباس	من أقام الصلاة وآتى الزكاة
٢٣	أبو داود	زيد بن ثابت	نظر الله امرأ سمع مقالتي

أبو هريرة:

عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، أسلم عام خيبر وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد من المكثرين من الرواية عن رسول الله وروى عنه أكثر من خمس مائة ألف حديث توفي سنة ٥٩ هجرية (تهذيب الأسماء واللغات) ١/١٣٦

عثمان بن عفان :

هو أبو عمرو ويقال له أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد الشمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي أسلم قديما ولد في السنة السادسة بعد الفيل وقبل شهيدا عام ٣١ علي ابن أبي طالب بن هشام الهاشمي ابن عم رسول الله وزوج ابنته ومن السابقين الأولين وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، مات في لمضان سنة ٤٠ وله ثلاث وستون سنة على الراجح

أبو موسى الأشعري

هو عبد الله بن قيس الأشعري أمه طيبة بنت وهب قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قبل هجرته إلى المدينة فأسلم هو ثم هاجر إلى الحبشة وروى ٣٦٠ حديثا وتوفي سنة ٥٠ (تهذيب الأسماء والرواة ١٣٥١)

ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن زرعي ثم الدمشقي شمس الدين أبو عبد الله ابن القيم الجوزية تفقه في مذهب الإمام أحمد ولازم ابن تيمية وله كتب كثيرة من أشهرها زاد المعاد وتوفي رحمه الله ٧٥١ هـ (البداية والنهاية ٢٦/٨)

الشافعي : أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي إمام مذهب الشافعي اتفق على ثقته وإمامته وعدالته وحسن سيرته وله أشعار كثيرة ومن مؤلفاته الأم والرسالة ولد سنة ١٥٠ هـ توفي سنة ٢٠٤ هـ

ناصر الدين الألباني : هو محمد ناصر الدين الألباني بدأ الشيخ حياته العلمية في دمشق فحفظ القرآن تلاوة وتجويدا ومن مشايخه أبوه نوح رحمه الله وسعيد البرهان وراغب الطباخ وقد اعتقل الشيخ في سجن القلعة الذي حبس فيه ابن تيمية وابن القيم وهو يلقب بمحدث الحصر وله تصانيف وتحقيقات عديدة كثيرة وتوفي الشيخ يوم السبت من أكتوبر عام ١٩٩٩ هـ

٢١٢	البخاري	ماستصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي ابن المديني

فهرس الأعلام

ابن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حبر هذه الأمة دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحكمة والتأويل توفي سنة ٦٧هـ (تهذيب الأسماء واللغات ٢٨٨/١)

ابن عمر : هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي الصحابي شهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ وهو أحد المكثرين رواية الحديث توفي سنة (تهذيب الأسماء واللغات ٢١١/١)

أنس بن مالك : هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر خادم رسول الله ﷺ كناه رسول الله ﷺ أبا حمزة وأمه أم سليم روى ٢٢٨٦ حديثاً وطال عمره وعاش أكثر من مائة سنة توفي بالبصرة سنة ٩٣هـ (تهذيب الأسماء واللغات ١/١٣٦)

عائشة : هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما أم عبد الله كناها رسول الله ﷺ بابن أختها تزوجها رسول الله ﷺ بمكة وهو بنت ست ودخل بها في المدينة وهي بنت تسع سنين وتوفي عنها وهي بنت ثمانين عشرة سنة وتوفيت سنة ٥٧هـ وروى لها ٢٢١٠ حديثاً (الوافي : ٣٩٧)

أبوسعيد الخدري رضي الله عنه سعد بن مالك بن سنان الخدري (أبو سعيد) نسبته إلى خدرة بطن من الخزرجي رده النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد لصغره وغزى بعدها مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة وكان من فقهاء الصحابة وعلمائهم وفضلائهم توفي بالمدينة سنة ٦٤هـ روى له في كتب الحديث ١١٧٠ (الوافي في شرح الأربعين النووية ٣٩٤) .

عبد الله بن مسعود : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي سادس ستة في الإسلام وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدرأ وأحداً وسائر المشاهد وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة نزل الكوفة في آخر عمره وتوفي فيها سنة ٣٢هـ (تهذيب الأسماء واللغات ٢/٤٠٣)

أبو بكر الصديق :

هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي - وهو خليفة رسول الله - ورفيقه في الهجرة ومؤنسه في الغار أول من أسلم من الرجال توفي سنة ١٣ هجرية (الإصابة)

الشيوخ، وصارت له شهرة كبيرة. قصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره. ولما حضرت العراقي وفاة قيل له من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبا زرعة، ثم الهيثمي.

كان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل.

الذهبي : هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي وكن مولده في سنة ٦٧٣ وتوفي رحمه الله سنة ٧٤٨ ومن أشهر مؤلفاته

الحسن البصري :

هو الإمام المشهور المجمع على جلالته في كل فن أبو سعيد الحسن أبي الحسن التبعي الأنصاري البصري ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر توفي سنة عاشر ومائة

الجويني :

هو الإمام أبو المعالي عبد الملم بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني توفي سنة ٤٧٨ (البداية ٥٨٥٩)

الأمدي : علي بن أبي علي بن محمد سالم التغلبي الأمدي الشافعي سيف الدين أبو الحسن ومن مصنفاته الاحكام في أصول الأحكام وغاية المرام في علم الكلام توفي سنة ٦٣١ (البداية والنهايو ٢٢١٩)
بن عمران بن أبي بك

النووي : هو محي الدين يحيى بن شرف النووي دمشقي الشافعي المكنى بأبي زكريا شيخ المذهب كبير الفقهاء ولد بنوى سنة ٦٣٢هـ وله عدة مصنفات منها شرح صحيح المسلم والروضة والمنهاج والأذكار وتهذيب الأسماء واللغات وشرح المذهب وجائتخه المنية قبل أن يكمله ٦٧٦هـ (البداية والنهاية)

ابن حبان : محمد ابن حبان بن احمد . أو حاتم البستي التميمي السجستاني ولد رحمه الله - على التخمين في عشر الثمانين ومائتين لأنه رحمه الله توفي في سنة ٣٥٤ وله من العمر نحو ثمانين عاما ، ومن مصنفات ابن حبان . (مناهج المحدثين ١٤٥)

ابن حزم الظاهري : أبو محمد علي بن أحمد سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري ولد سنة ٣٨٤هـ كان شافعي مذهب ثم تحول إلى المذهب الظاهري ومات سنة ٤٥٦هـ . (المحلى بالآثار ١/٥)

١- الفشوكاني : الإمام العلامة الرباني ومفتي الأئمة شيخ الإسلام قاضي قضاة أهل السنة والجماعة محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني . فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن وصاحب كتاب نيل الأوطار، ولد ببلدة شوكان باليمن ونشأ في صنعاء، وتلقى العلم على شيوخها، وجد في طلبه فأكثر من المطالعة والحفظ والسماع، حتى صار عالماً كبيراً يشار إليه بالبنان، توافد عليه الطلاب من كل مكان. اشتغل بالقضاء والإفتاء وكان داعية إلى الإصلاح والتجديد، ترك التقليد وسلك طريق الاجتهاد بعد أن اجتمعت فيه شرائطه كاملة. ترك مؤلفات كثيرة تدل على سعة علمه وسلامة منهجه. كثر خصومه كما كثر المعجبون به بسبب دعوته إلى الاجتهاد والتجديد. توفي بصنعاء بعد عمر زاهر بالعطاء. توفي رحمه الله تعالى سنة ١٢٥هـ

٢- ابن تيمية : الإمام المجدد شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحلیم ابن شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام . وكان فردا في زمانه رأسا في الفقه وأصوله إماما من أئمة الحنابلة بارعا في الحديث وعلومه . له اليد الطولى في معرفة القراءات

والتفسير . ومن مصنفاته المشهورة التفسير الكامل ومجموع فتاوى وانتقل إلى جوار الله وهو سجين بقلعة دمشق في العشرين من شهر ذي القعدة ٧٦٨هـ الموافق ١٣٢٨ (التفسير الكامل من ص ٨ - ٢٤)

٣- ابن حجر : شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي، الكنايني، العسقلاني، الشافعي. صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة. عالم محدث فقيه أديب ولع بالأدب والشعر فبلغ فيه الغاية، ثم أقبل على الحديث فسمع الكثير، ورحل ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي. رحل إلى اليمن، والحجاز، وغيرهما لسماع

فهرس المراجع

١. القرآن الكريم
٢. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري نشر : دار ابن حزم ، الطبعة الأولى
٣. صحيح مسلم لأبي الحجاج مسلم نشر : دار ابن حزم
٤. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث ، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني نشر مكتبة المعارف بالرياض
٥. سنن النسائي للإمام أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني نشر مكتبة المعارف بالرياض
٦. سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد بن ماجه ، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني نشر مكتبة المعارف بالرياض
٧. مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل ، نشر مكتبة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية .
٨. الاقتراح في فن الاصطلاح لابن دقيق العيد ، تحقيق د. عامر صبري نشر : البشائر الإسلامية .
٩. اختلاف الفقهاء والمحدثين للشيخ د. عبد الله شعبان علي ، نشر : دار الحديث
١٠. أضواء البيان في إيضاح القرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، نشر : دار الكتب العلمية.
١١. الباحث الحديث للحافظ ابن كثير ، الناشر : دار الآثار
١٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي ، الناشر : دار طيبة بالرياض.
١٣. تيسير علوم الحديث للشيخ عمرو عبد المنعم ، الطبعة الرابعة ، الناشر : دار الضياء .
١٤. تيسير دراسة الأسانيد للشيخ عمرو عبد المنعم، الناشر : دار الضياء
١٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني الناشر : دار إحياء التراث العلمي
١٦. تحفة الأحوذى للإمام عبد الرحمن المباركفوري، الناشر : دار إحياء التراث العربي.
١٧. تمام المنة في التعليق على فقه السنة للشيخ ناصر الدين الألباني ، نشر دار الراية
١٨. التتكيل بما في تأنيب الكوثرى من أباطيل للعلامة الشيخ المعلمي بتحقيق الألباني طبعة مكتبة المعارف
١٩. تذكرة الحفاظ للذهبي . الطبعة الرابعة . مطبعة دائرة المعارف العثمانية .
٢٠. تأويل مختلف الأحاديث لابن قتيبة . نشر المكتبة العصرية .
٢١. تهذيب التهذيب لابن حجر . طبعة مؤسسة الرسالة
٢٢. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، طبعة دار الكتب العلمية
٢٣. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للشيخ عبد الكريم الخضير نشر مكتبة دار المنهاج
٢٤. الجرح والتعديل عند المحدثين ، للشيخ أحمد رضوي برنامج الشبكة الدولية

٢٥. دراسات في الجرح والتعديل للدكتور ضياء الرحمن الأعظمي ، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية .
٢٦. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ، بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة نشر دائرة البشائر الإسلامية.
٢٧. سير أعلام النبلاء للذهبي ، نشر مكتبة الصفا
٢٨. ضوابط الرواية عند المحدثين للشيخ الصديق بشير نصر
٢٩. طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي
٣٠. طبقات ابن سعد ، لمحمد بن سعد طبعة دار الكتب العلمية
٣١. فتح الباري ، لابن حجر ، طبعة مكتبة الصفا
٣٢. لسان المحدثين للشيخ محمد خلف **بنجلية** الحلبي . برنامج الشبكة الدولية
٣٣. لسان الميزان لابن حجر دار إحياء التراث العربي
٣٤. لسان العرب لابن منصور الأنصاري ، طبعة دار الكتب العلمية
٣٤. الموازنة، للدكتور حمزة عبد اللع الملباري . طبعة دار ابن حزم
٣٥. الموضوعات لابن الجوزي طبعة دار الكتب العلمية .
٣٦. المعجم الوسيط ، فيروز الأبادي
٣٧. ميزان الاعتدال للذهبي ، طبعة دار الفكر
٣٨. مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي.
٣٩. المتكلمون في الرجال للسخاوي ، طبعة دار البشائر الإسلامية
٤٠. مناهج المحدثين . للدكتور سعد بن عبد الله آل حميد
٤١. نخبة الفكر لابن حجر بتحقيق نور الدين عتر.
٤٢. النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر طبعة دار الراية
٤٣. وفيات الأعيان ، لابن خلكان بتحقيق إحسان عباس طبعة دار صادر
٤٤. هدي الساري لابن حجر ، طبعة دار الصفا

١	المقدمة
٥	شكر وتتويه
٧	تمهيد
٨	نشأة علم الجرح والتعديل
١١٤	تطور علم الجرح والتعديل
١٥	التأصيل الشرعي لعلم الجرح والتعديل
١٨	أهمية الإسناد ودواعيه
٢٠	المظاهر والعلامات الدالة على الاهتمام بالأسانيد
٢٢	اختصاص الأئمة الإسلامية بفضل الإسناد
٢٢	فضل علم الحديث وشرفه أهله
٢٤	مدخل إلى علم الجرح والتعديل
٢٤	١. غيبة الراوي
٢٥	٢. عدم استعمال حسن الظن في رواية الحديث
٢٥	٣. الجرح والتعديل مبناهما الظن
٢٦	٤. الشروط المعتمدة في الجرح والمعدل
٣١	تعريف الجرح والتعديل

الباب الأول : العدالة

٣٢	الفصل الأول : الكلام على الرواة
٣٣	المبحث الأول : شروط العدالة
٣٣	المبحث الثاني : ثبوت العدالة
٣٩	المبحث الثالث : أمور لا تتحقق بها العدالة
٤١	المبحث الرابع : الرد على من قال إن العدالة أظهر الإسلام وعدم الفسق الظاهر
٤٣	المبحث الخامس : عدالة الصحابة
٤٤	الرد على شبه وردت في عدالة الصحابة وضبطهم لرواية الحديث

٤٦	الفصل الثاني : أسباب أدق إلى فقد العدالة
٤٦	المبحث الأول : الكذب
٥٥	المبحث الثاني : التهمة بالكذب
٥٥	المبحث الثالث : الفسق
٥٧	المبحث الثالث : البدعة
٦١	المبحث الرابع : الجهالة
٦٧	✓ مناهج طائفة من العلماء في ذكر المجهول حسب اصطلاحهم
٦٩	✓ منهج ابن حبان في توثيق المجاهيل
٧٣	✓ قاعدة الشيخ أحمد شاكر في المجهول

الباب الثاني : الضبط

٧٥	الفصل الأول : معرفة الضبط
٧٦	المبحث الأول : دقة المحدثين في تتبع أحوال الحفاظ وظاهر الحفظ عند المسلمين
٧٧	المبحث الثاني : أنواع الضبط
٧٧	المبحث الثالث : كيفية تحقق الضبط
٧٨	الفصل الثاني : أسباب أدق إلى فقد العدالة
٧٨	المبحث الأول : فحش الغلط
٧٨	المبحث الثاني : كثرة الغفلة
٧٩	المبحث الثالث : الوهم
٨١	المبحث الرابع : المخالفة للثقات
٨١	• زيادة الثقة
٨٥	• الاضطراب
٨٧	المبحث الخامس : سيء الحفظ
٨٩	✓ اصطلاحات العلماء في اطلاق "المنكر"
٩١	✓ مخطط توضيحي لتقسيمات الأحاديث حسب العدالة والضبط

الباب الثالث : التجريح

- ٩٣ الفصل الأول : أنواع الجرح
- ٩٣ المبحث الأول : الجرح المبهم
- ٩٣ المبحث الثاني : الجرح المبين
- ٩٣ المبحث الثالث : الجرح المجمل
- ٩٤ المبحث الرابع : الجرح المفسر
- ٩٤ الفصل الثاني : مسألة قبول الجرح مجملا أو مبهما ؟
- ٩٤ المبحث الأول : الرأي الأول
- ٩٤ المبحث الثاني : الرأي الثاني
- ٩٥ المبحث الثالث : مناقشة الأقوال مع الترجيح
- ٩٦ الفصل الثالث : الجرح المردود
- ٩٦ المبحث الأول : نسيان الشيخ لا يعد جارحا إذا كان الراوي عنه جازما
- ٩٧ المبحث الثاني : الخلاف فيمن حدث ثم نسي
- ٩٧ المبحث الثالث : رجوع الشيخ عن مروياته إذا تبين له ذلك لا يكون سببا في تضعيفه
- ٩٨ الفصل الرابع : أحوال مخصوصة في ضعف الراوي
- ٩٨ ✓ رواية الحديث قبل السماع
- ٩٨ ✓ لأجل الوراق
- ٩٩ ✓ ضعف حديثه في بلد دون بلد
- ١٠٠ ✓ أن يكون ضعيفا عند قوم دون قوم
- ١٠١ ✓ ضعف الراوي في فن دون فن
- ١٠١ الفصل الخامس : قواعد عامة في التجريح
- ١٠١ المبحث الأول : التوقف في الجرح إذا كان باعته الاختلاف في الاعتقاد والمنافسة
- ١٠٢ المبحث الثاني : لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته وشهرته وإمامته إلا لبينة
- ١٠٤ المبحث الثالث : لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى المحكي عنه
- ١٠٤ المبحث الرابع : لا يلتفت إلى الجرح الذي يغلب على الظن أن مصدره ضعيف
- ١٠٥ المبحث الخامس : التوقف في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق المتقدمين

الباب الرابع : التعديل

- ١٠٧ الفصل الأول : قبول التعديل مبهما
- ١٠٧ المبحث الأول : الرأي الأول
- ١٠٧ المبحث الثاني : الرأي الثاني
- ١٠٧ المبحث الثالث : مناقشة الأقوال مع الترجيح
- ١٠٨ الفصل الثاني : تعارض الجرح والتعديل
- ١٠٨ المبحث الأول : الرأي الأول
- ١٠٩ المبحث الثاني : الرأي الثاني
- ١٠٩ المبحث الثالث : مناقشة الآراء مع تقديم الراجح
- ١١٠ المبحث الرابع : توثيق الراوي بالنسبة إلى غيره
- ١١١ المبحث الخامس : زيادة المجرحين على المعدلين

الباب الخامس : مسألة الألفاظ

- ١١٣ تمهيد
- ١١٤ الفصل الأول : مصطلحات المحدثين
- ١١٤ المبحث الأول : شرح حقيقة مصطلحات المحدثين والتعريف بها
- ١١٤ المبحث الثاني : بيان معنى كلمة مصطلحات المحدثين وتاريخها وسبب وضعها وكيفيةها
- ١١٥ المبحث الثالث : أقسام مصطلحات المحدثين من حيث بابها وموضوعها ومعانيها صيغتها
- ١١٧ المبحث الرابع : أنواع دلالات الكلمة الاصطلاحية
- ١١٩ المبحث الخامس : أصول عامة في تعيين معاني مصطلحات المحدثين
- ١٢٢ المبحث السادس : التنبيهات على أنواع من الخلل عند المتأخرين في شرح المصطلحات
- ١٢٤ الفصل الثاني : مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل العامة مع شرح معانيها وفق الحروف الهجائية
- ١٦٦ الفصل الثالث : مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة التي فسر لها أصحابها أو غيرهم من العلماء

١٦٦	✓ مصطلحات شعبة بن الحجاج
١٦٧	✓ مصطلحات عبد الله بن المبارك
١٦٧	✓ مصطلحات الشافعي
١٦٩	✓ مصطلحات يحيى بن سعيد القطان
١٦٩	✓ مصطلحات عبد الرحمن بن مهدي
١٧٢	✓ مصطلحات يحيى بن معين
١٧٥	✓ مصطلحات علي بن المديني
١٧٥	✓ مصطلحات أحمد بن حنبل
١٧٦	✓ مصطلحات أبي حاتم
١٧٨	✓ مصطلحات أبي داود
١٧٩	✓ مصطلحات البخاري
١٨٥	✓ مصطلحات مسلم
١٨٥	✓ مصطلحات النسائي
١٨٦	✓ مصطلحات البزار
١٨٧	✓ مصطلحات ابن عدي
١٨٨	✓ مصطلحات ابن حبان

الفصل الرابع : مراتب ألقاظ الجرح والتعديل عند العلماء

١٨٩

الباب السادس : أقسام علماء الجرح والتعديل

الفصل الأول : من حيث كلامهم على الرواة

١٩٥

المبحث الأول : القسم الأول من تكلم في سائر الرواة

: القسم الثاني من تكلم في كثير من الرواة

: القسم الثالث من تكلم في الرجل بعد الرجل

الفصل الثاني : أقسامهم من حيث التشدد والتساهل والاعتدال

١٩٥

المتشددون

- ✓ شعبة بن الحجاج
- ✓ يحيى بن سعيد القطان
- ✓ يحيى بن معين
- ✓ أبو حاتم
- ✓ الجوزجاني
- ✓ ابن خراش
- ✓ النسائي
- ✓ ابن حزم
- ✓ الجوزقي
- ✓ الجوزي

١٩٥

المعتدلون

- ✓ سفيان الثوري
- ✓ عبد الله بن المبارك
- ✓ عبد الرحمن بن مهدي
- ✓ أحمد بن حنبل
- ✓ البخاري
- ✓ أبو زرعة
- ✓ مسلم
- ✓ ابن عدي
- ✓ الذهبي
- ✓ ابن حج

١٩٦

المتساهلون

- ✓ الترمذي
- ✓ العجلي

١٩٧

- ✓ بزار
- ✓ الطحاوي
- ✓ ابن حبان
- ✓ الطبراني
- ✓ الحاكم
- ✓ البيهقي
- ✓ البغوي
- ✓ المنذري
- ✓ هيثمي

الفصل الثالث : أشهر النقاد حسب القرون

١٩٩

القرن الأول

- ✓ الشعبي
- ✓ ابن سيرين
- ✓ سعيد بن المسيب

١٩٩

٢٠٠

القرن الثاني

- ✓ الأعمش
- ✓ شعبة بن الحجاج
- ✓ الثوري
- ✓ مالك بن أنس
- ✓ عبد الله بن المبارك
- ✓ سفيان بن عيينة
- ✓ يحيى بن سعيد
- ✓ عبد الرحمن بن مهدي

٢٠١

٢٠١

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

القرن الثالث

- | | |
|-----|------------------|
| ٢١٠ | ✓ يحيى بن معين |
| ٢١١ | ✓ علي بن المديني |
| ٢١٢ | ✓ أحمد بن حنبل |
| ٢١٣ | ✓ دحيم |
| ٢١٤ | ✓ البخاري |
| ٢١٨ | ✓ الفلاس |
| ٢١٨ | ✓ الجوزجاني |
| ٢٢٠ | ✓ العجلي |
| ٢٢١ | ✓ مسلم |
| ٢٢٢ | ✓ أبو زرعة |
| ٢٢٤ | ✓ أبو داود |
| ٢٢٥ | ✓ أبو حاتم |
| ٢٢٦ | ✓ الفسوي |
| ٢٢٧ | ✓ الترمذي |
| ٢٢٨ | ✓ ابن خراش |

القرن الرابع

- | | |
|-----|----------------|
| ٢٢٩ | ✓ النسائي |
| ٢٣١ | ✓ الساجي |
| ٢٣١ | ✓ ابن خزيمة |
| ٢٣٣ | ✓ العقيلي |
| ٢٣٤ | ✓ ابن أبي حاتم |
| ٢٣٥ | ✓ ابن عقدة |
| ٢٣٦ | ✓ ابن عدي |
| ٢٣٧ | ✓ الحاكم |
| ٢٣٨ | ✓ الدارقطني |
| ٢٣٩ | ✓ الأزدي |

الباب السابع : نظرة في كتب الجرح والتعديل

٢٤٢	الفصل الأول : أقسام كتب الجرح والتعديل
٢٤٢	المبحث الأول : كتب أصلية
٢٤٢	المبحث الثاني : كتب عامة أو جامعة
٢٤٢	المبحث الثالث : كتب مختصرة

٢٤٣	الفصل الثاني : لمحات في رجال كتب مخصوصة
٢٤٣	المبحث الأول : لمحة في كتاب " تهذيب الكمال في أسماء الرجال "
٢٤٤	المبحث الثاني : لمحة في كتاب " تهذيب التهذيب "
٢٤٤	المبحث الثالث : لمحة في كتاب " تقريب التهذيب "
٢٤٥	المبحث الرابع : تنبيهات هامة على منهج الحافظ في " التقريب "

٢٤٨	الفصل الثالث : لمحة في رجال كتب عامة
٢٤٨	المبحث الأول : نظرة في كتاب " تاريخ الكبير "
٢٤٩	المبحث الثاني : نظرة في كتاب " الجرح والتعديل "
٢٥٠	المبحث الثالث : نظرة في كتاب " ميزان الاعتدال "
٢٥١	المبحث الرابع : تنبيهات هامة على كتاب " ميزان الاعتدال "

٢٥٢	عشرة أمور لا بد من مراعاتها عند البحث عن أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل
-----	---

٢٥٥	الخاتمة
٢٥٧	فهرس الآيات القرآنية
٢٥٨	فهرس الأحاديث النبوية
٢٦٠	فهرس الآثار
٢٦١	فهرس الأعلام
٢٦٥	فهرس المراجع
٢٦٧	فهرس المحتويات